مظهر الخافي
بنظم الكافي

في علمي العروض والقوافي



الشيخ العلامة

سعيد بن خلفان الخليلي

(١٢٣٦ - ١٢٨٨ هـ / ١٨١١ - ١٨٧١م)

تحقيق

الدكتور محمد جمال صقر

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م


مظاهر الخافي
بنظم الكافي
في علمي العروض والقوافي

حُقوق الطَّبع محفُوظَة
لوزَارَة التُّراثِ وَالثقافَة
سَلطنَة عُمَان

الطَّبعَة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

سلطنة عُمان - ص.ب.: ٦٦٨ مسقط، الرمز البريدي: ١٠٠
هاتف: ٢٤٦٤١٣٠٠ / ٢٤٦٤١٣٢٥، فاكس: ٢٤٦٤١٣٣١
البريد الإلكتروني: info@mhc.gov.om
موقع الوزارة على الإنترنت: www.mhc.gov.om

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أو الإلكترونية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي أو سواء وحفظ المعلومات واسترجاعها - إلا بإذن خطي من الناشر.

مظاهر الخافي بنظم الكافي

في علمي العروض والقوافي

الشيخ العلامة

سعيد بن خلفان الخليلي

(١٢٢٦ - ١٢٨٨هـ / ١٨١١ - ١٨٧١م)

تحقيق

الدكتور محمد جمال صقر

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

(جامعة السلطان قابوس)


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللّٰهِ

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

وَبِحَمْدِهِ وَصَلَاةٍ عَلَى

رَسُولِهِ وَسَلَامًا وَرِضوَانًا

عَلَى صَحَابَتِهِ وَتَابِعِيهِمْ

حَتَّى نَلْقَاهُمْ

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ[1]

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ ١٧
سَعِيدُ بْنُ خَلْفَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِيُّ ١٧
مِنْ شِعْرِهِ فِي التَّوَسُّلِ قَصِيدَتُهُ «عَرِّجْ عَلَى بَابِ الْكَرِيمِ» ١٩
مِنْ شِعْرِهِ فِي الْمُعَانَاةِ الْمَادِّيَّةِ قَصِيدَتُهُ «عَجَائِبُ الْحَيَاةِ» ٢١
مَسِيرَةُ التَّحْقِيقِ ٢٢
نُسْخَةُ الْمَخْطُوطِ الْأُولَى الْأَسَاسُ (أ) ٢٣
نُسْخَةُ الْمَخْطُوطِ الثَّانِيَةُ الْفَرْعُ (ب) ٢٥
فَضْلُ النُّسْخَةِ الْأُولَى الْأَسَاسِ (أ) ٢٦
أَهَمِّيَّةُ نُسْخَةِ مَخْطُوطِ الشَّارِحِ ٢٧
سُوءُ نُسْخَةِ مَخْطُوطِ الشَّارِحِ ٣٠
أُصُولُ عَمَلِي بِتَحْقِيقِ الْمَخْطُوطِ ٣٠
فُرُوعُ عَمَلِي بِتَحْقِيقِ الْمَخْطُوطِ ٣٢
مُظْهِرُ الْخَافِي لِلْخَلِيلِيِّ ٣٣
شَرْحُ مُظْهِرِ الْخَافِي لِلْخَلِيلِيِّ ٤٠
أَبْيَاتُ الشَّرْحِ ٤٣
هِمَّةُ الْخَلِيلِيِّ الْعَالِيَةُ ٤٥

(١) كلُّ ما بينَ مَعْقُوفَيْنِ بعد مقدمة المحقِّق، زيادةٌ تحقيقيّةٌ ليستْ للمؤلِّف.

[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ] ٤٧
[دَعْوَةُ النَّظْمِ] ٤٨
[مُبْتَدَأُ الْقَوْلِ] ٤٩
[اسْمُ الْمَنْظُومَةِ] ٥٢
[عِلْمَا الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي] ٥٣

الْعِلْمُ الْأَوَّلُ: عِلْمُ الْعَرُوضِ ٥٥
الْمُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ أَشْيَاءَ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا ٥٧
[حُرُوفُ التَّقْطِيعِ وَمَعْنَاهُ] ٥٧
[مَعْرِفَةُ السَّاكِنِ وَالْمُتَحَرِّكِ] ٥٨
[أَقْسَامُ بَيْتِ الشِّعْرِ] ٥٩
[أُصُولُ الْأَوْزَانِ (التَّفْعِيلَاتِ) وَفُرُوعُهَا] ٦٢
[مَرَاتِبُ التَّرْكِيبِ الشِّعْرِيِّ] ٦٦
[مَاهِيَّةُ الْقَصِيدَةِ] ٦٧
[مَاهِيَّةُ الشِّعْرِ] ٦٨
الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي أَلْقَابِ الزِّحَافِ وَالْعِلَلِ ٦٩
[مَاهِيَّةُ الزِّحَافِ] ٦٩
[أَقْسَامُ الزِّحَافِ] ٧٠
[الزِّحَافُ الْمُفْرَدُ] ٧١
[تَرْتِيبُ الزِّحَافَاتِ] ٧٣
ذِكْرُ الزِّحَافِ الْمُزْدَوَجِ ٧٦
[الْمُعَاقَبَةُ وَالْمُرَاقَبَةُ وَالْمُكَانَفَةُ] ٨٠
[الْمُعَاقَبَةُ] ٨٠
[الْمُرَاقَبَةُ] ٨٣

[الْمُكَانَفَةُ] ٨٥
[وَجْهُ اجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ] ٨٩
ذِكْرُ الْعِلَلِ ٩٠
[عِلَلُ الزِّيَادَةِ] ٩٠
[عِلَلُ النُّقْصِ] ٩١
[الْعِلَّةُ الْجَارِيَةُ مَجْرَى الزِّحَافِ] ٩٦
[أَقْسَامُ التَّغْيِيرِ] ٩٦
[الزِّحَافُ الجَارِي مَجْرَى الْعِلَّةِ] ١٠١
الْبَابُ الثَّانِي فِي أَسْمَاءِ الْبُحُورِ وَأَعَارِيضِهَا وَضُرُوبِهَا ١٠٥
[الْبَحْرُ الْأَوَّلُ الطَّوِيلُ] ١٠٥
[دَائِرَةُ الْمُخْتَلِفِ] ١٠٥
مَعْرِفَةُ التَّفْكِيكِ ١٠٧
[صُوَرُ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ] ١٠٩
[أَعَارِيضُ التَّصْرِيعِ] ١١١
[شَوَاهِدُ الزِّحَافِ] ١١٢
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ] ١١٣
الْبَحْرُ الثَّانِي الْمَدِيدُ ١١٥
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمَدِيدِ] ١١٥
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمَدِيدِ] ١٢٠
الْبَحْرُ الثَّالِثُ الْبَسِيطُ ١٢٢
[صُوَرُ بَحْرِ الْبَسِيطِ] ١٢٢
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْبَسِيطِ] ١٢٩
الْبَحْرُ الرَّابِعُ الْوَافِرُ ١٣٠
[دَائِرَةُ الْمُؤْتَلِفِ] ١٣٠

صِفَةُ التَّفْكِيكِ ١٣١
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْوَافِرِ] ١٣٢
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْوَافِرِ] ١٣٦
الْبَحْرُ الْخَامِسُ الْكَامِلُ ١٣٨
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْكَامِلِ] ١٣٨
[اشْتِبَاهُ الْكَامِلِ بِالسَّرِيعِ] ١٤٠
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْكَامِلِ] ١٤٨
الْبَحْرُ السَّادِسُ الْهَزَجُ ١٤٩
[نَظْمُ الدَّوَائِرِ الْخَمْسِ] ١٤٩
[دَائِرَةُ الْمُشْتَبِهِ] ١٥١
صِفَةُ التَّفْكِيكِ ١٥١
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْهَزَجِ] ١٥٢
[أُسْلُوبُ ذِكْرِ الْعَرُوضِ وَالضَّرْبِ] ١٥٤
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْهَزَجِ] ١٥٥
الْبَحْرُ السَّابِعُ الرَّجَزُ ١٥٦
[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّجَزِ] ١٥٦
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الرَّجَزِ] ١٦٠
الْبَحْرُ الثَّامِنُ الرَّمَلُ ١٦٢
[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّمَلِ] ١٦٢
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الرَّمَلِ] ١٦٧
الْبَحْرُ التَّاسِعُ السَّرِيعُ ١٦٨
[دَائِرَةُ الْمُجْتَلَبِ] ١٦٨
كَيْفِيَّةُ تَفْكِيكِ أَبْحُرِهَا ١٦٨
[صُوَرُ الْبَحْرِ السَّرِيعِ] ١٧١

[طَيُ الْوَقْفِ] ١٧٢
[امْتِنَاعُ الْجَزْءِ وَالتَّمَامِ] ١٧٦
[اشْتِبَاهُ السَّرِيعِ بِالرَّجَزِ] ١٧٧
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ السَّرِيعِ] ١٨٠
الْبَحْرُ الْعَاشِرُ الْمُنْسَرِحُ ١٨٢
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُنْسَرِحِ] ١٨٤
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمُنْسَرِحِ] ١٨٨
الْبَحْرُ الْحَادِيَ عَشَرَ الْخَفِيفُ ١٨٩
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ] ١٩٠
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ] ١٩٦
الْبَحْرُ الثَّانِي عَشَرَ الْمُضَارِعُ ١٩٨
[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُضَارِعِ] ١٩٩
[إِنْكَارُ الْبَحْرَيْنِ الْمُضَارِعِ وَالْمُقْتَضَبِ] ٢٠٠
الْبَحْرُ الثَّالِثَ عَشَرَ الْمُقْتَضَبُ ٢٠١
[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُقْتَضَبِ] ٢٠١
الْبَحْرُ الرَّابِعَ عَشَرَ الْمُجْتَثُّ ٢٠٣
[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُجْتَثِّ] ٢٠٣
الْبَحْرُ الْخَامِسَ عَشَرَ الْمُتَقَارِبُ ٢٠٦
[دَائِرَةُ الْمُتَّفِقِ] ٢٠٦
كَيْفِيَّةُ التَّفْكِيكِ مِنْهَا ٢٠٦
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَقَارِبِ] ٢٠٧
[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمُتَقَارِبِ] ٢١٢
الْبَحْرُ السَّادِسَ عَشَرَ الْمُتَدَارَكُ ٢١٤
[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَدَارَكِ] ٢١٤

[أَلْقَابُ الْأَبْيَاتِ وَالْأَجْزَاءِ] ٢٢٠
[الْبَيْتُ التَّامُّ] ٢٢٠
[الْبَيْتُ الْوَافِي] ٢٢١
[الْبَيْتُ الْبَأْوُ] ٢٢٣
[الْبَيْتُ النَّصْبُ] ٢٢٤
[الْبَيْتُ الْمَجْزُوءُ] ٢٢٤
[الْبَيْتُ الْمَشْطُورُ] ٢٢٥
[الْبَيْتُ الْمَنْهُوكُ] ٢٢٥
[الْبَيْتُ الْمُضْمَتُ] ٢٢٦
[الْبَيْتُ الْمُصَرَّعُ] ٢٢٦
[الْبَيْتُ الْمُقَفَّى] ٢٢٩
بَيَانُ أَلْقَابِ الْأَجْزَاءِ ٢٣٠
الْعَرُوضُ ٢٣٠
الْمِضْرَاعُ ٢٣١
[الصَّدْرُ وَالْعَجُزُ وَالْعَرُوضُ وَالضَّرْبُ] ٢٣١
[عَدُّ الضُّرُوبِ] ٢٣٢
[اخْتِلَافُ الضُّرُوبِ بِالتَّحْرِيدِ] ٢٣٢
[عُمُومُ التَّحْرِيدِ] ٢٣٣
[اخْتِلَافُ الْأَعَارِيضِ بِالْإِقْعَادِ] ٢٣٤
[خُصُوصُ الْإِقْعَادِ] ٢٣٤
[الْحَشْوُ] ٢٣٥
[الِابْتِدَاءُ] ٢٣٦
[الْفَصْلُ] ٢٣٨

[الْغَايَةُ] ٢٣٩
[الْمَوْقُورُ] ٢٤٠
[السَّالِمُ] ٢٤١
[الصَّحِيحُ] ٢٤١
[الْمُعَرَّى] ٢٤٢

الْعِلْمُ الثَّانِي: عِلْمُ الْقَوَافِي ٢٤٣
[مَوْضِعُ عِلْمِ الْقَوَافِي مِنْ عِلْمِ الْعَرُوضِ] ٢٤٥
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِي تَفْسِيرِ الْقَافِيَةِ لَفْظًا وَمَعْنًى ٢٤٦
[لَفْظُ الْقَافِيَةِ] ٢٤٦
[مَعْنَى الْقَافِيَةِ] ٢٤٦
[حَدُّ الْقَافِيَةِ] ٢٤٦
الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ هُوَ فِي بَيَانِ أَحْرُفِ الْقَافِيَةِ ٢٥٠
[حَرْفُ الرَّوِيِّ] ٢٥٠
[صَلَاحُ حُرُوفِ الْهِجَاءِ] ٢٥١
الْأَلِفُ ٢٥١
الْوَاوُ وَالْيَاءُ ٢٥٢
الْهَاءُ ٢٥٣
[التَّنْوِينُ وَالنُّونُ وَالْهَمْزَةُ وَالْكَافُ وَالتَّاءُ] ٢٥٤
[تَمْيِيزُ الرَّوِيِّ] ٢٥٤
[حَرْفُ الْوَصْلِ] ٢٥٥
الْأَلِفُ ٢٥٥
الْوَاوُ ٢٥٦

الْيَاءُ ٢٥٧
الْهَاءُ ٢٥٧
[أَحْوَالُ حَرْفِ اللِّينِ] ٢٥٩
[حَرْفُ الْخُرُوجِ] ٢٦١
[حَرْفُ الرِّدْفِ] ٢٦٢
[تَعَاقُبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ] ٢٦٤
حَرْفُ التَّأْسِيسِ ٢٦٧
[حَرْفُ الدَّخِيلِ] ٢٧٢
[الْقِسْمُ الثَّالِثُ فِي بَيَانِ حَرَكَاتِ حُرُوفِ الْقَافِيَةِ] ٢٧٥
[حَرَكَتَا الْمَجْرَى وَالنَّفَاذِ] ٢٧٥
[حَرَكَتَا الْحَذْوِ وَالْإِشْبَاعِ] ٢٧٧
[حَرَكَتَا الرَّسِّ وَالتَّوْجِيهِ] ٢٨٠
[الْقِسْمُ الرَّابِعُ فِي أَنْوَاعِ الْقَافِيَةِ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ] ٢٨٣
[الْقَافِيَةُ الْمُطْلَقَةُ] ٢٨٣
[الْقَافِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ] ٢٨٦
[أَلْقَابُ الْقَافِيَةِ] ٢٨٧
[اجْتِمَاعُ الْقَوَافِي الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْقَابِ] ٢٩١
[الْقِسْمُ الْخَامِسُ فِي عُيُوبِ الْقَافِيَةِ] ٢٩٥
[الْإِيطَاءُ] ٢٩٥
[نَفْيُ الْإِيطَاءِ] ٢٩٨
[التَّضْمِينُ] ٢٩٩
[الْإِقْوَاءُ وَالْإِصْرَافُ] ٣٠١
[إِعْرَابُ الرَّوِيِّ] ٣٠٥

[الإكْفَاءُ] ٣٠٧
[الإجَازَةُ وَالسَّنَادُ] ٣٠٨
[سِنَادُ الرَّدْفِ] ٣١٠
[سِنَادُ التَّأْسِيسِ] ٣١٠
[سِنَادُ الإشْبَاعِ] ٣١١
[سِنَادُ الحَذْوِ] ٣١٢
[سِنَادُ التَّوْجِيهِ] ٣١٣

[خَاتِمَةُ المُؤَلِّفِ] **٣١٧**
[تَمَامُ النَّظْمِ] ٣١٧
[تَمَامُ الشَّرْحِ] ٣١٩

الفهارس الفنية

فهرس أبيات المنظومة ٣٢٣
فهرس أبيات الشّرح ٣٣٥
مسرد كتب التّحقيق ٣٥٣
فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٣٦١
فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة ٣٦١
فهرس الأعلام ٣٦٢
فهرس الكتب ٣٦٦
فهرس الأماكن والبلدان ٣٦٨
فهرس القبائل والجماعات ٣٦٩
فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة ٣٧١



مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ[١]

سَعِيدُ بْنُ خَلْفَانَ بْنِ أَحْمَدَ الْخَلِيلِيُّ[٢]

هو الحَبْرُ العُمانيّ الجليل، الفقيه الإباضي، ورجل الدولة، الشاعر المعلّم. وُلد بحي بُوشَر من مدينة مسقط، عام ١٢٢٦ الهجري (١٨١١ الميلادي)، وعاش

(١) ستتكرر في هذه المقدمة ثم في الكتاب كله ثلاثةُ المصطلحات المهمة الآتية: المؤلِّف والمصنِّف والشارح؛ فأما المؤلِّف فالخَليليّ (١٢٨٨هـ) صاحب «مظهر الخافي» الذي أحققه. وأما المصنِّف فالخَوْاص (٨٥٨هـ) صاحب «الكافي»، الذي نظمه الخليلي بـ«مظهر الخافي». وأما الشارح فالعمريّ (١٠٣٧هـ) صاحب «الوافي»، الذي شَرَحَ به كتاب المصنف «الكافي»، واكتفى به الخليليُّ كثيرًا في شرح «مظهر الخافي». وسأعرض فيما بعد أعمالَهم، وأنقدها.

(٢) البابطين؛ فهذا المبحث هو الكلمة الموجزة المحكمة الطيبة، التي عَرَّفَ بها الخليليُّ ـ وإن تصرفتُ فيها كثيرًا ـ «معجمُ البابطين للشعراء العرب المعاصرين»، وكانت هذه هي مصادرها:
١ ـ السعيد محمد بدوي وآخرون: «دليل أعلام عُمان»، ١٩٩١، نشرة جامعة السلطان قابوس.
٢ ـ روبرت لاندل: «عُمان مسيرًا ومصيرًا»، ١٩٨٩، نشرة وزارة التراث والثقافة العُمانية.
٣ ـ شريفة بنت خلفان اليحيائي: «شعر سعيد بن خلفان الخليلي: دراسة تحليلية (رسالة ماجستير)»، ١٩٩٥، نشرة جامعة السلطان قابوس.
٤ ـ عبد الله بن سالم الحارثي: «أضواء على بعض أعلام عُمان»، ١٩٩٤، طبعة المطابع العالمية بحي روي من مدينة مسقط.
٥ ـ «قراءات في فكر الخليلي» ١٩٩٤، نشرة وزارة التراث والثقافة العُمانية (حصاد الندوة التي أحياها المنتدى الأدبي تكريمًا للعلامة سعيد بن خلفان الخليلي). =

بمدن عُمانية متعددة، ثم بحي بُوشَـر نفسـه تُوفي عـام ١٢٨٨ الهجري (١٨٧١ الميلادي). نشـأ في كنف جده، وكان عالمًا؛ ومن ثم اتجه إلى حضور مجالس العلم، وتتلمذ لناصر بن جاعِد الخَروصيّ، وسـعيد الطّيوانيّ، وحمّاد البَسْـط. عَمِلَ قاضي قضاة، ومحافظ مسقط في زمن إمَامَةِ عَزّانَ بْنِ قَيْسٍ (١٨٦٩ ـ ١٨٧١)؛ فأَثَّرَ في المذهب الإباضي بمسـؤوليَّتَيْهِ الإفتائيّة والسياسيّة، كما تتلمذ له بعض العلماء والشعراء.

له خطب منبريّة مُناسَبيّة دينية، وكتب نحوٍ وأدعيةٍ وجواباتٍ وتصوّفٍ، منها المخطوط: «إغاثة الملهوف بالسـيف المذكر في الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر»، و«النواميـس الرحمانية»، و«كرسـي الأصول»، و«رسـالة في أحكام الجهاد»، و«**مظهر الخافي بنظم الكافي فـي علمي العروض القوافي**» ـ وهو هذا المخطوط الذي أحققه ـ و«أسـنى الذخائر في فك الدوائر»، و«سـمط الجوهر الرفيع في علم البديـع». ومنها المطبوع: «لطائف الحكـم في صدقات النعم»، و«تمهيد قواعد الإيمان»، مجموع جوابات الشـيخ سـعيد بن خلفان الخليلي، و«مقاليد التصريف» وغيرها.

وله ديوان شعري منشور بتحقيق عادل بن راشد المطاعني، طُبِعَ الأولى عام ٢٠٠٣، بمطبعة الألوان الحديثة المسـقطية ـ وقصائد متناثـرة وردت في كتاب: «الفتـح الجليل في أجوبـة الإمام أبي خليـل»، المطبوع عـام ١٩٦٥، بالمطبعة العمومية الدمشـقية ـ وديوان مخطوط بـدار المحفوظـات والوثائق من وزارة التراث والثقافـة العُمانية (رقـم ٢٤٤٤) ـ وقصائد ومقطوعات بـدورة المنتدى

= ٦ ـ محمد بن راشد الخصيبي: «شقائق النعمان على سموط الجمان في أسماء شعراء عُمان»، ١٩٨٤ (الطبعة الثانية)، نشرة وزارة التراث والثقافة العُمانية.

٧ ـ محمد ابن عبدالله السالمي: «نهضة الأعيان بحرية عُمان»، ١٩٩٨، نشرة دار الجيل البيروتية.

الأدبي لعام ١٩٩٢/٩١. وقد أُقيمت عن فكره، بمسقط في ديسمبر ١٩٩٤، ندوةٌ علمية بعنوان «قراءات في فكر الخليلي».

بدا شعرُه في التوسل والدعاء لبعض مُتأمّليه، نمطًا من النظم والتوفيق بين المعاني، يدل على تشدده الديني وحدة نقده لمسالك الناس في زمانه، وهكذا كان الشيخ، رحمه الله! أما قصيدته الرائية التي يصف فيها بعض معانياته المادية فقد تحرّر من ذلك معجمُها؛ فاقتربت من لغة الحياة وتصوير الواقع، وتعاقبت أبياتها في نسق سردي يجسّد مشهدًا ويحكي قصة، فكانت هي الأقرب إلى لغة الشعر والموضوع الشعري.

مِنْ شِعْرِهِ فِي التَّوَسُّلِ قَصِيدَتُهُ «عَرِّجْ عَلَى بَابِ الْكَرِيمِ»، وَمِنْهَا[1]:

عَرِّجْ عَلَى بَابِ الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ ... وَالْثَمْ ثَرَاهُ سَاعَةً وَتَذَلَّلِ

فَلَئِنْ رُزِقْتَ لَدَى حِمَاهُ وَقْفَةً ... تَرِبَتْ يَدَاكَ بِنَيْلِ مَا لَمْ تَأْمُلِ

وَلَئِنْ نَشِقْتَ شَذَا ذُرَاهُ سَاعَةً ... فَلَكَ الْبِشَارَةُ بِالْمُقَامِ الْأَطْوَلِ

وَلَئِنْ تَرَى ذَاكَ الْجَمَالَ هُنَيْهَةً ... فَاسْحَبْ ذُيُولَ التِّيهِ فَخْرًا وَارْفُلِ

وَلَئِنْ صَدَدْتَ أَوِ ابْتَعَدْتَ فَعُدْ إِلَى ... إِرْسَالِ دَمْعٍ كَالْعَقَائِقِ مُسْبَلِ[2]

وَالْهَجْ بِأَنْوَاعِ الضَّرَاعَةِ وَابْتَهِلْ ... مِثْلَ الْغَرِيقِ بِلُجَّةِ الْبَحْرِ الْمَلِي

لَا يُذْهِشَنَّكَ مَا تَرَى مِنْ هَيْبَةٍ ... وَجَلَالَةٍ وَتَعَاظُمِ الْعِزِّ الْعَلِي

فَهُوَ الرَّحِيمُ بِعَبْدِهِ وَهُوَ الْكَرِيـ ... ـمُ لِوَفْدِهِ فَارْحَلْ إِلَيْهِ وَعَجِّلِ

(١) الخليلي (أ): ٦٨.

(٢) الخليلي (أ): ٦٨؛ ففيه: «العقايق»، وقد جريت فيما سهله الخليلي، على منهج العربية المشتركة من التحقيق.

لَا تَحْسَبَنَّ نَوَالَهُ لِيَصُدَّهُ ... إِنْ سَاءَ وَصْفُكَ وَهْوَ خَيْرُ مُؤَمَّلِ[1]

كَلَّا فَلَمْ تَغْلِبْ صِفَاتُكَ وَصْفَهُ الـ ... ـمَعْرُوفَ بِالْكَرَمِ الَّذِي لَمْ يَبْخَلِ

إِنَّ الْكَرِيمَ الْحَقَّ مَنْ إِحْسَانُهُ ... يَتْرَى إِلَى مَنْ لَيْسَ بِالْمُسْتَأْهِلِ[2]

لَوْ كَانَ لَا يُعْطِي الَّذِي يُخْطِي إِذَنْ ... هَلَكَ الْجَمِيعُ فَأَيُّهُمْ لَمْ يَفْعَلِ

فَذَرِ الْحَيَا وَاخْلَعْ عِذَارَكَ وَابْتَذِلْ ... دِيبَاجَتَيْكَ وَمَاءَ وَجْهِكَ فَابْذُلِ

وَذَرِ الْمُلُوكَ جَمِيعَهُمْ وَاقْصِدْ إِلَى ... ذِي الْمُلْكِ وَالْمَلَكُوتِ مَوْلَاكَ الْعَلِي

فَاسْأَلْ عَلَى أَبْوَابِهِ مَا شِئْتَهُ ... فَنَوَالُهُ مَا كُفَّ عَنْ كَفِّ خَلِي

لَا تَخْشَ ثَمَّتَ مِنْ تَمَنُّعِ حَاجِبٍ ... فَهُوَ الَّذِي أَبْوَابُهُ لَمْ تُقْفَلِ[3]

يُعْطِيكَ جَائِزَتَيْنِ لِلدُّنْيَا وَلِلْـ ... ـأُخْرَى وَلَمْ يُقْتِرْ وَلَمَّا يُقْلِلِ

يَا مَنْ يُشَاهِدُ أَوْ يُرَجِّي غَيْرَهُ ... كَمِّلْ بَصِيرَتَكَ الَّتِي لَمْ تَكْمُلِ

إِيَّاكَ تَشْهَدُ غَيْرَهُ فَتَكُونَ فِي ... شِرْكٍ خَفِيٍّ لَيْسَ بِالشِّرْكِ الْجَلِي[4]

إِنْ كُنْتَ تَعْرِفُهُ وَتَرْجُو غَيْرَهُ ... فَلَأَنْتَ عَنْ عِرْفَانِهِ فِي مَعْزِلِ[5]

وَلَئِنْ شَهِدْتَ لِمَنْ سِوَاهُ تَكَرُّمًا ... فَلَقَدْ عَدَلْتَ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَعْدَلِ

(١) البابطين، ففيه: «شاء وصفك»، وصواب الديوان ما أَثْبَتُّ.

(٢) الخليلي (أ): ٦٩؛ ففيه: «يثري»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ للبابطين.

(٣) البابطين؛ ففيه: «ثمة»، وصواب إملاء الديوان ما أَثْبَتُّ.

(٤) البابطين؛ فقد سقط هذا البيت من البين، وصواب الديوان إثباته.

(٥) الخليلي (أ): ٧٠؛ ففيه: «وتطلب غيره»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ للبابطين.

مِنْ شِعْرِهِ فِي الْمُعَانَاةِ الْمَادِّيَّةِ قَصِيدَتُهِ «عَجَائِبُ الْحَيَاةِ»، وَمِنْهَا[1]:

لَمْ أَرَ إِذْ فَكَّرْتُ فِي أَمْرِي ... قَضِيَّةً أَعْجَبَ مِنْ فَقْرِي

تِهْتُ عَلَى دَهْرِي بِهِ فَاسْتَمِعْ ... عَجَائِبًا أَبْرَزَهَا شِعْرِي

مَا لِيَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ... وَلِي كُنُوزُ الدُّرِّ وَالتِّبْرِ

وَلَيْسَ لِي بُلْغَةُ يَوْمٍ وَكَمْ ... قَدْ أُطْعِمُ الْجَائِعَ مِنْ يُسْرِي[2]

وَمَا مَعِي قَطُّ غُلَامٌ وَقَدْ ... قَامَتْ لِيَ الْغِلْمَانُ فِي أَمْرِي

وَكَمْ بِهَا نَالَ الْعِدَا مِنْ رَدًى ... وَكَمْ بِهِمْ حَصَّنْتُ مِنْ ثَغْرِ[3]

وَكَمْ بِهِمْ أَظْهَرْتُ مِنْ سَطْوَةٍ ... فِي مَوْقِفِ الْهَيْبَةِ وَالذُّعْرِ

قَامَتْ لِيَ الْأَجْنَادُ مَبْثُوثَةً ... فِي الْبَرِّ مِنْ مُلْكِيَ وَالْبَحْرِ

أَسْعَى بِمَا أَخْتَصُّ مِنْ عِتْرَتِي ... لِبَابِ ذِي السُّلْطَانِ وَالْأَمْرِ

الشَّوْقُ وَالتَّوْقُ هُمَا قَائِدِي ... وَمَلْبَسِي مِنْ حُلَلِ الْعَفْرِ

وَحَالُ ذُلِّي بِشِعَارِ الْبُكَا ... يَشْهَدُ لِي وَالْفَقْرِ وَالضُّرِّ

وَمَا اشْتِكَائِي فِي بُكَائِي سِوَى ... أَنَّكَ فِي الْحَالَةِ ذُو خُبْرِ

وَمَا مُرَادِي غَيْرُ بَادِي الْهَوَى ... وَالْحُبِّ وَالْقُرْبَةِ وَالذِّكْرِ

مَا لِي إِلَى جَاهٍ عُدُولٌ وَلَا ... إِلَى ثَرَا مَالٍ بِهِ أُثْرِي

وَلَا إِلَى نَصْرِ صَدِيقٍ وَلَا ... حَرْبِ عَدُوٍّ غَالِبِ الْقَهْرِ

---

(١) الخليلي (أ): ٦١.

(٢) الخليلي (أ): ٦١؛ ففيه: «الجايع»، وقد جريت فيما سهله الخليلي، على منهج العربية المشتركة من التحقيق.

(٣) البابطين؛ ففيه: «نال العدا من أذى»، وصواب الديوان ما أثْبَتُّ. والخليلي (أ): ٦١؛ ففيه: «من ثغري»، وصواب الأسلوب ما أثْبَتُّ للبابطين.

عَانَيْتُ شَـيْئًا مِنْ خِلَالِ الْحِمَى ... فَغِبْـتُ عَنْ شَـكْوَايَ بِالشُّـكْرِ
وَرُمْـتُ أَنْ أُظْهِـرَ نَشْـرَ الثَّنَـا ... فَرَدَّنِـي الْحَـالُ إِلَـى الْحَصْـرِ
فَيَـا لَـهُ مِـنْ مَوْقِـفٍ مَـا لَـهُ ... مِـنْ وَاصِفٍ مِـنْ عِظَـمِ الْقَدْرِ
يَرْتَعِـدُ الْوَاقِـفُ مِـنْ خَوْفِـهِ ... كَالْوَضْـعِ مَا بَيْـنَ يَـدَيْ صَقْرِ
أَبْصَـرْتُ مِـنْ عُظْـمِ قِيَامِـي ... بِـهِ قِيَامَتِي فِي سَـاعَةِ الْحَشْـرِ
لَكِـنْ ثَـرَاهُ نِلْـتُ مِنْـهُ الثَّـرَا ... وَعُـدْتُ بِـالْـعِـزَّةِ وَالْـفَـخْـرِ
أُجَنِّـدُ الْجُنْـدَ لِغَـزْوِ الْعِـدَا ... وَأَبْـذُلُ الْأَمْـوَالَ مِـنْ وَفْـرِي
مِنْهُـنَّ أُجْـرِي نَفَقَاتِـي وَمَـا ... مِـنْ صَدَقَاتِـي أَبَـدًا أُجْـرِي
وَمِـنْـهُ أَفْـضَـالِـيَ مَبْسُوطَةٌ ... خَـالِـدَةٌ تَـالِـدَةٌ تَـسْـرِي
أُمْـدِدْتُ بِالنُّصْـرَةِ وَالنَّصْرِ مِنْ ... عِنْـدِ الْمَلِيـكِ الْوَاهِـبِ النَّصْرِ

مَسِيرَةُ التَّحْقِيقِ

عام ١٤٣٣ الهجـري (٢٠١٢ الميلادي) تقريبًا، رَغِبَ قسـم التراث من وزارة التراث والثقافة العُمانية، إلى الدكتور هلال الحجري رئيس قسـم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية من جامعة السلطان قابوس ـ أن يحقق له مخطوط «مُظْهِر الْخَافِي بِنَظْمِ الْكَافِي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي» لسعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي.

مكث الدكتور هلال الحجري مُـدةً مَديدةً يُقلِّب النظـر كُلَّما تَفرَّغ من أشـغاله الكثيرة، في نُسـختَيْنِ من مخطوط الكتاب. ثم زامَلْتُهُ بقسم اللغة العربية؛ فرأى أن يُشـركني في التحقيق، وأعطاني النسـختين، ثم بعد حينٍ رأى أن يَتركه لي.

نُسْخَةُ المَخْطُوطِ الأُولَى الأَسَاسُ (أ)

نسخةُ المخطوط الأولى لِوزارة التراث والثقافة العُمانية (صاحبة التكليف نفسها)، وهذا خاتمها على الحاشية اليسرى من الصفحة الثمانين:

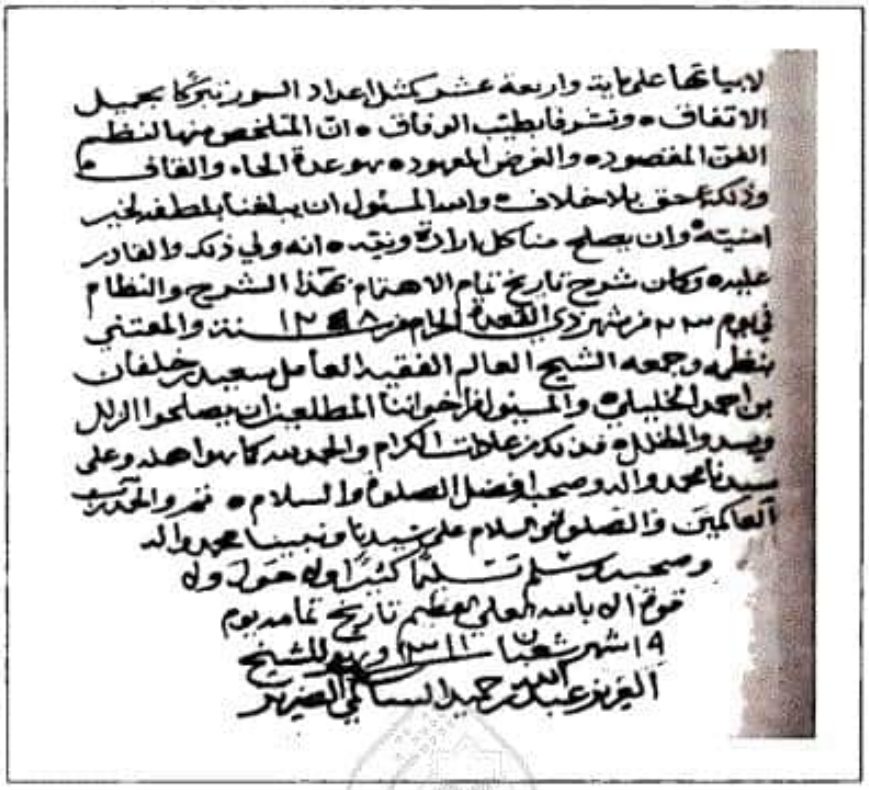


وهي ٢٢٦ صفحة، في كل صفحة ١٥ أو ١٦ سطرا، في كل سطر ما بين ٩ و١٢ كلمة.

وهذه صفحتها الأولى:



وهذه صفحتها الأخيرة:



ومن آخرها قول ناسخها: «تم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم تاريخ تمامه يوم ١٤ شهر شعبان سنة ١٣١١ وهو للشيخ العزيز عبد الله بن حميد السالمي الضرير».

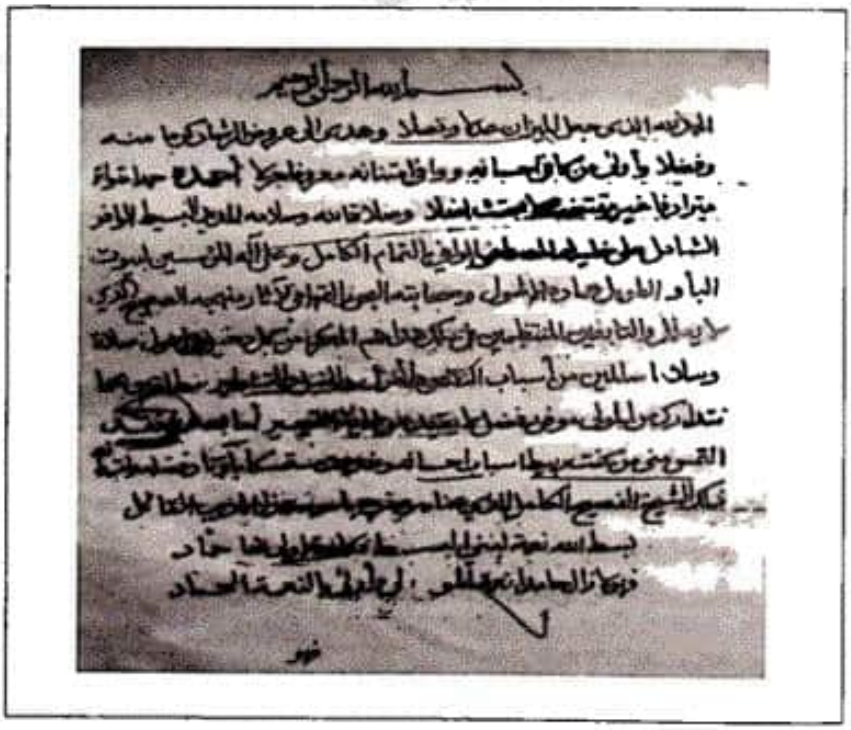
نُسْخَةُ الْمَخْطُوطِ الثَّانِيَةُ الْفَرْعُ (ب)

نسخة المخطوط الثانية لجامعة السلطان قابوس، وهذا خاتمها على ما قبلَ الصفحة الأولى:

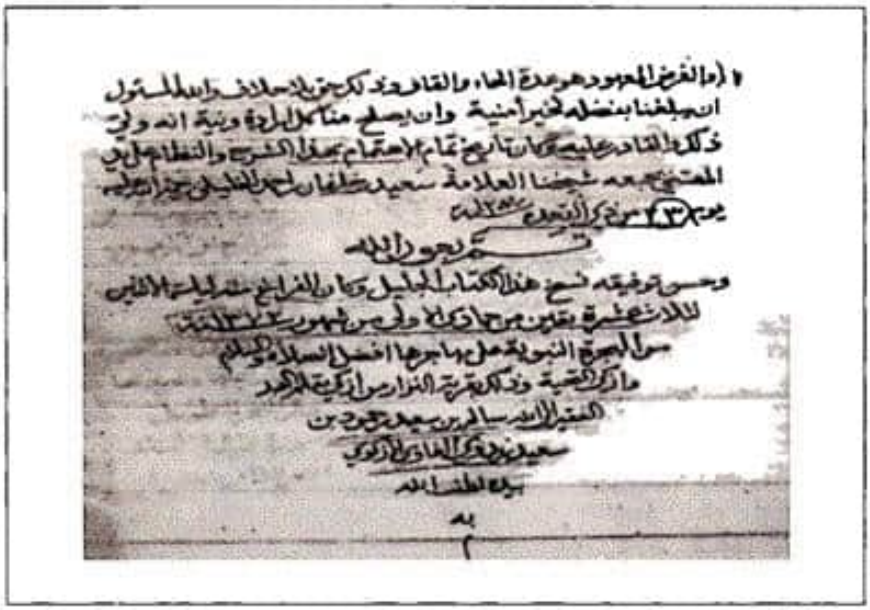


وهي ٢٢٠ صفحة، في كل صفحة ١٤ سطرا،
في كل سطر ما بين ١٢ و١٤ كلمة.

وهذه صفحتها الأولى:



وهذه صفحتها الأخيرة:



ومن آخرها قول ناسخها: «تم بعون الله وحسن توفيقه هذا الكتاب الجليل وكان الفراغ منه ليلة الاثنين لثلاث عشرة بقين من جمادى الأولى من شهور سنة ١٣٧٢ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة والسلام وأزكى التحية وذلك بقرية النزار من إزكي بقلم العبد الفقير إلى الله سالم بن سعيد بن حمود بن سعيد بن بدوي الغاوي الإزكوي بيده لطف الله به».

فَضْلُ النُّسْخَةِ الْأُولَى الْأَسَاسِ (أ)

وقد تبين لي فضل النسخة الأولى (نسخة وزارة التراث) ـ فجعلتها النسخة الأساس برمز «أ» ـ على النسخة الثانية (نسخة جامعة السلطان قابوس)؛ فجعلتها فرعا عليها برمز «ب»، أستأنس بها على ما أفصل فيما بعد.

وإنما فَضَلَت الأولى الثانية، بما يأتي:

١ ـ قِدَمها؛ فهي منسوخة عام ١٣١١ الهجري، بعد ٢٣ عاما من وفاة المؤلف ـ على حين نسخت الأخيرة عام ١٣٧٢ الهجري، بعد ٨٤ عاما من وفاة المؤلف.

٢ ـ صاحبها؛ فهي منسوخة لأبي محمد عبد الله بن حميد نور الدين السالمي (١٢٨٤ ـ ١٣٣٢)، الحبر العُماني الجليل، الذي وَصَفَه بالعزيز ناسخُها؛ فازدادت فيها دواعي الإتقان.

٣ ـ ضَبْطها؛ فأبيات المنظومة كلها مضبوطة فيها هي دون الثانية، علامةً على قصد الإتقان، ينبغي أن تُعتبر في تفضيلها.

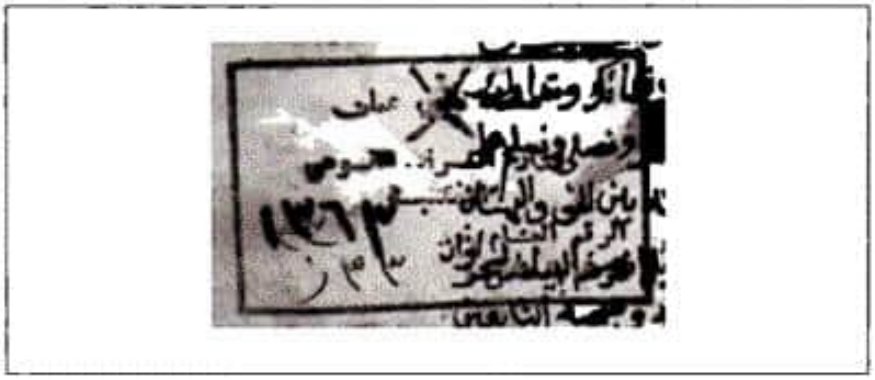
أَهَمِّيَّةُ نُسْخَةِ مَخْطُوطِ الشَّارِحِ

ولقد ينبغي مع ذِكْرِ نُسْخَتَيْ مخطوط «مظهر الخافي»، للخليلي، السابقتين ـ أن تُذْكَرَ نسخة مخطوط «الْوَافِي بِحَلِّ الْكَافِي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي»، كتاب أبي الوجاهة العمريّ، الذي شرح به كتاب أبي العباس الخَوّاص «الكافي في علمي العروض والقوافي»، الذي نظمه شيخنا سعيد بن خلفان الخليلي بمنظومته «مظهر الخافي»؛ فقد اقتصر على النقل عنه من أوله إلى آخره، في مئة موضع تقريبا، «اسْتِحْسَانًا لَهُ وَاسْتِسْهَالًا لِلنَّقْلِ اكْتِفَاءً بِهِ»[1]، قائلا: «وَعَلَى هَذَا نَتَمَشَّى فِي الْكِتَابِ»[2]، ثم قال: «وَلْتَعْلَمْ أَنَّا إِذَا قُلْنَا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنَّهُ عَنِ الشَّارِحِ، فَالشَّارِحُ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عِيسَى بْنِ مُرْشِدٍ الْعمرِيُّ الْحَنَفِيُّ، وَكِتَابُ شَرْحِهِ هُوَ الَّذِي سَمَّاهُ بِالْوَافِي بِحَلِّ الْكَافِي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي»[3].

ينبغي أن تُذكر هنا نسخةُ مخطوط الشارح، لتكون بمنزلة نسختي مخطوط «مظهر الخافي» نفسه، في إجراء أعمال التحقيق؛ فكأن له ثلاث نسخ، بل نسخة مخطوط الشارح في كِفَّة، بمنزلة نسختي مخطوط «مظهر الخافي» في كِفَّة أخرى؛ إذ هي دونهما نسخة أصل النقل عن العمري.

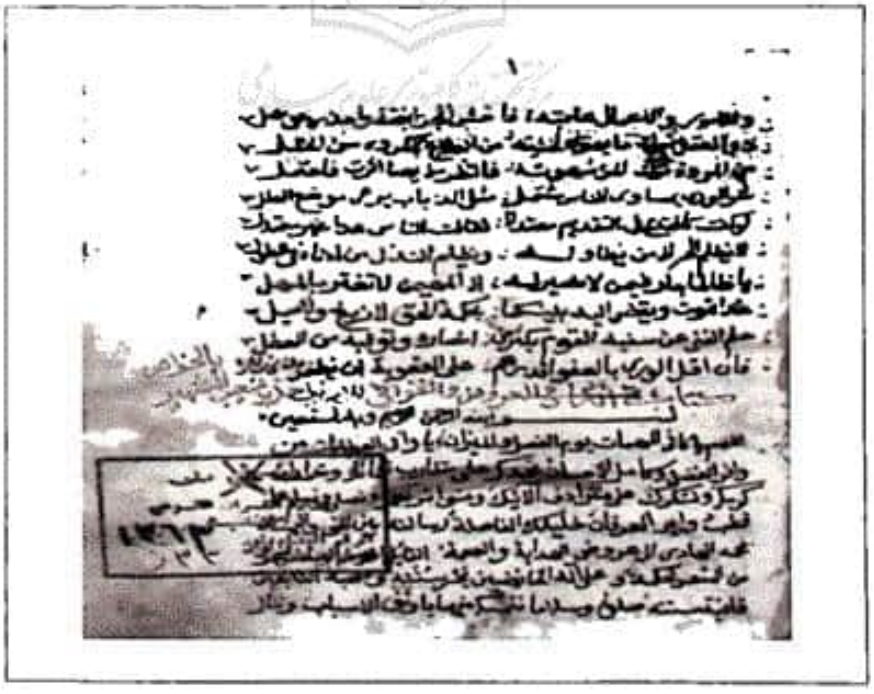
(١) النص المحقق: ٩٠.
(٢) النص المحقق: ٩٠.
(٣) النص المحقق: ٩٠.

ونسخةُ مخطوط الشارح هذه لِوزارة التراث والثقافة العُمانية (صاحبة التكليف نفسها)، وهذا خاتمها على الحاشية اليسرى من الصفحة الأولى[1]:



وهي ١٤٣ صفحة، في كل صفحة ١٨ أو ١٩ سطرا،
في كل سطر ما بين ١٠ و١٢ كلمة.

وهذه صفحتها الأولى:



(١) عفيفي: ٩٤؛ فقد ذكر بياناتها، فطلبتها من الدكتور هلال الحجري؛ فنسخها وأرسلها إلي، وكان قد استقال من عمله بالجامعة، وعمل بدائرة الثقافة من وزارة التراث والثقافة العُمانية.

وصفحتها الثانية أدل عليه:



وهذه صفحتها الأخيرة:



ومن آخرها قول ناسخها: «تم الكافي بحل الوافي في علمي العروض والقوافي بفضل ربنا المعافي ضحى الاثنين بقي من شهر رجب أربعة أيام سنة ١٢٣٣ من الهجرة النبوية على ساكنيها أفضل الصلاة والسلام على يد سالم بن سعيد غفر الله له ولوالديه آمين آمين آمين والحمد لله رب العالمين».

سُوءُ نُسْخَةِ مَخْطُوطِ الشَّارِحِ

وعلى رغم بهجتي بنسخة مخطوط الشارح التي حصلتُ عليها وعرضتُها آنفا، وكأنها نسخةٌ ثالثة من مخطوط «مظهر الخافي»، أعتمد عليها، وأفيء إليها ـ ساءني ضعفُ ناسخها المنتشرُ المنكشفُ بعضُه بالتحقيق[1]، المُختَتَمُ بغَفْلته هنا عن سَواء العبارة العربية «لأربعة أيام بقيت من شهر رجب سنة ١٢٣٣ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام»، إلى ما هَذَى به مما أوردتُه له! ولقد تبين لي اعتماد المؤلف على نسخة غير هذه النسخة، بما ظهر لي بالتحقيق، من مخالفته لها، ونقصه منها[2]، وزيادته عليها[3]، ولكن لا غنى عنها في تحقيق كثير من ذلك.

أُصُولُ عَمَلِي بِتَحْقِيقِ الْمَخْطُوطِ

لم أكن عثرتُ بعدُ على نسخة مخطوط الشارح، حين انقطعتُ بَدِيئًا لِحَوْسَبَةِ نسخة مخطوط المؤلف الأولى الأساس «أ»، ومقابلتها بالنسخة الثانية الفرع

(١) النص المحقق: ٧٣، و٧٥، و٧٦، و٧٧، و٧٨، و٧٩، و٩١، و٩٢، و١٠٨...، وغيرها كثير. وقد علقت على ما وقع بهذه الصفحة ١٠٨، قائلا: «العمري: ٣٨؛ فقد تصحفت «شاقتك»، إلى «سأقتل»، ومثل هذا العبث ينبغي أن نعرض عنه هنا، ولا سيما أن لسنا في تحقيق مخطوط الشارح»!

(٢) النص المحقق: ٤٥، و٨٤، و٩٤، و١٢٢، و١٥٠،....

(٣) النص المحقق: ٧٦، و١٧٠، و١٩٩، و٢٣٧، و٢٦٧،....

«ب»، ثم قابلتُ ما حَوْسَبْتُهُ بالنسختين مرة أخرى، ثم راجعتُ ما حَوْسَبْتُهُ لأحيل على الحواشي كل ما يحتاج إليها، ثم راجعته مرة أخرى لأضبطه وأوضح غوامضه وأخرج شواهده وأسند نقوله وأعلق عليه ما يحتاج إليه. وقد تكاثرت عليّ نقولُ المؤلف عن الشارح، حتى أَفْلَتَ مني أولًا بعضُ مواضعها، ثم انتبهتُ إليه في بعض المراجعات اللاحقة!

نعم؛ فقد كانت مقابلة نقول المؤلف الكثيرة عن الشارح بعدما عثرتُ على نسخة مخطوطه، كأنها لتفلُّتها مني وتتبُّعي لها مراجعاتٌ أخرى! وتَجلّى بها سِرُّ ما رأيتُه من جدارة نسخة مخطوط الشارح بأن تذكر مع نسختَيْ مخطوط المؤلف، بل وحدها في كِفَّةٍ تكافئ كِفَّةَ نُسختَيْهِ معًا. وقد أمعنتُ في تقدير هذه النقول، حتى صرت أوضح غوامضها وأخرج شواهدها وأسند نقولها، وكأنها نقول المؤلف وشواهده وغوامضه!

وقد رأيت أبيات المنظومة في الكتاب كأنها عناوين على شروحها؛ فميزت لونها، ثم زحزحتها إلى أقصى اليمن مثلما يُفعل بالعناوين، وثقّلت خطها، وكبّرته. ولكنني افتقدت الأفكار الكامنة في الأبيات وفي شروحها جميعا؛ فوضعت لها عناوين عَروضيَّة معبِّرة، وأضفتها قبلها بين معقوفات متميزة. ثم كانت هذه العناوين الكثيرة مع عناوين المؤلف القليلة، هي مادة إخصاب فهرس الموضوعات الذي يُيسّر للقارئ التَّهَدِّيَ إلى دقائق أفكار الكتاب.

وعلى رغم تمسُّكي بوَصْلِ أشطر الأبيات مستقلًّا كلُّ شطرين بسطر واحد، لاتصال نشأتهما وإنشادهما ـ فصلتُ بينها في هذا المقام العروضي؛ إذ الفصل بينها في أصله من عمل العروضيين أنفسهم، أو من عمل مُتأثِّريهم. وحرصت على تخريج أبيات الشعراء في دواوينهم أو مجاميعها أو كتب الأدب الكبار، وتخريج أبيات العروضيين في كتب ابن عبد ربه وابن جني والدماميني خاصةً،

وسواهم عامةً؛ إذ قد استوعبوا منها ما لم يستوعبه غيرهم، فضلا عن أن المؤلف والشارح كليهما دوّاران على الدماميني خاصةً خاصّةٍ.

فُرُوعُ عَمَلِي بِتَحْقِيقِ الْمَخْطُوطِ

وقد جريتُ في حَوْسَبَةِ مخطوط المؤلف، على إثبات ما في نسخة الأساس «أ»، ما دام مقبولا مفهوما، ولم أعبأ بمخالفته ما في نسخة الفرع «ب»، إلا أن يتبين لي خطؤه ـ وقد كثرت الأخطاء، واختلفت ـ فأصوّبه بما فيها، من غير أن أنبه لا على تلك المخالفات، ولا على هذه التصويبات إذا كانت بديهية، لكيلا يَتلهَّى بها القارئ. فأما إذا كان فيها نَظَرٌ وارد، فإنني أنبه عليها. وكثيرا ما وقع في النسختين جميعا الخطأ، فأصوّبه بمقتضى نظام اللغة أو علم العروض أو دلالة السياق أو شهادة المصادر، وأنبه عليه في حاشيته.

وصوَّبت أخطاء النَّقْل عن نسخة مخطوط الشارح وأكملت سَقْطَه ونبهت في حاشيته على أنه صواب المخطوط أي مقتضى تدقيق النقل عنه. وإن تبين لي خطأ نسخة الشارح أو سقطها هي أثبتّ ما في نسختي مخطوط المؤلف. وإن أنكرت ما فيهما جميعا تركتُه إذا اتفقَ بينهما، وإذا اختلفَ تركتُ ما في نسخة مخطوط الشارح، ونَبَّهْتُ في حاشيته على ما أراه فيه.

ونبهت بالخطوط المائلة المرقَّمة، على نهاية كل صفحة من نسخة الأساس «أ». وراعيت الطريقة الإملائية الحديثة المشتركة، فغيرتُ إليها ما خالفها، ولم أعبأ بالتنبيه على ذلك خشيةَ التطويل وإلهاء القارئ، كما في الإثبات [«أحد»، و«ألف»]، بعد الاطِّراح [«احد»، والف»] ـ والهَمْزِ [«جزء»، و«دائرة»]، بعد التخفيفِ [«جزو»، و«دايرة»] ـ وإخلاص الألفِ [«رضا»، و«شذا»]، بعد شبه اليائيّة [«رضى»، و«شذى»] ـ والتَّوْفِيَةِ [«المصنف»، و«رحمه الله»، و«حينئذٍ»، و«إلى آخره»]، بعد الاختصار [«المص»، و«رح»، و«ح»، و«إلخ»].

وتَحْدِيثُ التشـــكيل مِن تَحديثِ الإملاء. فأما التَّرْقيم فاجتهادٌ كاملٌ مُضافٌ، حريصٌ في تحريك الكتاب وتوجيهه، على تمكينِ القارئ مِنْ فهمِ عناصرِه كلِّها صغيرة وكبيرة.

مُظْهِرُ الْخَافِي لِلْخَلِيلِيِّ

وقد ظهر لي بالتحقيق، أن «مُظْهِر الْخَافِي» قصيدة من أربعةَ عَشَرَ ومئةِ بيتٍ، بَسِـــيطيَّةُ أوزان الأبيات الوافية المخبونة الأعاريض والضـــروب، لامية القوافي المكســـورة المجردة الموصولة بالياء ـ أجـــاب بها الخليلي، شـــيخه حماد بن محمد البســـط، إلى نَظْمِ مَتْنِ «الكافي في علمي العروض والقوافي» للخَوَّاص (٧٨٠ ـ ٨٥٨هـ/١٣٧٨ ـ ١٤٥٤م)، قائلا: «الْتَمَسَ مِنِّي (...)، الذي تَحكَّم عليَّ بأن أنظم له كتاب الكَافِي في عِلمَيِ العَـــرُوضِ والقَوَافي ـ وهو كتاب حجمه لطيف مع أنه شريف، أنشأه أبو العباس بن شُـــعَيْبٍ أَحمدُ الشهير بالخَوَّاص ـ فالتزمتُ إجابته (...)، وقد ســـميتُ هـــذا النظم مُظْهِر الْخَافِـــي بِنَظْمِ الْكَافِـــي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي»[1].

وعلم العروض هـــو المنهج الـــذي وضعـــه الخليل بن أحمـــد الفراهيدي (١٧٥هـ)، للبحث عن طبيعة تَكوُّن عَروضِ الشـــعر (وَزْنِـــه وتَقْفِيَتِه جميعا)، وما يَعْتَوِرُهُ من أحوال السلامة والتغير، والاستقامة والانحراف ـ المُفضي إلى قواعدَ ضابطةٍ، يعتمد عليها طلابُ علم الشـــعر في نقده، وطلابُ فن الشعر في نظمه، ولا يستغني عن مراجعتها والاحتكام إليها، كثيرٌ من الشعراء.

ولقد كان ينبغي للعَرُوضيّين أن يســـتغنوا بمصطلح «علـــم العروض»، كما اســـتغنى إمامهم الخليل بن أحمد واضع العلم نفسه. ولكنهم أرادوا التنبيه على

(١) النص المحقق: ٤٢ ـ ٤٤.

مباحث التقفية الكبيرة الأهمية، خشيةً أن تذوب في مباحث الوزن؛ فميزوها وجعلوها «علم القافية» مفردةً، أو «علم القوافي» مجموعةً، لتظل تُذكر بعد «علم العروض»، ذِكْرَ الخاصّ بعد العام وكأنه مستقلٌّ عنه، وما هو بمستقل عنه! ثم كان منهم مَنْ شَمِلَهُما بكتاب واحد مِثْلَما فَعَلَ الخواصُ وَسيطًا بكتابه «الكافي في علمي العروض والقوافي»، وتَبِعَه الخليليُّ حَديثًا ـ ومَن أفرد كلًّا منهما بكتاب مثلَما فعلَ الأخفشُ قَدِيمًا بكتابيه «العروض»، و«القوافي».

ولا يخفى على المشتغلين بالتعلم والتعليم، أن قصيدة الخليلي هذه (مظهر الخافي)، مَتْنٌ من متون نظم العلوم في الشعر التعليمي، الذي «صار مضمارًا تعليميًّا منظومًا، يوازي المضمار المنثور، ويجري فيه العلماء المعلّمون من حفظ أبواب مادة اللغة المختلفة نفسها، على ما يناسب مراتب المتعلمين الثلاثة المشهورة: المبتدئين، والشادين، والمتخصصين، ويسهّل عليهم حفظها وذكرها متى شاؤوا»[1].

ومتنُ منظومة الخليلي هذه (مظهر الخافي)، كمَتْنِ الخوّاص نفسه الذي انتظم بها (الكافي في علمي العروض والقوافي)، ينبغي أن يُعدَّ من المتون المرصودة لمرتبة المتخصصين؛ إذ قد انبنى من التَّلْمِيحات العلمية على ما لَا يُناسِبُ إلَّا مرتبتهم العُليا. ولكن ينبغي التنبيه على أن شرح المتن يُتيحُه لطلاب المرتبة اللاحقة، من حيث يأخذ بأيديهم ويفتح لهم ما كان مستغلقا عليهم، وإن زادهم من التفصيلات والآراء ما لم يكن في المتن غير المشروح؛ ومن ثم ينبغي أن يُعَدَّ متن «مظهر الخافي» للخليلي بعد شرحه الذي سيأتي الكلام عنه، من متون مرتبة الشادين. ولا غَرْوَ؛ فإن علم العروض لا يدرسه إلا من حَصَّلَ طَرَفًا من علوم العربية وآدابها؛ فاستعان عليه بذخيرته منها، حتى إذا ما تَمكَّنَ منه استعان على ذخيرته منها بذخيرته منه، وعندئذٍ تتكامل الذخيرتان، ويستقرّ التحصيل!

(١) صقر (أ): ٦٩.

ومتنُ الخوّاص أحد عشـــر فَصْلًا، بسبعة وثمانين ومئتي سَـــطْرٍ تقريبا، في ستَّ عَشْرَةَ صفحةً[١] ـ لم يَخْرِمْ منها الخليليُّ حَرْفًا، على النحو المجدول الآتي:

فصول المتن والمنظومة		سطور الخواص	أبيات الخليلي	المتوسط[٢]
(١) خطبة المتن		٥,٥٠	٥	١,١
علم العروض	(٢) مقدمة في أشياء لا بد منها	٩,٥٠	٥	١,٩
	(٣) الباب الأول في ألقاب الزحاف والعلل	١٣	٢٥	٠,٥٢
	(٤) الباب الثاني في أسماء البحور وأعاريضها وأضربها	١٢٣	٣٩	٣,١٥
	(٥) خاتمة في ألقاب الأبيات وغيرها	٢٣	١٥	١,٥٣
علم القافية	(٦) القسم الأول القافية	١١	١	١١
	(٧) القسم الثاني حروفها	٣٣	٧	٤,٧١
	(٨) القسم الثالث حركاتها	٧	٣	٢,٣٣
	(٩) القسم الرابع أنواعها	٣١	٦	٥,١٦
	(١٠) القسم الخامس عيوبها	٣٥	٧	٥
(١١) خاتمة المتن		١,٢٥	١	١,٢٥
المجموع		**٢٨٦,٧٥**	**١١٤**	**٢,٥١**

(١) الدمنهوري: ١٨٦ ـ ٢٠١.

(٢) المراد متوسط الأسطر التي نظمها الخليلي بالبيت من أبياته المذكورة عن يمين.

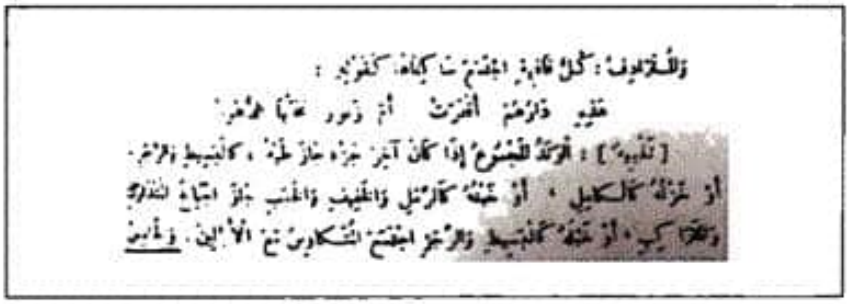
ولا يخفى أن الخليلي قد اختصر متن الخواص إلى أقل من نصفه. ولو شاء لاختصره إلى ثلثه أو أقل، لولا ما حرص على إضافته قائلا: «نظمتُه له نظمًا مختصرًا، وكنت على المهم منه مقتصرا، وزدت فيه ذكرَ مواضع لم يُعوِّل المصنف عليها، ونُكَتًا لم يقف لديها؛ فكان مُتشرِّفًا بعوائد الفوائد، وزوائد الموائد»[1].

وكان أكثرُ اختصاره لهذا القسم الرابع من علم القافية[2]:



(١) النص المحقق: ٤٣.

(٢) الدمنهوري: ١٩٨ ـ ٢٠٠. ولا يخلو من أخطاء صوبتُ منها ما وقع لي فيما حققته بعدُ.



فقد اختصره بستة الأبيات الآتية:

١٠١ جَـرِّدْ لِمُطْلَقِهَا أَرْدِفْ وَأَسِّـسَ ثُمْـ ـمَ الْكُلَّ بِاللِّينِ أَوْ بِالْهَا لَدَيْهِ صِلِ

١٠٢ وَإِنْ مُـقَـيَّـدَةً وَافَـتْـكَ قَـافِـيَـةٌ جَرِّدْ أَوَ ارْدِفْ وَأَسِّسْ دُونَ مَا جَدَلِ

١٠٣ وَادْعُ الَّتِي بَيْنَ سَكْنَيْهَا الْحُرُوفُ مِنَ ارْ ـبَعٍ إِلَى مُلْتَقَى السَّكْنَيْنِ فِي الْجُمَلِ

١٠٤ كَاوِسْ وَرَاكِـبْ وَدَارِكْ وَاتِرَنْ وَرَا دِفْ فَاقْضِ فِيهَا عَلَى التَّرْتِيبِ تَنْفَعِلِ

١٠٥ وَإِنْ أَتَى الْوَتِـدُ الْمَجْمُوعُ آخِرَ جُزْ ءٍ جَائِـزِ الطَّيِّ أَوْ خَبْـنٍ أَوِ الْخَزَلِ

١٠٦ رَاكِـبْ وَدَارِكْ إِذَا جَمْعًا أُجِيزَ وَكَا وِسْ مَعْهُمَا إِنْ تَشَأْ فِي الْجَائِزِ الْخَبَلِ

لقد تخفف من أمثلة الأبيات التي مَثَّلَ بهـا الخوّاصُ أنواع القافية وألقابها، ومن أسماء الأبحر التي أشار الخوّاصُ إلى اجتماع الألقاب المختلفة في قوافي أبياتها. نعم، ولكنه اسـتطاع أن يُعبّر عن تعريفات ألقاب القافية الأربعة، بعبارة البيت الثالث والمئة (١٠٣)، هذه المكثفة المحكمة الباهرة، ويرتب عليها البيت الرابع والمئة (١٠٤)؛ فدَلَّ على مهارة أسلوبية عالية.

وانعكس اختصاره لهذا الباب الأول من علم العروض[1]:

(١) الدمنهوري: ١٨٦ ـ ١٨٧.



فانبسط منه على الخمسة والعشرين بيتًا الآتية:

١١ تَغَيُّـرُ الثَّـانِ مِ الْأَسْـبَابِ مُطْلَقَـةً ... هُوَ الزِّحَافُ وَلَـمْ يَلْزَمْ لَدَى الْعَمَلِ

١٢ فَفِـي ثَمَانِيَـةٍ فَـرْدًا يَجِـيءُ فَخَبْـ ... ـنٌ حَذْفُ سَاكِنِ ثَانِي الْجُزْءِ فَاخْتَزِلِ

١٣ وَإِنْ يُسَـكَّنْ فَإِضْمَـارٌ وَحَذْفُكَـهُ ... لَدَى تَحَرُّكِهِ اسْمُ الْوَقْصِ فِيهِ جَلِي

١٤ وَالطَّيُّ حَذْفُكَ سَـكْنًا رَابِعًا وَلِقَبْـ ... ـضٍ خَامِسٌ ذُو سُكُونٍ ثُمَّ مُخْتَزَلِ

١٥ وَالْعَصْبُ إِسْـكَانُهُ وَالْعَقْلُ حَذْفُكَهُ ... مُحَرَّكًا كُفَّ سَـكْنَ السَّابِعِ اقْتَصِلِ

١٦ الْخَبْلُ طَيٌّ لَـدَى خَبْنٍ وَطَيُّكَ وَالْـ ... ـإِضْمَارُ خَزْلٌ وَكَـفٌّ لِلْخَبِينِ يَلِي

١٧ شَكْلٌ وَلِلنَّقْصِ كَفٌّ عَصْبٌ اجْتَمَعَا ... وَفِي الْتِقَا السَّبَبَيْنِ الْقَوْلُ هَالَكَ حَلِي

١٨ إِنْ وَاحِـدٌ أَوْ هُمَـا نَـاجٍ مُعَاقَبَـةٌ ... وَالْجُزْءُ يَنْجُو جَـوَازًا فَالْبَرِيءُ قُلِ

١٩ أَوْ لَا فَلِلطَّرَفَيْـنِ اسْـتُجْمِعَا وَلِصَدْ ... رٍ أَوَّلٌ وَلِثَـانٍ عَجْـزًا اخْتَـزِلِ

٢٠ وَمَنْـعُ إِحْدَاهُمَـا الْأُخْـرَى مُرَاقَبَةٌ ... مِنْهَا الْمُضَارِعُ مَعْ ذِي الِاقْتِضَابِ مُلِي

٢١ وَلِلْمُكَانَفَةِ الْإِطْلَاقُ فِي رَجَزٍ ... وَفِي الْبَسِيطِ السَّرِيعِ الِانْسِرَاحِ تُلِي

٢٢ وَغَيْرَ ذِي الْأَبْحُرِ اذْكُرْ فِي مُعَاقَبَةٍ ... مَعْ ذِي انْسِرَاحٍ وَحَاوِي الِاقْتِضَاءِ صِلِ

٢٣ رَفِّلْ فَزِدْ سَبَبًا خِفًّا بِآخِرِ مَا ... مَجْمُوعُ وَتْدٍ خِتَامُ الْبَيْتِ مِنْهُ وَلِي

٢٤ أَوْ سَاكِنًا فَهْوَ تَذْيِيلٌ وَسُبِّغَ ذَا ... إِنْ قَبْلَهُ سَبَبٌ عَارٍ مِنَ الثَّقَلِ

٢٥ وَالنَّقْصُ إِنْ سَبَبًا خِفًّا أَزَلْتَ فَحَذْ ... فَ بَلْ لَدَى الْعَضْبِ سِمْ بِالْقَطْفِ إِنْ يَزُلِ

٢٦ وَحَذْفُ سَاكِنِ وَتْدٍ حَيْثُ سُكِّنَ مَا ... مِنْ قَبْلِهِ فَإِلَى اسْمِ الْقَطْعِ فِيهِ مُلِي

٢٧ وَذَا مَعَ الْحَذْفِ بَتْرٌ وَانْوِ مِنْ سَبَبٍ ... سَكْنًا لِقَصْرٍ وَسَكِّنْ قَبْلَ مُنْخَزِلِ

٢٨ وَالْحَذُّ مَجْمُوعُ وَتْدٍ فِيهِ مُطَّرَحٌ ... وَإِنْ تَشَا الصَّلْمَ لِلْمَفْرُوقِ فَاعْتَزِلِ

٢٩ وَالْوَقْفُ فِي سَابِعٍ سَكِّنْ مُحَرِّكَهُ ... وَالْكَشْفُ حَذْفُكَهُ إِنْ شِئْتَ فَاتَّصِلِ

٣٠ وَدُونَ خَمْسٍ لَدَى صَدْرٍ تُزَادُ كَمَا ... لِاثْنَيْنِ فِي الِابْتِدَا لِلْخَزْمِ ذِي العَصَلِ

٣١ وَمِنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ مُفَاعَلَتُنْ ... فِي الصَّدْرِ خَزْمٌ بِحَذْفِ الْأَوَّلِ اعْتَمِلِ

٣٢ أَوْ فِي ابْتِدَا وَهْيَ صَحَّتْ أَوْ مُزَاحَفَةً ... فِي صُورَتَيْنِ ثَلَاثٍ أَرْبَعٍ حُلَلِ

٣٣ رُتِّبْنَ ثَلْمٌ ثَرَمْ خَزْمٌ شَتَرْ خَرَبٌ ... عَضْبٌ وَقَصْمٌ جَمَمْ عَقْصٌ فَلَا تَهِلِ

٣٤ وَفَاعِلَاتُنْ لِمَفْعُولُنْ تَصِيرُ لِتَشْـ ... ـعِيثِ الْخَفِيفِ وَلِلْمُجْتَثِّ ذَا اكْتَفِلِ

٣٥ ذَا الْبَابُ مِنْهُ عَرُوضٌ حَازَهَا مُتَقَا ... رِبٌ لَدَى حَذْفِهَا الْمَذْكُورِ لِلْعِلَلِ

لقد أضاف الكلامَ في قوانين الزحاف «المُعَاقَبَة والمُرَاقَبَة والمُكَانَفَة»، التي شغلت عجز البيت السابع عشر (١٧)، وخمسة الأبيات التي بعده (١٨ ـ ٢٢) ـ والكلامَ في العلل الجارية مجرى الزحاف «الخَزْم والخَرْم والتَّشْعِيث»، التي شغلت ستة الأبيات الأخيرة (٣٠ ـ ٣٥) ـ ولم يعبأ الخواصُ بهذه ولا بتلك؛ فانفرَطَتْ من الخليلي أبياته، وانعكس عليه اختصاره. نعم، ولكنه ابتُلِي في هذا الفصل بنمط نادر من الاختصار، تَجاوَزَ به الخواصُ التراكيب الجائزةَ إلى التراكيب الممتنعة؛ فلم يقم لاختصار نظمه الخليليُّ مثلما قام من قبل!

لقد ألحّ الخواصُ في هذا الفصل على أسلوب العطف على معمولي عاملين مختلفين، وهو «أَنْ تَعْطِفَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مَعْمُولَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَانَا فِي الْإِعْرَابِ كَالْمَنْصُوبِ وَالْمَرْفُوعِ أَوْ مُتَّفِقَيْنِ كَالْمَنْصُوبَيْنِ أَوِ الْمَرْفُوعَيْنِ، عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ»[1]، وهو ممتنع عند كثير من النحويين، لأن «حَرْف الْعَطْفِ كَالْعَامِلِ، وَلَا يَقْوَى أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ وَاحِدٌ كَالْعَامِلَيْنِ»[2]. هكذا قالوا، وليس بتعليل؛ فإنه إنما امتنع لتعويقه الفهم، كما في قول الخواص من آخر الفصل: «حَذْفُ وَتِدٍ مَجْمُوعٍ حَذَذٌ وَمَفْرُوقٍ صَلْمٌ»، أي «وَحَذْفُ وَتِدٍ مَفْرُوقٍ صَلْمٌ»؛ فقد عطف بالواو كلمةَ «مَفْرُوقٍ» على كلمة «مَجْمُوعٍ» صفةِ «وَتِدٍ» المجرور بالمضاف، وكلمةَ «صَلْمٌ» على كلمة «حَذَذٌ» المرفوع بالمبتدأ ـ ولم يعبأ باضطرار بعض القراء إلى إعادة القراءة!

شَرْحُ مُظْهِرِ الْخَافِي لِلْخَلِيلِيِّ

درس الخليلي متن الخواص فيما يبدو لي على شيخه حماد البسط؛ فعرف نباهته وموهبته، وأراد أن يمكّنه مما درس؛ فدعاه إلى نظمه كما سبق، فنظمه، واستفاد منه هو وأترابه وتلامذته، حتى احتفز إلى إضافة ما لم يعبأ به الخوّاص. نعم، ثم احتفز إلى شرح منظومته!

وقد اختلفت نسختا مخطوط الكتاب في تحديد عام الفراغ من تأليفه ـ وإن اتفقتا في تحديد الشهر واليوم ـ فمن آخر نسخة الأساس «أ»، كان هذا القول: «كان تاريخ تمام الاهتمام بهذا الشرح والنظام، في يوم ٢٣ من شهر ذي القعدة الحرام من سنة ١٢٤٨، والمعتني بنظمه وجمعه الشيخ العالم الفقيه العامل

(١) الرضي: ١/٣٢٣.

(٢) السابق: ١/٣٢٤.

سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي». ومن آخر نسخة الفرع «ب»، كان هذا القول: «وكان تاريخ تمام الاهتمام بهذا الشرح والنظام، على يد المعتني بجمعه، شيخنا العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي ـ رحمة الله عليه! ـ يوم ٢٣ من ذي القعدة سنة ١٢٥٧». والأول أَوْلَى من حيث يُلائِم زمان تلمذته في عنفوان حياته، على شيخه حماد البسط الذي دعاه إلى نَظْمِ ما نَظَم[١].

ربما عَجِبَ مُتعجِّلٌ من شرح الخليلي منظومته، وكان متن الخواص أولى به ـ لو شاء ـ ولا حاجة به إليه مع شرحه من قديم بمثل شرح العمري المعروض آنفا ـ وقد وقع له ـ إلى حديث بمثل شرح الدمنهوري المحال إليه في نقوله آنفا، وربما لم يقع له؛ فقد فرغ منه صاحبه أصلا عام ١٢٣٠ الهجري.

فأما المتأني المتأمل فيعرف أن الخليلي إنما أراد تقديم منظومته وتقريب بعض ألفاظها، ثم اضطُر إلى الكلام على ما أضافه في أولها مما لم يعبأ به الخوّاص أصلا؛ فإذا هو قد انجذب إلى الشرح على رغمه من باب إكمال العمل وتنزيهه عن أن يُتَدَاوَلَ كالأعرج مشروحَ بعضٍ دون بعض؛ فمن ثم اعتمد على شرح العمري قليلا قليلا حتى ترك له الأمر كله جملة وتفصيلا.

لقد قال الخليلي: «سميتُ هذا النظم مُظْهِرَ الْخَافِي بِنَظْمِ الْكَافِي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي. واللهُ أسألُه الإعانةَ والتوفيقَ والإرشادَ في سلوك الطريق»[٢]؛ فدَلَّ على أنه يقدم منظومته وحدها دون شرحها. ثم قال: «وهذا شروع القول عليه بعد الابتداء بقول بسم الله الرحمن الرحيم»[٣]؛ فدَلَّ على أنه أَقْحَمَ على منظومته شرحَها عن غير نية منه قديمة؛ فاضطُرَّ هنا إلى إضافة تقديمها! وهو

(١) الراشدي: ١٧٥.

(٢) النص المحقق: ٤٤.

(٣) النص المحقق: ٤٤.

الذي أَقْحَمَ مِنْ قَبْلُ في أثناء شـــرحِها ـ ومن المعروف أن المقدمة تُكتب أخيرًا، لتُقرأ أولًا ـ إضافتَيْهِ المشـــارَ إليهما آنفًا، إلى ما نظم وشرح من متن الخواص، واعتذر عما فَعَـــلَ قائلا: «هـــذه الزيادةُ قد عَـــرَضَ لنا الرأي بذكرهـــا بعد تمام الكتاب؛ فأتينا له بها رُقْعَةً في قِرطاسةٍ أدخلناها فيه، فلم تحتمل إطالة التفسير، وكذلك فعلنـــا بمبحث المعاقبة والمراقبـــة والمكانفة؛ فلْيَصْفَـــحِ الناظرُ الصَّفْحَ الجميل، والحمد لله»[1]، عارفا أنه قد خالف نظام الشروح المستقر!

ولهذا جرى في شرحه على تقريب ألفاظ منظومته أولا، ثم حلها بما يتيسر له، ثم إيراد ما يخصها من شرح العمري، كما في بيتيه منها:

٤١ وَذَاتُ خَبْنٍ وَحَذْفٍ مِثْلَهَا اثْتِ بِضَرْ ـبٍ وَابْتُرِ الضَّرْبَ أَيْضًا غَيْرَ مُحْتَفِلِ

٨٤ وَإِنْ تَنَـــوَّعَ فَالتَّحْرِيدُ عِيبَ وَفِي الْـ ـعَرُوضِ الإِقْعَادُ قَدْ ضَاهَاهُ فِي السُّبُلِ

فبعد أولهما قال: «(...) وأما قولـــه: غَيْرَ مُحْتَفِلٍ أي غير مبال به لجواز ذلك فيه؛ فلا مانع منه؛ فاعرف ذلك! قال الشارح: ويدخله من الزحاف الخَبْن والكَفّ والشَّكْل، والأول فيه حسن، وبيته قوله (...)»[2]. وبعقب الثاني قال: «وَإِنْ تَنَوَّعَ، أي إذا كان الضرب متنوعا في قصيدة واحدة فهو المسمى بالتَّحْرِيد. وهاك نص القول عليه من لفظ شارح كتاب الأصل كما تعودناه ـ وإن لم يكن موجودا ذكر هذين النوعين في الكتاب المنظوم ـ قال الشـــارح: تَنْبِيهٌ: اختلافُ الضروب في القصيدة الواحدة عيبٌ أيضًا من عيوب الشعر، يُسمَّى التَّحْرِيد»[3]، وكأن الشارح بما أضاف في شـــرحه إلى متن الخواص مما لم يكن فيه، هو الذي جَرَّأَهُ على مثل ما فعل، على رغم أنه محدودٌ دون الشـــارح، بحدود المتن؛ فسوف تُتداوَل

(١) النص المحقق: ٩٩.

(٢) النص المحقق: ١١٤.

(٣) النص المحقق: ٢٣١.

منظومتُه على أنها صورةُ المتنِ المنثورِ المنظومةُ. ولكنه فيما بدا لي كثيرًا، نَظَرَ إلى المتن في أثناء الشـــرح، وكأنهما متنٌ واحد، قائلا: «ومعنى البيت هَاكَهُ من لفظ المصنِّف والشارح على ما اعتدناه في هذا التفصيل»، مُنبِّهًا على أنه لمّا كان يعتمد على الشرح في تفصيل معاني أبياته، وكان المتنُ مبثوثا في أثناء الشرح ـ لم يُمكِنْه إلا أن يورده معه قائلا: «انتهى كلام الشارح، واندمج فيه كلام المصنِّف على عادته في الشرح؛ فأتينا بهما جميعا»[1]!

ولم يُثْبِتْ كلمةَ «شـــرح» في عنوان الكتاب، مكتفيا بـ«مظهر الخافي»، اسم المنظومة، الأصلحِ لِعنونة شَـــرْحِها منه لعنونتها؛ فلا يخفى على دارســـي متون العلوم، أن المنظومات تَعْقِدُ للمتعلّمين عُقَدَ الأفـــكار، ولا تحلها[2]. ومن قديم يُســـمى نَظْمُ النثرِ عَقْدًا، ونَثْرُ النَّظْمِ حَلًّا[3]؛ فلما شـــرحها استقرّ العنوانُ على ما يناســـبه! وأَطْرَفُ ما هنا أن اســـمَ شـــرحِ العمري لمتن الخوّاص، هو كما سبق: «الْوَافِي بِحَلِّ الْكَافِي»!

أَبْيَاتُ الشَّرْحِ

لم يملك الخليلي في منظومته ذات الأربعة عشـــر ومئة البيت (١١٤)، إلا أن يطّرِح عنهـــا الثلاثة والثلاثين ومئة البيـــت (١٣٣)، الواقعة بمتن الخواص ـ وقد بينتُ طَرَفًا من ذلك فيما ســـبق ـ حتى إذا ما أقبل يشرح منظومته رجع إلى متن الخواص؛ فاســـتردَّ ما فيه، ثم تحول إلى شرح العمري؛ فازداد منه، حتى اشتمل شـــرحه على ثلاثمئة وخمســـين بيتا (٣٥٠)، أكثرها من شـــواهد الشعر القديم، وبعضها من تمثيـــل العروضيين، وبعضها من تمثيله هو. ومما ذكره من الشـــعر

(١) النص المحقق: ٢٤٦.
(٢) صقر (أ): ٧٤.
(٣) صقر (ب): الفقرة [١].

القديم ما اختلف في تحليله العروضيون؛ فأَوْرَدَهُ لهم في أكثر من موضع؛ فاعتنيتُ في فهرسته بما رآه هو فيه.

وقد تمسك الخليلي في تحليل أبيات البحور بتقطيعها ثم تفعيلها. أما تَفْعيلُها فوَزْنُ أجزائها المقطَّعة بصيغ التفعيلات التي وضعها لها الخليل بن أحمد، ولا ريب في جدوى هذا العمل الكبيرة على استيعاب الوزن صَوْتًا وصُورَةً. وأما تقطيعها فتجريد كتابتها مما سوى المنطوق، وإثبات كل ما لا يكتب مما ينطق، وفَكّ المدغم، ثم الفصل بين كلّ ما يُوازي كلَّ تفعيلة من الكُتَل المجردة المكتوبة، على أن تُرسم كلُّ كتلةٍ متلاحمةَ الحروف، غيرَ مُراعًى فيها ما كانت عليه في أعراف الكتابة، بل ما صارت إليه، وكأنها كلماتٌ عروضيةٌ جديدة! ولا ريب لديَّ في أن التقطيع الذي صرنا نسميه «الكتابة العروضية»، إرْثٌ عَروضيّ ثَقيل، عدمه أجدى على المتعلمين من وجوده؛ إذ يشغلهم عن ضبط البيت لُغَوِيًّا ولَحْنِيًّا، بما لا يحتاجون معه إليه.

وكأنما وَرَّطَ الخليلي نفسه بالتقطيع فيما لا يرتاح إليه؛ فقد اختل بين يديه أسلوبُه كثيرا، على حين لم يكد يختل أسلوب التفعيل؛ فمرة يراعي استقلال رسم الكتلة الجديدة، ومرة يهمله، ومرة يراعي ما صارت إليه هذه الكتلة وكأنها كلمة عروضية جديدة، ومرة يهمله؛ فكنتُ أُقطّع له الأبياتَ دائمًا، على ما يقتضيه أسلوبُ التقطيع وسواء أوافقه أم خالفه، ونبهتُ على ذلك في أوائلِ حُدوثه، ثم اكتفيت!

من ذلك تحليله شاهد بيت المديد الوافي المحذوف العروض المقصور الضرب:

«لَا يَغُرَّنْ امْرَأً عَيْشُهُ كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالْ»[1]

(١) النص المحقق: ١١٢.

فقد قطعه بما يأتي:

لَا يَغُـرْرَنْ نَ امْـرَأَنْ عَيْشُـهُو كُلْـلُ عَيْـشٍ صَائِـرُنْ لِـزْزَوَالْ

فأهمل وصلَ نـون «يَغُرَّنَّ» الثانيـة ولام «كُلُّ» الثانيـة، بكُتْلَتَيْ ما بعدهما، وأثبت همـزة وصل «امْرَأً» غيـر المنطوقة، وأهمـل كتابةَ نون تنويـن «عَيْشٍ» المنطوقة، وإن بدا في المخطوط كأنه تَدارَكَ كتابتَها بعد الفَوات.

ومقتضى أسلوب التقطيع ما يأتي:

لَا يَغُـرْرَنْ نَمْـرَأَنْ عَيْشُـهُو كُلْلُعَيْشِـنْ صَائِـرُنْ لِـزْزَوَالْ

وكذلك تحليله شاهد بيت الخفيف المجزوء الصحيح العروض والضرب:

«لَـيْـتَ شِـعْـرِي مَـاذَا تَـرَى أُمُّ عَـمْـرٍو فِـي أَمْـرِنَـا»[1]

فقد قطعه بما يأتي:

لَـيْـتَ شِـعْـرِي مَـاذَا تَـرَى أُمْـمُ عَـمْـرِنْ فِـي أَمْـرِنَـا

فأهمل وصلَ تاء «لَيْتَ» وألف «مَاذَا» وميم «أُمُّ» وياء «فِي»، بكُتَل ما بعدها. وكَتَبَ ألفَ «تَرَى» على المعروف فيها قبل التقطيع، لا على ما صار لها بعده.

ومقتضى أسلوب التقطيع ما يأتي:

لَـيْـتَـشِـعْـرِي مَـاذَاتَـرَا أُمْـمُـعَـمْـرِنْ فِـيأَمْـرِنَـا

هِمَّةُ الْخَلِيلِيِّ الْعَالِيَةُ

لقد بَكَّرَ الخليلي إلى التأليف في إبَّانِ الطَّلَبِ، عن تقديرِ شيوخه الذين لم يَخذُلْهم، وتطلُّعِ هِمَّته التي لم تَخذُلْه، ولكنه تَمسَّـك بالاعتذار عن التقصير،

(١) النص المحقق: ١٩١.

شـــأنَ المؤمن بالإتقان منهجًـــا يَتَعَبَّدُ بالانتهاج، وبـــه كذلك يَتَبَعَّـــدُ ـ قائلا: «(...) فالتزمتُ إجابتَـــه، وإن كان قد أَغـــوَصَ أيَّ الإغْتِيَاص. وكفى بأن وقع العزمُ وأســـبابُ الأشـــغال مَرْدُوفـــةٌ، وضُروبُ الفـــراغِ عن عَـــروض القلب مصروفةٌ»[1]!

ذاك، وربما كنتُ أولى منه بالاعتذار عن الإحجام قبل التقصير، بأسباب من الأشـــغال مُؤَسَّســـةٍ مَرْدُوفَةٍ مَوْصُولَةٍ مَعًـــا، لولا محبةُ أن أكون عند حســـن ظن الدكتور هلال الحجري الذي تفضل عليّ بإشْراكي في عمله ثم بتَرْكِهِ لي؛ فجزاه الله عني خيرا، هو وكلّ مَن أعانني مِن أبنائي على الحَوْسَبَة والمُقابلَة، و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[2]، صدق الله العظيم!

محمد جمال صقر

مسقط

٣ من رمضان ١٤٣٦هـ / ٢٠ من يونيو ٢٠١٥م

(١) النص المحقق: ٤٣.

(٢) سورة الأعراف: ٤٣.

بسم الله الرحمن الرحيم



[مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ][1]

الحمد لله الذي جعل الميزانَ عدلًا وفصلًا، وهدى إلى عَروض الرشاد كَرَمًا منه وفضلا، وأَوْلَى مِنْ كافي إحسانه ووافي امتنانه معروفًا جَزْلًا! أحمده حمدا مُتواتِرا مُترادِفا غير مُقتَضَب ولا مُجتَثٍّ أصلا! وصلاةُ الله وسلامه المديد البسيط الوافر الشامل، على خليله المصطفى الوافي بالتمام الكامل، وعلى آله المؤسِّسين لِبيوت البَأْو الطويل عماده الأطول، وصحابته البحور القوافي لآثار منهجه الصحيح الذي لا يُعلَّل، والتابعين المنتظمين في سِلْك هداهم المُعرَّى من كل دَخِيلٍ أَهْوَلَ ـ صلاةً وسلامًا سالمَيْنِ من أسباب النَّقْص والخَزْل والخَبْل والتَّشْطِير، مُطلَقَيْنِ، بهما نَتدارَكُ من المَوْلَى مَوْفُورَ فضلٍ لا يُقيَّد عن غايةِ التَّيْسِير!

(١) زِيادةٌ تَحقيقيَّةٌ ليست للمؤلف، وكذلك كل ما وقع في المتن من العناوين بين مثل هذين القوسين المَعْقُوفَيْنِ «[...]». وربما سَقَطَ من متن الكتاب في نقله عن مخطوط «الوافي بحل الكافي» الآتي بيانه قريبا، ما أُثْبِتُه بين مثل هذين المعقوفين، وأُنَبِّهُ عليه في حاشيته. وربما ثَبَتَ في المتن ما سَقَطَ من المخطوط ـ وهذا أنْدَرُ من ذاك ـ فأُورِدُهُ بين هذين المعقوفين كذلك، وأُنَبِّهُ عليه.

[دَعْوَةُ النَّظْمِ]

أما بعد فقد التمس مني من كنتُ رَبِيطَ أسباب إحسانه[١]، وغدوت مُسْتَمْسِكًا بأوتاد/[٢]١ فضله وامتنانه، ذلك الشيخ الفصيح الكامل، الذي عناه وصرح باسمه هذا الأديب القائل[٣]:

بَسَطَ اللهُ نِعْمَةً لِبَنِي الْبَسْـ ـطِ فَكَانَ الْأَوْلَى بِهَا حَمَّادُ
فَهْوَ لَا زَالَ حَامِدًا نِعْمَةَ الْمَوْ لَى وَأَوْلَى بِالنِّعْمَةِ الْحَمَّادُ

فهو الذي تَحكَّم عليَّ بأن أنظم له كتاب «الكَافِي في عِلمَيِ العَروضِ والقَوَافي» ـ وهو كتاب حجمه لطيف مع أنه شريف، أنشأه أبو العباس بن شُعَيْبٍ أَحمدُ الشهير بالخَوَّاص[٤] ـ فالتزمت إجابته، وإن كان قد أَعْوَصَ[٥] أي الإعْتِيَاص. وكفى بأن وقع العزم وأسباب الأشغال مَرْدُوفة[٦]، وضُروب الفراغ عن عَروض القلب مصروفة! فنظمتُه له نظما مختصرا، وكنت على المهم منه

(١) الراشدي: ١١٥ ـ ١١٦، فقد ذكر أنه شيخه حماد بن محمد البسط، من أهل الباطنة، الذي كان حيا عام ١٢٦٧هـ، وكان ضليعا في العربية والفقه وغيرهما، قال: «لما تبين للشيخ حماد قدرة تلميذه سعيد ابن خلفان الفائقة في العربية نحو وصرفا وعروضا، طلب منه نظم كتاب الكافي في العروض والقوافي؛ فلبى دعوة شيخه، ونظمه، ثم شرحه».

(٢) بمثل هذا الرقم من هذا الموضع فصاعدا، أُنَبِّهُ على صفحات النسخة «أ»، من مخطوط المؤلف.

(٣) أراد نفسه؛ فهما على اسم شيخه حماد بن محمد البسط، المذكور في الحاشية السابقة. وليسا في ديوانه ـ الخليلي (أ) ـ الذي جمعه وحققه عادل بن راشد بن علي المطاعني.

(٤) الخَوَّاص (٧٨٠ ـ ٨٥٨هـ/ ١٣٧٨ ـ ١٤٥٤م) أحمد بن عباد بن شعيب، أبو العباس شهاب الدين القنائي المعروف بالخواص، فقيه شافعيّ أزهري، عالم بالفرائض والعربية والعروض. له «الكافي في علمي العروض والقوافي»، و«نيل المقصد الأمجد فيمن اسمه أحمد»، الزركلي: ١٤٢/١.

(٥) أعْوَصَ كَلامَه: أغمضه.

(٦) المردوفة: الموصول بعضها ببعض.

مقتصرا، وزدت فيـــه ذكرَ مواضع لم يُعوّل المصنف[١] عليهـــا، ونُكَتًا[٢] لم يقف لديها؛ فكان مُتشرّفًا بعوائد الفوائد، وزوائد الموائد.

وقد ســـميتُ هذا النظم مُظْهِرَ الْخَافِي بِنَظْـــمِ الْكَافِي فِي عِلْمَـــيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي. واللهُ أسألُه الإعانةَ والتوفيقَ والإرشادَ في سلوك الطريق!/٢.

[مُبْتَدَأُ الْقَوْلِ]

وهذا شروع القول عليه بعد الابتداء بقول بسم الله الرحمن الرحيم[٣].

١ اَلْحَمْـــدُ للهِ حَمْـــدًا كَامِـــلًا أَمَلِـــي مِنْهُ عَرُوضُ الرِّضَا الْعَارِي مِنَ الْعِلَلِ

«الحمد» لغةً قيل: هو الثَّناء باللسان على الجميل الاختياريّ، سواءٌ كان في مقابلة نعمة أم لا ـ وعُرْفًا فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعِم بسبب كونه مُنعِمًا؛ فالنســـبة بين الحَمْدين عُموم وخُصوص، هذا كلام شـــارح الأصل بعينه[٤].

(١) جرى المؤلف على اختصار المصنف بـ«المص»، ولا فائدة الآن في اختصاره.

(٢) النُّكَت: الغَوامض.

(٣) كلُّ مثقَّل مخطوطٍ تحته من الكلم الســـابقة فمن مصطلحات علم العروض التي سيأتي بيانها، استخدمها مؤلّف الكتاب في خُطبتِهِ على أصول معانيها اللغوية حُسنَ استهلالٍ، كالبَأْو بمعنى العَظَمة ـ وهو مصطلح على اســـتكمال قافية البيت أجزاءها من غير سِناد (عَيْب سيأتي بيانه) ـ والمَرْدُوفة بمعنى الموصول بعضها ببعض ـ وهو مصطلح على اشتمال قافية البيت قبل رَويّها على أحد حروف المد أو اللين ـ وإن تَصرُّف في صِيَغ بعضها بما يلائم سياقها الجديد.

(٤) قد مضى ذكر كتـــاب الأصل «الكافي في علمـــي العروض والقوافي»، ومصنفه «أبي شـــعيب القنائي الخواص»، فأما كتاب الشرح «الوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي»، فهو لعبد الرحمن ابن عيســـى بن مرشـــد أبـــي الوجاهة العمـــري المعروف بالمرشـــدي الحنفي (٩٧٥ ـ ١٠٣٧هـ/ ١٥٦٧ ـ ١٦٢٨م)، مفتـــي الحرم المكي، الفقيه، الأديـــب، المتبحر. له منظومة «ترصيف التصريف»، وشرحها، و«الوافي شـــرح الكافي في علمي العروض والقوافي» ـ وهو كتاب الشـــرح المراد ـ و«براعة الاســـتهلال فيما يتعلق بالشـــهر والهلال»، و«مناهل السمر في منازل القمر»، و«الفتح القدسي» في تفسير آية الكرسي، و«شرح الخزرجية في علم العروض»، =

وقال[١]: «والشـــكر لغة هو الحمد عرفا، وشرعا[٢] صَرْفُ العبدِ جميعَ ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله[٣]»، انتهى.

و«عَرُوضُ الرِّضَا» بفتح العين أيْ طريقه أو فَحْـواه أو الكثير منه؛ فهو لهن محتمل جمعا. و«العاري من العِلـل» أَيِ الخالي من وجودهن فيه؛ فالعِلَل جمع عِلَّة بالكسر أَيّ حَدَث يشـغل صاحبه عن قصده، ومنه «لَا تَعْدَمُ خَرْقَاءُ عِلَّةً»[٤]. ويقال منه: اعتلّ بكذا وتَعَلَّل، أي أتى بالعِلَـل الموانع له. ونصب حمدا الثاني مصدرٌ[٥] لفعل محذوف مقدر يفسـره الظاهر[٦] ـ أيْ أحمده حمدا ـ ولا يفسره الحمد الأول، لأنه اسم لجنس الحمد؛ فلا/٣ مفسـر له، ولا استطالة له إلى ما بعده، ولا يعمل المصدر محذوفا؛ فيُقدَّرَ هو[٧]. وباقي لفظ البيت ظاهر.

= و«جامع الفتاوى»، وله نثر وشعر. المحبي: ٣٦٩/٢، وكحالة: ١٦٤/٥. وسيأتي فيه قول المؤلف: «ولتعلم أنا إذا قلنا في شـيء من هذا الكتاب إنه عن الشـارح، فالشـارح هو عبد الرحمٰن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي، وكتاب شرحه هو الذي سماه بالوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي». ولما ذكر المؤلف أن ما قدمه في الحمد هو كلام الشارح (العمري) بعينه، راجعته عليه ـ العمـري: ٣ ـ فإذا فيه بعد «الاختياري»، زيادة «على قصـد التعظيم»، و«ينبئ»، بدل «ينبي»، وزيادة «من وجه»، بعد «عموم وخصوص».

(١) العمري: و«شـرح عقـود الجمان للسـيوطي فـي المعاني والبيان»، و«حاشـية على تفسـير البيضاوي»، ٣.

(٢) فيهما (في نسختي المخطوط أ وب): «عرفا»، وصواب مخطوط الشارح (مراعاته بمطابقة ما فيه)، ما أَثْبَتُّ.

(٣) فيهما: «من أجله»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٤) العسـكري: ٣٧٩/٢، مثل عربي قديم، يضرب في تَيَسُّـر العلل لكل مُتعلِّـل؛ فإنها إذا وجدتها الخرقاء (الجاهلـة)، فغيرها لها أوجد! وله فيه هذه التكملة: «وَلَا تَعْـدَمُ صَنَاعٌ ثُلَّةً»، أي صوفا تغزل به؛ فهذه تعمل، وتلك تكسل وتتعلل!

(٥) هكذا فيهما، ولعله: «مصدرًا»!

(٦) أي «حمدًا».

(٧) أي يقدر بدل الفعل؛ فيقال: حَمْدٌ (حَمْدُهُ، حَمْدِي لَهُ) حَمْدًا، مثلا.

٢ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَمَوْفُورُ السَّلَامِ عَلَى النَّـ ـبِيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ الـذُّرَا النُّبُلِ

«الصلاة» لغة، مـن الله رحمة، ومن الملائكة اسـتغفار، ومـن الناس دعاء بالرحمة على ما قيل. و«السلام» التحية. و«الموفور» بالفاء والراء، المُكثَّر؛ يقال: وَفَرَ له من الشيء وَفْرًا، أي: كَثَّرَ له منه، كوَفَّرَ تَوْفيرًا.

و«آل النبي» ـ صلى الله عليه، وسلم! ـ هم المتبعون لشريعته الصحيحة القيمة. وأنشدوا عليه[١]:

آلُ النَّبِـيِّ هُـمُ أَتْبَـاعُ مِلَّتِـهِ مِنَ الْأَعَاجِمِ وَالسُّـودَانِ وَالْعَرَبِ

لَـوْ لَـمْ يَكُـنْ آلُـهُ إِلَّا قَرَابَتَهُ صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الْغَاوِي أَبِي لَهَبِ[٢]

وقيل: أهل بيته ـ وهو مقتضى أكثر أهل اللغة ـ وعند أبي حنيفة مؤمنو بني هاشـم ـ ومع[٣] الشـافعي كذلك ـ وبني المطلب أيضًا على ما يُحكى عنهما، وقيل غير ذلك.

و«الصَّحْب» بالفتح اسـم جَمْعٍ لصاحب، كرَكْب وراكب. والصَّحابيّ بفتح الصاد ويُكسَر، من لقي النبي ـ صلى الله عليه، وسـلم! ـ مؤمنا، ومات كذلك. أما «الصَّحْب» فيحتملهم حرما[٤] ويشـمل من بعدهـم/٤ تأويلا. و«الذُّرا» جمع ذِروة بالضم وتكسر، وهي من الشيء أعلاه وأرفعه.

(١) الحميري: ٣٧٧/١. والبيتان للحميري نفسه نشوان بن سعيد (٠٠٠ ـ ٥٧٣هـ).

(٢) السابق نفسه؛ ففيه: «إلا أقاربه».

(٣) أي عنده، وما زالت «معه، ومعهما، ومعهـم...»، في اللهجة العُمانية المعاصرة، بمعنى «عنده، وعندهما، وعندهم...»!

(٤) هكذا فيهما، ولعلها: «حرفا»!

و«النُّبُل» بضمتين، جمع نَبيل، أيْ ذكي نجيب. وقد يجمع على نَبَل ونَبَلة محركتين شاذا، وعلى نِيال ونُبلاء ككِرام وكُرماء قياسا[1].

[اسْمُ الْمَنْظُومَةِ]

٣ وَدُونَكَ الْمُظْهِرَ الْخَافِي الْمُضَمَّنَ لِلْـ ـكَافِي بِعِلْمِ الْقَوَافِي وَالْعَرُوضِ مَلِي

«دُونَكَ» اسم فعل موضوع للإغراء بالشيء، أيْ للتنبيه عليه والدلالة بمكانه.

و«المُظْهِر الخافي» هو اسم لهذه القصيدة المنظومة. وضبطه «مُظْهِر» بضم الميم وسكون المعجمة وكسر الهاء، اسم فاعل من أظهر. ويجوز أن يقال: «مَظْهَر» بفتح الميم والهاء، مصدر كالظهور، لكن يلزم تجريده حينئذٍ من آلة[2] التعريف لأجل الإضافة.

و«الْكَافِي» اسم الكتاب الموضوعة هي لنظمه. وهو يشتمل على علمين: علم العروض، وعلم القوافي؛ فلذلك سماه باسم الكافي بعلمي[3] العروض والقوافي.

ومعنى «المليّ» هو في الأصل وصف للغنيّ بسعة ماله وكثرة ما عنده، أو بحسن وفائه، /٥ يقال: وَفِيٌّ مَلِيٌّ، أيْ حسن الوفاء. ولام «مَلِيّ» أصله الهمزة، فأدغمت في الياء قياسا لهمزة[4] نَبِيّ وخَطِيّة، وليس لازما. والمعنى: هذا الكتاب مَليّ بهذين العلمين، أيْ حسن الوفاء بإيرادهما أو مُتَمَوّل منهما لكثرة ما تَضَمَّنَهُ من معناهما؛ فذلك أَتَمُّ لِشَرَفِه وأرجى لِحُسن وفائه.

(١) فيما ذكر المؤلف نظر؛ فإن جمع «نَبِيل» على «نُبُل» غير معروف، وكأنه من تحريك سكون المصدر «نُبْل».

(٢) هكذا فيهما، وهي مفردة ممكنة.

(٣) تجوّز المؤلف في اسم الكتاب قليلا؛ فهو «في علمي»، لا «بعلمي».

(٤) هكذا فيهما، ولعلها: «على همزة»!

[عِلْمَا الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي]

فأما «عِلْم العَروض» فهو آلة قانونية يُعرف بها صحيحُ وزن الشعر العربي من فاسده. والمُلهَم إياه الخليلُ بن أحمد البَصْري الأَزْديُّ، فسماه عَرُوضًا بفتح العين ـ أيْ ناحية من العلم ـ أو باسم العَروض وهي مكة، لأنه أُلْهِمَهُ بها؛ فباسمها تَبرُّك ـ أو لأن الشعر يُعْرَضُ عليه، أو لصعوبته، من قولهم: ناقةٌ عَروض، أيْ صعبة، وهذا الاشتقاق ضعيف.

وأما «عِلْم القَوَافي» فهو آلة قانونية يُعرف بها آخرُ البيت إن صحيحا أو فاسدا أو جائزا أو قبيحا، وسيأتي كلٌّ من ذلك، إن شاء الله.

٤ أَحْكِيهِ مُخْتَصِرًا فِي النَّظْمِ مُقْتَصِرًا مِنْهُ عَلَى خَالِصِ الْمَعْنَى بِلَا دَخَلِ

هاء الضمير في «أَحْكِيهِ» راجعة إلى كتاب «الكافي»، وهو الكتاب/٦ المنظوم. وقوله: «مُختَصرا» بفتح الصاد وكسرها، أيْ أحكي منه الأصول دون الأمثال التي ذكرها المصنف، ودون غير الأصول كحروف التقطيع[١]، وذكر الفواصل[٢]. أما الأصول فمذكورة بكمالها على التحقيق. وقوله: «بِلا دَخَل»، أيْ بلا عيب يتطرق[٣] إليه من جهة النظم.

٥ وَاللهُ أَسْأَلُهُ عَوْنًا يَمُنُّ بِهِ فَإِنْ يَكُنْ عَوْنُهُ لِي مُسْعِدًا بَجَلِي

«بَجَلِي» بفتح الباء الموحدة والجيم، معناه حسبي، أي: يكفيني عونه،

(١) حروف التقطيع العشرة الكائنة في تفعيلات الوزن، الموجزة بقولهم: «لمعت سيوفنا».

(٢) فقد استغنى بتفصيل أمر الأسباب والأوتاد، عن أمر الفواصل، من حيث رآها متكونة منها؛ فكانت في الكلام عن الأجزاء عنده غُنْيَةً.

(٣) فيهما: «ينطرق»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ؛ فالمراد يبتغي إليه طريقا، وهو معنى «يَتَطَرَّق».

إن كان لي مُسْــعِدا[1]؛ فكلمــة «بَجَلِي» هي جواب الشــرط، وحذف الفاء الرابطة ضرورة أو جوازا فصيح[2]، كما ذكرناه في المقاليد[3]، ولفظ البيت ظاهر.

(١) المُسْعِد: المُعِين.

(٢) فيهما: «أو فصيح»، وصواب اللغة ما أَثْبَتُّ.

(٣) الخليلي (ب): ٨٨/٣.

الْعِلْمُ الْأَوَّلُ

عِلْـمُ الْعَرُوضِ

وفيه مقدمة وبابان وخاتمة على ترتيب «الكافي»





الْمُقَدِّمَــةُ

وَهَذِهِ الْمُقَدِّمَةُ فِي بَيَانِ أَشْيَاءَ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا



[حُرُوفُ التَّقْطِيعِ وَمَعْنَاهُ]

ضبط «المُقَدِّمَة» بكسر الدال وفتحها، وجهان. والأشياء الموضوعة لها أولها معرفة حروف التقطيع العشرة. جمعها المصنِّف في قوله: «لَمَعَتْ سُيُوفُنَا»، وهي كما/٧ علمت اللام والميم والعين والتاء والسين والياء[1] والواو والفاء والنون والألف. وأضربت عن نظمها اشتغالا بالأهم منها؛ إذ ليس فيها معنى زائد فوق ذكر الأجزاء الصريحة، ولا بأس إن ذكرناها نثرا لمعرفة شرح التقطيع ما هو، وهذا نص الكلام عليه.

معنى التقطيع تجزئة الشعر لمقابلة الوزن بمقدار من أحرف اللفظ المنطوق بها ساكنة أو متحركة؛ فالمشدد حرفان ساكن فمتحرك وغير المنطوق به لا يوزن كألف الوصل وألف الرسم نحو «ضَرَبُوا»، وكواو «عَمْرو». والإشباع حرف مد معتد به، وكذلك التنوين ـ ولو سقط رسما ـ ولام التعريف المدغم في ما يليه لا يعتد به، كلام «الشَّمْس»؛ فإنما هو حرف مدغم في الحروف الأربعة عشر الشمسية، بخلاف لام «الْقَمَر»، لظهوره سماعا؛ فإنه معتد به، وكذلك الحروف القمرية الأربعة عشر. وألف الوصل إذا ابتدئ اعتُدَّ به، وكذلك إن تحرك بأيِّ

(١) سقطت من النسختين: «والياء»، وصواب السياق إثباتها.

وجهٍ ما، وعلى ذلـك فَلْيُقَسْ. وهذه الأحرف المذكـورة، وهي أمهات التفاعيل الموضوعة للوزن، سواءٌ كانت أصليةً/٨ أم فرعيةً؛ فكلها منحصرة فيها.

[مَعْرِفَةُ السَّاكِنِ وَالْمُتَحَرِّكِ]

٦ مُحَرَّكٌ فَسُـكُونٌ قُـلْ هُمَا سَـبَبٌ خِـفٌّ وَإِنْ حُرِّكَ الثَّانِي فَـذُو الثِّقَلِ

لا بد أن تعـرف أولا أن الحركة أول ما يمكن النطق بـه، وأول ما يلج في المسامع من المسـموعات كلها، ولو صَوْتًا لا معنى له. ولو نَقَرْتَ حجرًا بآخر لكان المسـموع منهما تلك الحركة. ثم لا بد لتلك الحركة من تابع بالضرورة، ولو حرفا مُسـكَّنا، ليحسن السـكوت عليه؛ ولذلك إذا أمرت من «وَقَى، يَقِي»، ووقفت هنالك ـ لزمتك الهاء؛ فقلت: قِهْ، ولو شـئتَ تَرْكَهَا لوجدتها ملازمةً لك هي أو مثلها، من إشـباع قليـل، وإن كان غير ظاهر؛ فإن النفـس تجدها حتمًا تطلب حَظَّها منه إذا تأملت، لذلك، كما لو أنك طلبت الابتداء بالساكن لوجدته مُتعذِّرًا، وتجد النفس تنبعث منها ألف الوصل حتى في الألفاظ الأعجمية ـ لو[1] تأملتها ـ وقد ذكرنا ذلك في كتابنا «مقاليد التصريف»، في باب الابتداء[2].

ولا إشـكال في التعليل أن السكوت هو سَـكْنٌ في المعنى، لأن الناطق متحرك مضطرب على أحوال شَـتَّى، فمتى احتاج إلى الاسـتراحة/٩ سكنت جارحة النطق منه وهي اللسـان؛ فسُـمِّي الحرف الموقوف عليه ساكنا لأنه محل الاسـتراحة والسـكون. ولا ينتقض هـذا التعليل بالسَّـكْن المتخلِّل للحركات؛ فإنه اسـتراحة من تتابع الحركات، ولولاه لاسـتثقله[3] اللسـان،

(١) فيهما: «أن لو»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ.

(٢) الخليلي (ب): ١٦/٢.

(٣) في أ: «لاستثقلته»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

وشـــق على الناطق؛ ولذلك قال الخليل بـــن أحمد: أَقَلُّ مَا يُمْكِـــنُ النُّطْقُ بِهِ حَرْفَانِ: مُتَحَرِّكٌ فَسَاكِنٌ[١].

[أَقْسَامُ بَيْتِ الشِّعْرِ]

فإذا عرفتَ ذلك فاعلـــم أن إمامَ العروض قـــد وضع أَلقابًـــا تَعْرِفُ بها حركاتِ البيت وسَـــكَناتِه وأصولَه وفروعَه وأجزاءَه ونحوَ ذلك؛ فقسم البيت شِطْرين[٢]، وقسم الشَّـــطر أجزاء، وقسم الأجزاء إلى أسباب وأوتاد في بعض القول وفواصل وإليه ذهب المصنف. واشتقاق التسمية لهن بذلك نظرًا إلى بيوت الشَّـــعَر بفتح العين التي تتخذها العرب؛ فهي لا تقوم إلا بأسبابٍ أيْ حبال تُمسِـــكُها، وأوتادٍ مُمسِـــكة للحبال، وفَواصِلَ وهي حبالٌ يُضرب منها حبلٌ طويل أمام البيت وآخرُ وراءه يُمْسِـــكانه من الريـــح لئلا يقع، كما قال الأفوه الأودي[٣]، مُتمثِّلا:

وَالبَيـــتُ لا يُبتَنَـــى إلَّا لَـــهُ عَمَدٌ ... وَلَا عِمَادَ إذَا لَمْ تُـــرْسَ أَوْتَادُ/١٠
فَـــإنْ تَجَمَّـــعَ أَوْتَـــادٌ وَأَعْمِـــدَةٌ ... وَسَاكِنٌ بَلَغُوا الْأَمْرَ الَّذِي كَادُوا[٤]

فهذا بيت الشَّـــعَر الذي بفتح العين، ومثله بيت الشِّعْر؛ فلا بد من بانٍ وهو الناظم، ومهندسٍ يقيســـه طولا أو عرضا أو نحوه وهو الميـــزان، ومن آلةٍ وهي

(١) الفراهيدي: ٤٨/١، ومعنى العبارة مستخلص مما قال الخليل.
(٢) في العربية شَطْر مطابقٌ قَسْمٍ ونَصْفٍ وهو أكثر استعمالا، وشِطْر مطابق قِسْمٍ ونِصْفٍ، وهو أدقُّ استعمالا وأولى.
(٣) فيهما: «الأزدي»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.
(٤) الأخفش الأصغر: ٧٢/١. وقد حُرِّف البيتان بالنسختين هنا إلى:
«وَالْبَيْـــتُ لَا يَنْبَنِـــي إلَّا بِأَعْمِـــدَةٍ ... وَلَا عَمُـــودَ إذَا لَـــمْ تُـــرْسِ أَوْتَـــادَا
فَـــإنْ تَجَمَّعَ أَسْـــبَابٌ وَأَعْـــمِـــدَةٌ ... وَسَـــاكِنٌ بَلَغُوا الْأَمْرَ الَّـــذِي كَادَا»

الأسباب والأوتاد والفواصل، ومن مبنيٍّ به وهو الكلام المؤلف، ومن ساكنٍ وهو المعنى، إلى غير ذلك من التشبيهات اللائقة به.

واعلم أن الحرف المتحرك إن كان بعده ساكن فهو المسمى بالسبب الخفيف، وهو معنى قول الناظم: «سَبَبٌ خِفٌّ» بكسر الخاء، أيْ خفيف، ووزنه: فَلْ، وصورته في الدائرة هكذا: «O|»؛ فصورة المتحرك حلقة وصورة الساكن ألف[1]. وأما السبب الثقيل فهو حرفان متحركان ووزنه: فَلَ، وصورته: «OO». وسميت الأسباب أسبابا لأنها مرة تُقطَع وتُوصَل أخرى، كما سيأتي في الزحاف إن شاء الله.

٧ وَذَا الثَّقِيلَ فَسَكِّنْ بَعْدَهُ الْوَتِدَ الْـ ـمَجْمُوعَ وَالضِّدُّ ذَا السَّكْنَ الْأَخِيرُ يَلِي

«ذَا» اسم إشارة إلى السبب[2] الثقيل. والفاء في قوله: «فَسَكِّن» هو حرف عاطف مرتِّب، والمراد منه أنه إذا اجتمع السبب الثقيل وبعده حرف/١١ ساكن فذلك متحركان فساكن، فهذا يسمى وتدا مجموعا. وفي الوَتِد ثلاث لغات: ككَتِف، وجَبَل، ويُسكَّن ثانيه لا في البيت هنا فتحريكه لازم لاستقامة الوزن. ثم قال: «وَالضِّدُّ»، أيْ ضد المجموع، والمراد به الوتد المفروق، فهو يخالف المجموع بأن السكون فيه متوسط بين المحركين، وهو المراد بقوله: «ذَا السَّكْنَ الْأَخِيرُ يَلِي» يعني أن الأخير يكون فيه بعد الساكن، فلفظة «السَّكْنَ» منصوبة على المفعولية، وفاعل نصبها هو لفظة «الْأَخِيرُ»[3]، والفعل الناصب هو لفظة

(١) من حيث يشبه اللسان المتحرك صورة الدائرة، واللسان الساكن المستلقي دون حركة صورة الألف. وقد جرى العروضيون المعاصرون على عكس ذلك؛ فجعلوا صورة المتحرك ألفا وصورة الساكن دائرة، من حيث تشبه الدائرة علامة السكون التشكيلية، وتشبه الألف عند إمالتها قليلا علامة الفتح أو الكسر. وإذْ أبَوْا إلا التغيير كان الأولى أن يجعلوا للمتحرك دال الدندنة وللساكن نونها، من حيث الدندنة روح التنغيم.

(٢) في أ: «البيت»، وصواب السياق ما أثْبتُّ، وهو ما في ب.

(٣) تجوّز المؤلف في التعبير بالأخير عن ضميره، إلا أن يكون على رأي الكوفيين، والأول أشهر وأثْبتُ.

«يَلِي»؛ فوزن الوتد المجموع: فَعَلْ، مثل «عَلَى»، و«مَتَى»، وصورته: «OO|»، ووزن المفروق: فَعْلُ، مثل «أَيْنَ»، و«أَمْسِ»، وصورته هكذا: «O|O». وسُمِّيَت الأوتاد أوتادا لثبوتها وعدم التغير فيها بالزحاف.

واعلم أن علماء العروض قد اختلفوا في ذكر الفاصلتين وعدمهما، والمصنِّف ممن أثبتهما في كتابه[1]، ورأيت الاكتفاء عن ذكرهما أولى كما فعله الخزرجي[2]، وغيره؛ فإن الفاصلة الصغرى معهم[3]، ثلاث متحركات بعدها ساكن، والكبرى أربع متحركات بعدها/١٢ ساكن، فإن تأملت الصغرى فهي سبب ثقيل وبعده سبب خفيف وأحكامها أحكام السببَيْنِ في زحاف وغيره، والفاصلة الكبرى أولها سبب ثقيل وبعده وتد مجموع وحكمُها حكمُهما؛ فلا فائدة في إثبات أسمائهما إلا استكمالا لألقاب اجتماع المحركات مع السكون؛ ولذلك تركت نظمها ترجيحا للقول الآخر وإن خالفه المصنف؛ فاعرف ذلك!

فإن قلت فما وزن الفاصلتين؟

فيقال لك: وزن الأولى فَعَلُنْ، وصورتها «OOO|»، ووزن الثانية فَعَلَتُنْ، وصورتها «OOOO|».

(١) الدمنهوري: ٣١ ـ ٣٢ (المتن)؛ فقد درج الدمنهوري في حاشيته على الكافي للقناني المقصود بالمصنف في كتابنا هذا، على تقديم متن الكتاب والتحشية عليه في الهوامش؛ فمن ثم أحيل عليه أحيانا إذا أردت نص المصنف خالصا، وإلا أحلت على العمري؛ فقد كان عليه مُعتمَد المؤلف غالبا.

(٢) الدماميني: ٢٤ (المتن). والخَزْرَجيّ ـ الزركلي: ١٢٤/٤ ـ «عبدالله بن محمد الخزرجي، ضياء الدين، أبو محمد، عروضي أندلسي نزل بالإسكندرية وتوفي قتيلا. له الرامزة في علمي العروض والقافية (ط)، قصيدة تعرف بالخزرجية نسبة اليه، وعلل الأعاريض (خ)». والخزرجية منظومة في علم العروض، تُسمى الرامزة والأندلسية: فتسميتها الأندلسية من حيث موطن صاحبها، والرامزة من حيث رمزه فيها إلى ما يريد، والخزرجية من حيث نسبته. وقد شرحها الدماميني الذي أحلت هنا على متنها فيه.

(٣) أي عندهم، وما زالت «معهم» في اللهجة العُمانية بمعنى «عندهم».

وبعضهم يُعْجِمُ الصاد في الثانيـة[١]، لأنها فضلت عن الأولى بزيادة حرف، والشهير الأول.

[أُصُولُ الْأَوْزَانِ (التَّفْعِيلَاتِ) وَفُرُوعُهَا]

٨ وَعَـنْ فَعُولُـنْ مَفَاعِيلُـنْ مُفَاعَلَتُنْ وَفَاعِ لَاتُـنْ لَـدَى التَّأْصِيلِ لَا تَحُلِ

«لَا تَحُلِ» بضم الحاء من «حَالَ عَنِ الشيء، يَحُولُ حِوَلا» ـ كعِنَب ـ أيْ زال إلـى غيـره مُتحـوِّلًا، ومنـه: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾[٢]، والمعنى أن هذه الأوزان الأربعة المذكورة هنا هي الأصول؛ فـلا تَبْغِ عنها تحولا إلى غيرها في التأصيل؛ فإن ما عداها فروع[٣]. وسُمِّيَتْ/١٣ هذه الأربعة أصولا من أجل افتتاحها بالأوتاد؛ ولذلك كُتِبَ «فَاعِ لَاتُنْ» مفروقا كما رأيت، ليتميز أن أوله وتد مفروق، لئلا يظن افتتاحه بالأسـباب[٤]، كما سـيأتي ـ إن شاء الله ـ في بيت التفريع.

واعلم أولا أن الأوزان المعهودة كلها عشـرة: منها أربعة أصول، وسـتة فروع، وما عداها فهو ممـا أُخِذَ منها بالتفكيـك[٥]، لتغيُّرها بأنواع الزحاف والعلل كما سيأتي، إن شاء الله. ولتعلم أن الأجزاء العشرة كلها، إما خماسية، وإما سباعية؛ فلا بد من التنبيه على ذلك كما فعله **المصنف**. ومن استقرى[٦] أجزاءها عرف ذلك بغير إشكال:

---

(١) فالأولى عنده فاصلة، والثانية فاضلة!

(٢) سورة الكهف: من الآية ١٠٨.

(٣) في أ: «راجع فروع»، وصواب التعبير ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

(٤) هكذا فيهما، ولعله: «بالسبب»؛ فليس «فاعلاتن» غير سبب خفيف فوتد مجموع فسبب خفيف!

(٥) أي التقليب بتقديم بعض أجزائها (الأسباب والأوتاد)، على بعض.

(٦) فيهما: «استقرأ»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ.

- فأول[1] الأجزاء الأربعة «فَعُولُنْ»، وهو خماسي الأحرف مركب من: وتد مجموع، فسبب خفيف.

وأما الثلاثة الأخرى فكلها سباعية، وهي:

- «مَفَاعِيلُنْ»، وهو مركب من: وتد مجموع، فسببين خفيفين.
- والثالث «مُفَاعَلَتُنْ»، وهو مركب من: وتد مجموع، ففاصلة صغرى، وهي على التحقيق سببان: ثقيل، فخفيف.
- والرابع «فَاعِ لَاتُنْ»، وهو مركب من: وتد مفروق، فسببين خفيفين. وإنما أُخِّرَ هذا ترتيبًا لِتقدم المجمـوع/١٤ على المفروق. ولا يكون «فَاعِ لَاتُنْ» أصلا مفروقا هكذا، إلا في بحر المضارع فقط.

وقد وقع ترتيبهن في هذا البيت على حسـب ترتيب **المصنِّف** في كتابه[2]، وهو مقتضى أصل الترتيب فيهن.

ثم نظم الفروع فقال:

٩ مُسْـتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتُـنْ فَاعِلُـنْ مُتَفَا عِلُنْ وَمُسْـتَفْعِ لُنْ بِالِافْتِرَاقِ بُلِي[3]

١٠ تِلْكَ الْفُـرُوعُ وَمَفْعُولَاتُ سَادِسُـهَا فَالْبَحْـرُ أَلْفَ مِنْ فَـرْعٍ وَمُوتَصِلِ[4]

(١) فيهما: «فالأول»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٢) الدمنهوري: ٣٦ (المتن).

(٣) فيهما هنا وفي مواضع أخرى منهما: «مُس تَفْعِ لُنْ» ـ وأظن الناسخ تأثّر رسم «فَاعِ لاتُنْ»، وهو غيره ـ والمعروف ما أثبتُّ، وهو ما رسمه في مواضع أخرى أيضًا.

(٤) سـقطت من أ: «من»، وصواب التعبير إثباتها، وهو ما في ب. ووقعت فيهما جميعا «مُوتَصِلِ» هذه كما هي!

هذه الستة الأوزان هي الفروع. وسُميت فروعا لأنها مستخرجة من تلك الأربعة الأصول السابقة. وقد وقع نظمها على غير ترتيب الكتاب لضيق النظم عن ذلك. وها هي على الترتيب:

ـ **الأول** «فَاعِلُنْ»، وهو مستخرج بالتفكيك من «فَعُولُنْ»، قُدِّم السبب فيه على الوتد فقيل: «فَاعِلُنْ».

ـ **والثاني** «مُسْتَفْعِلُنْ» ذو الوتد المجموع، وهو فرع من «مَفَاعِيلُنْ»، قدمت أسبابه على وتده؛ فصورة الأصل: «مَفَاعِيلُنْ»، كهذه: «O|O|OO|»، فإذا قدمت الأسباب فهكذا تكون صفته: «O|O|OO|»؛ فنطق به: «مُسْتَفْعِلُنْ»، وكذلك القياس في البواقي.

ـ **والثالث** «فَاعِلَاتُنْ»/١٥ ذو الوتد المجموع أيضًا، وهو مستخرج من «مَفَاعِيلُنْ» أيضًا، قدم سببه الأخير، فقيل فيه: «لُنْ مَفَاعِي»، صورته: «O|OO|O|»؛ فنطق به: «فَاعِلَاتُنْ، وعلى هكذا[1] يكون التفكيك في البواقي؛ فتنبه له!

ـ **الرابع** «مُتَفَاعِلُنْ»، وهو مستخرج من «مُفَاعَلَتُنْ»، قُدِّمَت الفاصلة فيه على الوتد المجموع؛ فنطق به كذلك. وإذا قُدِّمَ السبب الخفيف منها فقط نُطِقَتْ بلفظة «فَاعِلَاتُكَ»، وهو جُزءٌ مُهْمَل؛ فلذلك جيء فيه بالكاف، أو كأنما نطق الحال منه بأنه «فَاعِلَاتُكَ» ـ يا عَرُوضِيُّ ـ لا «فَاعِلَاتُ الشُّعَرَاءِ»، لعدم النظم منهم عليه[2]! وقيل في سبب إهماله بأنه لو تُرِكَ على حاله لَزِمَ الوَقْفُ منه على متحرك في الضَّرْب، ولو سُكِّنَ في الضرب عَدِمَ تماثله مع الأجزاء.

(١) هكذا فيهما، ولعله: «هذا»!

(٢) ما ألطف هذه اللمحة!

ـ ثم إن **الخامس** من الفروع «مُسْتَفْعِ لُنْ» ذو الوتد المفروق، ولا يكون إلا في بحري المجتث والخفيف. وسبب افتراقه إيذانا[١] بأنه ناشئ من «فَاعِ لَاتُنْ» مفروق الوتد؛ فقُدِّم السببُ الأخير منه قبل الوتد المفروق، ولو كُتِبَ موصولا لما عرف أن فيه وتدا مفروقا، ولاشْتَبَهَ بفرع «مَفَاعِيلُنْ»، فاعرف ذلك[٢]!

وأما قوله: «فَالْبَحْرُ أُلِّفَ مِنْ فَرْعٍ وَمُوتَصِلِ»، /١٦ فالمراد بالبحر جنس هذه البحور المذكورة في ما سيأتي ـ إن شاء الله ـ فإن آلة التعريف في قوله: «فَالْبَحْرُ»، قد أُتِيَ بها لشمول الجنس، والمعنى أن البحور كلها متركبة من هذه الأجزاء العشرة التي هي أصل وفرع لا تتعداه إلى غيرها، سواء كان البحر كله متركبا من أصل كالمتقارب من «فَعُولُنْ»[٣] ثماني مرات، أم كله من فرع كالمتدارك من «فَاعِلُنْ» ثماني مرات، أم من أصلين كالطويل، أم من فرعين كالبسيط. ولا تجد بحرا مركبا من أصل وفرع معا على حسب ما قدروه في الأوزان.

وهذا آخر المقدمة التي ذكرها **المصنف**[٤]. ولا بأس أن نورد هنا ما أورده **الشارح** زيادة في كتابه المسمى بالوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي، وهذا نص لفظه بعينه كما ترى، هو[٥]:

(١) هكذا فيهما دون خبر المبتدأ، وهو أسلوب عربي معروف بالاستغناء عنه بالحال.

(٢) بقي الفرع السادس، وهو «مَفْعُولَاتُ»، الناشئ كـ«مُسْتَفْعِ لُنْ» الذي ربما ألهاه عنه، من الأصل الرابع «فَاعِ لَاتُنْ»، بتقديم السببين الخفيفين على الوتد المفروق.

(٣) فيهما: «فعولن فعولن»، وصواب السياق ما أثبتُّ.

(٤) الدمنهوري: ٣٨ (المتن).

(٥) العمري: ١٥.

[مَرَاتِبُ التَّرْكِيبِ الشِّعْرِيِّ]

«حاصل[١] من[٢] تكرار الرُّكْن بوجه شِـعْري. سُمي بحرا لأنه يوزن به ما لا يَتَناهَى من الشـعر؛ فأشـبه البحر الذي لا يتناهى، تشـبيها[٣] بما يُغتَرَف منه. وتسـمى[٤] أيضًا شُـطُورًا وأَعَارِيضَ وأَنْوَاعًا وأُصُولاً؛ فمراتب التركيب الشعري تنتهي إلى خمسة:

- **المرتبة الأولى** تركُّب[٥] الأدوات أيِ الأسباب والأوتاد، من/١٧ الحروف المتحركة والسواكن.
- **المرتبة الثانيـة** تركُّب الأجزاء أيِ التفاعيل الخماسـية والسـباعية، من الأسباب والأوتاد.
- **المرتبة الثالثة** تركُّب المِصْراع أيْ شِـطْر البيت، من الأجزاء الخماسـية والسباعية.
- **المرتبة الرابعة** تركب البيت من مصراعين في الغالب.
- **المرتبة الخامسة** تركيب القصيدة من أبيات بحر واحد مستوية في الأجزاء والعلل مما يجوز أو يمتنع أو يلزم فيها.

واختُلف في المقدار الذي يُسـمَّى به الشـعر قصيدة: فقيل: هو ما كان عشـرة أبيات فصاعدا، وقيل: ما زاد على عشـرة، وقيل: ما تجاوز سبعة،

(١) بمعرفة ما قبل العبارة في المخطوط ـ العمري: ١٥ ـ تستقيم: «وهذه الأجزاء العشرة منها تأتلف البحور الآتية، جمع بحر، وهو».
(٢) فيهما: «حاصل تكرار»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «لا يتناهى بما يغترف منه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) فيهما: «ويسمى»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «تركيب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

وقيل غير ذلك. ومـا دون المقدار الذي يكون به الشـعر قصيدة فما فوق الثلاثة الأبيات يسمى قِطْعَة. والبيتان والثلاثة يسميان نُتْفَة، والبيت المفرد يسمى[١] يَتِيمًا.

[مَاهِيَّةُ الْقَصِيدَةِ]

والقَصِيدة فَعِيلة، إما بمعنى فَاعِلة، لأنها قاصدة تبيين[٢] المعنى الذي سيقت له؛ فتجري على موصوفها تذكيـرًا وتأنيثًا؛ فتقول: هذا شـعرٌ قصيد[٣]، وأبياتٌ قصيـدة ـ وإمَّا بمعنـى مَفْعُولة أيْ مقصـودة للمعنى الذي سـيقت له؛ فيجب تجريدها من تاء التأنيث مطلقا إذا جرت على موصوفها؛ فتقول: هذا شعرٌ قصيدٌ، وأبياتٌ قصيدٌ، ولا يجوز إلحاق/١٨ التاء بها إلا إذا لم تَجْرِ على موصوفها، لما تَقَرَّر في «فَعِيل بمعنى مَفْعُول»[٤].

وهذا إذا لُحِظَ[٥] فيهـا المعنى الوصفي، وأما إذا اعْتُبِرَت اسـمًا منقولًا من الوصف فـلا يجري فيها ما ذكر، بل هـي باعتبار المنقول عنـه: فإن نُقلت عن المُجرَّد عن التاء فمجردة عنها، أو المتحلية بها فبها[٦].

(١) في أ: «والبيت المفرد يتيما»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٢) فيهما: «تبين»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «قصيدة»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٤) المرادي: ١٣٥٥/٣؛ فقد قال: «فعيل بمعنى مفعول نحو: قتيل وجريح؛ فتقول: رأيت رجلا قتيلا، وامرأة قتيلا. وإلى تقييده بمعنى مفعول أشـار بقوله: كقتيل. واحتـرز من فعيل بمعنى فاعل، نحو: شريف وظريف، فإنه تلحقه التاء».
(٥) فيهما: «لوحظ»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٦) فيهما: «فيها»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

[مَاهِيَّةُ الشِّعْرِ]

والشـــعر لغةً العلم ومنه قوله ـ تعالى! ـ: ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[1]، وعُرْفًا لَفْظٌ عَرَبِيٌّ قُصِدَ بِوَزْنٍ عَرَبِيٍّ؛ فقولنا: «لَفْظٌ عَرَبِيٌّ»، جنس يشمل المنظوم والمنثور، وقولنا: «قُصِـــدَ بِوَزْنٍ»، فَصْـــلٌ مُخرِج للمنثور ولِمـــا ورد في القرآن والحديث من آيات وكلمات موزونة. ولا مَحْـــذُورَ في نفي القصد الثاني، لقوله ـ تعالى! ـ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾[2]. وأما الأول فهو وإن كان الوزن فيه مُرادًا لاســـتحالة صدوره في كلامه ـ تعالى! ـ مـــن دون إرادته، لكنه لمّا لم يكن من أفْراد المَحْدُود أُريد خروجُه منه، والمُخرج له لفظُ القصد، لأن العرف جرى على إطلاق الإرادة في نحو ذلك دون القصد.

وتوصيفُ الوزن بالعَرَبِيّ المرادِ به الأوزان المخصوصة المقررة/١٩ في هذا الفن، مخرجٌ لمـــا كان من الـــكلام بالمثابة المذكورة لكنه خـــارج عن الأوزان العربية، من الأعاريض المحدثـــة التي يخترعها أهل كل إقليم على وَفْقِ طِباعهم وسَـــجاياهم، من المُعرَب والمَلْحُون؛ فهذا ونحوه يُطلَقُ عليه «النظمُ» كما يُطلق على الأول، دون الشعر؛ فإنه أعمُّ منه مُطْلَقًا[3].

وقد أوضحنا لك المرام في هذا المقام؛ فاحفظه[4]؛ فلعلك لم تجد في باقي الشروح استيفاءه على الوجه المشروح»، انتهى كلام الشارح نصًا، وهو حسن.

وهنا قد تمت المقدمة ونشرع ـ إن شاء الله ـ في الكلام على ما يليها كما ترى.

(١) سورة النحل: ٢١.

(٢) سورة يس: ٦٩.

(٣) فمصطلح «النَّظْم» لما كان أعم من مصطلح «الشِّـــعْر»، شَـــمِلَ عند المصطلِحينَ عليه الشـــعرَ المعروف المألوف، وغيره من اختراعات أهل كل إقليم في كل زمان.

(٤) فيهما: «فاحفظ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.



البَابُ الأَوَّلُ
فِي أَلْقَابِ الزِّحَافِ وَالْعِلَلِ



«الأَلْقَابُ» جمع لَقَب بالتحريك، وهو لغةً وعُرفًا عَلَمٌ يُشْعِر بمدح أو ذم، كما ذكرناه في كتابنا «المقاليد»[1]. وفي اصطلاح العَروضيّين يُفيد مدحًا كالتَّسْبِيغ والتَّرْفِيل، أو ذما كالخَبْل والنَّقْص. وقيل: إن اللقب لغةً هو ما يُعَبِّرُ عن الشيء به؛ فمطابقته ظاهرة[2].

[مَاهِيَّةُ الزِّحَافِ]

١١ تَغَيُّرُ الثَّانِ مِ الْأَسْبَابِ مُطْلَقَةً هُوَ الزِّحَافُ وَلَمْ يَلْزَمْ لَدَى الْعَمَلِ

قوله: «مِ الْأَسْبَابِ»، يريد من الأسباب فحذف النون من لفظة «من»/٢٠ جوازا للضرورة، أو هو لغة حتى في الاختيار، قولا ثانيا، كما مهدناه في باب الحذف من «مقاليد التصريف»[3].

وقوله: «مُطْلَقَةً» أيْ في الثقيل منها والخفيف كذلك. وضمير الغيبة في قوله: «هُوَ الزِّحَافُ»، راجع إلى التغير المختص بثواني الأسباب؛ فإنه هو المُسَمَّى

(١) الخليلي (ب): ١٤٦/١.
(٢) أي يُطابَقُ فيها الشيء الحسن باللقب الحسن، والشيء القبيح باللقب القبيح.
(٣) الخليلي (ب): ١٥٠/٢.

زِحافًا في عرفهم، لأن أحد الحرفين المُكْتَنِفَيْنِ للمتغير يُزاحِفُ الحرفَ الآخر أيْ يُدانيه ويُلازّه[1]، كمزاحفة المتواقفين في الحرب لبعضهما بعض، ومنه سمي الزَّحْفُ زَحْفًا.

وقوله: «لَمْ يَلْزَمْ لَدَى الْعَمَلِ» معناه أن الزحاف لا يكون لازما في الأجزاء جميعها من القصيدة، بل في بعض الأجزاء وبعض الأبيات يقع فيه وربما لا يقع. ومن أجل اختصاصه بثواني الأسباب من كل جزء، قال المصنف: إنه لا يدخل الأول ولا الثالث ولا السادس من الجزء؛ وذلك لأن الأول إما أن يكون أول سبب أو وتد، والثالث إما أول سبب أيضًا كـ«مُسْتَفْعِلُن» المجموع الوتد، أو أول وتد مثل «مُسْتَفْعِ لُنْ» ذي الوتد المفروق، أو آخر وتد مجموع مثل «فَعُولُنْ» أو مفروق مثل «فَاعِ لَاتُن» المفروق الوتد ـ والسادس أيضًا إما أن يكون أول سبب كما في «مُسْتَفْعِ لُن»/٢١ المفروق الوتد، أو ثاني وتد مجموع مثل «مُسْتَفْعِلُنْ» ذي الوتد المجموع. وقد علمت أن الزحاف لا يدخل أوائل الأسباب، ولا يدخل الأوتاد أصلا؛ وذلك لاختصاصه بثواني الأسباب؛ فلا إشكال من ذلك يستلزم التنبيه عليه؛ ولذلك اكتفينا عن نظمه.

[أَقْسَامُ الزِّحَافِ]

واعلم أن الزحاف منقسم إلى مُفْرَد ومُزْدَوِج، فهو قسمان، فالأول منهما هو المراد بقوله:

١٢ فَفِي ثَمَانِيَةٍ فَرْدًا يَجِيءُ فَخَبْـ ـنٌ حَذْفُ سَاكِنِ ثَانِي الْجُزْءِ فَاخْتَزِلِ

١٣ وَإِنْ يُسَكَّنْ فَإِضْمَارٌ وَحَذْفُكَهُ لَدَى تَحَرُّكِهِ اسْمُ الْوَقْصِ فِيهِ جَلِي

(١) يلازه يلاصقه ويقارنه.

الفاء في قوله: «فَفِي ثَمَانِيَةٍ» هي حرف عاطف مُرَتِّب ذِكْرِيّ، وهي العاطفة لمُفَصَّل على مُجْمَل. ومعنى قولنا «ذِكْرِيّ» أيْ تفيد الترتيب لا من جهة المعنى بل من جهة اقتضاء ذكر المعطوف آخِرًا، كقوله ـ تعالى! ـ: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾[1]؛ فإن معنى «أَخْرَجَهُمَا» هو معنى «أَزَلَّهُمَا»، ولكنه لما كان كالمفسر له حسن ترتيبه عليه لفظا. وكذلك الفاء في قوله: «فَخَبْنٌ» هي حرف عطف مرتِّب لفظا. وأما في قوله: «فَإِضْمَارٌ» فهي المَسُوقَةُ لربط جواب الشرط. ومن تَحقَّقَ في ما ذكرناه في كتابنا «مقاليد التصريف»/٢٢ في ركن المفردات منه[2]، فإنه يستغني به عن الاستعادة له ثانية.

[الزِّحَافُ المُفْرَدُ]

وانتصاب قوله: «فَرْدًا» أَهُوَ على الحال أم المصدر؟

قولان، والأول اختاره ابن مالك في الخلاصة[3]، والمعنى أن الزحاف المفرد في الأجزاء يكون في ثمانية أنواع محصورة كما ستذكر ـ إن شاء الله ـ والقسمة تأبى أن يكون لها تاسع. ومعنى تسمية هذا الزحاف مُفْرَدًا أن الجزء المُزاحَف بنوع واحد منها لا يزاحف بغيره؛ فإن كان فيه زحافان فهو المسمَّى المُزدوج كما سيأتي، إن شاء الله.

وقد مضى أن كل جزء من التفاعيل الأصلية أو الفرعية لا يكون إلا خماسي الحروف أو سباعيها. وقد عرفت أولا أن الزحاف لا يكون إلا في ثواني

(١) سورة البقرة: ٣٦.

(٢) الخليلي (ب): ٣/٨٦ ـ ٩٠.

(٣) ابن مالك: ١/٣٢؛ فقد أراد قوله:

«الْحَالُ وَصْفُ فَضْلَةٍ مُنْتَصِبْ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبْ»

الأسباب كما قد تكرر غير مرة ـ ولا بأس به للتنبيه ـ فاعرف ثانيا أن الجزء إذا كان افتتاحه بالأسباب، فإن كان أوله سببا خفيفا فإن التغيير يلحقه بحذف ثانيه، فيُسمَّى «خَبْنًا» كفَلْسٍ وَزْنًا، وبالخاءِ مُعْجَمةً فالباءِ مُوحَّدةً فالنونِ ضَبْطًا. وذلك لا يكون إلا في خمسة من الأوزان الفرعية حيث وجدت، وهي:

- «فَاعِلُنْ» في المديد والبسيط والمتدارك؛ فيُنْتَقَل به[1] إلى «فَعَلُنْ».
- وكذلك في «مُسْتَفْعِلُنْ» مجموعَ الوتد أو مفروقَه؛ فهما فرعان ـ ووجودهما في البسيط والرجز والسريع والمنسرح والمقتضب والخفيف والمجتث ـ /٢٣ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» «مُتَفْعِلُنْ» فيُنتقل به إلى «مَفَاعِلُنْ».
- والرابع «فَاعِلَاتُنْ» مجموع الوتد في المديد والرمل؛ فينقل إلى «فَعَلَاتُنْ».
- والجزء الخامس «مَفْعُولَات» في السريع والمنسرح؛ فيصير «مَعُولَات»، فيُنقل إلى «مَفَاعِيل»، لأنه أحسنُ لفظًا منه.

فقد تم معنى البيت الأول. وأما قوله: «فَاخْتَزِلِ» فإن معناه: فَاحْذِفْ، لأن الخَزْل بمعنى الحذف. والمراد بإتيانه إيذانا بالحذف أنه ليس من باب المستهجن، بل من المباح الجائز، فَاحْذِفْ ـ إن شئتَ ـ غيرَ مُعنَّفٍ ولا مَلُوم.

وأما البيت الثاني فهو إن كان الجزء مفتتحا بسبب ثقيل فهذا حكمه مذكورا. وقد علمت من قبل أن السبب الثقيل متحركُ الثاني؛ فمُزاحَفَتُه على وجهين: أولهما إن سُكِّن فهو الملقَّب «الإِضْمَارَ»، ولا يكون[2] إلا في الكامل؛ فيَنتقِل به «مُتَفَاعِلُنْ» إلى «مُسْتَفْعِلُنْ». وفي قوله: «وَإِنْ يُسَكَّنْ» دلالة على أنه متحرك في

(١) جرى العروضيون إذا تَشَوَّه لفظُ التفعيلة بالتغيير ـ ويسميها المؤلف الوزن ـ على أن يستبدلوا به لفظًا غيرَه سالمًا، لأنه «أحسن منه لفظا»، كما سيقول المؤلف بعد أسطر.

(٢) في أ: «ولا يكون هو»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

الأصل؛ فانتبهْ لا يُشْكِلْ عليك ذلك! ثم إن حذف الثاني من الجزء من السبب الثقيل بتحريك الثاني، فهو المُسمَّى «وَقْصًا»، ولا يكون إلا في الكامل أيضًا؛ فيصير به «مُتَفَاعِلُنْ» إلى «مَفَاعِلُنْ». ومعنى «جَلِي» أيْ ظاهر[١].

واعلم أنما سُمِّي الخبنُ/٢٤ خبنًا تشبيها له بخَبْنِ الثوب أيْ عَطْفِه وخياطته ليَقْصُر؛ فكأنما كُفَّ السبب بحذف ثانيه؛ فَقَصُر. و«الإضْمار» بكسر الهمزة والضادُ فيه معجمةٌ وآخرُه المُهمَلة، هو الإخفاء لغة؛ فكأنما ضَعُفَ؛ فأخفي بسكونه بعد التحريك، أو تَشبيهًا له بالضامر أي المَهْزول. و«الوَقْصُ» بالقاف بعد الواو وفي آخره الصاد مهملةً وهو كفَلْس وزنا تشبيها له بوَقْص العنق أي كسرها، وقد يحرَّك تشبيها له بالوَقَص محركا وهو قِصَر العنق، قالوا: شُبِّهَ بذلك لأن العنق أقرب عضو[٢] إلى الرأس؛ فشُبه الجزء المنحذف الثاني بالمُنْدَقّ عنقه. ولا يُردُّ هذا التعليلُ بالخبن[٣]؛ فإن التسمية لا يجب اطرادها اتفاقا، ولكل قوم ما اصطلحوا عليه.

[تَرْتِيبُ الزِّحَافَاتِ]

بَيَانٌ: واعلم أن الترتيب الطبيعي يقتضي تقديم «الإضمار» لأنه تسكين مُحرَّك، ثم «الخَبْن» لأنه حذف ساكن، ثم «الوَقْص» لأنه حذف مُحرَّك، وعلى هذا الترتيب مشى صاحب الخزرجية[٤]، وخالفه المصنف[٥]، فوافقناه في النظم على ترتيبه؛ وكأنه إنما مشى على عادة المتكلمين في تقديم السبب الخفيف

(١) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!
(٢) فيهما: «عضوا»، وصواب اللغة ما أثْبتُّ.
(٣) من حيث يجتمع الوقص والخبن على حدوث القِصَر.
(٤) الدماميني: ٨٠ (المتن).
(٥) الدمنهوري: ٤٢ ـ ٤٣ (المتن).

على الثقيل، ثم أَتْبَعَهُ به مرتبًا علـى/٢٥ الترتيب الطبيعي المذكور فرارًا من ذكر الحكم في أحد السـببين ثم الخروج عنه ثم الرجوع إليه ثانية؛ فهذا وجهه على ما ظهر لي؛ وكأنه أولى مما اعتذر له به الشـارح؛ فقال ما لفظه: «فكأنه لحظ[1] أن الحـرف معروض للحركـة، والحركة عارضـة له، والمعـروض مقدم على العارض بالذات»[2] انتهى.

١٤ وَالطَّيُّ حَذْفُكَ سَـكْنًا رَابِعًـا وَلِقَبْـ ـضٍ خَامِسٌ ذُو سُـكُونٍ ثَمَّ مُخْتَزَلِ

١٥ وَالْعَصْبُ إِسْـكَانُهُ وَالْعَقْلُ حَذْفُكَهُ مُحَرَّكًا كُفَّ سَكْنَ السَّـابِعِ اقْتَصِلِ

ولما استكمل تقسـيم الزحاف الواقع في ثاني الجزء، شرع في ما يليه وهو الزحاف الواقع في رابع الأجزاء. ولا يكون الرابع آخر سـبب ثقيل؛ ولذلك لم يوجد فيه غير «الطَّيّ» بالمهملةِ مفتوحةً فالياءِ مشددةً، وهو لغةً ضمُّ الثوب بعضه إلى بعض، وعُرفًا حذفُ ساكنٍ هو الرابع من الجزء المزاحف، وهو ثاني سبب خفيف كما علمت شرطا متكررا غير مرة. ووقوعه في جزأين من الفروع:

- «مُسْتَفْعِلُنْ» مجموع الوتد؛ فيصير «مُسْتَعِلُنْ»؛ فينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ» أو إلى «فَاعِلَتُنْ». ووجوده في البسـيط والرجز والسـريع، ولا يدخل الخفيف والمجتث، لأنهما صاحبا وتده/٢٦ المفروق.
- والجزء الثاني «مَفْعُولاتُ»؛ فيصير «مَفْعُـلَاتُ»؛ فينقل إلى «فَاعِلَاتُ». ووجوده في السريع والمنسرح والمقتضب.

ولم يبق إلا جزء ثالث، رابعُه آخِرُ سببٍ خفيفٍ ـ فربما تشمله العبارة ـ وهو «مُتَفَاعِلُنْ»، ولكنه مأمون اللبس، لأنه ينتهي إلى خمس متحركات، ولا لَبْسَ في

(١) فيهما: «لاحظ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) العمري: ٢٠.

أنها لا توجد في الشعر البتة، فأما إن كان مُضْمَرًا فنعم، ولكنه من باب المزدوج؛ فذكره هنالك.

ثم انتقل إلى الخامس فقال: «وَلِقَبْضٍ خَامِسٌ ذُو سُكُونٍ مُخْتَزَلٍ» أي محذوف؛ فالإعراب أولا في قوله: «لِقَبْضٍ» وجهان: الرفع والجر؛ فالأول على تقدير لام الابتداء المفتوحة، والثاني على تقدير لام الجر المكسورة الاختصاصية. و«القَبْض» بقاف فموحدة فمعجمة كفلس وزنا، وهو ضد البسط لغة، وعرفا حذف الخامس الساكن؛ فكأنما قُبض الجزء بعد الحذف عن الانبساط الكائن فيه. ووجوده في جزأين، وهما:

- «فَعُولُنْ»؛ فيصير «فَعُولُ». ووجوده في الطويل والمتقارب.
- والثاني «مَفَاعِيلُنْ»؛ فيصير «مَفَاعِلُنْ». ووجوده في الطويل والهزج والمضارع.

وأما «الْعَضْبُ» كفَلْس أيضًا بالمهملتين والباء في آخره موحدة، فأما لغةً/٢٧ فهو الطَّيّ واللَّيّ والشد والقبض على الشيء، وأما في عرفهم فهو إسكان الخامس المتحرك من الجزء. ولا إشكال في شرط كونه آخر سبب ثقيل؛ فكأنما قُبِضَ الجزءُ فشُدَّ عليه فأُضْعِفَ بإسكان متحركه. وهو موجود في «مُفَاعَلَتُنْ»؛ فينتقل إلى «مَفَاعِيلُنْ». ولا خفاء في اختصاصه بالبحر الوافر؛ فإن «مُفَاعَلَتُنْ» لا تكون إلا له.

ثم «الْعَقْلُ» بفتح المهملة وسكون القاف واللام في آخره، وهو لغةً شد يد البعير ليمتنع من الذهاب، وعُرفًا حذف الخامس المتحرك من «مُفَاعَلَتُنْ»؛ فيصير «مُفَاعَتُنْ»؛ فينقل إلى «مَفَاعِلُنْ» في بحر الوافر، قيل: وهو فيه قبيح، والأول حسن.

ثم قال: «كُفَّ سَكْنَ السَّابِعِ اقْتَصِلِ»، ومعنى «اقْتَصِلِ»، أيْ اقتطعه، واحذفه. وأتى باسم الكَفّ في البيت مُوَرِّيًا به في لفظة الأمر من «كَفَّ»، وعلى سياق التورية؛ فكأن لفظة «اقْتَصِلِ» وقعت بدلا من لفظة «كُفَّ»، بدل اشتمال مفسر، ولا بأس ـ إن جيء باسم النوع على سبيل التورية ـ فإنه شيء حسن، يعتمده علماء البديع. والمعنى أن حذف الساكن السابع هو المسمى كَفًّا في عرفهم. والكَفّ بفتح الكاف وتشديد الفاء بعده، /٢٨ هو منع الاستطالة إلى الشيء لغة ككَفِّ الثوب عن الأرض ونَفْيِه عن القبيح؛ فكأنما كُفَّ الجزءُ عن الاستطالة المعهودة فيه. وأما وجوده ففي «مَفَاعِيلُنْ؛ فيصير «مَفَاعِيلُ» في بحر الطويل والهزج والمضارع، وفي «فَاعِلَاتُنْ؛ فيصير «فَاعِلَاتُ» في المديد والرمل والخفيف والمضارع والمجتث. ولا يدخل الكف «مُفَاعَلَتُنْ»، لأنه[1] بتكراره يجتمع أكثر من أربع متحركات[2]، إلا إذا دخله العَصْب كما سيأتي، إن شاء الله.

ذِكْرُ الزِّحَافِ الْمُزْدَوِجِ

وهو اسم فاعل بوزن مفتعل[3] من المزاوجة؛ فقلبت التاء[4] منه دالا قلبا مطردا كما ذكرناه في «المقاليد»[5]، وسمي مزدوجا لأن الجزء يصير ذا زحافَيْنِ يَكْتَنِفَانه؛ فكأنما قد تَزاوجَا فيه. وهذا النوع كُلُّه مُستهجَنٌ قَبيحٌ، وهذا شروع القول فيه إن شاء الله.

(١) فيهما: «لأن»، والصواب ما أثْبَتُّ.

(٢) باعتبار ما يليه من «مُفَاعَلَتُن» الأخرى.

(٣) فيهما: «فاعلن بوزن مفتعلن»، وصواب رسم الإملاء ما أثْبَتُّ، وكأنما انقاد الناسخ لرسم التفعيلات!

(٤) في أ: «الياء»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

(٥) الخليلي (ب): ١٤١/٢.

١٦ الْخَبْلُ طَيٌّ لَدَى خَبْـنٍ وَطَيُّكَ وَالْـ ـإِضْمَارُ خَزْلٌ وَكَـفٌّ لِلْخَبِينِ يَلِي
١٧ شَكْلٌ وَلِلنَّقْصِ كَفٌّ عَصْبٌ اجْتَمَعَا وَفِي الْتِقَا السَّبَبَيْنِ الْقَوْلُ هَاكَ حَلِي

«الْخَبْـلُ» بفتح الخاء المعجمة وسـكون الموحدة، لغةً هو فسـاد الأعضاء وقطع الأيدي. ووقوعه في «مُسْـتَفْعِلُنْ» ذي الوتد المجموع، و«مَفْعُولَاتُ». وهو حذف الساكنين من السببين الخفيفين/٢٩ من كل جزء منهما؛ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» «مُتَعِلُنْ»، و«مَفْعُولَاتُ» «مَعُـلَاتُ»؛ فينقل «مُتَعِلُنْ»[١] إلى «فَعَلَتُنْ»، و«مَعُلَاتُ»[٢] إلى «فَعَلَاتُ»؛ فكأن الجزء لما سـقط الساكنان منه صار كالمقطوعة يده تشبيهًا. ووجوده في البسيط والرجز والسـريع والمنسرح ـ فتلك أربعة أبحر ـ ومختلَف في دخوله على المقتضب، والصحيح دخوله، لورود السـماع به، ولا مانع كما أنشدوا عليه[٣]:

صَـرَمَـتْـكَ جَـارِيَـةٌ تَـرَكَـتْـكَ فِـي تَـعَـبِ

وأما «الْخَزْلُ» كفَلْسٍ[٤] وزنًا وبالمعجمتيـن قبل اللام ضبطا وقد يحرك الزاي أيضًـا، وبعضهم جعـل الجيم عِوَضَ الخـاء فالوزن كفَلْـس حتمًا، وكلاهما لغة بمعنى القطع، يقال: سـنام مَخْزول ومَجْـزول أي مقطوع لما أصابه من الدَّبَر؛ فشـبه الجزء به لما تكرر فيه من الزحـاف. و«الطي» عُرْفًا حذف السـاكن الرابع، و«الإضمار» عُرْفًا تسكين المتحرك الثاني، ولا يكون ذلك إلا في «مُتَفَاعِلُنْ»؛ فيصير «مُتْفَعِلُنْ»؛ فينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ». وهو مختص بالكامل كما سبق.

(١) فيهما: «مستفعلن»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «مفعولات»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٣) الإسنوي: ٣١٢.
(٤) هكذا فيهما، ولعلها: «فكفلس»؛ فلا جواب للشرط غيره!

وأما «الشَّكْل» بالشين معجمة وكفلس وزنا، فهو اجتماع «الكَفّ» و«الخَبْن» في جزء واحد، فـ«الكَفّ» حذف السابع الساكن، و«الخَبْن» حذف الثاني الساكن. ووقوعه في «فَاعِلَاتُنْ» ذي السببين/٣٠ الخفيفين المُكْتَنِفَيْنِ للوتد المجموع؛ فيصير «فَعَلَاتُ». ووقوعه في المديد والرمل والخفيف والمجتث. والظاهر أنه مما يقبله أيضًا «مُسْتَفْعِ لُنْ» ذو الوتد المفروق. ووجوده في الخفيف والمجتث أيضًا؛ فيصير «مُتَفْعِلُ» فينقل إلى «مَفَاعِلُ». وقد سُمِعَ كذلك في المجتث كما في قوله[1]:

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ[2]

وسيعاد إن شاء الله في موضعه.

والشَّكْل لغةً شد قوائم الدابة بحبل ـ واسم الحبل المشكول به شِكال ككتاب ـ وعُرفًا هو الماضي ذكره هنا تشبيها له بتشكيل[3] الدابة؛ فكأن الجزء لما امتنع من انطلاق الصوت به أشبه الدابة المَشْكولةَ الممنوعة من امتداد قوائمها.

وأما النَّقْص فهو اجتماع العَصْب والكَفّ، فالعَصْب تسكين الخامس المتحرك كما مضى، والكَفّ حذف الساكن السابع، ولا يكون ذلك إلا في «مُفَاعَلَتُنْ»؛ فتقول: «مُفَاعَلْتُ» بسكون اللام، فينقل إلى «مَفَاعِيلُ». ولا لَبْسَ في اختصاصه بالبحر الوافر. وسُمّي نَقْصًا لحذف سابعه وسكون خامسه، والنَّقصُ لغةٌ معروفٌ.

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، ابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

(٢) رواية ابن عبد ربه: قومي إذ، ولا ريب في أن «إذ» هذه محرفة الطباعة ـ وإن لم ينبه عليها المحققون الأعلام ـ عن «إذا» التي لا يستقيم إلا عليها البيت والتمثيل.

(٣) هكذا فيهما، ولعله: «بشكل»، وهو ما يلائم وصف الدابة فيما بعد بالمشكولة!

فهذا ما أورده **المصنِّف** من الزحاف. وقد بقيت أشياء ينبغي التنبيه عليها؛ فلا بأس أن نوردها/٣١ بعده من لفظ[١] **الشارح** نصا بعينه، تشريفا له، واستحسانا لكلامه، كما أورده عليه في هذا المقام، مذيلا به في كتابه «الوافي بحل الكافي».

قال **الشارح**[٢]: «والقسمة العقلية تقتضي أن يكون الزحاف المزدوج اثنين وعشرين نوعا، وهذا على رأي من لم ير الخَرْم بالراء[٣] زحافا **كالمصنف**. وأما على رأي من رآه زحافا فتقتضي[٤] أكثر من ذلك. وقد بينتها[٥] في شرح الخزرجية، فمن أراد ذلك فعليه بما هنالك[٦].

ومما ينبغي التنبيه له[٧] في هذا المقام ونظمه في سلك هذا النظام مبحث المعاقبة والمراقبة والمكانفة، وقد ترك **المصنِّف** ذكره[٨] مع مسيس الحاجة إليه واشتداد التعويل عليه. واختلف فيه هل هو من متعلقات الزحاف أم العلل، ومقتضى صنيع صاحب الخزرجية أنه من متعلقات الزحاف؛ حيث ذكره عَقِيبَ الزحافين وقبل العلل[٩]، وهو الظاهر؛ قال ابن بري: وفي إلحاقها

(١) في أ: «لفظة»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٢) العمري: ٢٣.
(٣) فيهما: «من لا يرى الخزم بالزاء»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) العمري: ٢٣؛ ففيه «فاقتضي»، وهي غريبة إلى ما أثبتُّه للمؤلف، والكلام إنما هو عما تقتضيه القسمة العقلية.
(٥) فيهما: «بينها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) العمري: ٢٣؛ ففيه «هناك»، ولعلها «هنالك»، كما أورده المؤلف، حرصا على سجعة ما بينها وبين «ذلك»!
(٧) فيهما: «عليه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٨) فيهما: «وقد أهمله المصنف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٩) الدماميني: ٨٨ (المتن).

بالعلل إشـــكال من حيث إنها تكون في الحشـــو، والعلة لا تكون فيه؛ وإنما تكون في الأعاريض والضروب ـ ومن حيث إنها لا تلزم؛ فإذا جاءت في بيت من القصيدة لا يلزم ذلك في جميع أبياتها، وهذا شـــأن الزحاف/٣٢ لا العلة. انتهى. وها نحن نورد ما تركه المصنِّف وأهمله وعدل عن بيانه فأغفله[١]، على وجه الاختصار فنقول:

[المُعَاقَبَةُ وَالمُرَاقَبَةُ وَالمُكَانَفَةُ]

إذا التقى ســببان في جزء أو جزأين بأن كان أولُهما آخر الأول وثانيهما أول الثاني[٢]، فلهما ثلاث حالات:

[الْمُعَاقَبَةُ]

الأولى: حالة يتعين فيها سلامتهما أو سلامة أحدهما أيًّا كان ويمتنع زحافهما معًا، وتخص هذه الحالة باســم المعاقبــة ـ من عاقبتُ الرجلَ فــي الراحلة، إذا ركبتَ أنت مــرة وهو أخرى ـ فلما كان الســببان يزاحف أحدهمــا مرة والآخر أخرى ولم يزاحفا معًا، سميت حالتهما هذه معاقبة.

فإن زُوحِفَ أولُ الثاني لســلامة ما قبله سُــمِّيَ ذلك الجزء المزاحف صَدْرًا لوقوع الزحاف في صدره، وإن زُوحِفَ آخر الأول[٣] لسلامة ما بعده سمي عَجُزًا لوقوع الزحاف في عجزه، وإن زُوحِفَ طَرَفَاه لســلامة ما قبله وما بعده ســمي طَرَفَيْنِ، وإن سلم من الزحاف مع جوازه فيه سمي بَرِيئًا.

(١) فيهما: «وأغفله»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «بأن كان أولُهما آخرًا لأولٍ وثانيهما أولاً لثانٍ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) فيهما: «آخرًا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فمن[١] أبيات الصدر قوله[٢]:

وَمَـتَـى مَـا يَـعِ مِـنْـكَ كَـلَامًـا يَتَـكَـلَّـمْ فَـيُـجِـبْـكَ بِعَقْـلِ[٣]

تقطيعه:

وَمَـتَـامَـا يَـعِـمِـنْ كَـكَـلَامَـنْ يَتَكَلْلَـمْ فَـيُـجْـبِ كَبِعَـقْلِـي[٤]

تفعيله[٥]:

فـعـلاتـن فـعـلـن فـعـلاتـن فعلاتـن فعلـن فعلاتـن/٣٣

فأول أجزاء هذا البيت وثالثها بريثان، وثانيها ورابعها وخامسها صدور.

ومن[٦] أبيات العجز قوله[٧]:

لَـنْ يَـزَالَ قَوْمُنَـا مُخْصِبِـيـنَ صَالِحِينَ مَا اتَّقَوْا وَاسْـتَقَامُوا[٨]

تقطيعه:

لَـنْـيَـزَالَ قَـوْمُـنَـا مُـخْـصِـبِـيـنَ صَالِحِيـنَ مَتَّقَـوْ وَسْـتَقَامُو

(١) فيهما: «في»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٣، والدماميني: ١٥٣.

(٣) العمري: ٢٤؛ فقد رسمها هكذا «بعقلي»، وهو أشبه بالتقطيع من قبل التقطيع.

(٤) العمري: ٢٥؛ فقد رسم القطعة الثالثة هكذا «ككلام»، وهي ناقصة أتمها المؤلف، وهو وجه التقطيع (الكتابة العروضية)، الذي اضطرب كثيرا؛ فأقمته على مثل ما هنا مما وقع بنسختَيْ «مظهر الخافي» في غير مواضع الاضطراب. وفكرة التقطيع أن تُلْحَم حروف الجزء المنطوقة كلها وحدها في لُحمة كتابية واحدة، متميزة مكتملة مستقلة عما قبلها وما بعدها.

(٥) العمري: ٢٥؛ فلم تذكر هنا كلمة «تفعيله» ـ وإن ذكرت في غير هذا الموضع ـ واضطرب توالي التفعيل والتقطيع، فاستحسنت ما أورده المؤلف.

(٦) فيهما: «من»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٧) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٣، والدماميني: ١٥٣.

(٨) العمري: ٢٥؛ ففيه «ما التقوا»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّه للمؤلف.

تفعيله:

فـاعـلات فـاعـلـن فـاعـلات فاعـلات فاعلـن فاعلاتـن[١]

فأول أجزاء البيت وثالثها ورابعها أعجاز، وثانيها وخامسها بريثان.

ومن أبيات الطرفين قوله[٢]:

لَيْتَ شِـعْرِي هَلْ لَنَـا ذَاتَ يَوْمٍ بِعَـرُوضٍ فَـارِغٍ مِـنْ تَلَاقِي[٣]

تقطيعه:

لَيْتَشِـعْـرِي هَـلْلَنَـا ذَاتَيَوْمِـنْ بِعَـرُوضٍ فَارِغِـنْ مِنْتَلَاقِـي

تفعيله:

فـاعـلاتـن فـاعـلـن فاعلاتن فعـلات فاعلـن فاعلاتـن

فأول أجزاء البيت وثانيها وثالثها وخامسها برآء، ورابعها[٤] طرفان.

وتكون في تسـعة أبحـر: الطويل والمديـد والوافر والكامـل والهزج والرمل والمنسرح والخفيف والمقتضب، وسـتقف عليها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

(١) العمري: ٢٥؛ فقد سقطت منه التفعيلة الرابعة.

(٢) الدماميني: ١٥٣، والتبريزي: ٣٨، والإسنوي: ١٥٧.

(٣) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، وصواب الدماميني والتبريزي «بِجَنُوبِ فَارِعٍ»، فأما ابن عبد ربه على قِدَمِهِ فقد وقع فيه: «بجنون»، وقد جربت على محققيه الأعلام الغَفْلَةَ عن مثل هذا، أو على طابع عملهم!

(٤) العمري: ٢٥؛ ففيه «ورابعها وسادسها طرفان»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّه للمؤلف.

[الْمُرَاقَبَةُ]

الحالة الثانية: أن لا يثبت ساكنا السببين معا ولا يُحْذَفا معا، بل يثبت أحدهما ويحذف الآخر. وتختص هذه الحالة باسم المراقبة لأن أحد الساكنين يراقب/٣٤ الآخر، إن حُذفَ ثَبتَ، وإن[١] ثَبتَ حُذفَ.

وتكون في بحرين فقط: في المضارع في الصدر[٢] والابتداء منه خاصة؛ فتراقب نون مَفَاعِيلُنْ فيه ياؤه[٣]، فيمتنع كَفُّه لوجود قَبْضِه، وبالعكس؛ فلا يجوز فيه[٤] «مَفَاعِيلُنْ» بسلامتهما، ولا «مَفَاعِلُ»[٥] بحذفهما، بل يتعين سلامة أحدهما وزحاف الآخر. فمثال امتناع القبض لوجود الكف قوله[٦]:

دَعَانِي إِلَى سُعَادِ دَوَاعِي هَوَى سُعَادِ[٧]

تقطيعه:

دَعَانِيءْ لَاسُعَادِي دَوَاعِيَهْ وَاسُعَادِي[٨]

(١) فيهما: «أو»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٢) العمري: ٢٥؛ ففيه «المصدر»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ للمؤلف.

(٣) هكذا فيهما، ولعل الصواب: ياءه، أو «فتراقب ياءَ مفاعيلن نونُه»، لأن النون متأخرة عن الياء؛ فكأنها تطلع على ما أصاب الياء من قبلها.

(٤) في أ: «في»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

(٥) العمري: ٢٦؛ ففيه «مفاعلن»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ للمؤلف.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، وابن جني: ١٣٨، والدماميني: ٢٠٧.

(٧) العمري: ٢٦؛ ففيه «جوى سعاد»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ للمؤلف. وقد نص أكثر العروضيين بالتشكيل والتقطيع، على تنوين «سُعَادٍ» في العروض، وكَأَلَّا أثَرَ للتقفية التي تجعلها «سُعَادِ» كما في الضرب، إلا العمري، وعمله أحق هنا بالاتباع.

(٨) فيهما وفي مخطوط الشارح وعمل العروضيين: «دَعَانِي إِ»، وحق تَكَتُّل كُتلتِها أن تُرسم كما رسمتُها. وهكذا درجتُ على تصحيح كتابة التقطيع، وسواء أنبُهتُ أم كَفَفْتُ.

تفعيله:

مـفـاعـيـل فـاعـلاتـن مـفـاعـيـل فـاعـلاتـن

ومثال عكسه قوله[١]:

وَقَـدْ رَأَيْـتُ الـرِّجَـالَ فَـمَـا أَرَى مِـثْـلَ زَيْـدِ[٢]

تقطيعه:

وَقَـدْرَأَيْ تُـرِجَـالَ فَـمَـاأَرَا مِـثْـلَـزَيْـدِي

تفعيله:

مـفـاعـلـن فـاعـلات[٣] مـفـاعـلـن فـاعـلاتـن

وفي المقتضب في الصدر والابتداء منه أيضًا؛ فتراقب فاءَ «مَفْعُولَاتُ» فيه واوُه، فيمتنع طيه لوجود خبنه، وبالعكس، ولا يجوز فيه «مَفْعُولَاتُ» بسلامتهما، ولا «مَعْلَاتُ»[٤] بحذفهما، بل يتعين سلامة أحدهما وزحاف الآخر. فمثال امتناع طيه لوجود خبنه قوله[٥]:

يَـقُـولُـونَ لَا بَـعِـدُوا وَهُـمْ يَـدْفِـنُـونَـهُـمُ[٦]/٣٥

تقطيعه:

يَـقُـولُـونَ لَابَـعِـدُو وَهُـمْـيَـدْفِ نُـونَـهُـمُـو

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، وابن جني: ١٤٠، والدماميني: ٢٠٨.

(٢) رواية ابن عبد ربه: «وقد رأيت مثل الرجال...»، ولم ينبه على اضطرابه محققوه.

(٣) في أ: «فاعلاتن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٤) العمري: ٢٦؛ ففيه «معولات»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.

(٥) التبريزي: ١٢١.

(٦) فيهما: «لاَ تَعدُوا»، وفي مخطوط الشارح: «لا يعدوا»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

تفعيله:

فـــعـــولات مـفـتـعـلـن فـــعـــولات مـفـتـعـلـن[١]

ومثال عكسه قوله[٢]:

أَقْـبَـلَـتْ فَـلَاحَ لَـهَـا عَـارِضَـانِ كَـالْـبَـرَدِ[٣]

تقطيعه:

أَقْـبَـلَـتْـفَ لَاحَـلَـهَـا عَـارِضَـانِ كَـلْـبَـرَدِي[٤]

تفعيله:

فـاعـلات مـفـتـعـلـن فـاعـلات مـفـتـعـلـن[٥]

[الْمُكَانَفَةُ]

الحالة الثالثة: جواز إثباتهما وحذفهما وإثبات أحدهما وحذف الآخر أيًّا كان، وتخص هذه باسم المُكَانَفَة، من «كَنَفْتُ الرَّجُلَ»، أحطت[٦] به؛ فكأن الشاعر لما خُيِّرَ بين الحالات كلها احتوى على جميع أنواع التراكيب وصانها عن أن يَشِذّ عنها فردٌ أو يَفُوته منها قسمٌ.

(١) فيهما: «معولات»، من غير نقل، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، وابن جني: ١٤١، والدماميني: ٢١٠.

(٣) رواه ابن عبد ربه وابن جني: «أعرضت».

(٤) العمري: ٢٦؛ ففيه «كالبرد»، وصواب العروضيين ما أثبت للمؤلف، وكُلُّهُمْ من التقطيع (الكتابة العروضية) ـ وما كان أغناهم! ـ في كَرْبٍ عظيم!

(٥) فيهما: «مفعلات» من غير نقل، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٦) العمري: ٢٦؛ ففيه «احتطت»، وصواب اللغة ما أثبتُّ للمؤلف.

وتكون في أربعة أبحر: في البسيط، والرجز، والسريع، والمنسرح في مفعولات ومستفعلن الواقع قبله. وستقف عليها في مواضعها، إن شاء الله تعالى». انتهى كلام الشارح.

وقد رأيت بتوفيق الله وحمده أن أنظم ما أهمله المصنِّف في هذا المقام تتميما للفائدة وتعميما للعائدة؛ فلذلك قلت في البيت السابق في الشطر الأخير منه:

«وَفِي الْتِقَا السَّبَبَيْنِ الْقَوْلُ هَاكَ حَلِي».

يقال: حَلِيَ، كفرح، أي صار ذا حِلْية، وهي ما يتزين به من معدن وغيره، وسواء كان/٣٦ التقاء السببين[1] في جزء واحد، أو في جزأين بأن كان الأول[2] منهما آخر الجزء الأول والثاني أول الجزء الثاني؛ فلهما[3] ثلاث حالات معاقبة ومراقبة ومكانفة، كما مضى شرحه من كلام الشارح:

فالأولى هي المنظومة في قوله:

١٨ إِنْ وَاحِدٌ أَوْ هُمَا نَاجٍ مُعَاقَبَةٌ وَالْجُزْءُ يَنْجُو جَوَازًا فَالْبَرِيءُ قُلِ

معناه إن واحد من السببين نجا من الزحاف حتما أو نجا كلاهما فهي المعاقبة. ولا يمكن فيهما جواز زحافهما أيضًا؛ فإن ذلك هو المكانفة، وشرح موضعها قد سبق من كلام الشارح. ثم أخذ يذكر أسماء الأجزاء حينئذٍ، فقال: الجزء ينجو جوازا من الزحاف الجائز فيه، فهو المسمى في عُرفهم بَرِيئًا، كما ذكر الشارح.

(١) فيهما: «الساكنين»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ، وهو وجه واقع في أ مضروبا عليه.
(٢) سقطت منهما: «الأول»، وقد دل عليها آخر التعبير.
(٣) في أ: «فلها»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

١٩ أَوْ لَا فَلِلطَّرَفَيْـنِ اسْـتُجْمِعَا وَلِضِدْ ـرٍ أَوَّلٌ وَلِثَـانٍ عَجْـزًا اخْتَـزِلِ

قوله: «أَوْ لَا»، أي لا ينجـو من الزحاف؛ فله حينئذٍ ثلاثـة ألقاب: فإن كان زحافهما مستجمعا في الجزء الواحد قيل: الطَّرَفان بفتح الطاء والراء لوقوعه في طرفي الجـزء. وإن كان الأول هو المُزاحَفَ قيل له: صَـدْر. وإن زوحف الثاني قيل له: عَجُز. وقد مضى ذكر ذلك من كلام الشارح، وكفى عن الإعادة./٣٧

٢٠ وَمَنْـعُ إِحْدَاهُمَـا الْأُخْـرَى مُرَاقَبَةٌ مِنْهَا الْمُضَارِعُ مَعْ ذِي الِاقْتِضَابِ مُلِي

يعني أن المراقبة أن يمتنع تغيير أحد الجزأين لأجل تغيير الآخر، ويمتنع سـلامتهما معا أيضًا؛ فلا بد من تغيير أحدهما وسـلامة الآخـر؛ فهو نوع يخالف الأول بامتناع اجتماع سـلامتهما، ويوافقه بامتناع اجتماع تغييرهما، وذلك يخص بحرين: المضارع والمقتضب، لا غير. وسيعاد كل من ذلك في موضعه، إن شاء الله!

٢١ وَلِلْمُكَانَفَـةِ الْإِطْـلَاقُ فِـي رَجَـزٍ وَفِي الْبَسِـيطِ السَّرِيعِ الِانْسِرَاحِ تُلِي

النوع الثالث منها هو المُكانَفَة، وفسّـرها في النظـم بالإطلاق، أي إطلاق الزحاف أو السـلامة فيهما جميعا؛ فقد يجوز الزحاف لأحدهمـا[1] دون الآخر كالمراقبة، وأن يسـلما جميعا كالمعاقبة، وأن يزاحفا جميعا؛ فذلك زائد عليهما؛ فقد تم مقتضى القسمة في السببين.

أما في الأبحر الموجود اجتماعُ السـببين فيها[2] فنصيب المراقبة والمكانفة قد ذكر، وبقي موضع المعاقبة؛ فهذا مبدأ الكلام عليه.

(١) في أ: «كأحدهما»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٢) فيهما: «فيهما»، وصواب السـياق ما أثبتُّ.

٢٢ وَغَيْرَ ذِي الْأَبْحُرِ اذْكُرْ فِي مُعَاقَبَةٍ مَعْ ذِي انْسِرَاحٍ وَحَاوِي الِاقْتِضَاءِ صِلِ

اعلم أن البحور جميعها ستة عشر بحرا كما علمت؛ فللمراقبة/٣٨ منها اثنان: المضارع والمقتضب، وللمكانفة أربعة هي: الرجز والبسيط والسريع والمنسرح. وقد ذكر أبحر النوعين في النظم كما رأيت، وأخر مبحث أبحر المعاقبة لإرادة إفادة الحصر بأن ما عداهما فلها، وذلك معلوم بالاستقراء أن البحور ستة عشر، منها ستة للمراقبة والمكانفة، بقيت عشرة، منها اثنان لا يجتمع فيهما السببان أصلا وهما: المتقارب والمتدارك؛ فالباقي حينئذٍ ثمانية أبحر، وقد تشاركهما في بحرين أيضًا هما: المنسرح والمقتضب؛ فالمتحصل لها عشرة أبحر كما صح بالاستقراء. فإن قلت: فالشارح أثبت لها تسعة لا غير، فما العاشر؟ قلت: نعم، وكذلك في الخزرجية هي تسعة كما عن الشارح، ولا أعرف المانع لها عن العاشر الذي هو المجتث؛ فقد التقى فيه السببان الجائز سلامتهما وزحاف أحدهما وامتناع الآخر وهي المعاقبة بعينها؛ فلا مخرج له منها قطعا، ومثاله في سلامتهما قوله[1]:

اَلْبَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ وَالْوَجْهُ مِثْلُ الْهِلَالِ

تفعيله:

مستفع لن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

فكل أجزائه بريء كما رأيت. ومثال الصدر قوله[2]:

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ[3]

(١) ابن عبد ربه: ٤٧٤/٥، وابن جني: ١٤٣، والدماميني: ٢١٢.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، وابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

(٣) رواية ابن عبد ربه وحده: قومي.

تفعيله: /٣٩

مـــفـــاعـــل فـــاعـــلاتـــن مـــفـــاعـــل فـــاعـــلاتـــن

فالأول والثالث صَدْرٌ[١]، والثاني والرابع بَرِيءٌ. ومثال العجز قوله[٢]:

وَلَـــوْ عَـلِـقْـتَ بِـسَـلْـمَـى عَـلِـمْـتَ أَنْ سَـتَـمُـوتُ

تفعيله:

مـــفـــاعـــلـــن فـــعـــلاتـــن مـــفـــاعـــلـــن فـــعـــلاتـــن

فالأول والثالث بَـرِيء، والثاني والرابـع عَجُز. وإنما قلت فـي مفاعلن هنا: إنه بريء، مع وجود الزحاف فيه، لأن أصله «مُسْـتَفْعِ لُنْ» مفروق الوتد؛ فلأن الخبن فيه ليس مما التقى معه سـبب آخر يوجب له أن يسمى لأجله صدرا؛ فإن الكلام هنا على السببين حيث يلتقيان لا غير، والمصراع الثاني في حكم الابتداء وذلك ظاهر؛ فاعرفه! فقد صَحَّ بهـذا أن المعاقبة موجودة؛ فليـس في البحر مكانفة، لعـدم جواز زحافهما لِتَأَدِّيه إلى خمس متحركات ـ ولا مراقبة، لجواز سـلامتهما كمـا رأيت؛ فقد صَحَّ لنا ضرورةً أنه معاقبة، لعدم المُخْرِج له منها؛ فلْيُحْفَظْ ذلك؛ فلا شك أنه كذلك، والحمد لله الذي نبه عليه وأعان! وأما شرح بواقي البحور فمن كلام الشارح وكفى به.

[وَجْهُ اجْتِمَاعِ السَّبَبَيْنِ]

[بَيَانٌ: فإن قلت: على ظاهر تمثيلك هنا أن الجزء قد يُعاقِب جزءًا غيرَه قبلَه أو بعدَه، كما يُعاقِبُ بعضُه بعضًا؛ فهل هو كذلـك، أو يختصُّ الكلام بالأجزاء التي يجتمع السببان في الجزء الواحد منهما؛ فيُعاقبان في جزء واحد؟

(١) هكذا فيهما، على معنى: من نوع الصدر...، ولا بأس، ولكنـه ورد من قبلُ «صدور...»، على مقتضى المطابقة.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، وابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

فأقول: ظاهر كلامهم في اجتماع السببين لا غير، كان في آخر جزء أو جزأين. وتصريح ذلك من كلام شارح الخزرجية، في تعريف أنه جزء عاقب بثبات حرفٍ في أوله أو في آخره بعده سَقَطَ صدرُه، أو جزءٍ قبله سَقَطَ عَجُزُه][1].

ذِكْرُ الْعِلَلِ

جمع عِلَّة بالكسر، وهي في عرفهم: تغيير لا يكون في ثواني الأسباب[2]، ويختص به/٤٠ آخر أجزاء البيت؛ ولذلك قدم ذكر الزحاف عليه ترتيبا[3]. وهو نوعان: زيادة، ونقص؛ فالنوع الأول هو المخصوص بذكر الزيادة، وهذا شروع القول فيه، بحمد الله.

[عِلَلُ الزِّيَادَةِ]

٢٣ رَفِّلْ فَزِدْ سَبَبًا خِفًّا بِآخِرِ مَا مَجْمُوعُ وَتْدٍ خِتَامُ الْبَيْتِ مِنْهُ وَلِي

٢٤ أَوْ سَاكِنًا فَهْوَ تَذْيِيلٌ وَسُبِّغَ ذَا إِنْ قَبْلَهُ سَبَبٌ عَارٍ مِنَ الثَّقَلِ

معنى «وَلِيّ» كرَضِيّ من الولاية، وهي بمعنى تملُّك الشيء وحَوْزه. والمعنى أن البيت إذا كان آخرُه وتدٌ مجموع، فإذا زيد على آخره سببا خفيفا فهو يسمى تَرْفِيلًا مصدر رَفّل بالراء مهملة فالفاء مشددة واللام في آخره، وهو لغةً إطالة الثوب وإسباغه، وعُرفًا زيادة سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع كما سبق ذكره، وبه سُمِّيَ تشبيها له بتَرْفِيل الثوب، قيل: ولا يكون إلا في مجزوء الكامل في الضرب منه في آخر «مُتَفَاعِلُنْ»؛ فينقل إلى «مُتَفَاعِلَاتُنْ». واعلم أن أنواع

(١) ما بين المعقوفين من ب؛ إذ هو ساقط من أ.

(٢) فيهما: «لا يكون في غير ثواني الأسباب»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ، وهو ما في العمري: ٢٧.

(٣) في ب: زيادة «وجميع أنواع العلل مما يستهجن»، ولكنها كتبت كأنها «يستحسن».

العلل كلهـا إذا وجدت في بيت لـزم أن تكون القصيدة كلهـا كذلك، بخلاف الزحافات كما سبق.

ثم إن زيادة السـاكن على ما آخره وتـد مجموع، هي المسـماة تَذْيِيلًا في عُرفهم، وهـو مصدر من ذَيَّـل بالذال معجمـة/٤١ فالياء مشـددة فاللام آخره، واشـتقاقه لغةً من ذَيْل الثوب، وهو ما جُرَّ منه على الأرض؛ فشـبه به. ويسمى أيضًا مُذَالًا بضم الميم، واشـتقاقه من إذَالة الثوب، والمعنى والاشتقاق هو هو، قيل: ويكون هو في بحر البسـيط فيكون «مُسْتَفْعِلُنْ» «مُسْـتَفْعِلَانْ»، وفي البحر الكامل[1] فيكون «مُتَفَاعِلُنْ» «مُتَفَاعِلَانْ». ويقلب النون الأصلي منهما في الوزن ألفا ليسوغ التقاء الساكنين، كما لا يخفى ذلك.

وأما التَّسْبِيغ فهو مصدر سَـبَّغ بمُهْمَلَةٍ فموحَّدَةٍ مُشدَّدة فمعجمة، وفي اللغة هو التطويل، من قولهم ثوب سـابغ أي طويل ينتهي إلـى الأرض. وأما هو في عُرفهم فزيادة ساكن على ما آخره سـبب خفيف، وهو المراد بقوله: «سَبَبٌ عَارٍ مِنَ الثِّقَلِ»، ويختص به بحر الرمل في الضرب منه بشرط كونه مجزوءًا؛ فينتقل به «فَاعِلَاتُنْ» إلى «فَاعِلَاتَانْ».

وقد تم القول على أنواع الزيادة، وهذا ذكر النوع الثاني في النقص كما ترى.

[عِلَلُ النَّقْصِ]

٢٥ وَالنَّقْصُ إِنْ سَـبَبًا خِفًّا أَزَلْتَ فَحَذْ ـفٌ بَلْ لَدَى الْعَضْبِ سِمْ بِالْقَطْفِ إِنْ بَزُلِ

هذا النوع الثاني من نَوْعَيِ العلل، وهو في النقص من الجزء بحذف شـيء من آخره، فإن كان المحذوف سـببا خفيفـا فهو المسـمى/٤٢ بالحَذْفِ بمهملة

(١) لم يلتزم المؤلف إضافة كلمة البحر إلى اسمه (بحر كذا)، بل وصفه به أحيانا كما هنا (البحر الكذا).

فمعجمة فالفاء في آخره، ووجوده في ستة أبحر: في الضرب من الطويل فيصير «مَفَاعِيلُنْ» «مَفَاعِـي» فينقل إلى «فَعُولُنْ»، وفي مجـزوء المديد عروضا وضربا فصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَا» فينقل إلى «فَاعِلُنْ»، وفي الهزج ضربا فيصير «مَفَاعِيلُنْ» إلى «مَفَاعِي» فينطق به «فَعُولُنْ»، وفي الرمل عروضـا وضربا فيصير «فَاعِلَاتن» «فَاعِلَا» فينطق به «فَاعِلُنْ»، وفي عروض الخفيـف وضربه فهو «فَاعِلَاتُنْ» يصير «فَاعِلَا» تنطيقـه[1] «فَاعِلُنْ»، وفـي المتقارب في العـروض والضرب منه أصله «فَعُولُنْ» بحذفه «فَعُو» منطوقه «فَعَلْ».

ثم إن الجزء المُذَال من آخره السببُ الخفيف إن كان مزاحفا بوجود العَصْب فيه فهو المسمى بالقَطْف في اصطلاحهم بقاف مفتوحة فمهملة ساكنة، ولا خفاء في ختمه بالفاء تشـبيها بقطف الثمرة ـ وقد سـبق أن العَصْب إسكان الخامس المتحرك الموجود فـي «مُفَاعَلَتُنْ» المختص به بحر الوافـر ـ فيصير «مُفَاعَلْتُنْ» «مُفَاعَلْ» بإسـكان لامه لأجل العصب فينطق به «فَعُولُـنْ». وقيل إن القَطْف في عرفهم حذف السـبب الثقيل مـن «مُفَاعَلَتُنْ» فيبقـى «مُفَاتُـنْ»/٤٣ فينقل إلى «فَعُولُنْ»، وفيه نُبُوٌّ ظاهر لعدم النظيـر، والأول هو المروي عن إمام العروضيين الخليل بن أحمد.

٢٦ وَحَذْفُ سَـاكِنِ وَتْدٍ حَيْثُ سُكِّنَ مَا مِنْ قَبْلِهِ فَإِلَى اسْـمِ الْقَطْعِ فِيهِ مُلِي[2]

القَطْعُ كفَلْسٍ وزنًـا وبالقاف فالمهملتيـن ضبطا، أما لغـةً فمعروف، وأما اصطلاحًا فحَذْفُ سـاكن من وتد مجموع مع تسكين ما قبله. ووجوده في ثلاثة أبحر: في البسـيط في الضرب منه فيصير «فَاعِلُنْ» «فَاعِلْ» فينقـل إلى «فَعْلُنْ»

(١) هكذا فيهما، وهي غريبة!

(٢) في أ: «اسم الوقص»، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

بسكون العين، وفي الرجز أصله «مُسْتَفْعِلُنْ» فيصير «مُسْتَفْعِلْ» فينطق به «مَفْعُولُنْ»، وفي الكامل «مُتَفَاعِلُنْ» «مُتَفَاعِلْ» «فَعَلَاتُنْ» هكذا منطوقا به بعد حذفه من أصله.

فإن قلت: قلت: «حَيْثُ سُكِّنَ مَا مِنْ قَبْلِهِ»، فكان الظاهر أن السكون من قبل الحذف، وليسه[1] كذلك ـ قلت: لا لَبْسَ، لأن القاعدة دالة على أن السكون بعد الحذف، والعبارة لا تأباه؛ فالمعنى أن اسم القطع حيث حذف وجد سكون الوتد وسكون ما من قبله في الجزء. وأما قول من زعم أن القطع إنما هو حذف المتحرك من الوتد/٤٤ فنُبُوُّه ظاهر لأن الأواخر بالحذف أحقّ، والقول الأول هو المروي عن الخليل.

٢٧ وَذَا مَعَ الْحَذْفِ بَتْرٌ وَانْوِ مِنْ سَبَبٍ سَكْنًا لِقَصْرٍ وَسَكِّنْ قَبْلَ مُنْخَزِلِ

لفظة «ذَا» اسم إشارة يشير هنا إلى القَطْع المذكور في البيت السابق؛ فإنه إذا وُجِد القَطْعُ مع الحَذْف فهو المسمَّى بَتْرًا في عُرْفهم بالمُوَحَّدَة مفتوحةً فالمُثَنَّاة فَوْقِيَّةً ساكنةً فالراء مهملةً في آخره، وهو القَطْع المُسْتَأْصِل لغة؛ فكأنما استأصل الجزء بتواتر الحذف منه مرتين: مرة حذف سبب خفيف وهو المسمى في اصطلاحهم حذفا كما مر، ثم حذف ساكن الوتد من قبله أي قبل الحذف العُرْفيّ وتسكين ما قبل هذا الساكن المحذوف ليتم عمل القَطْع العُرْفيّ كما مر. ويكون في بحر المديد مجزوءا ويختص بالضرب كما لا خفاء به؛ فبالحذف يصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَا»، وبالقطع يصير «فَاعِلَا» «فَاعِلْ»؛ فينتهي بالنقل إلى «فَعْلُنْ» بسكون العين. وفي المتقارب يصير «فَعُولُنْ» بالحذف «فَعُو» وبالقطع بعده «فَعْ» وبالنقل «فَلْ» بسكون اللام. والزجاج

(١) هكذا فيهما، ولعله: «وليس»!

يخصّ البَتْرَ بالمتقارب لأن معظم جزئه هو المحذوف منه/٤٥ بعكس المديد، ويسمي[١] المديد بالحذف والقطع معا لأن معظم جزئه قد بقي، وعلى الأول جمهور العروضيين.

وأما قوله: «وَانْوِ مِنْ سَبَبٍ سَكْنَا»، فمعناه احذف الساكن من السبب، من النَّوَى وهو البعد، والمعنى أن القَصْرَ في اصطلاحهم حذف ساكن السبب الخفيف وإسكان المتحرك من قبله أي المتحرك قبل المحذوف وهو أول السبب؛ فإنه يسكن إذا حذف الساكن من بعده. والقَصْر لغة هو المنع؛ فكأن الجزء قد مُنِعَ من الحركة لما طرأ عليه. ووجوده عندهم في أربعة أبحر: في مجزوء المديد والرمل والخفيف فيصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَاتْ» فينقل في الثلاثة إلى «فَاعِلَانْ»، وفي المتقارب يصير «فَعُولُنْ» «فَعُولْ» بسكون اللام فلا ينقل. وأما من زعم أن المحذوف هو المتحرك من السبب فقد تكرر القول بتضعيفه في ما أشبهه، والأول هو المحكي عن الخليل.

٢٨ وَالْحَذُّ مَجْمُوعُ وَتْدٍ فِيهِ مُطَّرَحٌ ... وَإِنْ تَشَا الصَّلْمَ لِلْمَفْرُوقِ فَاعْتَزِلِ[٢]

«الحَذّ» بمهملة مفتوحة فمعجمة مشددة وقد يفك الإدغام فيحرك، وهو عُرْفًا حذف وتد مجموع، مأخوذ من حَذّ الذنب أي قصره/٤٦ وخفته، ومنه قولهم: قَطَاةٌ حَذَّاءُ، إذا كانت قصيرة. وبعضهم يسميه جَدًّا بالجيم فالمهملة المشددة، وقد يفك الإدغام فيحرك أيضًا، ومأخذه من الجَدّ وهو القطع. ووجوده في الكامل فيبقى من «مُتَفَاعِلُنْ «مُتَفَا» فينقل إلى «فَعَلُنْ».

(١) في أ: «يسمى»، والصواب ما أثبتُّ، وليست «ويسمي المديد» في ب.

(٢) لولا الإجحاف برسم «تَشَا»، بعد تخفيف همزته من «تشأ»، لكان ينبغي أن يرسم «تَشْ»، مجزوما بـ«إن»، على نظام الأفعال الناقصة المجزومة، ولكنْ ربما تُمْسَكُ بأن التخفيف بعد الجزم.

وأما الصَّلْم بصاد مهملة وكفلس وزنا، وهو لغة القطع أو قطع الأذن أو الأنف؛ فشُبه الجزء بالمقطوعة أُذُنُه إذا[1] كان كذلك، وهو في عرفهم حذف الوتد المفروق. ووجوده في البحر السريع في الضرب منه فيصير «مَفْعُولاتُ» بذلك «مَفْعُو» فينقل إلى «فَعْلُنْ» بسكون العين، ومعنى الاطراح في المصراع الأول أي الحذف[2].

٢٩ وَالْوَقْفُ فِي سَابِعٍ سَكِّنْ مُحَرَّكَهُ وَالْكَشْفُ حَذْفُكَهُ إِنْ شِئْتَ فَاتَّصِلِ

إذا سكن السابع المتحرك فهو المسمى في عرفهم وَقْفًا أي يوقف عليه بالسكون كالوقف على المتحرك في المعهود عند علماء النحو. ووجوده في «مَفْعُولاتُ». ويكون في بحرين: أحدهما السريع في الضرب منه فينقل «مَفْعُولَاتُ» إلى «مَفْعُولَانْ»، والثاني في المنسرح المنهوك فيكون وزنه «مُسْتَفْعِلُنْ» «مَفْعُولَانْ». /٤٧

وأما الكَشْف فهو حذف السابع المحرك من «مَفْعُولَاتُ»، وهو بالشين معجمة بعد الكاف والفاء في آخره، وزنه كفَلْس، وعلى قوله فهو كَسْف بالسين مهملة، ومعناه القطع، والأول معناه لغة أن الكشف هو رفع الشيء عما يواريه ويغطيه، والوتد المفروق لفظه لفظ السبب لولا أن وقوع التاء بعده منع من ذلك، فإذا حذفت التاء فقد انكشف المانع وصار كالسبب لفظا. وأما مطابقة الكسف بالسين مهملة فهي ظاهرة لا خفاء بها. وأما وجوده ففي السريع ومنهوك المنسرح فينقل «مَفْعُولَاتُ» فيهما إلى «مَفْعُولُنْ» فاعرف ذلك!

(١) هكذا فيهما، ولعله: «إذْ»!

(٢) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!

[الْعِلَّةُ الْجَارِيَةُ مَجْرَى الزِّحَافِ]

وقد بقي هنا ذكر العلة الجارية مجرى الزحاف، ولم يتعرض لها المصنف؛ ولذلك أهملنا نظمها، لأننا لم نتعرض لنظم غير ما في كتاب الكافي[١]. ولا بأس بإيرادها في هذا الموضع نثرا من لفظ الشارح، استحسانا له واستسهالا للنقل اكتفاء به، وعلى هذا نتمشى في الكتاب حيث تعرض الشارح للزيادة على الأصل؛ فإنا بنقلها نكتفي غالبًا، ولو أردنا أن نحيط بالجميع نظمًا لطال به الكتاب، ونحن في شغل عن ذلك بغيره. ولولا/٤٨ تكلفنا[٢] لمن أمره مطاع[٣]، لما تحرك القلب بنظم شيء من ذلك، والحمد لله! ولتعلم أنا إذا قلنا في شيء من هذا الكتاب إنه عن الشارح فالشارح هو عبد الرحمٰن بن عيسى بن مرشد العمري الحنفي، وكتاب شرحه هو الذي سماه بالوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي[٤].

قال الشارح[٥]:

[أَقْسَامُ التَّغْيِيرِ]

«تَنْبِيهٌ: أفصح صنيع[٦] المصنّف عن حصر التغيير اللاحق لأجزاء الشعر في قسمين: زحاف وعلة، وهو مذهب لبعضهم. وزاد آخرون نوعا آخر وهو العلة الجارية مجرى الزحاف، وهي عند الأولين من القسم الثاني؛ فعدم ذكرها فيه إخلال ظاهر، فيتعين ذكرها. وينقسم كالعلل المحضة إلى قسمين: زيادة ونقص.

(١) ولكنه بدا له فنظمها بستة الأبيات الآتية (٣٠ ـ ٣٥).
(٢) فيهما: «تكلفًا»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.
(٣) يقصد شيخه حماد بن محمد البسط الذي طلب منه ذلك، كما أسلفت في أوائل الحواشي.
(٤) وفي كلام المؤلف هذا، تنبيه مهم على مسلكه في كتابه.
(٥) العمري: ٣٢.
(٦) سقطت منهما: «صنيع»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

فالأول نوع واحد فقط وهو الخَزْم بفتح المعجمة الأولى وسكون الثانية وبالميم في آخره، وهو زيادة أربعة أحرف فما دونها في أول الصدر، أو حرفين فما دونهما في أول الابتداء. فمثاله بحرف واحد في أول الصدر قوله[١]:

وَكَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[٢]

على رواية إثبات الواو. وبحرفين قوله[٣]:

يَا مَطَرُ بْنَ نَاجِيَةَ بْنِ ذِرْوَةَ إِنَّنِي أُجْفَى وَتُغْلَقُ دُونِيَ الْأَبْوَابُ[٤]

وبثلاثة أحرف فيه قوله[٥]:

نَحْنُ قَتَلْنَا سَيِّدَ الْخَزْرَ جِ/٤٩ سَعْدَ بْنَ عُبَادَهْ[٦]

وبأربعة أحرف فيه قوله[٧]:

أُشْدُدْ حَيَازِيمَكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَاقِيكَا[٨]

(١) امرؤ القيس: ٢٥.

(٢) في أ: «وكان»، وصواب الديوان ما أثبت ـ وهو ما في ب ـ وروايته في هذه الطبعة:
«كَأَنَّ أَبَانًا فِي أَفَانِينِ وَدْقِهِ...»
وعند العمري ـ ٣٢ ـ: «وكان ثبيرا (...) كبيرا غامس في بحار مزيل»، وهو من عبث الناسخ، وصواب الرواية ما أثبتُّ للمؤلف.

(٣) الدماميني: ١٠١، والإسنوي: ١٠٠.

(٤) فيهما: «أخفى»، وفي مخطوط الشارح: «أصفى»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.

(٥) الإسنوي: ١٠١.

(٦) فيهما: قتلنا، من غير «نحن»، وصواب الرواية ما أثبت؛ إذ هذه الزيادة هي الخزم المراد.

(٧) المبرد: ١١٢١، والدماميني: ١٠١، والإسنوي: ١٠١.

(٨) وقد نسبه المبرد إلى سيدنا علي ـ كرم الله وجهه! ـ قائلا ـ ١١٢٠ ـ ١١٢١ ـ: «يُرْوَى أَنَّ عَلِيًّا ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ! ـ أُتِيَ بِابْنِ مُلْجِمٍ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّا سَمِعْنَا مِنْ هَذَا كَلَامًا وَلَا نَأْمَنُ قَتْلَهُ لَكَ، فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ بِهِ؟ ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ ـ رِضْوَانُ اللهِ عَلَيْهِ! ـ:

أُشْدُدْ حَيَازِيمَكَ لِلْمَوْتِ فَإِنَّ الْمَوْتَ لَاقِيكَا =

ومثاله بحرف[١] في الابتداء قوله[٢]:

وَالْـهَـبَـانِـيـقُ قِـيَـامٌ حَـوْلَـنَـا بِكُلِّ مَلْئُـومٍ إِذَا صُـبَّ هَمَلْ[٣]

وبحرفين فيه في الصدر أيضًا قوله[٤]:

هَـلْ تَذْكُـرُونَ إِذْ نُـقَـاتِـلُكُـمْ إِذْ لَا يَضُـرُّ مُعْدِمًـا عَدَمُـهْ[٥]

وهو مأخوذ من قولهـم: خَزَمْتُ البعير، إذا جعلت فـي أنفه الخِزامة، وهي حَلَقَةٌ تُجعل في الأنف يُشَدُّ بها الزمام. ووجه تسـمية هذه الزيادة بذلك ظاهر، وهو بجميع أنواعه قبيح.

والقسـم الثاني ثلاثة أنواع: الخَزْم بفتح المعجمة وسكون المهملة وبالميم، والتَّشْعِيث بفتح المثناة الفوقية وسكون المعجمة وكسر المهملة وسكون التحتية وبالمثلثة في آخره، والحَذْف.

= وَلَا تَـجْـزَعْ مِـنَ الْـمَـوْتِ إِذَا حَـلَّ بِـوَادِيـكَـا

وَالشِّعْرُ إِنَّمَا يَصِحُّ بِأَنْ تَحْذِفَ «اشْدُدْ»؛ فَتَقُولَ:

خَـيَـازِيـمَـكَ لِـلْـمَـوْتِ فَـإِنَّ الْـمَـوْتَ لَاقِـيـكَـا

وَلَكِنَّ الْفُصَحَاءَ مِـنَ الْعَرَبِ يَزِيدُونَ مَا عَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَلَا يَعْتَدُّونَ بِـهِ فِي الْوَزْنِ، وَيَحْذِفُونَ مِنَ الْوَزْنِ، عِلْمًا بِـأَنَّ الْمخَاطَبَ يَعْلَمُ مَـا يُرِيدُونَهُ، فَهُوَ إِذَا قَـالَ: خَيَازِيمَكَ لِلْمَـوْتِ، فَقَدْ أَضْمَرَ «اشْدُدْ»؛ فَأَظْهَرَهُ، وَلَمْ يَعْتَدَّ بِهِ».

(١) العمري: ٣٣؛ ففيه: «بحرفين»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ للمؤلف.

(٢) لبيد: ١٩٦.

(٣) الهَبَانِيقُ الوُصَفَاءُ. ورواية شرح الديوان:

«وَالْـهَـبَـانِـيـقُ قِـيَـامٌ مَـعَـهُـمْ كُلُّ مَحْجُـومٍ إِذَا صُـبَّ هَمَـلْ»

(٤) طرفه: ٧٩، والدماميني: ١٠٢.

(٥) فيهما: «يضن»، وصواب مخطوط الشـارح ما أَثْبَـتُّ، لولا أنه وقع فيـه: «معدوما»، وصواب العروض ما أَثْبَتُّ للمؤلف. ورواية الديوان:

«تَـذْكُـرُونَ إِذْ نُـقَـاتِـلُـكُـمْ لَا يَـضُـرُّ مُـعْـدِمًـا عَـدَمُـهْ»

فالأول هو حذف الحرف الأول من الوتد المجموع، وموقعه أول الصدر؛ فلا يقع في الأعاريض والضروب والحشو لقبحه، وقد يكون في الابتداء بقلة، وربما اجتمعا كقوله:

قَدَّمْتُ رِجْلًا فَإِنْ لَمْ تَدَعْ قَدَّمْتُ أُخْرَى فَقُلْتَ الْفِرَارْ

وهو اسم عام يطلق بعمومه على تسع صور، ويخص في كل صورة منها باسم خاص، لأنه يقع في «فَعُولُنْ» و«مَفَاعِيلُنْ» و«مُفَاعَلَتُنْ» حيث وقعت صدرا في/٥٠ أي بحر كانت:

فـ«فَعُولُنْ» له صورتان: صورة سلامة، وصورة قبض؛ فإذا دخله الخَرْم في الصورة الأولى خُصَّ باسم الثَّلم بفتح المثلثة وسكون اللام أو فتحها وبالميم في آخره، من قولهم: ثَلَمْتُ الإناء والحوض إذا كسرته؛ شُبِّه الجزء الذي حذف أوله بالإناء الذي ثُلم طرفه ـ وفي الثانية باسم الثَّرم بفتح المثلثة والراء وبالميم في آخره، من ثَرِمَ الرجل إذا سقط من عالي أسنانه سِنَّانِ؛ شُبِّه الجزء به لأنه سقط طرفاه.

و«مَفَاعِيلُنْ» له ثلاث صور: صورة سلامة من الزحاف، وصورة قبض، وصورة كف؛ فإذا دخله الخَرْم في الأولى خُصَّ باسم الخَرم من إطلاق اسم الجنس على النوع لِصِدْقِهِ عليه ـ وضبطه بعضهم في هذه الحالة بفتح الراء، للفرق بينه وبين اسم الجنس السابق بيانه ـ وفي الثانية باسم الشَّتْر بفتح المعجمة والفوقية أو إسكانها وبالراء في آخره، من شَتَر العين وهو انقلاب جفنها الأسفل؛ فكأن الجزء لما حذف أوله وخامسه استقبح النطق به كما أن الشَّتَر بالجفن قبيح ـ وفي الثالثة باسم الخَرَب بفتح المعجمة [والمهملة وبالموحدة في آخره أَخْذًا من الخَراب][1] وهو الاختلال والفساد؛ سمي به لما لحقه من ذلك بحذف أوله وآخره.

(١) سقط من «أ» ما بين المعقوفتين، وصواب مخطوط الشارح إثباته، وهو ما في ب.

و«مُفَاعَلَتُنْ» له أربع صور: صورة/٥١ سلامة، وصورة عَضْب، وصورة عَقْل، وصورة نَقْص؛ فإذا دخله الخَرْم في الأولى خُصَّ باسم العَضْب بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالموحدة في آخره، وهو لغةً ذهاب أحد قرني التيس؛ شُبِّه الجزء به لذهاب أوله ـ وفي الثانية باسم القَصْم بفتح القاف وسكون الصاد المهملة وبالميم في آخره؛ سمي بذلك تشبيها للجزء بالرجل الأَقْصَم وهو الذي كُسرت إحدى ثَنِيَّتَيْهِ أو رَبَاعِيَتَيْهِ[1] ـ وفي الثالثة باسم الجَمَم بفتح الجيم والميم الأولى، وهو في الأصل ذهاب قرني التيس معًا[2]؛ فالجزء لما حذف أوله وخامسه أشبهه ـ وفي الرابعة بالعَقْص بفتح المهملة الأولى وسكون القاف، وهو في الأصل ميل أحد القرنين وانعطافه؛ فشبه الجزء به لانعطاف الحذف على آخره بعد أوله.

فهذه تسعة أنواع للخرم وجميعها قبيح.

والنوع الثاني التَّشْعيث وهو في الأصل التغيير، وفي العرف تغيير «فَاعِلَاتُن» المجموع الوتد إلى «مَفْعُولُـنْ» في الخفيف والمجتث، ووجه التسمية ظاهر. واختلف في كيفية صيرورته إليه على أربعة مذاهب:

- **الأول** أنه حذفت لامه وفتحت عينه لمناسبة الألف؛ /٥٢ فصار «فَاعَاتُنْ»؛ فنقل إلى «مَفْعُولُنْ».
- **الثاني** أنه حذفت عينه فصار «فَالَاتُنْ»؛ فنقل إليه.
- **الثالث** أنه حذفت[3] ألفه التي بعد لامه وسكنت لامه؛ فصار «فَاعِلْتُنْ» بإسكان اللام؛ فنقل إليه.
- **الرابع** أنه خبن ثم أضمر؛ فصار «فَعْلَاتُنْ» بإسكان العين؛ فنقل إليه.

(١) فيهما: «رباعيته»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) سقطت منهما: «معا»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٣) فيهما: «حذف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت.

وأَوْلاها الثاني لأنه أخف عملًا.

والنوع الثالث الحذف المتقدم بيانه في أنواع العلل المحضة، إذا دخل العروض الأولى من المتقارب؛ فإنه حينئذٍ[١] علة جارية مجرى الزحاف؛ فإذا وُجد في بيت من القصيدة لا يجب الإتيان به في سائرها كما ستقف عليه في محله. وكذلك حكم التشعيث والخرم بأنواعه[٢]؛ فهي من حيث وجودها في غير ثواني الأسباب عِللٌ، ومِن حيث عدمُ لزومها وقبحها جاريةٌ مجرى الزحاف.

[الزِّحَافُ الجَارِي مَجْرَى الْعِلَّةِ]

وزاد الدماميني قسمًا رابعًا[٣]، وهو زحاف جار مجرى العلة، ومثَّله بالقبض في عروض الطويل والخبن في عروض البسيط؛ فإنه زحاف من حيث كونه تغييرا[٤] في ثواني الأسباب، وجار مجرى العلة من حيث لزومه[٥]. ومقتضى كلام بعض المتأخرين من معاصرينا أنها[٦] في هذه الحالة علل وفيه ما لا يخفى». انتهى كلام/٥٣ الشارح.

قلت: وقد رأيت أن أنظم هنا أنواع ما أهمله المصنف، لأن الحاجة إليه ماسة؛ فينبغي أن تكمل به الفائدة ـ فأتيت به ها هنا بالإيجاز والاختصار، وهذا النظم المشار إليه كما ترى:

(١) جرى المؤلف على اختصار «حينئذٍ» بـ«ح» عليها مدة، ولا فائدة الآن في اختصاره.
(٢) في أ زيادة: «والخزم»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٣) أي على «علل الزيادة»، و«علل النقص»، و«العلل الجارية مجرى الزحاف».
(٤) فيهما: «تغيرا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٥) الدماميني: ٧٧، ولم يذكر في هذا الموضع غير القبض في عروض الطويل، ولكن الخبن في عروض البسيط أشبه زحاف به.
(٦) فيهما: «لها»، وفي مخطوط الشارح: «لهما»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ.

٣٠ وَدُونَ خَمْسٍ لَدَى صَـدْرٍ تُزَادُ كَمَا لِاثْنَيْنِ فِي الِابْتِدَا لِلْخَزْمِ ذِي العَصَلِ

«الْعَصَل» بالمهملات محركةً اعوجاجٌ في صلابة والتواء ذَنَب الفَرَس؛ فوصف الخَزم به لقبحه واعوجاجه عن منهج الحسن، وبالضاد معجمةً وهو الضّيق الشديد، يقال: عَضِلَ عليه الأمرُ كفَرِح إذا شَقَّ عليه، والمعنى أن الخزم زيادة حروف دون خمسة الأحرف في الصدر أو واحد أو اثنين في الابتداء لا فوقهما. واللام في قوله: «لِاثْنَيْنِ»، بمعنى إلى؛ أي تزاد إلى الاثنين لا ما فوقهما، هكذا على ما ذكره الشارح، وهو الصحيح. فمفهومه زيادة ما دون خمسة أحرف سواء في الصدر والابتداء، لكن لم نسمعه كذلك في شعر، إنما المسموع ما ذكره الشارح هنا من الاثنين لا غير، وشرح معناه قد ذكره الشارح، وكفى، وكذلك في سائر أبيات هذا الباب نحيلها على لفظ الشارح اختصارا؛ فنكتفي به، وقد سبق.

٣١ وَمِنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ مُفَاعَلَتُنْ فِي الصَّدْرِ خَزْمٌ بِحَذْفِ الْأَوَّلِ اعْتَمِلِ/٥٤

يُقال: اعْتَمَلَ بكذا أي اتصف بعمله؛ فالخَزْم بالراء مهملةً يكون في هذه الثلاثة الأجزاء[1] بحذف الحرف الأول منها، بشرط أن تكون صَدْرًا أي تكون هي الجزء الأول من المصراع الأول.

٣٢ أَوْ فِي ابْتِدًا وَهْيَ صَحَّتْ أَوْ مُزَاحَفَةً فِي صُورَتَيْنِ ثَلَاثٍ أَرْبَعٍ حُلَلِ

أي: وقد يكون الخَزْم أيضًا في الابتداء ـ وهو عُرفًا الجزء الأول من المصراع الثاني ـ ثم قال: «وَهْيَ»، أي هذه الثلاثة الأجزاء، «صَحَّتْ أَوْ مُزَاحَفَةً»، إما صحيحة، وإما مزاحفة بما تحتمله من الزحاف، ولها تسع صور.

(١) فيهما: «الثلاثة أجزاء»، وصواب اللغة ما أثبت وهو ما ورد بعد أسطر.

فالأول «فَعُولُنْ» له صورتان: سَـلامةٌ وزِحاف. والثاني «مَفَاعِيلُنْ» وله ثلاث صورٍ: سَـلامةٌ وزِحافان. والثالـث «مُفَاعَلَتُـنْ» وله أربع صُورٍ: سَـلامةٌ وثلاثةُ زِحافاتٍ. ولكل صورة اسم يخصها؛ فأتي بها على الترتيب.

وقوله: «حُلَلِ» بضم الحاء جمـع حُلَّة، وهي اللباس الكامل، يعني أن تفريع صورها لها زينة كاللباس الجميل، وإلى تفصيلها على ترتيبها أشار فقال:

٣٣ رُتِّبْـنَ ثَلْمٌ ثَـرَمْ خَرْمٌ شَـتَرْ خَرَبٌ عَضْبٌ وَقَصْمٌ جَمَمْ عَقْصٌ فَلَا تَهِلِ[1]/٥٥

تلك تسعة أسماء؛ فاثنان لـ«فَعُولُنْ» وزن الأول كفَلْس والثاني محرَّك ساكن الأخير، و«مَفَاعِيلُنْ» له ثلاثة وزن الأول كفَلْـس والآخران محرَّكان لكن الأول منهما مسـكَّن الآخر في البيت، و«مُفَاعَلَتُنْ» له الأربعـة الباقية وزنها كفَلْس إلا الثالث منها فمحرَّك، وآخره في البيت مسكَّن لعدم مقتضى الإعراب ـ إذ المراد تعديد الأسـماء، فهي مثل قولك أَلِفْ لَامْ مِيمْ، وكذلك حكم ما سـكن منهن هنا ـ وأما الرفع فعلى تقدير مبتدأ محذوف كما سيأتي في مواضع ـ إن شاء الله ـ فإعرابهن في البيت الرفع ضبطا إلا ثلاثة الثَّرْم والشَّـتْر والجَمَم؛ فلا محالة عن اقتفاء وجه السـكون لأجل الوزن وفي البواقي عن الرفـع لأجله أيضًا، وأصل النحو يحتمل الوجهيـن في الكل، وقد مضـى تفسـيرهن بالتفصيل من كلام الشارح قريبا؛ فطالعه من هنالك، إن شئت لذلك.

٣٤ وَفَاعِلَاتُـنْ لِمَفْعُولُـنْ تَصِيرُ لِتَشْـ ـعِيثِ الْخَفِيـفِ وَلِلْمُجْتَثِّ ذَا اكْتَفِلِ

قوله: «اكْتَفِلِ»، افتعال من الكَفالة، وهي الضَّمانة، أي كن ضامنًا له بذلك، ولفظ البيت ظاهر، وشرح معناه قد أتى به الشـارح، /٥٦ وكفى، وسيعاد في

(١) فيهما: «عصب»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

موضعه من البحرين ـ إن شـاء الله ـ كما ذكره هنالك المصنـف؛ فاطلبه، إن شئت من هنالك.

٣٥ ذَا الْبَـابُ مِنْهُ عَـرُوضٌ حَازَهَا مُتَقَا رِبٌ لَـدَى حَذْفِهَا الْمَذْكُـورِ لِلْعِلَلِ

«ذَا الْبَابُ» أي باب ذكـر العلة الجارية مجرى الزحـاف، فإن العروض من المتقـارب يدخلها الحـذف المذكور في العلـل، فلا يلزمهـا؛ فيجري مجرى الزحاف من أجل ذلك، وجميع[1] هذا الباب كذلك؛ فلذلك حسُـن التنبيه عليها ها هنا مفصلة، وسـيأتي ذكرها ـ إن شـاء الله ـ في البحر المتقـارب من كلام الشارح فوق ما مضى من كلامه عليها؛ فاكتفِ بذلك؛ فقد اكتفينا به عن الإطالة.

والآن هذه الزيادةُ قد عَرَضَ لنا الـرأي بذكرها بعد تمام الكتاب؛ فأتينا له بها رقعةً في قِرطاسةٍ[2] أدخلناها فيه، فلم تحتمل إطالة التفسير، وكذلك فعلنا بمبحث المعاقبة والمراقبة والمكانفة؛ فلْيَصْفَحِ الناظرُ الصَّفْحَ الجميل، والحمد لله!

(١) فيهما: «جمع»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٢) هكذا، والمعروف «قرطاس»، دون تاء.



البَابُ الثَّانِي
فِي أَسْمَاءِ الْبُحُورِ وَأَعَارِيضِهَا وَضُرُوبِهَا



[البَحْرُ الأَوَّلُ الطَّوِيلُ]

٣٦ وَمِـنْ فَعُولُـنْ مَفَاعِيلُنْ تُكَـرِّرُ أَرْ بَعًا لِبَيْتٍ طَوِيلٍ بَحْـرُهُ انْتَخِلِ/٥٧

هذا أول البحور الستة عشر التي استعملتها العرب، وهو أول أبحر الدائرة الأولى المسماة بدائرة المختلف. والمصنِّف لم يتعرض لذكر الدوائر في كتابه اكتفاء عنها بالتَّقْعيد الصَّريح مع كل بحرٍ قيل، أو أَخْـذًا برأيِ مَنْ لا يُثْبِتُها محتجًّا بأن العرب لم تَقْصِد لشـيء من ذلك. قلت والظاهـر أن المصنِّف ليس من أولئـك؛ فإنه وإن كان كذلك فيَلْزَمُ مَنْ مَشَى على هذا المنهاج إنكار القول بالتَّجْزئة اللازمة؛ إذ لم تقصدها العرب؛ فلا يصح أن يكون المقتضبُ مُسـدَّس الأجزاء، وكذلك ما أشـبهه، وإلا فما الفـرق! ولما كان مَشْـيُ المصنِّف على خلاف ذلـك عُلِمَ أنه ممَّـن لا يقول بذلك استدلالا عليه باللوازم المُثْبِتِها[1]، مما لا معنى لها إلا ذلك، لا نطيل بتفصيلها.

[دَائِرَةُ الْمُخْتَلِفِ]

فاعلم أن البحر الطويل هو أول دائرة المختلف كما سبق لك، وسُمِّي طويلا لتركيبه فـي الدائرة من اثنيـن وأربعين حَرْفًا، وإن شـاركه في الدائـرة المَديد

(١) هكذا فيهما، وهو طراز من البيان القديم.

والبَسيط؛ فالمَديد لا يستعمل إلا مجزوءا، والبَسيط إلا مُغيَّرا[١]، ولو بخَبْن عروضه وضربه.

واعلم أن البحر الطويل مُتركِّب من أصلين: أحدهما خُماسيّ، والثاني سُباعيّ؛ فالخماسي «فَعُولُنْ»، والسباعي «مَفَاعِيلُنْ»؛ فتكرارهما أربعَ مرات يُتمّ وزن البيت من البحر الطويل؛ فيكون:

فَعُولُنْ مَفَاعِيلُـنْ/٥٨ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ

هذا شطره، والشـطر الثاني كذلك. وستنظر تمامه في الأمثال ـ إن شاء الله ـ وهو معنى قوله في النظم: «لِبَيْتٍ طَوِيلٍ بَحْرُهُ انْتَخِلِ»؛ يقال: انْتَخَلَ الشيءَ بخاء معجمة أي صَفَّاه واختاره؛ فالمعنى أن هذا الـوزن المذكور خُذْهُ للبحر الطويل صافيًا مختارا غيرَ مَشُوبٍ بما يُكدِّره من دَنَسِ الالتباس والعيوب.

وأما إذا شئت أن تراه موضوعا في الدائرة فهذه صفته كما ترى[٢]:



(١) هكذا فيهما، ولعله: «والبسيط لا يستعمل إلا مغيرا»!

(٢) فيما يأتي صورتها منسوخة عن النسخة ب من مخطوط المؤلف، لأنها أوضح مما في النسخة أ، ولا تخالفها في شيء من مادتها.

وَمَعْرِفَةُ التَّفْكِيكِ

تبتدئ من أول الدائرة، تنطق لك بوزن الطويل:

فَعُوْلُنْ مَفَاعِيلُــنْ فَعُوْلُنْ مَفَاعِيلُنْ فَعُوْلُنْ مَفَاعِيلُــنْ فَعُوْلُنْ مَفَاعِيلُنْ

غير أن الدائرة موضوعة على شطر البيت، لأن الشطر الثاني يعرف بالمقايسة على الأول، لأنهما سواء. وإنما جُعل الطويل أولها لأنه جامع للأصلين في وزنه؛ فالابتداء بالأصول أولى من الابتداء بالفروع كالمديد والبسيط. وإنما سميت الدائرة بالمختلف، لاختلاف أصليها بكون[٣] أحدهما خماسيا والثاني سباعيا./٥٩ فإذا عرفت ذلك فابتدأت[٤] بتفكيك الأجزاء بعضها من بعض، فإذا ابتدأت بأول سبب يخرج لك منه:

لُنْ مَفَاعِي لُنْ فَعُو لُنْ مَفَاعِي لُنْ فَعُو

فهذا الوزن للبحر المديد فاستنطقه:

فَاعِلَاتُــنْ فَاعِلُــنْ فَاعِلَاتُــنْ فَاعِلُنْ

ثم إذا ابتدأت بما يليه وهو الوتد المجموع خرج منه عكس الطويل، وهو:

مَفَاعِيلُــنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُــنْ فَعُولُنْ

وهو بحر مهمل لم تعوّل العرب عليه، وربما اعتنى به بعضُ المتأخرين؛ فسموه البحر المستطيل، ونظم عليه بعضهم، فقال[٥]:

(٣) في أ: «يكون»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٤) هكذا فيهما، ولعلها: «ابتدأت»!

(٥) الدماميني: ٤٩.

أَيَسْلُو عَنْكَ قَلْبٌ بِنَارِ الْحُبِّ يَصْلَى وَقَدْ سَدَّدْتَ نَحْوِي مِنَ الْأَلْحَاظِ نَصْلَا[١]

وقول آخر[٢]:

لَقَدْ هَاجَ اشْتِيَاقِي غَرِيرُ الطَّرْفِ أَحْوَرْ أُدِيرَ الصُّدْغُ مِنْهُ عَلَى مِسْكٍ وَعَنْبَرْ[٣]

ثم إذا ابتدأت بما يليه وهو أول سبب خفيف، وجدته:

عِيلُنْ فَعُو لُنْ مَفَا عِيلُنْ فَعُو لُنْ مَفَا

فإذا استَنْطَقْتَهُ خرج لك منه وزن البسيط، وهو:

مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ

ثم إذا ابتدأت بعده بما يليه وهو السبب الخفيف الثاني، خرج منه:

لُنْ فَعُو لُنْ مَفَاعِي لُنْ فَعُو لُنْ مَفَاعِي

تنطق حروفه بعكس المديد؛ فتقول:

فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ

وهو بحر مهمل لم تنظم عليه العرب، بل عَوَّلَ عليه بعض المتأخرين، /٦٠ فسماه المُمْتَدّ، ونظم عليه بعضهم؛ فقال[٤]:

صَادَ قَلْبِي غَزَالٌ أَحْوَرٌ ذُو دَلَالِ كُلَّمَا زِدْتُ قُرْبًا زَادَ مِنِّي نُفُورَا[٥]

(١) فيهما: «شَدَّدْتَ»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٢) الدماميني: ٤٨.

(٣) في أ دون ب: «عزيز»، وفيهما معا: «الطرف»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٤) الدماميني: ٤٩.

(٥) رواية الدماميني: «... كُلَّمَا زِدْتُ حُبًّا...».

ومثاله قول أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم[١]:

عُتْبَ مَا لِلْخَيَالِ خَبِّرِينِي وَمَا لِي
عُتْبَ مَا لِي أَرَاهُ طَارِقًا مُذْ لَيَالِي[٢]

وبهذا قد تم لنا الكلام على هذه الدائرة وما بعد ذلك من التفكيك لا يفيد إلا تكرارا محضا؛ فلا اعتناء به.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ]

٣٧ عَرُوضُهُ ذَاتُ قَبْضٍ وَالضُّرُوبُ لَهُ صُحٌّ وَقَبْضٌ كَذَاكَ الْحَذْفَ فِيهِ نَلِ

العَروضُ مؤنثةٌ هي الجزء الآخر من أجزاء الشطر الأول من البيت، والضرب هو الجزء الآخِر من أجزاء المصراع الثاني من البيت، كما سيعاد تفسيرهما، إن شاء الله.

فاعلم أن البحر الطويل له عروض واحدة مقبوضة، ولها ضروب ثلاثة لا غير:

فالأول الصحيح وعروضه مقبوضة، ومثاله قوله[٣]:

أَبَا مُنْذِرٍ كَانَتْ غُرُورًا صَحِيفَتِي وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي[٤]

(١) أبو العتاهية: ٦١٨، من ملحق الديوان.

(٢) في أ: «منذ»، وصواب العروض ما أثبتُّ، وهو ما في ب. وقد استدرك به الدماميني ـ ٢٠٦ ـ على صور بحر الخفيف، صورة مجزوءة مقصورة مخبونة لها ضرب مثلها، رواية عمن سماهم «بعض العروضيين»، ثم قال: «وَيُحْكَى أَنَّ أَبَا الْعَتَاهِيَةِ لَمَّا قَالَ أَبْيَاتَهُ الَّتِي هَذَا أَوَّلُهَا قِيلَ لَهُ: خَرَجْتَ عَنِ الْعَرُوضِ! فَقَالَ: أَنَا سَبَقْتُ الْعَرُوضَ»!

(٣) طرفة: ١٤٢، وابن جني: ٦٤، والدماميني: ١٣٧.

(٤) رواية المصنف (الخواص): «... بالطوع...».

تقطيعه:

أَبَامُنْ ذِرِنْكَانَتْ غُرُورَنْ صَحِيفَتِي وَلَمْؤُغْ طِكُمْفِطْطَوْ عِمَالِي وَلَاعِرْضِي

تفعيله:

فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعيلن

والضرب الثاني مقبوض كالعروض، وشاهده قوله[١]: /٦١

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَــارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ[٢]

تقطيعه:

سَــتُبْدِي لَكَلْأَيْيَا مُمَاكُنْ تَجَاهِلَنْ وَيَأْتِي كَبِلْأَخْبَا رِمَنْلَمْ تُزَوْوِدِي[٣]

تفعيله:

فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعلن

والضرب الثالث محذوفٌ والعَروضُ مَقبوضةٌ، والشاهد له قوله[٤]:

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُــوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَــا

تقطيعه:

أَقِيمُــو بَنِنُّعْمَا نِعَنَّنَــا صُدُورَكُمْ وَإِلَّا تُقِيمُوصَا غِرِينَرْ رُؤُوسَــا[٥]

(١) طرفة: ٤٤، وابن عبد ربه: ٤٤٣، وابن جني: ٦٤، والدماميني: ١٣٨.

(٢) أحد أبيات «لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ»، معلقته الشامخة.

(٣) فيهما: لكل أيا، والصواب على طريقته ما أَثْبَتُّ.

(٤) الضبي: ٢٩٨، وابن عبد ربه: ٤٧٨، وابن جني: ٦٥، والدماميني: ١٣٨.

(٥) كما وقع مرارا اضطربَ نظامُ المؤلف في هذه الكتابة العروضية التي التزمها في التقطيع؛ فمرةً يصل ومرةً يفصل، ولكنني راعيتُ ما استقر عنده ووافَقَ أعرافَ العروضيين!

تفعيله:

فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعلن فعولــن مفاعيلن فعولــن فعولن

[أَعَارِيضُ التَّصْرِيعِ]

اعلم أنَّما ذكروا لهذا البحر عروضا واحدة بشرط أن تكون في غير الأبيات المُصرَّعة؛ فإن العروض فيها كالضرب لزوما لا[١] تختلف عنه ـ وسيعاد التصريع في موضعه، إن شاء الله ـ وقد جرت عادة العروضيين بعدم اشتراط ذلك مع كل بحر لعدم اللَّبْس بأنَّ حُكم عروض المصرَّع معهم[٢] كالضرب أصلا لا تخلل[٣] فيه حيث وقع. ولربما تَوسَّع بعضهم فسماها هنالك ضَرْبًا.

فمثال ما عروضه صحيحة وضربه صحيح، قول امرئ القيس[٤]:

أَلَا انْعَمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي[٥]

تفعيله:

فعولن مفاعيلن فعــول مفاعيلن فعولن مفاعيلن فعول[٦] مفاعيلن/٦٢

ومثال المقبوض عروضا وضربا، قوله[٧]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

(١) سقطت من أ: «لا»، وصواب التعبير إثباتها، وهو ما في ب.

(٢) «معهم» بمعنى «عندهم» في كلام العُمانيين!

(٣) هكذا فيهما، ولعله: «تخلف»!

(٤) امرؤ القيس: ٢٧.

(٥) رواية الديوان: «أَلاَ عِمْ... وَهَلْ يَعِمَنْ...»، ولكنها عند التبريزي ـ ٢٣ ـ مثلها هنا.

(٦) فيهما: «فعولن» ثالثة وسادسة، وصواب العروض ما أثبت!

(٧) امرؤ القيس: ٨، وهو مطلع معلقته المعروفة.

تفعيله:

فعولن مفاعيلــن فعولن مفاعلن فعولــن مفاعيلن فعــول مفاعلن

ومثال المحذوف عروضا وضربا، قوله[١]:

أَجَارَتَنَــا إنَّ الْخُطُــوبَ تَنُــوبُ وَإِنِّــي مُقِيمٌ مَــا أَقَامَ عَسِــيبُ[٢]

تفعيله:

فعــول مفاعيلــن فعــول فعولن فعولــن مفاعيلن فعــول فعولن

[شَوَاهِدُ الزِّحَافِ]

بَيَانٌ: واعلــم أن المصنّف لم يتعرض هنا لذكر شــواهد الزحاف؛ فكأنه قد اكتفى بما سبق من التأصيل فيه، وكذلك نحن لم نتعرض لنظمه، بل ولا لذكره، إلا نقلا من كلام الشــارح نصا بعينه، اكتفاء به كما صنعنا في ما سبق من النقل عنه، والتوفيق بيد الله تعالى!

قال الشارح[٣]: «ولم يتعرض المصنِّف لشيء من شواهد الزحاف. ويدخل هذا البحر منــه القبض، وهو في فعولن حســن، وفي مفاعيلــن صالح، وقد اجتمعا في قوله[٤]:

أَتَطْلُــبُ مَنْ أُســودُ بِيشَــةَ دُونَهُ أَبُــو مَطَــرٍ أَوْ عَامِرٌ وَأَبُو سَــعْدِ

(١) امرؤ القيس: ٣٥٧.

(٢) رواية الديــوان: «... إنَّ الْمَزَارَ قَرِيبُ...»، ولكنها عند المصنــف (الخواص) ـ الدمنهوري: ١٢٠ (المتن)، و ١٩٥ ـ مثلها هنا.

(٣) العمري: ٣٨.

(٤) الدماميني: ١٤٧، والتبريزي: ٢٨.

والكَفُّ لا يكون إلا في مفاعيلن على قبح عند الخليل، وزعم الأخفش أنه أحسن من القبض لاعتماده على وتد بعده، وبيته قوله[١]:

شَـاقَتْكَ أَحْدَاجُ سُـلَيْمَى بِعَاقِلٍ فَعَيْنَاكَ لِلْبَيْنِ تَجُودَانِ بِالدَّمْعِ»[٢]

قلت أنـا: وقد ذكر صاحـب الخزرجية/٦٣ بيتـا للتُّرْم، وأرى الشـارح لم يتعرض له هنا، وهو قوله[٣]:

هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسُ الرَّسْمِ بِاللِّوَى لِأَسْمَاءَ عَفَّى آيَهُ الْمُورُ وَالْقَطْرُ[٤]

انتهى.

قال الشارح[٥]:

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ]

«تَنْبِيهٌ: استدرك بعضهم للطويل عروضا ثانية محذوفة ولها ضربان:

ضرب مثلها، وبيته[٦]:

لَقَدْ سَاءَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدٍ وَمَـا طَلَبَا فِـي قَتْلِهَـا بِغَرَامَهْ[٧]

(١) ابن عبد ربه: ٤٧٧/٥، وابن جني: ٦٧، والدماميني: ١٤٧.

(٢) فيهما وفي مخطوط الشـارح: «بجودان»، وصواب اللغة والعروضيين ما أثبتُّ. والعمري: ٣٨؛ فقد تصحفت «شاقتك»، إلى «سأقتل»، وهو من عبث ناسخ الكتاب العديم التحقيق!

(٣) ابن عبد ربه: ٤٧٧/٥، وابن جني: ٦٧، والدماميني: ١٤٧.

(٤) هكذا رواه الدماميني، أما ابن عبد ربه فرواه:

«هَاجَـكَ رَسْـمٌ دَارِسٌ بِاللِّـوَى لِأَسْـمَاءَ عَفَّـى الْمُـزْنُ وَالْقَطْرُ»،

وهو مع تغيير المور ناقص، وعند ابن جني «دَايِرٌ» ـ ولعلها: «دائر»! ـ موضع «دَارِسُ».

(٥) العمري: ٣٨.

(٦) الدماميني: ١٤٥.

(٧) رواية الدماميني: «... وَمَا طُولِبَا...».

وضرب مقبوض، وبيته[١]:

جَزَى اللهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بَغِيضٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

واستدرك بعضهم لعروضه المقبوضة ضربا مقصورا، وأنشد[٢] عليه قول امرئ القيس[٣]:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ بِيضُ الْمَشَافِرِ غُرَّانُ[٤]

وهذا من أبيات مختلفة القوافي بحسب الإعراب[٥]، أنشدوها ساكنة النون والخليل يحركها، وإن لَزِمَ منه عَيْبُ الإقْوَاء والإصْرَاف. ويُروى أنه أولى من إثبات ضَرْبٍ آخر لكثرة الإقواء والإصراف في كلامهم. وأيضًا يَلْزَمُ عليه سكونُ لام «مَفَاعِيلْ»، وهو غير موجود في أوزان الشعر، لا الأصول ولا المزاحفة، هكذا قيل، وناقش فيه الدماميني. وذكرناه مستوفى في شرح الخزرجية؛ فراجعه». انتهى كلام الشارح.

قلت أما بيت امرئ القيس فقد وجدناه من أبيات له مبنية على الجر، ووجهه/٦٤ من جهة النحو أن يكون مجرورا بالمجاورة على قول من يثبتها من النحاة.

(١) الدماميني: ١٤٥.

(٢) فيهما: «وأنشدوا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) امرؤ القيس: ٨٣.

(٤) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، وصواب الديوان: «عِنْدَ الْمَشَاهِدِ».

(٥) هي في ديوانه هذه الخمسة:

أَلَا إِنَّ قَوْمًا كُنْتُمُ أَمْسِ دُونَهُمْ هُمُ مَنَعُوا جَارَاتِكُمْ آلَ غُدْرَانِ
عُوَيْرٌ وَمَنْ مِثْلُ الْعُوَيْرِ وَرَهْطِهِ وَأَسْعَدَ فِي لَيْلِ الْبَلَابِلِ صَفْوَانِ
ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ وَأَوْجُهُهُمْ عِنْدَ الْمَشَاهِدِ غُرَّانُ
هُمُ أَبْلَغُوا الْحَيَّ الْمُضَلَّلَ أَهْلَهُمْ وَسَارُوا بِهِمْ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَنَجْرَانِ
فَقَدْ أَصْبَحُوا وَاللهُ أَصْفَاهُمْ بِهِ أَبَرَّ بِمِيثَاقٍ وَأَوْفَى بِجِيرَانِ

الْبَحْرُ الثَّانِي الْمَدِيدُ

٣٨ وَقَدْ حَكَـوْا فَاعِلَاتُـنْ فَاعِلُنْ لِمَدِيـ ـدٍ إِنْ هُمَـا أَرْبَعًا كَـرَّرْتَ يَكْتَمِلِ

قيل: إنما سـمي هذا البحر مديدًا، لتمدُّد سُباعيّه حول خُماسيّه، وإن زاحمه على الاتصاف بهذه العلة كلُّ متركِّب من خماسي وسباعي، فإن وجه التسمية لا يجب اطـراده[١]. وهو متركِّب مـن فرعين: سُـباعي وهو «فَاعِلَاتُـنْ» ذو الوتد المجموع، ومن خُماسي وهو «فَاعِلُنْ»؛ فإذا كررتهما أربع مرات خرج لك وزن البيت من هذا البحر كاملا، فذلك[٢]:

فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُـنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُـنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ

وقد مضى صفة اسـتخراجه مـن دائرة المختلف عنـد ذكرها في البحر الطويل، وكفى.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمَدِيدِ]

٣٩ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًا وَالْعَـرُوضُ لَهُ صَحِيحَةٌ وَلَهَا الضَّرْبُ الصَّحِيحُ فُلِي

التَّجزئة في عرفهم حـذف الجزء الأخير من الشـطرين كليهما؛ فهذا البحر مجزوء بحذف خُماسـيّه من الشـطر الأول ومن الثاني كذلك. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن له ثلاث[٣] أعاريض وضروبا سـتة كما ضبطها المصنف./٦٥ ونحن قد اكتفينا في النظم عن[٤] ذكـر العدد اتكالا على صريـح التصريح؛ فإنه متضمن بإبراز كمية العدد لمن تأمل وجوده من الكتاب، ولا إشكال من ذلك.

---

(١) أراد أنه إذا تيسر وجه التسمية جاز لمن شاء أن يسمي به، ولم يلزمه.

(٢) الذي في أ: «فلذلك»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٣) فيهما: «ثلاثة»، وصواب اللغة ما أثبتُّ، وهو ما وقع في غير هذا الموضع.

(٤) عدى المؤلف «اكتفى»، بـ«عن»، ولا بأس به، على معنى «استغنى»، وسيكرره.

فالعروض الأولى صحيحة أي سالمة من التغيير، ولها ضرب واحد، وهو صحيح مثلها، وبيته الشاهد له قوله[١]:

يَا لَبَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلَيْبَا يَا لَبَكْرٍ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ[٢]

تقطيعه:

يَا لَبَكْرِنْ أَنْشِرُو لِيكُلَيْبَنْ يَا لَبَكْرِنْ أَيْنَأَيْ نَلْفِرَارُو

تفعيله:

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن

ومعنى «فُلِي» بالفاء، من قولهم: فَلَيْتُ الشَّعْرَ، بكسر الشين، أي تَدَبَّرْتُه، واستخرجت معانيه، وفَلَى الشَّيءَ، إذا انتقاه؛ فكأن المعنى أن الضرب الصحيح قد اخْتِير واستخُرج للعروض السالمة من بين سائر الضروب المتغيرة، تشريفا لها بذلك.

٤٠ وَإِنْ حَذَفْتَ عَرُوضًا فَادْرِ أَنَّ لَهَا بِالْقَصْرِ وَالْحَذْفِ وَالْبَتْرِ الضُّرُوبَ تَلِي

العروض الثانية المحذوفة بحذف سبب خفيف من آخرها، فيصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلُنْ»، ولها ثلاثة أضرب:

الضرب الأول المقصور بحذف ساكن سببه وإسكان متحركه؛ فيُنقل «فَاعِلَاتْ»[٣] إلى «فَاعِلَانْ»، /٦٦ وبيته الشاهد له قوله[٤]:

لَا يَغُرَّنَّ امْرَأً عَيْشُهُ كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالْ

(١) مهلهل: ٣٥.

(٢) فيهما: «انشرواه»، وصواب العروض ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: فاعلاتن»، وصواب السياق ما أثبتُّ.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٦٩، والدماميني: ١٥١.

تقطيعه:

لَا يَغُـرَرْنْ نَـمْـرَأَنْ عَيْشُـهُو كُلْلُعَيْشِـنْ صَائِـرُنْ لِـزْزَوَالْ[١]

تفعيله:

فـاعـلاتـــن فـاعـلـن فـاعـلن فـاعـلاتـن فـاعـلـن فـاعـلان

والضرب الثاني المحذوف بحذف سـبب خفيف من آخره؛ فيُنقل «فَاعِلَا»[٢] إلى «فَاعِلُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[٣]:

اِعْـلَـمُـوا أَنِّـي لَـكُـمْ حَـافِـظٌ شَـاهِدًا مَـا كُنْـتُ أَوْ غَائِبَـا[٤]

تقطيعه:

إِعْلَمُـوأَنْ نِـيـلَـكُـمْ حَافِـظُـنْ شَـاهِـدَنْـمَـا كُـنْـتُـوْ غَـائِـبَـا[٥]

تفعيله:

فـاعـلاتـن فـاعـلـن فاعلن فـاعـلاتـن فـاعـلـن فاعلن

والضرب الثالث أَبْتَرُ، وقد سبق أن البَتْر هو القطع بعد الحذف؛ فالحذف هو حذف السبب الخفيف؛ فيصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَا»، ثم يقطع؛ فيحذف الساكن من الوتد منه، ويسـكن ما قبله؛ فيصير «فَاعِلْ» بسكون اللام؛ فيُنقل إلى «فَعْلُنْ» بسكون العين، وبيته الشاهد له قوله[٦]:

إِنَّـمَـا الـذَّلْـفَـاءُ يَـاقُـوتَـةٌ أُخْرِجَـتْ مِـنْ كِيـسِ دِهْقَـانِ

(١) فيهما: «امرأن»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «فاعلاتن»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٣) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٦٩، والدماميني: ١٥٢.
(٤) في أ: «لهم»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٥) فيهما: «اعلموا»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.
(٦) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٠، والدماميني: ١٥٢.

تقطيعه:

إِنَّـنَـمَـذْذَلْ فَـاوُيَـا قُـوتَـتُـنْ أُخْـرِجَـتْـمِـنْ كِـيـسِـدِهْ قَانِي

تفعيله:

فـاعـلاتـن فـاعـلـن فاعلن فـاعـلاتـن فـاعـلـن فعلن

٤١ وَذَاتُ خَبْنٍ وَحَذْفٍ مِثْلَهَا اثْتِ بِضَرْ بٍ وَابْنُرِ الضَّرْبَ أَيْضًا غَيْرَ مُحْتَفِلِ/٦٧

العروض الثالثة مخبونة محذوفة، فالخبن قد سبق تفسيره أَنَّهُ في عُرفهم حذف الساكن الثاني من الجُزْء، والحذف قد تكرر غير مرة ذكره في هذا البحر فضلا عما سبق؛ فبالخبن يصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَعَلَاتُنْ»، وبالحذف يصير «فَعَلَاتُنْ» «فَعَلُنْ» محرك العين.

وهذه العروض لها ضربان:

الضرب الأول مثلها أي مخبون محذوف؛ فيصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَعَلُنْ» بتحريك العين، وبيته الشاهد له قوله[١]:

لِـلْـفَـتَـى عَـقْـلٌ يَـعِـيـشُ بِـهِ حَـيْـثُ تَهْـدِي سَـاقَهُ قَدَمُـهْ[٢]

تقطيعه:

لِـلْـفَـتَـاعَـقْ لُـنْـيَـعِـي شُبِهِي حَـيْـثُـتَـهْـدِي سَـاقَـهُـو قَـدَمُـهْ

تفعيله:

فـاعـلاتـن فـاعـلـن فعلن فـاعـلاتـن فـاعـلـن فَـعَـلَـن[٣]

(١) طرفة: ٧٥.

(٢) فيهما: يهدي، والصواب ما أَثْبَتُّ، وهو ما في الديوان.

(٣) هكذا شكل التفعيلة، وهكذا يشكلها دائما، فيما أظن، ما دامت منقولة، لا يتقيد بنطقها قبل النقل، ويراعي فيها بعد النقل أقرب ما يناسبها.

الضـــرب الثاني أبتر علـــى تفســـير[١] المتقدم فـــي البيت الســـابق؛ فيصير «فَاعِلَاتُنْ» «فَعْلُنْ» بسكون العين، وبيته الشاهد له قوله[٢]:

رُبَّ نَـــارٍ بِـــتُّ أَرْمُـــقُـــهَـــا تَقْضَمُ الْـهِـنْـدِيُّ وَالْـغَـارَا[٣]

تقطيعه:

رُبْـبَـنَـارِنْ بِـتْـتُـؤَزْ مُـقُـهَـا تَقْضَمُلْـهِـنْ دِيـيَـوَلْ غَـارَا[٤]

تفعيله:

فـاعـلاتـن فـاعـلـن فَـعَـلـن فـاعـلاتـن فـاعـلـن فَـعْـلـن

وأما[٥] قوله: «غَيْرَ مُحْتَفِلِ» أي غير مبال بـــه لجواز ذلك فيه؛ فلا مانع منه؛ فاعرف ذلك!

قال الشـــارح[٦]: «ويدخله من الزحاف الخَبْن والكَفّ والشَّـكْل، والأول فيه حسن، وبيته[٧] قوله[٨]:

وَمَتَـــى مَا يَـــعِ مِنْـــكَ كَلَامًا/٦٨ يَـتَـكَـلَّـمْ فَـيُـجِـبْـكَ بِـعَـقْـلِ

(١) هكذا فيهما، ولعلها: التفسير»!

(٢) العبادي: ١٠٠.

(٣) فيهما: «تقصم»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «تقم الهن»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٥) على عادته أهمل فاء ربط جواب «أما»، وليست أيًّا من السَّبيبَتينِ المذكورتين بعد.

(٦) العمري: ٤١.

(٧) فيهما: «وبيته الشاهد له»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٨) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٣، والدماميني: ١٥٣.

والثاني فيه[١] صالح، وبيته[٢]:

لَـنْ يَـزَالَ قَوْمُنَـا مُخْصِبِيـنَ صَالِحِيـنَ مَـا اتَّقَوْا وَاسْـتَقَامُوا

والثالث فيه قبيح، وبيته[٣]:

لِـمَـنِ الـدِّيَـارُ غَـيَّـرَهُـنَّ كُلُّ جَوْنِ الْمُـزْنِ دَانِي الرَّبَابِ[٤]

وتدخله المعاقبة المتقدم بيانها بأوجهها الثلاثة، وبيتها[٥]:

لَيْتَ شِـعْرِي هَلْ لَنَـا ذَاتَ يَوْمٍ بِعَـرُوضٍ فَـارِغٍ مِـنْ تَلَاقِي[٦]

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمَدِيدِ]

تَنْبِيهٌ: ما حكي من استعمال المديد تاما كما أنشد ابن زيدان[٧]:

إِنَّهُ لَوْ ذَاقَ لِلْحُبِّ طَعْمًا مَا هَجَرْ كُلُّ عِزٍّ فِي الْهَوَى أَنْتَ مِنْهُ فِي غَرَرْ[٨]

هو في غاية الشـذوذ؛ فلذلك حمله الصفاقسـي[٩] على أنه مـن الرباعي؛ فيكونان بيتيـن، لكن يَرِدُ عليه أنه حينئذٍ يصير مشـطورا، والشـطر إنما يدخل

(١) العمري: ٤١؛ ففيه «فيها»، وصواب السياق ما أثبته للمؤلف.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٣، والدماميني: ١٥٣.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٧٣، والدماميني: ١٥٣.

(٤) في أ: «الربابي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٥) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، والدماميني: ١٥٣، والتبريزي: ٣٨.

(٦) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، وصوابه: «بجنوب فارغ»، كما سبق تحقيقه في ص٧٦. وياء «تَلَاقِي» الأصلية التي يحذفها التصريف، غير ياء «بعقلـي» الزائدة التي تثبتها القافية؛ ومن ثَمَّ أقررت إثبات الأولى دون الآخرة، على المعروف من رسم الشعر العربي القديم.

(٧) الدماميني: ١٥٠.

(٨) فيهما: «كل غر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٩) في أ: «الصفادقـي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

السريع والرجز كما ستقف عليه، على أنه[١] لم يلتزم في أوساط بقية الأبيات رَوِيًّا، لأن[٢] بعد البيت المذكور[٣]:

لَيْسَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طُولَ الْكَرَى مِثْلَ مَنْ يَشْكُو إِلَى أَهْلِهِ طُولَ السَّهَرْ

وأما قول السُّلَيْكِ[٤]:

طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً مِنْ هَلَاكٍ فَهَلَكْ
لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكْ[٥]

فحمله بعضهم على أنه مِنْ شَاذَّاته وأن القصيدة مُصرَّعة، وبعضهم على أنه مما ورد استعماله مُربَّعًا، وفيه ما تقدم[٦]. وذهب الزجاج إلى أنه من الرمل كما سيأتي بيانه في محله». انتهى.

(١) فيهما: «أنه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) العمري: ٤٢؛ ففيه «ولأن»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.
(٣) الدماميني: ١٥٠.
(٤) المرزوقي: ٦٤٥/١، والدماميني: ١٥٠ ـ ١٥١.
(٥) فيهما: «قُلْ لَهُ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت (ضَلَّةً).
(٦) أراد ما تقدم في التعليق على «إنه لو ذاق للحب طعما ما هجر...».

الْبَحْرُ الثَّالِثُ الْبَسِيطُ

٤٢ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ وَزْنُ الْبَسِيطِ إِذَا كَرَّرْتَهُ أَرْبَعًا لَمْ تُخْطِ فِي السُّبُلِ/٦٩

البسيط هو البحر الثالث من البحور المستعملة من دائرة المختلف المتقدم ذكرها مع البحر الطويل، وقد مضى صفة التفكيك هنالك. وسُمي هذا البحر بسيطا لانبساطه بسهولته وكثرة استعماله وفشوّه، مشتقا من البَسْط وهو المد والتوسيع والانتشار كبسط يده وبسط الله رزقه؛ فالبسيط هو الواسع، وهذا البحر وزنه: «مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ» مكررين أربع مرات كما سيأتي ـ إن شاء الله ـ عند تفعيل الأمثال. وهاء الضمير الموحّد في «كَرَّرْتَهُ» راجع إلى «مُسْتَفْعِلُنْ» و«فَاعِلُنْ» كليهما[1]، على تقدير أن هذا الوزن السابق ذكره هو الذي تكرره أربعًا ـ أو وَحَّدَهُما لاتحادهما حُكمًا مع أمن اللبس، كما قال الله ـ تعالى! ـ: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[2].

[صُوَرُ بَحْرِ الْبَسِيطِ]

٤٣ مَخْبُونَةٌ ضَرْبُهَا خَبْنٌ وَمُنْقَطِعٌ وَلِلصَّحِيحَةِ إِنْ جَزَّأْتَهَا احْتَمِلِ

٤٤ مَعَ ٱلْإِذَالَةِ تَجْزِينًا كَذَاكَ مَعَ الـ ـتَصْحِيحِ وَٱلْقَطْعِ بِالتَّجْزِيءِ لَا تُبَلِ

واعلم أن أَعَارِيض هذا البحر ثلاث وأضربه ستة:

فالعَروض الأولى مخبونة وقد سبق أن الخبن حذف الثاني من السبب[3] الخفيف الواقع من الجزء ثانيا. وهذه العروض لها ضربان:

(١) في أ: «كلاهما»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) سورة التوبة: ٦٢.

(٣) فيهما: «سبب»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

الضرب الأول مخبون مثلها بالتفسير المتقدم؛ فيصير «فَاعِلُنْ» بالخبن «فَعَلُنْ»، وبيته الشاهد: /٧٠

له قوله[١]:

يَا حَـارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُـمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُـوقَةٌ قَبْلِـي وَلَا مَلِكُ

تقطيعه:

يَاحَـارِلَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْبِـدَا هِيَتِنْ لَمْيَلْقَهَا سُـوقَتُنْ قَبْلِي وَلَامَلِكُو

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن[٢]

الضرب الثاني مَقْطُوعٌ بحذف ساكن وتده المجموع وتسكين ما قبله؛ فيصير «فَاعِلُنْ» «فَاعِلْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «فَعْلُنْ» ساكن العين، وبيته الشاهد له قوله[٣]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

تقطيعه:

قَدْأَشْهَدُلْ غَارَتَشْ شَعْوَاءَتَحْ مِلُنِي جَرْدَاؤُمَعْ رُوقَتُلْ لَحْيَيْنِسُرْ حُوبُو

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعْلن

(١) زهير: ٨٧.

(٢) فيهما: «فعلن»، ثانية وسادسة، وصواب العروض ما أثبتُّ.

(٣) امرؤ القيس: ٢٢٥.

وقال الشارح في هذا المحل ما لفظه[١]:

«وأجاز بعضهم استعمال هذه العروض غير مخبونة، كقوله[٢]:

وَلَا تَكُونُـوا كَمَـنْ لَا يُرْتَجَى أَوْبُهُ

وأجاز استعمال ضربها الأول غير مخبون، كقوله[٣]:

وَبَلْدَةٍ مَجْهَلٍ تُمْسِـي الرِّيَاحُ بِهَا لَوَاعِبًا وَهْيَ نَاءٍ عَرْضُها خَاوِيَهْ[٤]

وهو شاذ لا يلتفت إليه العَروضي». انتهى كلام الشارح.

العَروض الثانية صحيحة مجـزوءة[٥]، وهي المراد بقولـه: «وِلِلصَّحِيحَةِ إِنْ جَزَّأْتَهَا»؛ /٧١ فاعلم أنا نكتفي في النظم عن ذكر لفظة العروض ولفظة الضرب، نكتفـي غالبا بالترتيب اعتمـادا على أَمْـن اللبس، لأن العـروض مؤنثة لفظا؛ فبتأنيثها تتميز عـن الضروب، لأن الضرب مذكر؛ فاعتمِـدْ على ذلك؛ فإنه غير مُشْكِل، وكفى!

واعلم أن العروض الثانية صحيحة أي سالمة من التغيير، وأما البيت فهو مُجزَّأ بحذف آخر جزء من مصراعه؛ فيبقى وزنه «مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ».

(١) العمري: ٤٣.

(٢) الدماميني: ١٦٠.

(٣) الدماميني: ١٦٠.

(٤) فيهما:

«وبلـدة مجمل تمشـي الرياح بها لواعبا وهي تـاء صرعهـا غاويه»

وصواب مخطوط الشـارح مـا أثبت إلا «صرعهـا غاويه»؛ فهـي فيه مثلها فيهمـا، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.

(٥) يجعل الجزء علة مفردة تَبِـعًا، فيكرر الكلام عن جَزْء الضرب بعد جَزْء العروض، وإنما هي علة مركبة، تصيب البيت؛ فهو أحق بها دون العروض أو الضرب، كما سيذكر قريبا.

وأضرب هذه العروض ثلاثة، كلها مجزوءة أيضًا بالتفسير المذكور في تجزئة العروض.

فالضرب الأول مجزوء مُذَال، وهو المراد بقوله: «احْتَمِلِ مَعَ الْإِذَالَةِ تَجْزِيئًا»؛ فالتَّجْزِيء بوزن التَّفْعيل مصدر جَزَّأه بتشديد الزاء، وقد يكون مصدره تجزئة، تشبيها بالمعتل لامه، وكلاهما مقيس كما ذكرناه في المقاليد[1]. ومعنى الإذَالة زيادة حرف ساكن في الآخر كما مضى تفسيره؛ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» «مُسْتَفْعِلَانْ»، وبيته الشاهد له قوله[2]:

إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وَعَمْرًا مِنْ تَمِيمْ

تقطيعه:

إِنْنَاذَمَمْ نَاعَلَا مَاخَيْيَلَتْ سَعْدَبْنَزَيْ دِنْوَعَمْ رَنْمِنْتَمِيمْ

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلان

الضرب الثاني/٧٢ المجزوء الصحيح، وقد مضى تفسير التجزئة والصحة، وبيته الشاهد له[3]:

مَاذَا وُقُوفِي عَلَى رَبْعٍ عَفَا مُخْلَوْلِقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجِمِ

تقطيعه:

مَاذَاوُقُو فِيعَلَا رَبْعِنْعَفَا مُخْلَوْلِقِنْ دَارِسِنْ مُسْتَعْجِمِي

(١) الخليلي (ب): ١/١٠٦.

(٢) ابن عبد ربه: ٥/٤٧٩، وابن جني: ٧٥، والدماميني: ١٥٦، وينسب للأسود بن يعفر.

(٣) ابن عبد ربه: ٥/٤٨٠، وابن جني: ٧٦، والدماميني: ١٥٧.

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن

الضرب الثالث مجزوء كما تقدم ومقطوع بحذف ساكن وتده المجموع وتسكين ما قبله، وبيته الشاهد له قوله[١]:

سِيرُوا مَعًا إِنَّمَا مِيعَادُكُمْ يَوْمَ الثُّلَاثَاءِ بَطْنُ الْوَادِي[٢]

تقطيعه:

سِيرُومَعَنْ إِنَّنَمَا مِيعَادُكُمْ يَوْمَثْثُلَا ثَابْبَطْ نُلْوَادِي[٣]

تفعيله:

مستفعلن فاعلن مستفعلن مستفعلن فاعلن مفعولن

٤٥ وَذَاتُ قَطْعٍ وَتَجْزِيءٍ يُمَاثِلُهَا ضَرْبٌ كَمَا هَيَّجَ الْأَشْوَاقَ مِنْ طَلَلِ

العروض الثالثة مجزوءة بالتفسير المتقدم مقطوعة بحذف سابعها الساكن وسكون ما قبله؛ فيسكن لام «مُسْتَفْعِلُنْ»؛ فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، ولها ضرب واحد، وهو مثلها في القَطْع والتَّجْزِئة، وبيته الشاهد له هو المشير إليه الناظم بقوله: «مَا هَيَّجَ الْأَشْوَاقَ مِنْ طَلَلِ»؛ فأتى منه لتكميل البيت على حسب/٧٣ ما ساعفه، والبيت الشاهد المشار إليه قوله[٤]:

مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ أَطْلَالِ أَضْحَتْ قِفَارًا كَوَحْيِ الْوَاحِي

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، وابن جني: ٧٧، والدماميني: ١٥٧.

(٢) في أ: «يَوْمُ الثُّلاثَا بِبَطْنِ» ـ وهو مَرْوِيّ على قلة ـ وفي ب: «يَوْمُ الثُّلاثَاءِ بِبَطْنِ»، وهو خطأ.

(٣) فيهما: «معاه»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، وابن جني: ٧٧، والدماميني: ١٥٧.

تقطيعه:

مَاهَيْيَجَـشْ شَـوْقَمِنْ أَطْلَالِـنْ أَضْحَتْقِفَـا رَنْكَـوَخْ بِلْوَاحِـي

تفعيله:

مسـتفعلن فـاعـلـن مفعولـن مسـتفعلن فاعلـن مفعولـن

وهذا النوع هو الذي في عرفهم يسمى بمُخَلَّع البسيط[١].

قال الشارح[٢]:

«ويدخله من الزحاف الخَبْنُ والطَّيُّ والخَبْلُ، والأول فيه حسـن لا سيما في الخماسي منه، وبيته[٣]:

لَقَدْ مَضَتْ حِقَبٌ صُرُوفُهَا عَجَبٌ فَأَحْدَثَتْ عِبَـرًا وَأَعْقَبَـتْ دُوَلَا

ويدخل أيضًا ضربَه المذال[٤] المتقدم، وبيته قوله[٥]:

قَـدْ جَاءَكُـمْ أَنَّكُـمْ يَوْمًـا إِذَا مَا ذُقْتُمُ الْمَوْتَ سَوْفَ تُبْعَثُونْ[٦]

وضربَه المقطوع، وبيته[٧]:

قُلْتُ اسْـتَجِيبِي فَلَمَّا لَـمْ تُجِبْ سَـالَتْ دُمُوعِـي عَلَـى رِدَائِي

(١) بل ما سيأتي في:

«أَصْبَحْـتُ وَالشَّـيْبُ قَـدْ عَلَانِي يَدْعُـو خَيِبًـا إِلَـى الْخِضَـابِ»

ولا يحتاج إلى مُحاجَّة، وقد نص الدماميني ـ ١٥٩ ـ عليه قائلا: «وهذا هو المسمى عندهم بالمخلع».

(٢) العمري: ٤٤.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٧٩/٥، وابن جني: ٧٩، والدماميني: ١٥٨.

(٤) سقطت منهما: «المذال»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٥) الدماميني: ١٥٩، والتبريزي: ٤٦.

(٦) فيهما: «لقد»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٧) ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، والدماميني: ١٦٠.

وضربَه وعَروضَه المقطوعَيْنِ، وبيته[١]:

أَصْبَحْتُ وَالشَّـيْبُ قَـدْ عَلَانِي يَدْعُو حَثِيثًـا إِلَـى الْخِضَابِ[٢]

وأما السباعي منه فإنما[٣] يحسن خبنه إذا وقع صدرا أو ابتداء، كما يشهد به الطبع السليم، كذا قاله الدماميني.

والثاني[٤] فيه صالح، وبيته[٥]:

اِرْتَحَلُـو غُدْوَةً وَانْطَلَقُوا سَـحَرًا فِي زُمَـرٍ مِنْهُـمُ يَتْبَعُهَـا زُمَرُ[٦]

ويدخل أيضًا ضربَه المُذال، وبيته[٧]: /٧٤

يَا صَاحِ قَـدْ أَخْلَفَتْ أَسْـمَاءُ مَا كَانَتْ تُمَنِّيكَ مِنْ حُسْـنٍ وِصَالْ

والثالث[٨] فيه قبيح، وبيته[٩]:

وَزَعَمُـوا أَنَّهُـمْ لَقِيَهُـمْ رَجُـلٌ فَأَخَـذُوا مَالَـهُ وَضَرَبُـوا عُنُقَهْ

(١) الدماميني: ١٥٩.

(٢) فيهما وفي مخطوط الشارح: «أدْعُوه»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ.

(٣) فيهما: «فإنه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٤) أي الطي.

(٥) ابن عبد ربه: ٤٧٩/٥، وابن جني: ٧٩، والدماميني: ١٥٨.

(٦) العمري: ٤٥؛ ففيه: «نبيعها زمرا»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ. ورواية ابن عبد ربه وابن جني: «بكرا»، بدل «سحرا»، ورواية ابن جني: «فانطلقوا».

(٧) ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، والدماميني: ١٥٩، والتبريزي: ٤٦.

(٨) أي الخبل.

(٩) الدماميني: ١٥٨، والتبريزي: ٤٥، والإسنوي: ١٧٨.

ويدخل الضربَ المذال أيضًا، وبيته[١]:

هَـذَا مُقَامِـي قَرِيبًـا مِـنْ أَخِي كُـلُّ أَخٍ قَـائِـمٌ مَـعَ أَخِيـهْ

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْبَسِيطِ]

تَنْبِيهٌ: استدرك بعضهم للبسيط عروضين أخريين[٢]:

إحداهما مجزوءة حذاء مخبونة، لها ضربان: ضرب مثلها كقوله[٣]:

عَجِبْـتُ مَـا أَقْـرَبَ الْأَجَـلْ مِـنَّـا وَمَـا أَبْـعَـدَ الْأَمَـلْ

وضربها الثاني مقطوع مخبون، كقوله[٤]:

إِنَّ شِـوَاءً وَنَـشْـوَةً وَخَـبَـبَ الْـبَـازِلِ الْأَمُـونِ

الثانية مشطورة، ولها ضرب مثلها، كقوله[٥]:

إِنَّ أَخِـي خَـالِـدًا لَـيْـسَ أَخًـا وَاحِـدَا

وبهذا تمت الأبحر المستعملة لدائرة المختلف».

انتهى كلام الشارح.

(١) الدماميني: ١٥٩، والتبريزي: ٤٧.

(٢) فيهما: «آخرين»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) الدماميني: ١٦٠.

(٤) المرزوقي: ٧٩٨/١، والدماميني: ١٦٠، وهو لسلم بن ربيعة.

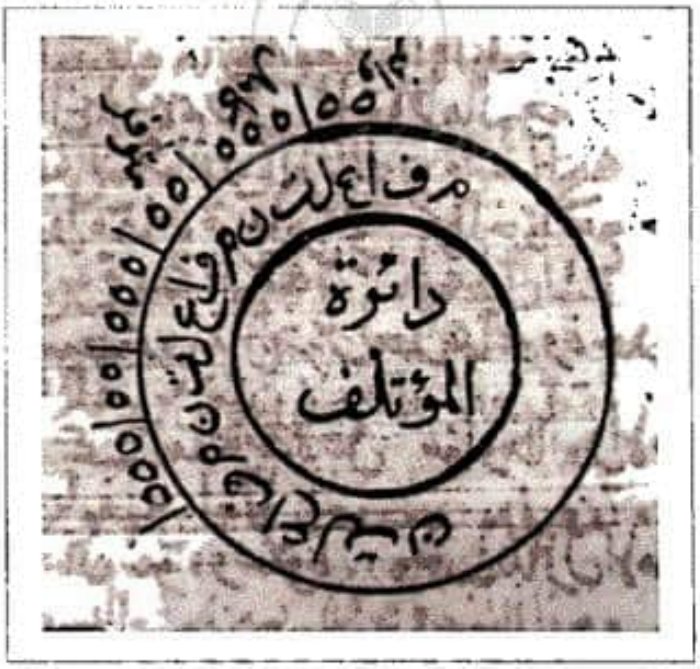
(٥) الدماميني: ١٦٠.

الْبَحْرُ الرَّابِعُ الْوَافِرُ

[دَائِرَةُ الْمُؤْتَلِفِ]

وهو أول بحرٍ من دائرة المُؤْتَلِف، وهي الدائرة الثانية، وتَسْمِيَتُها بالمؤتلف من أجل ائتلاف أجزاء أبحرها، لأن جميعها سُباعيّة. وقُدمت على ما يليها لأن من أبحرها الكامل، وهو في كثرة الاستعمال نَظير للطويل والبسيط. وهذه الدائرة كلها اثنان وأربعون حرفا: متحرِّكُها ثلاثون حرفا، وبواقيها سواكن، وهي اثنا عشر/٧٥ حرفا. وفيها من الأوتاد ستة، وستة أخرى من الأسباب الثقيلة، ومن الأسباب الخفيفة ستة أخرى.

وهذه صورة الدائرة كما ترى[1]:



(١) فيما يأتي صورتها منسوخة عن النسخة ب من مخطوط المؤلف، لأنها أوضح مما في النسخة أ، ولا تخالفها في شيء من مادتها.

ووضع الدائرة هذه على نِصفِ البيت اكتفاءً كما سبق، لأن الثاني معروف بالمُقايسة على الأول.

وَأَمَّا صِفَةُ التَّفْكِيكِ

فإذا ابتدأت من أول وتد في الدائرة يخرج «مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ مُفَاعَلَتُنْ»، وكذلك الشطر الثاني؛ فهو الوزن للبحر الوافر.

ثم إذا ابتدأت من أول سبب يليه وهو السبب الثقيل قلت: «عَلَتُنْ مُفَا عَلَتُنْ مُفَا عَلَتُنْ مُفَا»؛ فهذا هو الوزن للبحر الكامل المنطوق به: «مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلُنْ»، ولا خفاء في الشطر الثاني أنه كذلك.

ثم إذا ابتدأت بالسبب الخفيف الذي يليه، فقلت: «تُنْ مُفَاعَلَ تُنْ مُفَاعَلَ تُنْ مُفَاعَلَ» ـ فهذا هو شطر مهمل كما سبق ذكره، وينطق به: «فَاعِلَاتُكَ فَاعِلَاتُكَ فَاعِلَاتُكَ»، والشطر الثاني كذلك. وقد سماه بعضهم بالْمُتَوَفِّر، ونظم عليه بعض المتأخرين، /٧٦ فقال:

خَيْرُ صَحْبِكَ ذُو الْمَوَاهِبِ وَالتَّعَاوُنِ ... فِي النَّوَائِبِ وَالتَّزَاوُرِ وَالتَّشَاوُرْ

وبعض المولدين حذف من ضربه[1] وعروضه سببا ثقيلا[2]، ثم نظم عليه فقال:

مَا وُقُوفُكَ بِالرَّكَائِبِ فِي الطَّلَلْ ... مَا سُؤَالُكَ عَنْ حَبِيبِكَ قَدْ رَحَلْ

يَا فُؤَادِيَ مَا أَصَابَكَ بَعْدَهُمْ ... أَيْنَ صَبْرُكَ يَا فُؤَادِيَ مَا فَعَلْ

وما فوق ذلك من التفكيك فهو من التكرار المحض؛ فلا سبيل إليه لعدم الفائدة؛ فالمستعمل منها بحران، أولهما الوافر، وهذا شروع القول فيه، إن شاء الله.

(١) فيهما: «سببه»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٢) هكذا فيهما، ولعله: «السبب الثقيل»!

٤٦ كَـرِّرْ مُفَاعَلَتُـنْ بَيْتًـا لِوَافِرِهَـا فَذَاتُ قَطْفٍ حَـوَتْ مِ الضَّرْبِ لِلْمَثَلِ[1]

البحر الوافر هو أول أبحر الدائـرة الثانية المسـماة بالمؤتلف. وإنما جُعل أولها لافتتاحـه بالوتد، ووزنه «مُفَاعَلَتُنْ» متكررة سـت مرات كما سـيأتي في الأمثال، إن شـاء الله. قيل وإنما سُـمي وافرا لتوفـر حركاته باجتمـاع الأوتاد والأسـباب والفواصل فيه، وإن يكن ذلك موجودا في الكامـل فما أظنه خافيا عليك أن وجه التسمية لا يجب اطراده، وقد نبهناك على ذلك من قبل ثم أعدناه لك مرة أخرى للتوضيح[2].

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْوَافِرِ]

ولهذا البحر عروضان فقط/٧٧ وثلاثة أضرب لا غير.

فالعروض الأولى مقطوفة[3] بحذف سببها الخفيف مع تسكين ما قبله؛ فيصير «مُفَاعَلَتُنْ» «مُفَاعَلْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «فَعُولُنْ». **ولها ضرب واحد مثلها** أي مقطوف[4] مثلها، بتصييـر «مُفَاعَلَتُنْ» إلى «فَعُولُنْ»، وهـو المراد بقوله: «حَوَتْ مِ الضَّـرْبِ لِلْمَثَلِ»؛ فالمَثَل محركا لغة في المِثْل بكسـر الميـم، أي حوت لضرب مثلها في القطف[5]. وحذف النون من كلمة «مِنْ» جائز ضرورةً، أو لُغَيَّةً كما مضى ذكره، أو فصيحًا على قَوْلٍ. والبيت الشاهد لهذه العروض وهذا الضرب قوله[6]:

(١) فيهما: «فذات قطع»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.
(٢) أراد كما سبق في تسمية بحر المديد، أنه إذا تَيَسَّرَ وجه التسمية جاز لمن شاء أن يسمي به، ولم يلزمه.
(٣) فيهما: «مقطوعة»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.
(٤) فيهما: «مقطوع»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «القطع»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.
(٦) امرؤ القيس: ١٣٦.

لَـنَـا غَـنَـمٌ نُـسَـوِّقُـهَـا غِـزَارٌ كَأَنَّ قُـرُونَ جِلَّتِهَـا الْعِصِـيُّ[1]

تقطيعه:

لَنَاغَـنَـمُـنْ نُسَـوْوِقُـهَـا غِزَارُنْ كَأَنْـنَـقُـرُو نَجِلَّتِهَـلْ عِصِيُّـو

تفعيله:

مفاعلتـن مفاعلتـن فعولـن مفاعلتـن مفاعلتـن فعولـن

٤٧ وَذَاتُ صُحٍّ وَتَجْـزِيءِ لَهَا اثْتِ مُمَا ثِـلًا وَتَجْزِئَـةً مَـعْ عَضْبِهَـا أَنِـلِ

الصُّحُّ بضم الصاد المهملة اسم بمعنى الصِّحَّة بكسرها؛

فالعروض الثانية من هـذا البحر ذات صحة وتجزئة بحـذف آخر جزء من البيت، ولها ضربان:

الضرب الأول مثلها أي صحيح مجزوء، وبيته الشاهد له/٧٨ قوله[2]:

لَـقَـدْ عَـلِـمَـتْ رَبِـيـعَـةُ أَنَّـ ـنَ حَـبْـلَـكَ وَاهِـنٌ خَـلَـقُ

تقطيعه:

لَـقَـدْ عَـلِـمَـتْ رَبِـيـعَـتُـوَنْ نَـحَـبْـلَـكَـوَا هِـنُـنْـخَـلَـقُـو

تفعيله:

مـفـاعـلـتـن مـفـاعـلـتـن مـفـاعـلـتـن مـفـاعـلـتـن

(١) هكذا الصدر عند ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، وابن جني: ٨٤، والدماميني: ١٦٢، فأما الذي في الديوان فهذا: «أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى».

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨١، وابن جني: ٨٥، والدماميني: ١٦٥.

الضرب الثاني مجزوء بالتفسير المتقدم معصوب بتسكين خامسه وهو لام «مُفَاعَلَتُنْ»؛ فينتقل إلى «مَفَاعِيلُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[١]:

أُعَاتِبُهَا وَآمُرُهَا فَتُغْضِبُنِي وَتَعْصِينِي

تقطيعه:

أُعَاتِبُهَا وَأَأْمُرُهَا فَتُغْضِبُنِي وَتَعْصِينِي

تفعيله:

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعيلن

قال الشارح[٢]: «ويدخل أجزاءَ حَشْوِه من الزحاف، العَصْبُ والعَقْلُ والنَّقْصُ؛ فالأول فيه حسن، وبيته[٣]:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

والثاني فيه صالح، وبيته[٤]:

مَنَازِلٌ لِفَرْتَنَى قِفَارٌ كَأَنَّمَا رُسُومُهَا سُطُورُ[٥]

نُقل ذلك عن الخليل؛ فلا التفات إلى من أنكره، وقد ذكرتُ حجة الفريقين في شرح الخزرجية؛ فراجعه!

(١) الدماميني: ١٦٥، والدمنهوري: ٧٥.

(٢) العمري: ٤٨.

(٣) عمرو بن معدي كرب: ١٤٥.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨١/٥، وابن جني: ٨٥، والدماميني: ١٦٦.

(٥) فيهما: «لفرقتنا»، وفي مخطوط الشارح: «لعزتنا»، وصواب العروض والعروضيين ما أثبتُّ.

والثالث فيه قبيح، وبيته[١]:

لِسَلَّامَةَ دَارٌ بِخَفِيرِ كَبَاقِي الْخَلَقِ السُّحْقِ قِفَارُ[٢]

ويدخله من العلل الجارية مجرى الزحاف، العَضْب[٣]، وبيته[٤]:

إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ[٥]

والقَصْم، وبيته[٦]:

مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ تَفَاحَشَ قَوْلُهُمْ وَأَتَوْا بِهُجْرِ[٧]

والعَقْص[٨]، /٧٩ وبيته[٩]:

لَوْلَا مَلِكٌ رَؤُفٌ رَحِيمٌ تَدَارَكَنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ

والجَمّ، وبيته[١٠]:

أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَكْرَمُهُمْ أَبًا وَأَخًا وَأُمًّا[١١]

(١) ابن جني: ٨٨، والدماميني: ١٦٦، والتبريزي: ٥٥.

(٢) فيهما: «... خفير... الرسم...»، وكذلك في مخطوط الشارح إلا «خفير»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: «العصب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) الحطيئة: ٢٧.

(٥) هكذا عند ابن عبد ربه: ٤٨١/٥، وابن جني: ٨٨، والدماميني: ١٦٦، فأما الذي في الديوان فهذا: «إِذَا نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ تَجَنَّبَ دَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ».

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، وابن جني: ٨٨، والدماميني: ١٦٦.

(٧) كثرت تحريفات مخطوط الشارح؛ فلم أعبأ بها غير تغيير «وَأتى»، إلى «وَأَتَوْا».

(٨) العمري: ٤٨؛ ففيه «النقص»، وصواب العروضيين ما أثبته للمؤلف.

(٩) ابن جني: ٨٩، والدماميني: ١٦٦، والتبريزي: ٥٧.

(١٠) ابن عبد ربه: ٤٨١/٥، وابن جني: ٨٩، والدماميني: ١٦٧.

(١١) العمري: ٤٨؛ فإن عبارة الجمع وبيته مقدمة على عبارة العقص وبيته.

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْوَافِرِ]

تَنْبِيهٌ: حكى الأخفش للوافر عروضا ثالثة مجزوءة مقطوفة[١]، لها ضرب مثلها، وبيته[٢]:

عُبَيْلَةُ أَنْتِ هَمِّي وَأَنْتِ الدَّهْرَ ذِكْرِي

ومثله[٣]:

فَإِنْ يَهْلِكْ عَبِيدٌ فَقَدْ بَادَ الْقُرُونُ

ومثله[٤]:

أَشَاقَكَ طَيْفُ مَامَهْ بِمَكَّةَ أَمْ حَمَامَهْ

قال ابن بري: وهذه[٥] الأبيات لا دليل فيها لاحتمال أن تكون من مشكول المجتث؛ فوزنها «مُتَفْعِ لُ[٦] فَاعِلاتُنْ»، كقوله[٧]:

أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ[٨]

(١) فيهما: «مقطوعة»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٢) الدماميني: ١٦٩.

(٣) الدماميني: ١٦٩.

(٤) الدماميني: ١٦٩.

(٥) فيهما: «هذه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٦) فيهما وفي مخطوط الشارح: «متفعل»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٧) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، ابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

(٨) رواية ابن عبد ربه: «قومي إذ»، ولا ريب في أن «إذ» هذه محرفة الطباعة ـ وإن لم ينبه عليها المحققون الأعلام أو لم ينتبه طابع عملهم ـ عن «إذا» التي لا يستقيم إلا عليها البيت والتمثيل.

انتهى. قال الدماميني[١]: «هذا[٢] غلط ظاهر؛ فإنه إن تم له الاحتمال الذي أبداه فإنما يتم له في البيت الأخير فقط، وما قبله لا يتأتى فيه ذلك؛ ألا ترى أن قوله: «وَأَنْتِ الدَّهْرَ ذِكْرِي»، لا يمكن أن يكون من المجتث بوجه؟ وكذا البيت الثاني لا يتصور كونه من بحر المجتث»، انتهى كلام الشارح.

(١) الدماميني: ١٦٩.

(٢) فيهما وفي مخطوط الشارح: «وهو»، وصواب الدماميني ما أثبتُّ.

الْبَحْرُ الْخَامِسُ الْكَامِلُ

٤٨ لِكَامِلٍ سِتَّ مَرَّاتٍ حَكَوْا مُتَفَا عِلُنْ لِذَاتِ تَمَامٍ مِثْلَهَا انْتَحِلِ

الكامل هو الثاني من أبحر الدائرة الثانية المسماة بالمؤتلف./٨٠ وإنما سُمِّيَ كاملا لكماله باجتماع الحركات والسكنات الموجودة في الدائرة ـ وإن كان الخفيف والرجز يكونان كذلك أيضًا ـ فلا مُشاحَّة في التسمية.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْكَامِلِ]

وأجزاء هذا البحر «مُتَفَاعِلُنْ» مكررا ست مرات، وأعاريضه ثلاثة وأضربه تسعة:

فالعروض الأولى تامة كما هي في الدائرة، ولها ثلاثة أضرب:

الضرب الأول مثلها أي تام أيضًا كما هو في الدائرة، وبيته الشاهد له قوله[1]:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

تقطيعه:

وَإِذَا صَحَوْ تُفَمَاأُقَصْ صِرُعَنْنَدَنْ وَكَمَاعَلِمْ تِشَمَائِلِي وَتَكَرْرُمِي

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

(١) عنترة: ٢٠٧.

والضربان الآخران هما المذكوران أولا في قوله:

٤٩ وَاقْطَعْ وَحُذَّ مَعَ اضْمَارٍ ومُوثِلَتِ الْـ ـحَذَّا وَحُـذَّ مَعَ الْإِضْمَـارِ تَمْتَثِلِ[1]

الضرب الثاني من العروض الأولى وهو مَقْطُوعٌ بحذف ساكن وتده وتسكين ما قبله؛ فيصير «مُتَفَاعِلُنْ» «مُتَفَاعِلْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «فَعَلَاتُنْ» محرك العين، وبيته الشاهد له قوله[2]: /٨١

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهُنَّ فَإِنَّهُ نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالَا

تقطيعه:

وَإِذَا دَعَوْ نَكَعَمْمَهُنْ نَفَيْنَنَهُوْ نَسَبُنْيَزِي دُكَعِنْدَهُنْ نَخَبَالَا

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن فعلاتن

الضرب الثالث أَحَذُّ بحذف وتده المجموع، مُضْمَرٌ بسكون الثاني منه، والعروض هي التامة المتقدمة، وبيته الشاهد له قوله[3]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلِ دَرَسَتْ وَغَيَّرَ آيَهَا الْقَطْرُ

تقطيعه:

لِمَنِدْدِيَا رُبِرَامَتَيْ نِفَعَاقِلِنْ دَرَسَتْوَغَيْ يَرَأْايَهَلْ قَطْرُو

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن فَعْلُنْ

(١) في ب: «مَعَ الإِضْمَارِ مُوثِلَتِ».

(٢) الأخطل: ٢٤٥.

(٣) ابن عبدر ربه: ٤٨٢/٥، وابن جني: ٩١، والدماميني: ١٧١.

العروض الثانية حَذَّاء كسَوْدَاء وَزْنًا ـ وقد سبق أن الحَذَّ هو حذف الوتد المجموع ـ فيبقى «مُتَفَا» من «مُتَفَاعِلُنْ»؛ فينقل إلى «فَعَلن» بفتح العين. وهذه العروض لها ضربان:

الضرب الأول مثلها أي أَحَذُّ بالتفسير السابق، وهو المراد بقوله: «وَمُوثِلَتِ الْحَذَّا»، والشاهد لهما قوله[1]:

دِمَنٌ عَفَتْ وَمَحَا مَعَالِمَهَا هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ[2]

تقطيعه:

دِمَنُنْعَفَتْ وَمَحَامَعَا لِمَهَا هَطِلُنْأَجَشْ شُوَبَارِحُنْ تَرِبُو

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن فَعَلن متفاعلن متفاعلن فَعَلن

قال الشارح[3]: /٨٢

[اشْتِبَاهُ الْكَامِلِ بالسَّرِيعِ]

«تَنْبِيهٌ: هذه العروض مع هذا الضرب ربما اشتبها إذا أُضمر جميعُ أجزاء البيت بعروض السريع وضربها المَخْبُولَيْنِ المَكْشُوفَيْنِ، لأن كُلًّا منهما يصير إلى «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعَلُنْ» ومثلها؛ فلا يتبين حينئذٍ إلا بما قبله أو بما بعده من أبيات القصيدة. وكذلك إذا وُقص جميعُ أجزاء بيت هذه العروض، وخُبن جميعُ أجزاء بيت عروض السريع المذكورة؛ فإن كلا منهما يصير إلى «مَفَاعِلُنْ

(١) ابن جني: ٩٢.

(٢) ورواية ابن عبد ربه ـ ٤٨٢/٥ ـ والدماميني ـ ١٧١ ـ: «لمن الديار عفا معالمها...»، وهي رواية المؤلف في باب ألقاب الأبيات والأجزاء.

(٣) العمري: ٥٠.

مَفَاعِلُنْ فَعَلُنْ» ومثلها. وكذا إذا خُزِل جميع أجزاء بيت هذه العروض[١]، وطُوي جميعُ أجزاء بيت تلك؛ فإن كلا منهما يصير إلى «مُفْتَعِلُنْ مُفْتَعِلُنْ فَعَلُنْ» ومثلها؛ فإنما يظهر الفرق حينئذٍ[٢] بين هذين البحرين بالقرائن.

فإن قلت: فإذا فُقدت القرائن، بأن وجدت قصيدة جميع أبياتها[٣] «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعَلُنْ»، أو «مَفَاعِلُنْ مَفَاعِلُنْ فَعَلُنْ»، أو «مُفْتَعِلُنْ مُفْتَعِلُنْ فَعَلُنْ» ـ فما الأولى: الحكم بكونها من الكامل المضمر أو الموقوص أو المخزول مع العروض والضرب الأَحَذَّيْنِ، أم من السريع السالم أو المخبون أو المطوي مع العروض والضرب المَخْبولَيْنِ المَكْشوفَيْنِ؟

قلت: الأولى الحكم عليها بأنها من الكامل، لأن عروضه وضربه لم يدخلهما[٤] حينئذٍ إلا الحَذّ، وهو من العلل الحسنة، بخلاف السريع؛ فإنه يكون حينئذٍ قد دخل عروضه/٨٣ وضربه الخَبْلُ والكَشْف، والأول من الزحافات المزدوجة القبيحة». انتهى كلام الشارح.

الضرب الثاني أَحَذُّ ومضمر بالتفسير السابق، أن الحَذَّ حذف الوتد المجموع، وتسكين ثانيه هو الإضمار، وبيته الشاهد له قوله[٥]:

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

(١) فيهما: «وخُبن جميعُ أجزاء بيت هذه العروض، وطوي جميع أجزاء بيت تلك»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) جرى المؤلف على اتباع الشارح في اختصار «حينئذٍ» بـ«ح» عليها مدة، ولا فائدة الآن في اختصاره.

(٣) فيهما: «أجزائها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «يدخلها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) زهير: ١١٦، وصدره فيه: «وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إِذَا...».

تقطيعه:

وَلَأَنْتَـأَشْ جَعُمِنْـؤُسَـا مَـتَـيْـذْ دُعِيَتْنَـزَا لِوَلُجْجَفِـذْ ذُعْـرِي

تفعيله:

متـفـاعـلـن متفاعلـن فَعَلـن متفـاعـلـن متفـاعلـن فَـعْلـن

وقوله: «تَمْتَثِلِ» أي تكـون ممتثلا للأمر متبعا له في الاقتـداء بل الاهتداء بأقوال العلماء في هذا الفن الشريف.

٥٠ وَذَاتُ صُـحٍّ وَتَجْزِيءِ تُجَـزَّأُ ضَرْ بًا وَهْوَ رَفِّـلْ إِذَا صَحَّ اقْطَعَنْ تَئِلِ[1]

«تَئِلِ» مضارع وَأَلَ كوَعَدَ أي لَجَأَ وخَلَصَ ونَجَا. والمعنى أنك في اسـتباحة هذه الأَضْرُب كلهـا تكون ملتجئًا بأصلٍ مانع، لا يُخشـى عليك فيه من مزاحم مُعْتِب[2]، لخلاصك من مداخل العيوب في ذلك.

العروض الثالثة صحيحة سـالمة من التغيير، مجزوءة بحذف آخر جزء من المصراع، ولها أربعة أضرب كلها مجزوءة:

فالضرب الأول مجـزوء مُرفَّل بزيادة سـبب خفيف في آخـره، /٨٤ وبيته الشاهد له قوله[3]:

وَلَـقَـدْ سَـبَـقْـتَـهُـمُ إِلَـيْ ـيَ فَلِمْ نَزَعْـتَ وَأَنْـتَ آخِرْ[4]

(١) في أ: «تجزؤ»، وصواب اللغة ما أثبتُّ، وهو ما في ب، ولا أعبأ عادة بإثبات مثل هذه الأخطاء الإملائية.

(٢) هكذا فيهما، ولعلها التي بمعنى «منصرف»، وإلا كان ينبغي أن تكون على «عاتب»!

(٣) الحطيئة: ١٧.

(٤) فيهما وفي مخطوط الشارح: «فَلِمْ نَزَعْتَ»، وصواب الديوان: «فَقَدْ نَزَعْتَ».

تقطيعه:

وَلَـقَـدْسَـبَـقْ تَـهُـمُـوإِلَـيْ يَـفَـلِـمْـنَـزَعْ تَـوَأَنْـتَـأَاخِـزْ

تفعيله:

مـتـفـاعـلـن مـتـفـاعـلـن مـتـفـاعـلـن مـتـفـاعـلاتـن

قال الشارح[١]: «ويدخل هذا الضربَ الإضمارُ؛ فيصير «مُتَفَاعِلاتُنْ» «مُتْفَاعِلاتُنْ» بإسكان[٢] التاء؛ فينقل إلى «مُسْتَفْعِلاتُنْ»، كقوله[٣]:

وَغَـرَرْتَـنِـي وَزَعَـمْـتَ أَنْ ـنَكَ لَابِـنٌ فِي الصَّيْـفِ تَامِرْ[٤]

والوَقْص؛ فيصير «مَفَاعِلَاتُنْ»، كقوله[٥]:

وَلَـقَـدْ شَـهِـدْتُ وَفَـاتَـهُـمْ وَنَـقَـلْـتُـهُـمْ إِلَـى الْـمَـقَـابِـرْ

والخَزْل؛ فيصير «مُتْفَعِلَاتُنْ» بإسكان التاء؛ فينقل إلى «مُفْتَعِلَاتُنْ»، كقوله[٦]:

صَفَحُـوا عَـنِ ابْنِـكَ إِنَّ فِي ابْـ ـنِـكَ حِـدَّةً حِيـنَ يُكَلَّـمْ».

انتهى كلام الشارح.

الضرب الثاني منها مجزوء مذال بزيادة حرف ساكن في آخره؛ فيقلب نونه

(١) العمري: ٥٢.
(٢) فيهما: «بسكون»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) الحطيئة: ١٧.
(٤) فيهما وفي مخطوط الشارح: «وَغَرَرْتَنِي»، وصواب الديوان: «أَغَرَرْتَنِي».
(٥) الدماميني: ١٧٥.
(٦) الدماميني: ١٧٥.

في الوزن ألفا ويختم بالنون ساكنا بعد الألف؛ فينقل «مُتَفَاعِلُنْ»، إلى «مُتَفَاعِلَانْ»، وبيته الشاهد له قوله[١]:

جَدَثٌ يَكُونُ مُقَامُهُ أَبَدًا بِمُخْتَلِفِ الرِّيَاحْ

تقطيعه:

جَدَثُنْ يَكُو نُمُقَامُهُو أَبَدَنْ بِمُخْ تَلِفِرْرِيَاحْ

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلانْ

قال الشارح[٢]: «ويدخله الإضمار؛ فيصير «مُتْفَاعِلَانْ» بإسكان التاء؛ فينقل إلى «مُسْتَفْعِلَانْ»، كقوله[٣]:

وَإِذَا اغْتَبَطْتُ أَوِ ابْتَأَسْـ ـتُ حَمِدْتُ/٨٥ رَبَّ الْعَالَمِينْ

والوَقْص؛ فيصير «مَفَاعِلَانْ»، كقوله[٤]:

كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا فَهُمَا لَهُ مُيَسَّرَانْ[٥]

والخَزْل؛ فيصير «مُتْفَعِلَانْ» بإسكان التاء؛ فينقل إلى «مُفْتَعِلَانْ»، كقوله[٦]:

وَأَجِبْ أَخَاكَ إِذَا دَعَا كَ مُعَالِنًا غَيْرَ مُخَافْ[٧]»

انتهى كلامه.

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، وابن جني: ٩٤، والدماميني: ١٧٢.

(٢) العمري: ٥٢.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، الدماميني: ١٧٥، والتبريزي: ٦٨.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، والدماميني: ١٧٥، والتبريزي: ٦٨.

(٥) في أ: «كنت السقاء»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب. ورواية ابن عبد ربه: «مُتَيَسِّرانْ»، وهي خطأ؛ إذ قد نص على الوقص، ولا وقص.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، والدماميني: ١٧٥، والتبريزي: ٦٩

(٧) رواية ابن عبد ربه: «جاوبت إذا دعاكَ معالنًا غير مخافِ»، وهي عجيبة!

الضرب الثالث مجزوء صحيح كالعروض، وبيته الشاهد له قوله[١]:

وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ مُتَجَشِّعًا وَتَجَمَّلِ[٢]

تقطيعه:

وَإِذَفْتَقَرْ تَفَلَاتَكُنْ مُتَجَشِّعَنْ وَتَجَمْمَلِي[٣]

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

الضرب الرابع منها مجزوء مقطوع بحذف ساكن وتده المجموع وإسكان ما قبله؛ فيصير «مُتَفَاعِلُنْ مُتَفَاعِلْ» بسكون اللام فينقل إلى «فَعَلَاتُنْ» محرك العين، كقوله[٤]:

وَإِذَا هُمُ ذَكَرُوا الْإِسَا ءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ

تقطيعه:

وَإِذَاهُمُو ذَكَرُلْإِسَا أَتَأَكْثَرُلْ حَسَنَاتِي

تفعيله:

متفاعلن متفاعلن متفاعلن فعلاتن

وهذا الضرب يدخله الإضمار؛ فيصير «مُتْفَاعِلْ» بإسكان التاء واللام إلى «مَفْعُولُنْ»، وذلك مثل قول القائل[٥]:

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، وابن جني: ٩٤، والدماميني: ١٧٢.
(٢) شُرحت «متجشعا» في تعليقة على الحاشية: «شديد الحرص على الأكل».
(٣) في أ: «متجشعن وتجمل»، والصواب ما أثبتُّ، وفي ب: «متجشعن وتجمل».
(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٣/٥، وابن جني: ٩٥، والدماميني: ١٧٢.
(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، والدماميني: ١٧٦، والتبريزي: ٧٠.

وَأَبُــو الْحُسَــيْنِ وَرَبِّ مَكَّــ ـــكَـةَ فَـــارِغٌ مَـشْـغُـولُ[١]

كذا ذكره الشارح حكاية عن الخليل. قال الشـارح[٢]: «ويدخله من الزحاف الإضْمار والوَقْص والخَزْل، والأول فيه/٨٦ حَسَن، وبيته[٣]:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ خَيْـرِ عَبْسٍ مَنْصِبًا شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصُلِ[٤]

فجميع أجزاء هذا البيت «مُسْتَفْعِلُنْ»، والذي دلنا على أنه من مضمر الكامل وجودُ «مُتَفَاعِلُنْ» في بعض أبيات القصيدة؛ فإن أولها[٥]:

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُـومِ الْمَنْزِلِ بَيْنَ اللِّكِيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرْمَلِ[٦]

فوجود «مُتَفَاعِلُنْ» في هذا البيـت قضى بأنها من الكامل لا من الرجز. وأما إذا فُقِد[٧] ما يدل على ذلك بأن كانت القصيدة كلها «مُسْتَفْعِلُنْ»، فهي من الرجز لأصالة «مُسْـتَفْعِلُنْ» فيه وفَرعيّته في الكامل؛ بهـذا التغيير[٨] الخاص نَصَّ عليه الزمخشري في سورة المؤمن من كشـافه[٩]. ومن قرائن كونها من الكامل وجود التَّرْفِيل فيها والتَّذْيِيل الخاصين به[١٠].

(١) رواية ابن عبد ربه والتبريزي: «وَأَبُو الْحُلَيْسِ...».
(٢) العمري: ٥٣.
(٣) عنترة: ٢٤٨.
(٤) فيهما: «مِنْ آلِ عَبْسٍ»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٥) عنترة: ٢٤٦.
(٦) فيهما: «الْكَلِيلِ»، والصواب ما أَثْبَتُّ، وفي أ ومخطوط الشارح: «الحومل»، وصواب الديوان ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٧) فيهما: «فقدنا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٨) فيهما: «التفسير»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٩) الزمخشـري «الكشـاف»: ١٤٩/٤؛ فقد اسـتأنس بهذه الفكرة العروضية في توجيه وقوع «شـديد العقاب»، نكرة بين المعارف، على أنها كلها أبدال لا نعوت. والزمخشـري عروضي كذلك كبير، له فيه كتاب «القسطاس»؛ ولا غرو؛ فمجاز علوم العربية كلها عند أهلنا مجاز العلم الواحد.
(١٠) العمري: ٥٤ ـ ٥٥؛ فقد أورد نكتة من الاستطراد، أهمل المؤلف ذكرها.

والثاني فيه صالح، وبيته[١]:

يَـذُبُّ عَـنْ حَرِيمِـهِ بِسَـيْفِهِ وَرُمْـحِـهِ وَنَـبْـلِـهِ وَيَحْتَمِـي

فجميع أجـزاء هذا البيـت «مَفَاعِلُنْ»، والذي دل على أنـه من الكامل وأن أصل أجزائه «مُتَفَاعِلُنْ»، وجـودُه في بعض أبيات القصيدة. ولـو فُرِضَ وُجودُ قصيدة جميع أجزائها «مفاعلن»[٢]، فتحمل[٣] على الرجـز أيضًا، لأن «مَفَاعِلُنْ» فيه ناشـئ عن الخبن وهو حذف سـاكن، وفي الكامل عن الوقص وهو حذف متحرك، ولا شك في أَحَقِّيَّة الأول.

والثالث فيه قبيح، وبيته[٤]:

مَنْزِلَـةٌ صَمَّ صَدَاهَـا وَعَفَتْ/٨٧ أَرْسُـمُهَا إِنْ سُـئِلَتْ لَمْ تُجِبِ[٥]

جميع أجزاء هذا البيت «مُفْتَعِلُنْ»، والذي دل على أنه من الكامل وأن أصل أجزائه «مُتَفَاعِلُنْ»، وجودُه في بعض أبيات القصيدة[٦]. ولو فُرِض قصيدةٌ جميع أجزائهـا «مُفْتَعِلُنْ»، فتحمل[٧] علـى الرجز أيضًا، لأن «مُفْتَعِلُنْ» فيه ناشـئ عن تغييرٍ[٨] واحد وهـو الطي، وفي الكامـل عن تغييرين وهمـا الإضمار والطي؛ فيتعين الحمل على الرجز إيثارًا لارتكاب أخف الأمرين.

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٢/٥، وابن جني: ٩٧، والدماميني: ١٧٣.
(٢) في أ: «متفاعلن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٣) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «تُحْمَلُ»، من غير فاء!
(٤) ابن عبدر ربه: ٤٨٢/٥، وابن جني: ٩٧، والدماميني: ١٧٣.
(٥) فيهما: «منزلتي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) فيهما: «في بعض القصيدة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «تُحْمَلُ»، من غير فاء!
(٨) فيهما: «التغير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْكَامِلِ]

تَنْبِيهٌ: حكى بعضهم أن الكامل يستعمل مشطورا؛ فيأتي تارة مُرَفَّلًا كقوله[١]:

ابْكِي الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ فَتَى الْعَشِيرَهْ[٢]

وتارةً مُذيَّلًا كقوله[٣]:

يَا خِلُّ مَـا لَاقَيْتَ فِي هَـذَا النَّهَارْ

وتارةً مُعَرًّى من ذلك، كقوله[٤]:

حَكَمَـتْ بِجَوْرٍ فِي الْقَضَـاءِ وُلَاتُنَا

وهذا كله شـاذٌّ لا يعرفه الخليل. وأقبح من ذلك كله ما حُكي من استعماله مُخَمَّسًا، كقوله[٥]:

قَوْمٌ يَمَصُّونَ الثِّمَادَ وَآخَرُونَ نُحُورُهُمْ فِي الْمَاءِ».

انتهى كلام الشارح.

(١) الدماميني: ١٧٦.

(٢) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، وصواب الدماميني: «ابْكِ الْيَزِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ...».

(٣) الدماميني: ١٧٦.

(٤) الدماميني: ١٧٦.

(٥) الدماميني: ١٧٦.

الْبَحْرُ السَّادِسُ الْهَزَجُ

وهو أول الدائرة الثالثة المعروفة بدائرة المُشْتَبِهِ لاشتباه أجزائها من أجل تركيبها من جزء سُباعيّ. وكما عرفت أنه لا يجب الاطراد في التسمية. وبعضهم يسميها بدائرة المُجْتَلَب لاجتلابها من الدائرة الأولى، لأن الجزء السباعي الذي هنالك هو هنا.

[نَظْمُ الدَّوَائِرِ الْخَمْسِ]

ورتَّب الخَزْرَجِيُّ هذه الدوائر/٨٨ الخمس في قوله: خَفْشَلَقْ، وقد نظمت ذلك على ترتيبه، فقلت:

الْخَاءُ مُخْتَلِفٌ وَالْفَاءُ مُؤْتَلِفٌ وَالشِّينُ مُشْتَبِهٌ وَاللَّامُ مُجْتَلَبُ
وَالقَافُ مُتَّفِقٌ تِلْكَ الدَّوَائِرُ خَمْـ ـسٌ جَمْعُهَا خَفْشَلَقْ تَرْتِيبُهَا عَجَبُ

ثم رأيت من بعد ذلك أن أنظم ما انطوت عليه كل دائرة من الأجزاء وما يخرج منها من البحور بالتفكيك، فقلت:

فَمِنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ لِمُخْتَلِفِ إِنَّ الطَّوِيلَ مَدِيدٌ بَسْطُهُ كُتُبُ

الدائرة الأولى أي دائرة المُخْتَلِف، فيها الطويل والمديد والبسيط، أجزاؤها «فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ» أربعَ مرات.

وَمِنْ مُفَاعَلَتُنْ تَأْلِيفُ مُؤْتَلِفِ يَا وَافِرَ الْفَضْلِ هَذَا كَامِلٌ حَسَبُ

الدائرة الثانية أي دائرة المُؤْتَلِف، فيها الوافر والكامل، أجزاؤها «مُفَاعَلَتُنْ» ستَّ مرات.

وَقَدْ أَتَوْا بِمَفَاعِيلُنْ لِمُشْتَبِهِ لِلْهَزْجِ مَعْ رَجَزٍ وَالرَّمْلِ تَنْتَسِبُ

الدائرة الثالثة أي دائرة المُشْتَبِه، يخرج منها الهزج والرجز والرمل، أجزاؤها «مَفَاعِيلُنْ» ستَّ مرات.

وَقَدْ يُجَـاءُ بِمَفْعُولَاتُ يَسْـبِقُهَا مُسْـتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ لِلَّتِـي اجْتَلَبُوا

الدائرة الرابعة أي دائرة المُجْتَلَب، أجزاؤها «مُسْـتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ» مرتين.

سَارِعْ لِمُنْسَـرِحٍ خَفِّفْ مُضَارِعَهُ مِنْ قَبْلِ مُجْتَثِّهَا فِي الذِّكْرِ مُقْتَضَبُ

لدائرة المجتلب: سريع، منسرح، خفيف، مضارع، مقتضب، مجتث./٨٩

وَمِنْ فَعُولُنْ لِـذَاتِ الِاتِّفَاقِ وَقَدْ تَقَارَبُوا إِذْ تَدَارَكْنَا الَّذِي سَـلَبُوا

هذه الدائرة الخامسة المسـماة بالمُتَّفِق، وفيها بحران: المتقارب والمتدارك، وأجزاؤها «فَعُولُنْ» ثماني مرات.

ثم إن منها ما يُجَزَّأُ لازمًا، وهي خمسة أبحر، فأربعة تبقى صحيحة العروض والضرب بعد التجزئة، والخامس مَطْوِيّها، وقد جمعت ذلك، فقلت:

ثُمَّ الْمَدِيدُ وَهَزْجٌ وَالْمُضَارِعُ وَالْـ ـمُجْتَثُّ تَجْزِئَةٌ فِـي كُلِّهَا تَجِبُ
كَـذَا لِمُقْتَضَبٍ لَكِـنْ بَطَيِّ عَرُو ضٍ مِنْهُ وَالضَّرْبُ لِلتَّصْحِيحِ يَجْتَنِبُ

أي البحـرُ المقتضبُ مجتثٌّ عن التصحيح لأجل مـا دخله من الطي، إشـعارا بأن ما عداه يبقى صحيحا، وإن دخله التغييـر من بعد ذلك فليس لازما.

وقد خرجنا عن حد المقصود فـي هذا الموضع، فلا بـأس لأجل الفائدة، ولنرجع هنا ـ إن شاء الله ـ إلى ما كنا بصدد ذكره؛ فنقول:

[دَائِرَةُ الْمُشْتَبِهِ]

أما دائرة المشتبه الموعود ذكرها فهذه صورتها كما ترى[١]:



وموضوعها «مَفَاعِيلُنْ» ثلاث مرات لشطر البيت، والشطر الثاني مثله، كما سبق غير مرة.

وَأَمَّا صِفَةُ التَّفْكِيكِ

فتبتدئ/٩٠ من أول الدائرة إلى آخرها، يخرج لك بحر الهزج، ثم من[٢] أول سبب يليه إلى حيث الابتداء تجده «عِيلُنْ مَفَا» فانطق به «مُسْتَفْعِلُنْ»؛ فهو بحر الرجز، ثم من أول سبب يليه إلى حيث ابتدأت تجده «لُنْ مَفَاعِي»

(١) فيما يأتي صورتها منسوخة عن النسخة ب من مخطوط المؤلف، لأنها أوضح مما في النسخة أ، ولا تخالفها في شيء من مادتها.

(٢) سقط من أ: «من»، ومن ب: «ثم».

ثلاثا فينطق به «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»[١]؛ فهو شطر بيت الرمل. وقد انتهى التفكيك؛ فما بعد ذلك إلا التكرار؛ فالدائرة الكاملة تحتوي على ستة أوتاد مجموعة واثني عشر سببا خفيفا؛ فهي أربعة وعشرون حرفا متحركا وثمانية عشر حرفا ساكنا.

قيل: وقُدِّمَت هذه الدائرة على التي تليها، لأن جميع أوتادها مجموعة بخلاف ما يليها، والمجموع له على المفروق مزية، كذلك قاله الشارح[٢].

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْهَزَجِ]

٥١ مَجْزُوءُ سِتَّ مَفَاعِيلُنْ لَدَى هَزَجٍ فَلِلصَّحِيحَةِ صُحًّا حَذْفًا انْتَثِلِ

الهَزَجُ محركةً هو لغةً الأغاني وكل كلام متدارك ومتقارب، وعُرفًا هو اسم لأول بحر من أبحر دائرة المشتبه؛ سُمي بذلك تشبيهًا له بهَزَج الصوت أي تَرْديده، لأن أوائل أجزائه أوتاد يَعْقُبُ كُلًّا منها سببان خفيفان؛ فبذلك يتقارب تَرديدُ الصوت ومَدُّه، كذلك نُقِلَ عن الخليل. وإنما جُعل الهزجُ هو/٩١ أولَ دائرة المشتبه لافتتاحه بالأوتاد وافتتاح الآخَرَيْنِ بالأسباب. وأجزاؤه التي تألف منها هذا البحر «مَفَاعِيلُنْ» ستَّ مرات، لكنه في الاستعمال مجزوءٌ لازمًا بحذف جزأين من جملته، وإلى وجوب تجزئته أشار بقوله: «مَجْزُوءُ سِتَّ مَفَاعِيلُنْ».

ولهذا البحر عروض واحدة وهي الصحيحة أي السالمة من التغيير، ولها ضربان فقط:

(١) في أ: «فاعلاتن فاعلاتن»، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) العمري: ٦٥.

فالضرب الأول صحيح مثلها، وبيته الشاهد له قوله[١]:

عَفَا مِنْ آلِ لَيْلَى الشَّهْـ ـبُ فَالْأَمْلَاحُ فَالْغَمْرُ[٢]

تقطيعه:

عَفَامِنْأَا لِلَيْلَنْسَهْ بُفَلْأَمْلَا حُفَلْغَمْرُو

تفعيله:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

والضرب الثاني المحذوف أي محذوف من آخره سببٌ خفيف؛ فيكون «مَفَاعِيلُنْ» «مَفَاعِي»؛ فينطق به «فَعُولُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[٣]:

وَمَا ظَهْرِي لِبَاغِي الضَّيْـ ـمِ بِالظَّهْرِ الذَّلُولِ

تقطيعه:

وَمَاظَهْرِي لِبَاغِضْضَيْ مِبِظْظَهْرِذْ ذَلُولِي

تفعيله:

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن فعولن

وأما قوله: «انْتَبِلِ» بوزن افتعل وضبطًا بالنون فالتاء مثناةً فوق فالثاء مثلثةً، معناه[٤] استخْرِجْ لتلك العروض هذين الضربين، كما ذكره علماء/٩٢ العروض بحكم الاستقراء. وهو في الأخذ من نَثَلَ الرَّكِيَّةَ كضَرَب: استخرَجَ ترابها، والكنانةَ: استخرَجَ نَبْلَها.

(١) طرفة: ١٥٤.

(٢) فيهما: «فَالْقَطْرُ»، وصواب الديوان والعروضيين ما أَثْبَتُّ.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٢، والدماميني: ١٧٨.

(٤) هكذا فيهما، ولعله: «فمعناه»!

[أُسْلُوبُ ذِكْرِ الْعَرُوضِ وَالضَّرْبِ]

تَنْبِيهٌ: اعلم أنا نذكر العروضَ أولًا في ترتيب الذكر ثم الضروبَ بعدها، من غير أن نقول العروض ثم نقول الضرب، وذلك اكتفاءً[١] بالترتيب وأَمْنًا لِلَّبْسِ؛ فإن العروض مؤنَّثة حيث كانت والضروب بخلافها للتذكير، ومع تعديد الضروب والأعاريض يُتَنَبَّهُ له من الترتيب، وإن كان ضَرْبٌ أو عَروضٌ لها صفتان أو أكثر أو نحو ذلك فإنا نأتي به مخالفا للَّبْس من الترتيب؛ فَلْيَعْرِفْ ذلك مَنْ تَفَطَّن له؛ فهذه مني إشارة لا عبارة؛ فاعرفها، والسلام!

قال الشارح[٢]: «فدخل عروضَه وضربَه الجَزْءُ والحَذْفُ، ويدخله من الزحاف القبضُ والكفُّ، والأول فيه قبيح، وبيته[٣]:

فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئًا فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَاسِ

والثاني فيه حسن، وبيته[٤]:

فَهَذَانِ يَذُودَانِ وَذَا مِنْ كَثَبٍ يَرْمِي[٥]

ويدخله من العِلَل الجارية مجرى الزحاف، الخَرْمُ بالمعجمة فالمهملة، والشَّتْرُ، والخَرْبُ، والأول فيه قبيح، وبيته[٦]:

أَدَّوْا مَا اسْتَعَارُوهُ كَذَاكَ الْعَيْشُ عَارِيَةْ[٧]

(١) هكذا فيهما: «وذلك اكتفاء»، ولعله: «اكتفاء»، من غير «وذلك»!

(٢) العمري: ٥٧.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٣، والدماميني: ١٧٨.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٣، والدماميني: ١٧٨.

(٥) سقطت من أ: «وذا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب. ثم فيهما وفي مخطوط الشارح: «عن»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٤، والدماميني: ١٧٨.

(٧) فيهما: «كذا»، والعمري: ٥٨؛ ففيه: «كذلك»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.

والثاني فيه أقبح، وبيته[١]:

فِـــي الَّـــذِيـــنَ قَـــدْ مَـــاتُـــوا وَفِـــي مَـــا خَـــلَّـفُـوا عِـبْـرَهْ[٢]

والثالث فيه قبيح أيضًا، وبيته[٣]: /٩٣

لَـــوْ كَـــانَ أَبُـــو مُـوسَـى أَمِـــيـــرًا مَـــا رَضِـيـنَـاهُ

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْهَزَجِ]

تَنْبِيهٌ: حكى الأخفش أن للهزج ضربا ثالثا مقصورا، وبيته[٤]:

وَمَـــا لَـــيْـــثُ عَـــرِيـــنٍ ذُو أَظَـــافِـــيـــرَ وَأَسْـــنَـــانْ
أَبُـــو شِـبْـلَـيْـنِ وَثَّـــابٌ شَـدِيـدُ الْـبَـطْـشِ غَـرْثَـانْ[٥]

هكذا رُوي بإسكان النون، قالوا: والخليل يأبى ذلك، وينشده على الإطلاق والإقواء على نحو ما سبق في الطويل، وقد مر ما فيه.

وحكى أبو بكر القَلَلَوْسِيّ أن له عروضا محذوفة لها ضرب مثلها، وأنشد[٦]:

سَـقَـــاهَـا اللهُ غَـيْـثًـا مِـــنَ الْـــوَسْـــمِـــيِّ رِيًّـــا

وهو في غاية الشذوذ»، انتهى كلام الشارح.

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، والدماميني: ١٧٩، والتبريزي: ٧٦.
(٢) العمري: ٥٨؛ ففيه: «خلفوه»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.
(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، والدماميني: ١٧٩، والتبريزي: ٧٦.
(٤) الدماميني: ١٨١.
(٥) العمري: ٥٨؛ ففيه: «... شبلين... عريان»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.
(٦) الدماميني: ١٨١.

الْبَحْرُ السَّابِعُ الرَّجَزُ[١]

٥٢ مُسْتَفْعِلُنْ سِتَّ مَرَّاتٍ حَوَى رَجَزٌ فَذَاتُ تَمٍّ لِتَمٍّ قَطْعٍ انْتَجِلِ

الرَّجَزُ محركة لغة داء يأخذ الإبل في أعجازها؛ فترتعش فخذاها من ذلك؛ فيقال من ذلك: رَجِزَتْ كفَرِحَ فهي رَجْزَاء وهو أَرْجَز، وبه سمي هذا البحر لتقارب حركاته وأجزائه، وقلة حروفه؛ فهو كالمضطرب.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّجَزِ]

والرجز هو البحر الثاني من أبحر دائرة المشتبه، وأجزاؤه «مُسْتَفْعِلُنْ» ستَّ مرات، وأعاريضُه أربعٌ، وأضربه خمسةٌ.

فالعروض الأولى التامة كما هي في الدائرة، وهي المراد بقولنا: «فَذَاتُ تَمٍّ»، لأن التّمّ هو التّمام بتثليث التاء فيهما. وهذه العروض لها ضربان: /٩٤

الضرب الأول تام مثلها، وبيته الشاهد له قوله[٢]:

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفْرٌ تُرَى آيَاتُهَا مِثْلَ الزُّبُرْ[٣]

تقطيعه:

دَارُنْلِسَلْ مَاإِذْسُلَيْ مَاجَارَتُنْ قَفْرُنْتُرَا أَيَاتُهَا مِثْلَزْزُبُرْ[٤]

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

---

(١) عبارة العنوان ساقطة من أ، ثابتة في ب.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، وابن جني: ١٠٥، والدماميني: ١٨٢.

(٣) فيهما: «أبياتها»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ. ورواية ابن عبد ربه وابن جني: «تَرَى آيَاتِهَا».

(٤) فيهما: «ترى»، وصواب العروضيين ما أثْبَتُّ.

والضرب [الثاني][1] مقطوعٌ أي محذوف ساكن وتده مع تسكين ما قبله؛ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» «مُسْتَفْعِلْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[2]:

اَلْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودُ

تقطيعه:

أَلْقَلْبُمِنْ هَامُسْتَرِي حُنْسَالِمُنْ وَلْقَلْبُمِنْ نِيجَاهِدُنْ مَجْهُودُو[3]

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مفعولن

قال الشارح[4]: «وقد يخبن؛ فيصير «مُتَفْعِلْ»؛ فينقل إلى «فَعُوْلُنْ»، كقوله[5]:

لَا خَيْر فِي مَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ إِنْ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمِ خَيْرِ».

انتهى كلام الشارح.

وقول الناظم: «انْتَجِلِ» ضبطه بالنون والتاء والجيم، ومعناه اسْتَبِنْ، يقال: انْتَجَلَ الشَّيْءُ، إذا استبان، والمعنى أن العروض تامة يتبين لها ضربان: تامّ، ومقطوع كما مضى./٩٥

٥٣ وَذَاتُ جَزْءٍ وَصُحَّ مُوثِلَتْ وَلِذَا تِ الشَّطْرِ كَالنَّهْكِ هِيَ الضَّرْبُ فِي النَّحَلِ

(١) سقطت منهما: «الثاني»، وصواب السياق إثباتها.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٦، والدماميني: ١٨٣.

(٣) فيهما: «والقلب من»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٤) العمري: ٥٩.

(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، والدماميني: ١٨٥، والتبريزي: ٨١.

العروض الثانية مجزوءة بحذف جزء منها، وهي من بعد التجزئة صحيحة أي سالمة من التغيير. وهذه لها ضرب واحد، وهو مجزوء صحيح مثلها؛ ولذلك قال: «مُوثِلَتْ»، وبيته الشاهد له قوله[1]:

قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ

تقطيعه:

قَدْهَاجَقَلْ بِيمَنْزِلُنْ مِنْؤُمِمِعَمْ رِنْمُقْفِرُو

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن

وأما العروض الثالثة فهي مشطورة أي حذف منها شطر أجزاء البيت أي نصفه، ولها ضرب واحد، وهو هي بعينها؛ قال العروضيون: إنهما قد امتزجا؛ فدعي الجزء الثالث عروضا وضربا، وهو اختيار **المصنِّف**، وإليه الإشارة بقولنا: «هِيَ الضَّرْبُ فِي النَّحَلِ»، فالياء من هِيَ مشددة في البيت وكذلك لغة فيها، والنَّحَل جمع نحلة بكسر النون وسكون الحاء مهملة، وهي الدَّعْوَى، والمعنى أن العروض في الدَّعْوَى مع العروضيين[2] هي الضرب لا غير، وِفاقًا للمصنف، وإلا فقد قيل بأن الجزء الثالث عروض لا ضرب له وبالعكس، وعلى قولٍ فالجزء الأول هو العروض والثاني هو الضرب والثالث هو كالتذييل، وهذا قولٌ خامل!/٩٦ وقيل: العروض مجزوءة والضرب منهوك، وكل هذه الأقوال كالمتكلَّف! والأول ظاهر كلام أكثر العروضيين، وعليه المُعوَّل. وقيل: إن المشطور جنس وحده خارج من

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٦، والدماميني: ١٨٣.

(٢) أي عندهم، وما زالت «معهم» في اللهجة العُمانية بمعنى «عندهم».

الشـــعر، وقيل: إن المشـــطور نصف بيت لا بيت كامل، قلـــت: وهذا أحب الأقوال إليّ في الحال، وبيته الشاهد له قوله[١]:

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَـــجْوًا قَدْ شَـــجَا

تقطيعه:

مَاهَاجَـــأَحْ زَانَنْوَشَـــجْ وَنْقَدْشَـــجَا

تفعيله:

مســـتفعلن مســـتفعلن مســـتفعلن

العروض الرابعة[٢] المنهوكة أي المحذوف مـــن أجزائها الثُّلُثان والباقي الثُّلُـــث، وهذه مثل المشـــطورة في الحكـــم أي ضربها هـــو العروض على الاختلاف السابق؛ فإنهما سواء؛ ولذلك اكتفينا بقولنا: «كَالنَّهْكِ»، لأن النَّهْكَ والتَّشْطِيرَ حكمهما واحد؛ فكل منهما مثل صاحبه في الحكم، لا غير، وبيته الشاهد له قوله[٣]:

يَـــا لَـــيْـــتَـــنِـــي فِـــيـــهَـــا جَـــذَعْ

تقطيعه:

يَـــالَـــيْـــتَـــنِـــي فِـــيـــهَـــاجَـــذَعْ

تفعيله:

مـــســـتـــفـــعـــلـــن مـــســـتـــفـــعـــلـــن

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، وابن جني: ١٠٧، والدماميني: ١٨٣.

(٢) في أ: «الثالثة»، وصواب السياق ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٣) ابن الصمة: ١٢٨.

قال الشارح[١]: «والأخفش يجعل المشطور والمنهوك من قبيل السجع، ولم يجعلهما شعرا البتة؛ فجملةُ ما دخل عروضَه وضربَه الجَزْءُ والشَّطْرُ والنَّهْكُ والقَطْعُ، ويدخله من الزحاف الخبنُ والطيُّ والخَبْلُ، والأول فيه صالح، وبيته[٢]:

وَطَالَمَا وَطَالَمَا وَطَالَمَا كُفِي بِكَفٍّ/٩٧ خَالِدٍ مَخُوفُهَا[٣]

والثاني فيه حسن، وبيته[٤]:

مَا وَلَدَتْ وَالِدَةٌ مِنْ وَلَدِ أَكْرَمَ مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ حَسَبَا

والثالث فيه قبيح، وبيته[٥]:

وثِقَلٍ مَنَعَ خَيْرَ طَلَبٍ وَعَجَلٍ مَنَعَ خَيْرَ تُؤَدَهْ

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الرَّجَزِ]

تَنْبِيهٌ: استدرك بعضهم للرجز عروضا أخرى مقطوعة مخبونة ذات ضرب مماثل لها، وأنشد على ذلك[٦] قوله[٧]:

لَأَطْرُقَنَّ حِصْنَهُمْ صَبَاحَا وَأَبْرُكَنَّ مَبْرَكَ النَّعَامَهْ[٨]

(١) العمري: ٦١.
(٢) الدماميني: ١٨٤، والتبريزي: ٨٠، والإسنوي: ٢٤٣.
(٣) فيهما: «يكف خالداء»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.
(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، وابن جني: ١٠٨، والدماميني: ١٨٤.
(٥) الدماميني: ١٨٤، والتبريزي: ٨١، والإسنوي: ٢٤٣.
(٦) سقطت منهما: «قوله»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٧) الدماميني: ١٨٧.
(٨) في أ: «وأبرك»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

وكذلك حكى جواز القطع في المشطور، وجعل منه قوله[١]:

يَـا صَاحِبَـيْ رَحْلِـي أَقِـلَّا عَذْلِي

والخليل ـ رحمه الله! ـ[٢] يجعل هذا من السريع كما سيأتي، إلا أنهم اتفقوا على جواز اسـتعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشـطورة، إجراء للعلة[٣] مجرى الزحاف؛ قال ابـن بري: وهذا أكثر ما يسـتعمله المحدثون في الأراجيز المشطورة المزدوجة»، انتهى كلام الشارح.

(١) الدماميني: ١٨٧.

(٢) لم يقع بمخطوط الشارح هذا الترحم، ولكن أَخْرَجَني عن حذفه مقامُ الخليل، رضي الله عنه!

(٣) فيهما: «العلة»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

الْبَحْرُ الثَّامِنُ الرَّمَلُ

٥٤ لِلرَّمَلِ مِنْ فَاعِلَاتُنْ سِتَّةٌ فَلِذَا تِ الْحَذْفِ تَمَّ وَقَصْرٌ وَالْمَثِيلَ صِلِ[1]

الرمل هو البحر الثالث من أبحر دائرة المشتبه، وفي ضبط وزنه وجهان: الفتح وسكون الميم، أخذا له من الرمل الذي هو لغةً ترقيق النَّسْج، وعلى نحو ذلك يُحكى عن الخليل أنه يشبهه برَمْل الحصير أي نسجه ـ والوجه الثاني/٩٨ تحريك الميم بالفتح تشبيها له بالرمْل، وهو لغةً إسراع في المسير كالهرولة، وعلى هذا ضبطه في القاموس. وأجزاء هذا البحر «فَاعِلَاتُنْ»[2] ست مرات، وله عروضان فقط وستة أضرب. قال الشارح[3]: «وأما ما أنشد من تمامه في قوله:

مَا لِقَلْبِي لَا يُبَالِي مَا يُلَاقِي فِي سُلَيْمَى لَا وَلَا يُعْطِي الْقِيَادَا

فمصنوع». انتهى كلام الشارح.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّمَلِ]

فالعروض الأولى محذوفة أي حذف منها سبب خفيف؛ فنقلت من «فَاعِلَا» إلى «فَاعِلُنْ»، ولهذه العروض ثلاثة أضرب:

الأول تام كما هو في الدائرة، وبيته الشاهد له قوله[4]:

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ

(١) في أ: «والمثيلُ» ـ ولا تشكيل في ب ـ والصواب ما أثْبتُّ.

(٢) فيهما: «فاعلاتن فاعلاتن ست مرات»، والصواب ما أثْبتُّ.

(٣) العمري: ٦٢.

(٤) عبيد: ١١٥.

تقطيعه:

مِثْلَسَحْقِلْ بُرْدِعَفْفَا بَعْدَكَلْ قَطْرُمَغْنَا هُووَتَأْوِي بُشْشَمَالِي

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

الضرب الثاني مقصور أي حذف منه الساكن الأخير ثم سكن ما قبله؛ فبقي «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَاتْ» بسكون التاء؛ فنقل إلى «فَاعِلَانْ»، وبيته الشاهد له قول القائل[١]:

أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ[٢]

تقطيعه:

أَبْلِغِنُّعْ مَانَعَنِّي مَأْلُكَنْ أَنَّهُوقَدْ طَالَحَبْسِي وَنْتِظَارْ[٣]

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلان/٩٩

قال الشارح[٤]: «وقد يخبن هذا الضرب؛ فيصير «فَعَلَانْ»[٥] بتحريك العين كقوله[٦]:

أَقْصَدَتْ كِسْرَى وَأَمْسَى قَيْصَرٌ مُغْلَقًا مِنْ دُونِهِ بَابُ حَدِيدْ[٧]»

انتهى كلام الشارح.

(١) العبادي: ٩٣.

(٢) ومبنى القصيدة كلها على الراء المكسورة لا الساكنة، فأما هذا التسكين فمن تصرف العروضيين.

(٣) فيهما: «وانتظار»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٤) العمري: ٦٢.

(٥) العمري: ٦٢؛ ففيه: «فاعلات»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٧/٥، وابن جني: ١١٥، والدماميني: ١٩٣.

(٧) في أ: «قصدت»، والعمري: ٦٢؛ ففيه: «أقصدن... قيصرا...»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

والضرب الثالث مثلها أي محذوف من آخره سبب خفيف؛ فيبقى «فَاعِلَا»؛ فينطق به «فَاعِلُنْ»، ومثاله قوله[١]:

قَالَتِ الْخَنْسَاءُ لَمَّا جِئْتُهَا ... شَابَ بَعْدِي رَأْسُ هَذَا وَاشْتَهَبْ

تقطيعه:

قَالَتِلْخَنْ سَاؤُلَمْمَا جِئْتُهَا ... شَابَبَعْدِي رَأْسُهَاذَا وَشْتَهَبْ[٢]

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن ... فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

٥٥ وَذَاتُ جَزْءٍ وَصُحَّ فَالْمُجَزَّأُ مِنْ ... تَسْبِيغٍ اوْ صُحَّ اوْ حَذْفٍ لَهَا اقْتَبِلِ

العروض الثانية مجزوءة بحذف جزء واحد من أجزائها، وهي صحيحة أي سالمة من التغيير بعد التجزئة، ولها ثلاثة أضرب كلها مجزوءة مثل العروض:

فالضرب الأول مجزوء مُسَبَّغٌ أي زِيدَ في آخره حرفٌ ساكنٌ؛ فصار «فَاعِلَاتُنْ» «فَاعِلَاتَانْ»، والشاهد له قوله[٣]:

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا فَاسْ ... تَخْبِرَا رَبْعًا بِعُسْفَانْ

تقطيعه:

يَاخَلِيلَيْ يَرْبَعَافَسْ ... تَخْبِرَارَبْ عَنْبِعُسْفَانْ

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن ... فاعلاتن فاعلاتان

(١) امرؤ القيس: ٢٩٣.

(٢) فيهما: «هذا واشتهب»، ومقتضى الكتابة العروضية ما أثبتُّ.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٧/٥، وابن جني: ١١٢، والدماميني: ١٩١.

قال الشارح[١]: /١٠٠ «قال الزجاج وهذا الضرب من الرمل قليل[٢] جدا؛ فهو موقوف على السماع، وقد يخبن؛ فيصير «فَعَلَاتَانْ» بتحريك العين، كقوله[٣]:

وَاضِحَاتٌ فَارِسِيَّا تْ وَأُدْمٌ عَرَبِيَّاتْ»

انتهى كلام الشارح.

الضرب الثاني مجزوء صحيح مثل العروض، والشاهد له قوله[٤]:

مُقْفِرَاتٌ دَارِسَاتٌ مِثْلُ آيَاتِ الزُّبُورِ

تقطيعه:

مُقْفِرَاتُنْ دَارِسَاتُنْ مِثْلُؤَايَا تِزْزَبُورِي

تفعيله:

فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتن

الضرب الثالث مجزوء كما تقدم، وهو أيضًا محذوف أي حُذف منه سَبَبٌ خَفيفٌ؛ فينطق به «فَاعِلُنْ» كما تقدم غير مرة، وبيته قوله[٥]:

مَا لِمَا قَرَّتْ بِهِ الْعَيْـ ـنَانِ مِنْ هَذَا ثَمَنْ

تقطيعه:

مَالِمَاقَرْ رَتْبِهِلْعَيْ نَانِمِنْهَا ذَاثَمَنْ

(١) العمري: ٦٣.

(٢) سقطت من أ: «قليل»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها، وهو ما في ب.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٨/٥، وابن جني: ١١٥، والدماميني: ١٩٣.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٨/٥، وابن جني: ١١٢، والدماميني: ١٩٢.

(٥) ابن عبدر به: ٤٨٨/٥، وابن جني: ١١٣، والدماميني: ١٩٢.

تفعيله:

فـــاعـــلاتـــن فـــاعـــلاتـــن فـــاعـــلاتـــن فـــاعـــلـــن

وأما قول الناظم: «اقْتَبِـلِ»، فهو[١] افْتِعَـال[٢] من القَبـول، والمراد أن هذه العروض المذكـورة هنا تَقبَلُ لها مجـزوءَ أحد هذه الثلاثة مـن الضروب التي مضى ذكرها.

وعلى أثر بيت هذا الضرب الأخير قال الشارح[٣]: «وزعم الزجاج أنه لم ير مثل هذا البيت شعرا للعرب، قال ابن بري يعني قصيدة كاملة انتهى.

فيدخل[٤] عروضَه وضربَه الحَذْفُ والقَصْرُ والجَزْءُ والتَّسْبيغُ، ويدخل حَشْوَه من الزحاف الخبنُ والكفُّ/١٠١ والشَّكْل، والأول فيه حسن، وبيته[٥]:

وَإِذَا رَايَـــةٌ مَـجْـدٍ رُفِـعَـتْ نَهَـضَ الصُلْـتُ إِلَيْهَـا فَحَوَاهَا

والثاني فيه صالح، وبيته[٦]:

لَيْـسَ كُلُّ مَـنْ أَرَادَ حَاجَـةً ثُـمَّ جَـدَّ فِـي طِلَابِهَـا قَضَاهَا

والثالث فيه قبيح، وبيته[٧]:

إِنَّ سَـعْـدًا بَـطَـلٌ مُـمَـارِسٌ صَابِـرٌ مُحْتَسِـبٌ لِمَـا أَصَابَـهْ

(١) فيهما: «هو»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ.

(٢) هكذا فيهما، ولعله: «افْتَعِل»!

(٣) العمري: ٦٤.

(٤) فيهما: «فدخل»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٧، وابن جني: ١١٤، والدماميني: ١٩٣.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٧/٥، وابن جني: ١١٤، والدماميني: ١٩٣.

(٧) ابن عبد ربه: ٤٨٧/٥، والدماميني: ١٩٣، والتبريزي: ٨٨.

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الرَّمَلِ]

تَنْبِيهٌ: زعم الزجاج أن لهذا البحر عروضا ثالثة مجزوءة محذوفة، لها ضرب مثلها، وأنشد عليه قول السُّلَيْكِ المتقدم إنشاده في المديد، وهو قوله[1]:

طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً مِنْ هَلَاكٍ فَهَلَكْ
لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكْ[2]

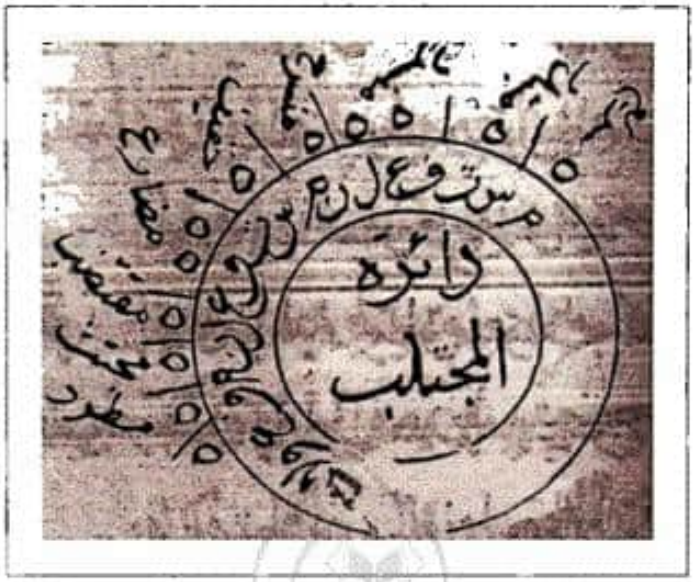
قال بعضهم: وهو قياس مذهب الخليل، والحمل عليه أولى من الحمل على تام المديد كما تقدم بيانه، لأنه يلزم عليه شذوذان: مجيء المديد تاما، والتزام التصريع في القصيدة، وهذا يلزم عليه مجيء عروض ثالثة للرمل فقط»، انتهى كلام الشارح.

(١) المرزوقي: ٦٤٥/١، والدماميني: ١٥٠ ـ ١٥١.
(٢) فيهما: «قُلْ لَهُ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت (ضَلَّةً).

الْبَحْرُ التَّاسِعُ السَّرِيعُ

[دَائِرَةُ الْمُجْتَلَبِ]

وهو أول الدائرة الرابعة المعروفة بدائرة المُجْتَلَب، وهي كما ترى[1]:



وسميت دائرة المُجْتَلَب ـ قيل ـ لكثرة أبحرها من الجَلب وهو الكثرة[2]، وبعضهم يسميها دائرة المُشْتَبِه لاشتباه أبحرها./١٠٢ قيل: وقُدِّمَتْ على التي تليها لكثرة أبحرها.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ تَفْكِيكِ أَبْحُرِهَا

فإنك تبتدئ من أول الدائرة يخرج لك منها البحر السريع وزنه «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ»، ثم تبتدئ بأول سبب يليه فتقول: تَفْعِلُنْ مُسْ تَفْعِلُنْ مَفْ

(١) فيما يأتي صورتها منسوخة عن النسخة ب من مخطوط المؤلف، لأنها أوضح مما في النسخة أ، ولا تخالفها في شيء من مادتها.

(٢) الجَلَب بفتحتين الاجتماع لا الكثرة، غير قول التبريزي الذي استفاد منه المؤلف ـ ١٢٨ ـ: «هذه الدائرة الرابعة سميت دائرة المُجْتَلَب لأن الجَلْب في اللغة الكثرة».

عُولَاتُ مُسْ»، ينطق «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ[1]»؛ فهذا بحر مهمل لم يعول عليه، ويسمى في عرفنا المُتْئِد[2]. ثم تبتدئ بأول وتد يليه، فتقول مثلا: «عِلُنْ مُسْتَفْ عِلُنْ مَفْعُو لَاتُ مُسْتَفْ»، ينطق «مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ فَاعِ لَاتُنْ»؛ فهذا البحر أيضًا مهمل لم ينظم عليه، ويسمى في عرفهم المُنْسَرِد. ثم تبتدئ بأول سبب يليه فيخرج «مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ»؛ فهو البحر المنسرح. ثم تبتدئ بأول سبب يليه، فتقول مثلا: «تَفْعِلُنْ مَفْ عُولَاتُ مُسْ تَفْعِلُنْ مُسْ»، فينطق به «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ»؛ فهو البحر الخفيف. ثم تبتدئ بأول وتد يليه، فتقول مثلا: «عِلُنْ مَفْعُو لَاتُ مُسْتَفْ عِلُنْ مُسْتَفْ»، فينطق به «مَفَاعِيلُنْ فَاعِ لَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ»؛ فهو البحر المضارع. ثم تبتدئ بأول سبب يليه، فينطق «مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ»؛ فهو البحر المقتضب. ثم تبتدئ بأول سبب يليه، فيخرج مثلا «عُولَاتُ مُسْ تَفْعِلُنْ/١٠٣ مُسْ تَفْعِلُنْ مَفْ»؛ فتنطق به «مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»؛ فهو البحر المجتث. ثم تبتدئ بأول الوتد المفروق، فتقول مثلا: «لَاتُ مُسْتَفْ عِلُنْ مُسْتَفْ عِلُنْ مَفْعُو»، فينطق به «فَاعِ لَاتُنْ مَفَاعِيلُنْ مَفَاعِيلُنْ»؛ فهو بحر مهمل، ويسمى في عرفهم المُطَّرِد.

وقد انتهى التفكيك فما بعد ذلك إلا التكرار؛ فالخارج من هذه الدائرة تسعة أبحر: ستة منها مستعملة، وثلاثة مهملة. فأما المهمل فلا فائدة في ذكره، وأما المستعمل فسنأتي به ـ إن شاء الله، ويَسَّر! ـ على التمام.

وهذه الدائرة الكاملة كلها اثنان وأربعون حرفا: أربعة وعشرون حرفا متحركا، وثمانية عشر حرفا ساكنا. وهي أربعة أوتاد مجموعة ووتدان مفروقان

(١) فيهما: «مفعولتن» ـ وفضلا عن أنها «مستفع لن»، يقتضي فَرْق الوتد ما أثْبتُّ، وكذلك فعلت فيما يأتي.

(٢) فيهما: «المبتدر»، وصواب العروضيين ما أثْبتُّ.

واثنا عشر سببا خفيفا. وأما وضعها في هذه الصورة التي أوردناها هنا فقد اكتفينا برسم النصف منها، لأن الثاني يُعرف بذلك لعدم الفرق، ولا مزية في الزيادة على ما مضى إلا التكرار.

٥٦ وِلِلسَّرِيعِ اثْتِ مَفْعُولاتِ يَسْبِقُهَا مُسْتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ قُلِ

البحر السريع هو أول أبحر الدائرة الرابعة التي ذكرناها ها هنا. وأما تعليل اسمه وتقديمه في الدائرة فهاكه من كلام شارح كتاب/١٠٤ المصنِّف ـ فَلْتَكْتَفِ[1] به، إن شاء الله! ـ قال[2]:

«وسُمي بذلك لأنه يسرع على اللسان، لما في كل ثلاثة أجزاء منه من لفظ سبعة أسباب، لأن الوتد المفروق فيه لفظه[3] لفظ السبب؛ والأسباب أسرع من الأوتاد، وكذا نُقل عن الخليل. وقياس ما تقدم افتتاحها بالمضارع لأنه المبدوء من أبحرها بالوتد، لكن عارَضَ ذلك أنه مَعْلولٌ أبدًا؛ إذِ المراقبةُ لازمةٌ فيه. كذا قيل ـ وفيه ما فيه[4] ـ فافتتحت بالسريع لخفته وحسن ذوقه». انتهى كلام الشارح.

وهذا البحر أجزاؤه «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ»، هذه أجزاء الشطر منه، وهو معنى قوله في النظم: «مَفْعُولَاتُ يَسْبِقُهَا مُسْتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ». وأما الشطر الثاني فهو مثل هذا الشطر؛ فيعاد له الوزن مرة أخرى، وهو مراد الناظم بقوله: «مَرَّتَيْنِ قُلِ» أي خذ هذا الوزن السابق جميعه؛ فقل به مرة

(١) فيهما: «فلتكتفي»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

(٢) العمري: ٦٥.

(٣) سقطت منهما كلمة «لفظه»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٤) إذ لم تغير المراقبة شيئا من وتدِ أوّلِه!

أخرى؛ فيكون مجموعه مرتيــن؛ فذلك هو وزن أجزاء[1] البيت الكامل لبحر السريع، وهو «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ»، ولا لبس في ذلك.

[صُوَرُ الْبَحْرِ السَّرِيعِ]

٥٧ فَذَاتُ طَيٍّ وَكَشْــفٍ وَقْفًــا اطْوِ لَهَا أَوْ مِثْلَهَا اذْكُرْ أَوِ اضْلِمْ غَيْرَ مُنْعَذِلِ/١٠٥

أعاريضه أربع، وهو منتهى الأعاريض، وأضربه ستة:

فالعــروض الأولى مَطْوِيَّــة أي محذوف منهــا رابعها الســاكن، وهي مَكْشُوفَةٌ أيضًا بحذف ســابعها المتحرك؛ فينقل «مَفْعُولَاتُ» إلى «فَاعِلُنْ». ولها ثلاثة أضرب:

الضرب الأول مَوْقُوفٌ بإســكان ســابعه المتحرك؛ فيصير «مَفْعُولَانْ»، وهو مَطْوِيٌّ أيضًا بحذف رابعه الساكن؛ فينقل إلى «فَاعِلَانْ»، والشاهد له قوله[2]:

أَزْمَانَ سَــلْمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرْ رَاؤُونَ فِي شَــامٍ وَلَا فِــي عِرَاقْ

تقطيعه:

أَزْمَــانَــسَــلْ مَــالَايَــرَا مِثْلَهَرْ رَاؤُونَفِــي شَــامِنْوَلَا فِيعِــرَاقْ

تفعيله:

مســتفعلن مســتفعلن فاعلــن مســتفعلن مســتفعلن فاعــلان

(١) في أ: «آخر»، وصواب التعبير ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨٨/٥، وابن جني: ١١٩، والدماميني: ١٩٥.

[طَيُّ الْوَقْفِ]

تَنْبِيهٌ: وعسى أن يقول من لا دراية له بعلم العربية إذا اطلع على مثل قول الناظم: «وَقْفًا اطْوِ»، فيقول[١]: ما معنى أن يكون الوقف هو المطوي؛ فإن الوقف هو حذف من الزحاف[٢]، قائم بنفسه في عرف أهل العروض؛ فلا يمكن فيه الطي؛ فإن الطي هو حذف مثله قائم بنفسه لا يدخل أحدهما في الآخر! فيقال له: نعم، إن تُرك على ظاهر لفظه فهو كما قلت، ولكن يحتمل وجوها غير ذلك تُخرَّج فيه على الصواب، بل على الفصيح المعتنى به، ومن أظهرها أن يُقْدَرَ له على محذوف جائز حذفه قياسا، وهو حذف المضاف/١٠٦ وإبقاء المضاف إليه. وقد اعتنى علماء البديع بهذا النوع؛ فسموه الإيجاز في عرفهم، وهو كقوله ـ تعالى! ـ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ﴾[٣]؛ فالمراد أهل القرية وأهل العير، لا نفس القرية والعير، وكذلك في النظم؛ فالمراد به صاحب الوقف أي الجزء المتصف به؛ فهو المطوي، لا الوقف نفسه. وقس على ذلك ما شابهه؛ فاعرفه! ولنرجع إلى ما نحن بصدد ذكره، فنقول:

الضرب الثاني لهذه العروض المتقدمة هو مثلها أي مطوي مكشوف بالتفسير السابق في العروض؛ فينقل «مَفْعُولَاتُ» إلى «فَاعِلُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[٤]:

هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الْغَضَا مُخْلَوْلِقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحْوِلُ

(١) هكذا فيهما، ولعله: «يقول»، من غير فاء!

(٢) وهذا من التبسط؛ إذ الوقف (تسكين آخر متحركي الوتد المفروق سابع التفعيلة)، علة كما تقدم له في مبحث العلل، لا زحاف.

(٣) سورة يوسف، من الآية ٨٢.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، وابن جني: ١٢٠، والدماميني: ١٩٦.

تقطيعه:

هَاجَلْهَـوَا رَسْـمُنْبِذَا تِلْغَضَـا مُخْلَوْلِقُـنْ مُسْـتَعْجِمُنْ مُخْوِلُو

تفعيله:

مسـتفعلـن مسـتفعلـن فاعلـن مسـتفعلـن مسـتفعلـن فاعلـن

والضرب الثالث منها أَصْلَمُ أي محذوف وتده المفروق؛ فيبقى «مَفْعُولَاتُ» «مَفْعُو»؛ فينقل إلى «فَعْلُنْ» بإسكان العين، وشاهده قوله[1]:

قَالَتْ وَلَـمْ تَقْصِدْ لِقِيـلِ الْخَنَا مَهْـلًا فَقَـدْ أَبْلَغْتَ أَسْـمَاعِي[2]

تقطيعه:

قَالَتْوَلَـمْ تَقْصِـدْلِقِـي لِلْخَنَـا مَهْلَنْفَقَـدْ أَبْلَغْتَـأَسْ مَاعِـي

تفعيله:

مسـتفعلن مسـتفعلن فاعلـن مسـتفعلن مسـتفعلن فعْلـن

وأما/١٠٧ قوله: «غَيْرَ مُنْعَذِلِ» أي غير[3] ملوم عليه؛ فإنه شيء حسن.

٥٨ وَذَاتُ خَبْلٍ وَكَشْـفٍ مِثْلَهَا اثْتِ وَذَا تَا الشَّـطْرِ مَعْ وَقْفٍ اوْ كَشْفٍ لَدَى الْعَمَلِ

العروض الثانية مَخْبولةٌ بحذف ثانيها ورابعها الساكنين ومَكْشوفةٌ بحذف سابعها المتحرك، ولها ضرب واحد وهو مثلها مَخْبولٌ مَكْشوفٌ؛ فيبقى من «مَفْعُولَاتُ» «مَعُلَا»؛ فينطق به «فَعَلُنْ» بتحريك العين، والشاهد له قوله[4]:

(١) الضبي: ٢٨٤.

(٢) فيهما: «لقد»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.

(٣) هكذا فيهما، ولعله: «فغير»، في جواب الشرط!

(٤) الضبي: ٢٣٨.

النَّشْـرُ مِـسْـكٌ وَالْوُجُـوهُ دَنَـا نِيـرٌ وَأَطْـرَافُ الْأَكُـفِّ عَنَمْ[1]

تقطيعه:

أَنَنْشْـرُمِسْ كُنْوَلْـوُجُـو هُـدَنَـا نِيرُنْـوَأَطْ رَافُلْأَكُـفْ فِعَنَـمْ

تفعيله:

مسـتفعلن مسـتفعلن فَعَلـن مسـتفعلن مسـتفعلن فَعَلـن

قال الشـارح[2]: «وهذه العروض مع ضربها المذكور قد يَشْـتَبِهان بعروض الكامل الحذاء مع ضربهـا الأول المماثِل لها إذا أُضْمِر جميع أجزاء الحشـو؛ فإن[3] كُلاً من بيتيهما[4] يصير إلى «مُسْـتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ فَعَلُنْ»؛ فحينئذٍ لا يتبين إلا بما قبله أو بعده من أبيات القصيدة. [وقد تقـدم لك في بحر الكامل أنه إذا وُجِدَتْ قصيـدة][5] جميـع أجزائها علـى «مُسْـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ فَعَلُنْ»، كان الأولـى/١٠٨ الحُكْم عليهـا بأنها من مضمـر الكامل مع العـروض والضرب الأَحَذَّيْنِ، لا من سالم السـريع مع العروض والضرب المخبولين المكشوفين، وبَيَّنْتُ[6] ثَمَّ وجه ذلك؛ فراجعه»! انتهى كلام الشارح.

والعروض الثالثة مَشْـطورةٌ بحذف شـطر البيت أي نصفه، ومَوقوفةٌ بحذف حركة سابعها؛ فينقل إلى «مَفْعُولَانْ»، وبيته قوله[7]:

يَنْضَحْـنَ فِـي حَافَاتِهَـا بِالْأَبْـوَالْ

(١) رواية الضبي: «البنان»، بدل «الأكف»، ولولا أن هذه هي التي في كتب العروضيين لصححتها.
(٢) العمري: ٦٧.
(٣) العمري: ٦٧؛ ففيه: «وإن»، وصواب السياق ما أثبته للمؤلف.
(٤) فيهما: «بيتهما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) العمري: ٦٧؛ فما بين المعقوفين ساقط منه، وصواب التكملة ما أثبته للمؤلف.
(٦) فيهما: «تبينت»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٧) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، وابن جني: ١٢٢، والدماميني: ٩٨.

تقطيعه:

يَنْضَحْنَفِي حَافَاتِهَا بِلْأَبْوَالْ

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مفعولان

قال الشارح[١]: «ولا يدخلها من الزحاف إلا الخبن؛ فيصير «مَفْعُولَاتْ» فيها «مَعُولَاتْ»[٢]؛ فينقل إلى «فَعُولَانْ»، كقوله[٣]:

لَا بُدَّ مِنْهَا فَانْحَدِرْنَ وَارْقَيْنْ[٤]»

انتهى كلام الشارح.

والعروض الرابعة مَشطورةٌ بالتفسير السابق مَكشوفةٌ بحذف سابعها المتحرك؛ فيبقى من «مَفْعُولَاتُ» «مَفْعُولَا»[٥]؛ فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، وشاهده قوله[٦]:

يَا صَاحِبَيْ رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي

تقطيعه:

يَاصَاحِبَيْ رَحْلِيثَقِلْ لَاعَذْلِي

تفعيله:

مستفعلن مستفعلن مفعولن

(١) العمري: ٦٨.

(٢) العمري: ٦٨؛ ففيه: «فعولات»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، الدماميني: ١٩٧، والتبريزي: ١٠١.

(٤) حُرِّف عند ابن عبد ربه إلى: «فاحذرن وإن فتن»!

(٥) فيهما: «مَعُولا»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، وابن جني: ١٢٢، والدماميني: ١٩٧.

قال الشـــارح[١]: «ولا يدخلها من الزحاف إلا الخبن أيضًا؛ فيصير «مَفْعُولُنْ» فيها «مَعُولُنْ»؛ فينقل إلى «فَعُولُنْ»، كقوله[٢]:

يَـــا رَبِّ إِنْ أَخْطَـــأْتُ أَوْ نَسِـــيتُ[٣]

وقد تقدم/١٠٩ في الرجز أن بعضهم يجعل هذا من مشـــطور الرجز المقطوع الضرب، وأن الخليل هو الذي يجعله من السريع». انتهى كلامه.

[امْتِنَاعُ الْجَزْءِ وَالتَّمَامِ]

تَنْبِيهٌ: وقد تكلم الشارح مع أول[٤] هذا البحر، فقال[٥]: «ولا يُجزأ قط[٦] لئلا يشتبه بمجزوء الرجز؛ فإذا ورد بيت على «مُسْـــتَفْعِلُنْ» أربع مرات، يحمل على أنه من مجزوء الرجـــز، لأن المحذوف حينئذٍ من الأجزاء نظيـــر المذكور منها؛ فيكون دليلا عليه، بخلافه في السريع، لكنه لا يســـتعمل عروضه وضربه تامي الحروف والحركات قـــط[٧]، لما يلزم علـــى ذلك من الوقف علـــى المتحرك، وهو[٨] مرفوض». انتهى كلامه.

وقد تكلم هنا على تنبيهات يحســـن ذكرها؛ فلا بأس بإيرادها من لفظه كما هي عادتنا في وضع هذا الكتاب. قال الشارح[٩]:

(١) العمري: ٦٨.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، وابن جني: ١٢٤، والدماميني: ١٩٨.

(٣) العمري: ٦٨؛ ففيه: «أخلطت»، والصواب ما أثبت للمؤلف، وما أكثر ما تحرفت عبارة الشـــارح واستقامت عبارة المؤلف!

(٤) أي «عند أول»، وما زالت «مع» في اللهجة العُمانية بمعنى «عند».

(٥) العمري: ٦٥.

(٦) استعمل «قَطُّ» للمستقبل المنفي استعمال «عَوْض» و«أبدا»!

(٧) كذلك استعمل «قط» هنا مثل ذلك الاستعمال الأنف.

(٨) سقط من أ: «وهو».

(٩) العمري: ٦٨.

[اشْتِبَاهُ السَّرِيعِ بِالرَّجَزِ]

«تَنْبِيهٌ: هذه العروض الرابعة[١] إذا نُظم عليها أبيات مُزدوِجة، ربما اشْتَبَهَتْ بعروض الرجز الأولى التامة مع ضربها المقطوع إذا صُرِّعَ بيتُها؛ فإن كلا من بيت السريع ومصراع الرجز يصير حينئذٍ إلى «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ»[٢]؛ فيلتبس[٣] حينئذٍ مصراع الرجز ببيت[٤] السريع لا محالة. وقد وقع هذا الاشتباه بعينه لبعض شراح ألفية ابن مالك، منهم شيخنا المرحوم الملا[٥] عبد الله/١١٠ السندي؛ فإنه قال في ما كتبه على قوله:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ[٦]

ما نصه[٧]: أي في تسهيل نظم قصيدة أو[٨] أرجوزة ألفية. وكتب في الحاشية ما نصه[٩]: قدم التقدير الأول على الثاني لما قيل من أن جعل ألفية صفة لقصيدة أولى من جعلها صفة لأرجوزة ـ وإن كان غالبها رجزا ـ لوجود السريع فيها كهذا البيت، إلا أن جزأه الأخير دخله الكشف، وهم لا يطلقون أرجوزة[١٠] إلا على ما كان من بحر الرجز خاصة». انتهى. أقول: الأولوية ممنوعة لأنه[١١] كما عارض

(١) فيهما: «أي الرابعة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) فيهما: «مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «فيلبس»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) فيهما: «بيت»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «ملا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت.
(٦) العمري: ٦٩؛ ففيه: «قد أستعين...»، وصواب بيت الألفية ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٧) فيهما: «يصير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٨) فيهما: «وأرجوزة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٩) فيهما كذلك: «يصير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(١٠) فيهما: «وهم لا يطلقونه إلا على...»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(١١) فيهما: «لأنها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

التقديـرَ الثاني مـا ذكر، عـارض الأولَ أن المختـار في الأراجيز المشـطورة المزدوجة كهذه الألفية أن كل شـطرين من ذلك شـعر على حدته[١] ولا يسمى قصيدة، لأنهم[٢] لا يلتزمون إجراءها على روي واحد[٣]، ولا على حركة واحدة، بل يجمعون فيها بين الحروف المختلفة المخـارج بالقرب والبعد، والحركات كذلك، وإنما يلتزمون ذلك في كل شطرين منها؛ فلو جعلنا الكل قصيدة واحدة لزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف في القصيدة الواحدة مع تكرارها فيها، وتلـك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يعدون مثـل ذلك في هذه الأراجيز عيبا، ولا نجد لذلـك نكيرا من العلماء؛ فدل/١١١ على مـا قلناه، وهذا من باب المسـاجلة والمماشـاة معه، وإلا فالألفية كلها من بحر الرجز، وليس فيها من السريع شـيء، وإنما اشتبه ذلك عليهم من اسـتعمال الناظم في بعض الأحيان الضرب الثانـي المقطوع من أضرب الرجز وجعل العـروض مثله للتصريع كما علمت، فيصير وزنه «مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولُنْ»، ومثلها؛ فيشتبه بهذه العروض من السريع لا محالة؛ فلا يميز بينهما إلا من له دراية بهذا الفن. وقد[٤] تقدم لك في بحر الرجز حكاية الاتفاق على جواز اسـتعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة. وكيف يظن بمثل الإمام جمال الدين بن مالك إدخال بحر في بحر وهو غير جائز! وهل يحسـن بـه ذلك مع أنه إمام المنظـوم والمنثور وصاحب عَلَمِهما المنشور[٥] وعِلْمِهما المأثور. وقد[٦] وقع هذا الاشتباه أيضًا[٧]

(١) فيهما: «حده»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «إلا أنهم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) العمري: ٦٩؛ ففيه: «لا يقيمون أجزاءها على رأي واحد»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.
(٤) فيهما: «فقد»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) في أ: «المنثور»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٦) فيهما: «فقد»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) فيهما: «وقد وقع أيضًا هذا الاشتباه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

للشيخ يحيى بن عبد المعطي[١] الزواوي في ألفيته؛ فصرح بذلك في ديباجتها، فقال:

لَاسِيْما مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ
وَمَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوِجَ الشُّطُورِ كَالتَّصْرِيعِ[٢]

وتابعه على ذلك ابن الخباز في شرحها، حيث أقره على ما ذكر مستدركا عليه أنه بنى[٣] القصيدة من بحرين، وهو غير مسلوك للعرب، ومُبْدِيًا لطيفة في نظمه، هي أن البيت الذي فيه ذِكْرُ الرجز من الرجز/١١٢ والذي فيه ذِكْرُ السريع من السريع؛ فكأن هؤلاء الشراح رأوا ذلك فقلدوه، والمنع وارد عليهم[٤] أيضًا. وقد خرجنا عن المقصود، لكن لم تخل هذه الزيادة من إفادة.

فإن قلت: فإذا وجدت قصيدة مزدوجة جميعها على هذا الوزن، فما الأولى: الحكم عليها بأنها من مشطور السريع، أو كامل الرجز المقطوع العروض والضرب، لما ذكر؟

قلت: الأولى الحكم عليها بأنها من مشطور السريع، ارتكابا لأخف الأمرين؛ إذ لم يدخله والحالة هذه إلا الكشف فقط ـ وهذا حذف حرف ـ بخلاف الرجز؛ فإنه يكون حينئذٍ قد دخله القطع الذي هو حذف حرف وتسكين آخر، مع ما فيه من التزام التصريع المستقبح تكراره في القصيدة، لأنه إنما يحسن في مبداها والخروج من قصة إلى قصة فيها، كما سيأتي التنبيه عليه في محله، إن شاء الله تعالى.

(١) العمري: ٦٩؛ ففيه: «ابن معطي»، وصواب الاسم ما أثبته للمؤلف.
(٢) فيهما: «أو ما»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) في أ: «بنا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٤) فيهما: «عليه»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

وجميع ما تقدم من الخلاف في عروض مشطور الرجز وضربه يأتي[١] هنا في العروضين الأخيرتين[٢]؛ فجملة ما دخل عـروض هذا البحر وضربه من التغييرات ستة: الطي، والكشـف، والوقف[٣]، والصلم، والخبن، والشـطر[٤]. ويدخل أجزاء حشوه من الزحاف الخبن والطي والخبل، والأول فيه صالح، وبيته[٥]:

أَرِدْ مِـنَ الْأُمُـورِ مَـا يَنْبَغِـي وَمَـا تُطِيقُـهُ وَمَـا يَسْـتَقِيمْ

والثاني فيه حسن، /١١٣ وبيته[٦]:

قَـالَ لَهَـا وَهْـوَ بِهَـا عَالِـمٌ وَيْحَكِ أَمْثَـالُ طَرِيـفٍ قَلِيلْ[٧]

والثالث فيه قبيح، وبيته[٨]:

وَبَـلَـدٍ قَـطَـعَـهُ عَـامِـرٌ وَجَمَـلٍ نَحَـرَهُ فِـي الطَّرِيـقْ

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ السَّرِيعِ]

تَنْبِيهٌ: استدرك بعضهم لعروضه الثانية[٩] ضربا أَصْلَمَ[١٠] كقوله[١١]:

يَـا أَيُّهَـا الـزَّارِي عَلَـى عُمَـرٍ قَدْ قُلْـتَ فِيـهِ غَيْـرَ مَـا تَعْلَمْ

(١) فيهما: «تأتي»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٢) فيهما: «الآخرين»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) سقطت منهما: «والوقف»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٤) العمري: ٧١؛ ففيه: «والشطور»، وصواب التعبير ما أَثْبَتُّ للمؤلف.
(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٨/٤، وابن جني: ١٢٣، الدماميني: ١٩٧.
(٦) الحطيئة: ٨٣.
(٧) رواية الديوان: «قُلْتُ لَهَا أَصْبِرْهَا صَادِقًا...»، وعلى ما أثبتُّ اجتمع أكثرُ العروضيين!
(٨) ابن جني: ١٢٣، والدماميني: ١٩٧، والتبريزي: ١٠١.
(٩) العمري: ٧١؛ ففيه: «الثالثة»، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ للمؤلف.
(١٠) فيهما: «أصلا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(١١) ابن عبد ربه: ٤٨٩/٥، والدماميني: ١٩٨، والتبريزي: ٩٧ (الحاشية).

قال ابن بري: ويجوز اجتماع هذا الضـرب الأصلم مع الضرب الآخر لهذه العروض في قصيدة[١]، كقوله بعد هذا البيت المذكور في شاهدها[٢]:

لَيْـسَ عَلَى طُـولِ الْحَيَـاةِ نَدَمْ وَمِـنْ وَرَاءِ الْمَـرْءِ مَـا يَعْلَـمْ

وفيه كلام ذكرناه في شرح الخزرجية»، انتهى كلام الشارح.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) فيهما: «قصيدته»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) الضبي: ٢٣٩.

الْبَحْرُ الْعَاشِرُ الْمُنْسَرِحُ

٥٩ الْمُنْسَـرِحْ هُـوَ مَفْعُولاتُ يَنْسِبِقُهَا وَبَعْـدُ مُسْـتَفْعِلُنْ وَارْدُدْهُ عَنْ كَمَلِ

«الْمُنْسَرِح» بوزن اسم الفاعل من الانسراح ـ وهو البحر الثاني من أبحر الدائرة الرابعة ـ وإعراب الحاء من اسم البحر في البيت ساكنة لأجل الوزن لا يمكن تحريكها، والسكون فيها من جهة النحو جائز على قصد القطع أي قطع الكلام عنها؛ فتبقى ساكنة كقولهم: باب، وفصل، وما أشبه ذلك. وفي الجميع للاحتمال وجهان: السكون كما مضى، ويشبهه الوقوف على حركات الحروف في فواتح السور نحو «يس» و«ألم»؛ إذ المراد/١١٤ مجرد ذكر أسمائها؛ فلا باعث لإجراء الحركات الإعرابية عليها ـ والثاني الرفع على تقدير محذوف هو المبتدأ في التقدير؛ فتقول: بابٌ، فصلٌ، أي هذا باب، هذا فصل. وإذا أضيف إلى ما بعده وجب الرفع على هذا التقدير، لعدم جواز الإضافة لغير معرب، ومنه قوله ـ تعالى! ـ: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[1]، أي هذا ذكر رحمة ربك، ويحسن الرفع فيه على أنه هو المبتدأ به وما بعده خبر عنه، وذلك ظاهر، لكن في البيت ملتزم التقدير الأول لموافقة الغرض المطلوب من إبقائه على السكون؛ فهو أحق من القول بالضرورة فيه؛ فاعرف ذلك!

فإن قلت: نعم، قد عرفت الوجوه النحوية كما ذكرت؛ فكيف[2] يصح في البيت على هذا التقدير، وعَلامَ يكون إعرابُه؟

(١) سورة مريم: الآية ٢. وفي أ: «زكرياء»، وبحسبنا هنا ما قرأ حفص ـ وإن كان شيخه عاصم نفسه يمدها (زكرياء) في القرآن كله ـ وهو ما في ب.

(٢) فيهما: «ولكن فكيف»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

قلت: وَجْهُهُ أنه ذكر اسم البحر أولًا على تقدير إرادة ذكر اسم البحر لا غير؛ فكأنْ لا مقتضي لإعرابه لعدم التعلق بما سواه قَبْلًا وبَعْدًا؛ فسببُه كذلك، ثم شرع في شرحه من بعد؛ ولأجل ذلك قال: «هُوَ مَفْعُولَاتُ» إلى آخره؛ فاعرف ذلك!

وأجزاء شطر بيت هذا البحر ثلاثة كما قال الناظم: «مَفْعُولَاتُ يَسْبِقُهَا وَبَعْدُ مُسْتَفْعِلُنْ» أي يسبقها «مُسْتَفْعِلُنْ» وبعدها «مُسْتَفْعِلُنْ» أيضًا، و«مَفْعُولَاتُ» واسطة بينهما؛ فذلك «مُسْتَفْعِلُنْ/١١٥ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ»، وإذا أردت تمام البيت لهذا البحر فأعد الوزن المذكور بتمامه مرة أخرى، كما قال الناظم: «وَازْدُدْهُ عَنْ كَمَلِ»، أي رُدَّ الوزن المذكور؛ فاذكره مرة ثانية؛ فيكون الجميع ستة أجزاء: «مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ»؛ فهذا هو البيت التام. والكَمَل محركة اسم لمعنى الكمال، وقبله «عَنْ»، وهي حرف جر وقعت هنا لمعنى الباء، يقال: فعلته عن كمل أي بكماله، أو بمعنى إلى ومعناه إلى كماله، أو زائدة؛ فيكون «عَنْ كَمَلٍ» أي كاملا، كما تقول أعطيته المال كَمَلًا أي كاملا ـ أو بمعنى على، كما يقال: فعلته على الوفاء والتمام أي حتى أتيت على تمامه. وعن قد تكون لمعنى على، كقوله ـ تعالى! ـ: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[1]، وكفى بما مضى عن المزيد؛ فتأمله راشدا، إن شاء الله!

فإن قلت: فهذا البحرُ مِمَّ اشتق اسمه؟ فأقول: فيه أقوال، ودونك القول فيه من لفظ شارح كتاب الأصل كما ترى:

قال **الشارح**[2]: «قال الخليل: سُمّي بذلك لانسراحه أي سهولته[3]. وقال

(١) سورة محمد: من الآية ٣٨.

(٢) العمري: ٧٢.

(٣) فيهما: «لسهولته»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

غيره: لانسراحه أي مفارقته لأمثاله فيما يلزم؛ وذلك لأن «مُسْتَفْعِلُنْ» المجموع[١] الوتد، متى[٢] وقع ضربا فلا مانع له من أن يأتي على أصله إلا[٣] في هذا البحر؛ فإنه لا يقع فيه إلا مطويا كما ستعرفه. واعترضه ابن بري بأنَّ قَصْرَهُ على استعماله مطويا ضد الانسراح./١١٦ قال الصفاقسي[٤]: وفيه نظر! أقول: ولعل وجهه أنه عند أولئك مأخوذ من الانسراح الذي هو المفارقة، وهي ظاهرة فيه من الحيثية المذكورة. واعتراض ابن بري مبني على أنه من الانسراح بمعنى الانطلاق؛ فإنه من معانيه؛ فلم يتواردا على شيء واحد». انتهى كلام الشارح.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُنْسَرِحِ]

٦٠ فَذَاتُ صُحٍّ لَهَا طَيٌّ وَصَاحِبَتَا وَقْفٍ وَنَهْكٍ وَنَهْكٍ كَشْفَهُ افْتَعِلِ

وهذا البحر له ثلاثة أعاريض وثلاثة أضرب، لكل عروض ضرب:

فالعروض الأولى صحيحة أي سالمة من التغيير وضربها مثلها في الصحة لكنه مطوي بحذف رابعه؛ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» فيه «مُفْتَعِلُنْ». قيل: إنما طُوي لتُعادِل خفّته حينئذٍ ثقل هذا البحر الناشئ من كثرة ورود الأسباب وما يشبهها من الأوتاد المفروقة. والشاهد له قوله[٥]:

إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفَا

(١) فيهما: «مجموع»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) العمري: ٧٢؛ ففيه: «حين»، وصواب الأسلوب ما أثبتُّ للمؤلف.

(٣) سقطت منهما «إلا»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٤) العمري: ٧٢؛ ففيه: «الصغاني»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.

(٥) ابن عبدر ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٦، والدماميني: ٢٠٠.

تقطيعه:

إِنْنَبْنَـزَيْ دِنْـلَازَالَ مُسْـتَعْمِلَنْ لِلْخَيْرِيُـفْ شِـيفِيمِصْرِ هِلْعُرُفَـا

تفعيله:

مسـتفعلن مفعولات مسـتفعلن مسـتفعلن مفعـولات مفتعلـن

قال الشارح[1]: «قال الصفاقسـي: والتزامُ طَيّ هذا الضرب مع تمام عروضه ينقض[2] مـا أصّلوه مـن أن الضرب لا تكـون حركاته المتواليـة/١١٧ أكثر من حركات عروضه المتوالية. انتهى. ويمتنع خَبْل هذه العروض لما يؤدي إليه من توالي خمس متحركات». انتهى كلام الشارح.

العـروض الثانية مَوْقوفةٌ مَنْهوكـةٌ؛ فالنَّهْكُ حذف ثُلُثـي أجزاء البيت؛ فيبقى منه «مُسْـتَفْعِلُنْ مَفْعُـولَاتُ» بتحريك التـاء ـ والوَقْفُ حذف حركة السابـع؛ فيبقى «مَفْعُولَاتْ» بسـكـون التاء؛ فينطق به «مَفْعُولَانْ»، والشاهد له قوله[3]:

صَـبْـرًا بَـنِـي عَـبْـدِ الـدَّارْ

تقطيعه:

صَـبْـرَنْـبَـنِـي عَـبْـدِدْدَارْ

تفعيله:

مـسـتـفـعـلـن مـفـعـولان

(١) العمري: ٧٣.

(٢) فيهما: «والالتزام على هذا الضرب ينقض»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٧، والدماميني: ٢٠١.

قال الشارح[١]: «وقد تخبن هذه العروض؛ فتصير «مَعُولاَنْ»؛ فتنقل إلى «فَعُولَانْ»، كقوله[٢]:

لَمَّا الْتَقَوْا بِسُولَافْ[٣]»

انتهى.

العروض الثالثة مَنهوكةٌ مَكشوفةٌ؛ فالنَّهْكُ كما مضى تفسيره، والكَشْفُ حذف السابع المحرك؛ فيبقى «مَفْعُولَا»؛ فينقل إلى «مَفْعُولُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[٤]:

وَيْلُ امِّ سَعْدٍ سَعْدَا

تقطيعه:

وَيْلُمِّ سَعْ دِنْ سَعْدَا

تفعيله:

مستفعلن مفعولن

قال الشارح[٥]: «وقد يخبن؛ فيصير «مَعُولُنْ»؛ فينقل إلى «فَعُولُنْ»، كقوله[٦]:

هَلْ بِالدِّيَارِ إِنْسُ[٧]

(١) العمري: ٧٣.

(٢) ابن جني: ١٣٠، والدماميني: ٢٠٢، والتبريزي: ١٠٧.

(٣) فيهما وفي مخطوط الشارح: «بسولاق»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٨، والدماميني: ٢٠١.

(٥) العمري: ٧٤.

(٦) ابن جني: ١٣٠، والدماميني: ٢٠٣، والتبريزي: ١٠٨.

(٧) فيهما وفي مخطوط الشارح: «ما بالديار آنس»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.

وأما طَيُّها فهو ممتنع كالتي قبلها لقرب محلها[١] من الوتد المعلول. والأخفش يعد هذا وما قبله من الكلام الذي ليس بشعر[٢]، جريا على أصل مذهبه. قال ابن بري: /١١٨ والصحيح أنه شعر لأنه مُقَفًّى[٣] جار على نسبة واحدة في الوزن. انتهى. فجملةُ ما دخل عروضه وضربه الطَّيُّ والنَّهْكُ والوَقْفُ والكَشْفُ، ويدخل حشوه من الزحاف الخَبْنُ والطَّيُّ والخَبْلُ، والأول فيه صالح إلا في «مَفْعُولَاتُ»؛ فإنه قبيح، وبيته[٤]:

مَنَازِلُ عَفَاهُنَّ بِذِي الْأَرَا كِ كُلُّ وَابِلٍ مُسْبِلٍ هَطِلِ

والثاني فيه حَسَنٌ في غير العروضين الأخيرتين؛ فإنه ممنوع فيهما لما تقدم، وبيته[٥]:

إنَّ سُمَيْرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ قَدْ حَدِبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنِفُوا[٦]

والثالث فيه قبيح في غير العروض الأولى منه؛ فإنه ممنوع فيها لما تقدم، وبيته[٧]:

وَبَلَدٍ مُتَشَابِهٍ سَمْتُهُ قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهْ[٨]

(١) العمري: ٧٤؛ ففيه: «محلهما»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.
(٢) فيهما: «من الكلام ليس بشعر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) فيهما: «مقضي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٩، والدماميني: ٢٠٢.
(٥) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٩، والدماميني: ٢٠٢.
(٦) فيهما: «حدثوا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٣٠، والدماميني: ٢٠٢.
(٨) فيهما: «شمته»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمُنْسَرِحِ]

تَنْبِيهٌ: حَكَوْا للعروض الأولى ضَرْبًا ثالثًا مَقْطوعًا، كقوله[1]:

مَـا هَيَّـجَ الشَّـوْقَ مِـنْ مُطَوَّقَةٍ قَامَـتْ عَلَـى بَانَـةٍ تُغَنِّينَـا

قال ابن بري: وهذا الضرب ممّا استحسنه المحدثون وأكثروا منه لحسن اتساقه وعذوبة مذاقه». انتهى كلام الشارح.

(١) الدماميني: ٢٠٣، والتبريزي: ١٠٥.

الْبَحْرُ الْحَادِيَ عَشَرَ الْخَفِيفُ

٦١ وَبَيْنَمَا فَاعِلَاتُنْ مَرَّتَيْنِ حَكَوْا مُسْتَفْعِ لُنْ لِخَفِيفٍ مَرَّتَيْنِ جُلِي[١]

الخفيف هو ثالث الأبحر المستعملة من الدائرة الرابعة. قيل: قال/١١٩ الخليل سُمي بذلك لخفته في الذوق أي لما فيه من كثرة الأسباب، لأن حركة الوتد المفروق فيه اتصلت بحركات الأسباب، أو لأن كلَّ جزء منه اكتَنَفَهُ سَبَبانِ. وأجزاءُ هذا البحر ستة، وشطرُ البيت منه ثلاثة، وهي: «فَاعِلَاتُنْ» ذو الوتد المجموع مرتين أي «فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»، وبينهما «مُسْتَفْعِ لُنْ» ذو الوتد المفروق مرة واحدة؛ فذلك: «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ»؛ فهو شطر البيت. ثم أعده مرة أخرى، فيتم للبيت[٢] أجزاؤه كاملة، وهو المراد بقوله: «مَرَّتَيْنِ جُلِي» بضم الجيم أي كُشف؛ فالمعنى أن هذا الوزن السابق كله تذكره مرتين ليتم لك وزن البيت الكامل؛ فيكون كله «فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ مُسْتَفْعِ لُنْ فَاعِلَاتُنْ». و«ما» في قوله: «بينما» حرف زائد حشوا، وذلك جائز لغة، كقوله ـ تعالى! ـ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾[٣]، وفي الشعر كثير، كقول القائل[٤]:

يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[٥]

قيل: المعنى يا شاةَ قَنَصٍ.

(١) فيهما: «مس تفع لن»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «البيت»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.
(٣) سورة فصلت: من الآية ٢٠. في أ: «وشهد عليهم»، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٤) عنترة: ٢١٣.
(٥) فيهما: «عليك»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ]

٦٢ فَلِلصَّحِيحَةِ ذُو صُحٍّ وَمُنْحَذِفٌ وَإِنْ يُشَعَّثْ أَخُو التَّصْحِيحِ لَمْ يَهُلِ

هذا البحر له ثلاث أعاريض وخمسة أضرب:

فالعروض الأولى/١٢٠ صحيحة أي سالمة من التغيير، ولها ضربان:

فالضرب الأول صحيح مثلها، وبيته الشاهد له قوله[١]:

حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرْنَا فَبَادَوْ لَى وَحَلَّتْ عُلْوِيَّةٌ بِالسِّخَالِ[٢]

تقطيعه:

حَلْلَأَهْلِي مَابَيْنَدُرْ نَافَبَادَوْ لَاوَحَلْلَتْ عُلْوِيَتَنْ بِسْسِخَالِي

تفعيله:

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن[٣]

والضرب الثاني محذوفٌ أي حُذف من آخره سَبَبٌ خَفيفٌ؛ فبقي «فَاعِلَاتُنْ» فيه «فَاعِلَا»؛ فنقل إلى «فَاعِلُنْ» كقوله[٤]:

لَيْت شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أَمْ يَحُولَنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

تقطيعه:

لَيْتَشِعْرِي هَلْثُمْمَهَلْ أَأتِيَنْهُمْ أَمْيَحُولَنْ مِنْدُونِذَا كَرْرَدَا[٥]

---

(١) الأعشى: ٣.

(٢) رواية الديوان: «حَلَّ أَهْلِي بَطْنَ الْغَمِيسِ...»، ولكن اجتمع على ما أثبت أكثر العروضيين.

(٣) فيهما: «مستفعلن» ـ وأحيانا يرسمها الناسخ عَبَثًا: «مس تف علن» ـ وصواب العروضيين ما أثبت؛ إذ وتدها هنا مفروق.

(٤) الدماميني: ٢٠٤، والتبريزي: ١١٠، والإسنوي: ٢٨٩.

(٥) فيهما: «كرردى»، ومقتضى الكتابة العروضية ما أثبتُّ.

تفعيله:

فاعلاتــن مســتفع لــن فاعلاتن فاعلاتــن مســتفع لــن فاعلــن

نعم، وقد تقدم في ما سبق من النقل عن الشــارح ذِكْرُ التَّشْعِيث، وهنا ذكره المصنِّــف؛ فلذلك تعرضنــا لنظمه، وهو مختــص بالضــرب الأول الصحيح. والتشعيث ضبطه بالتاء المثناة من فوق فالشين المعجمة فالمهملة فالمثناة من[1] تحت فالمثلثة، هو في اصطلاحهــم تغير «فَاعِلَاتُنْ» إلى زنــة «مَفْعُولُنْ»، وهاك الكلام عليه من لفظ الشارح.

قال[2]: «وتَقدَّمَ لك ثَمَّةَ أيضًــا ذِكْرُ الاختلاف والمذاهب في كَيفيَّة صيرورته إليه؛ فَراجِعْه وهو فيه حَسَــنٌ، وعند الخليل/١٢١ مُلْحَقٌ بالحســن. قال الزجاج: وإنما حَسُــنَ التشــعيث في الخفيف مع أنه زحاف وتد والأوتاد لا تزاحف[3]، لأن الخفيف شعر مبني على معنى الغناء، واستعماله يولد في النفوس طربا لا يولده غيره من الأوزان؛ فاحتمل من قبيــح الزحاف ما لا يحتمله غيره. ويمتنع حينئذٍ[4] خبن[5] «مَفْعُولُنْ» المذكور لأن فاءه والحالة هذه عينُ وَتِدِ أَصْلِه، لكنها ســكنت، والخبن من الزحاف، وهو لا يكون إلا في ثواني الأسباب؛ فتأمل». انتهى كلام الشارح.

(١) سقطت من أ: «من»، وصواب التعبير إثباتها، وهو ما في ب.

(٢) العمري: ٧٦.

(٣) وهذا أيضًا من التبسط في التســمية؛ إذ التشعيث علة كما سبق له في مبحث العلل، لا زحاف، ولكنه لما كان جاريًا مَجْرَى الزحاف سهُل عليه ما تبــسط.

(٤) سقطت منهما: «حينئذٍ»، المرسومة في مخطوط الشارح حاء عليها مدة.

(٥) العمري: ٧٦؛ فقد ســقطت منــه «خبن»، وصواب الســياق ما أثبتُّ للمؤلــف، وهذا كله كلام الزجاج الذي سيستغربه الشارح.

وبيته المتشعِّث الشاهد له قوله[١]:

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ

ثم قال بعده:

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[٢]

فالضرب في البيت الأول «مَفْعُولُنْ»، وفي البيت الثاني «فَاعِلَاتُنْ»؛ فهو التشعيث، وقوله: «لَمْ يَهُلِ» أي أن التشعيث فيه غيرُ مَخوف لأنه من الحسن فيه؛ فلا يخشى عليه من قبيح الزحاف ونحوه؛ فاعرف ذلك!

٦٣ وَاحْذِفْ لِمَحْذُوفَةٍ أَوْلِ الصَّحِيحَةَ جَزْ ءًا مِثْلًا اوْ قَصْرَ مَخْبُونٍ يُجَنُّ أُلِ

العروض الثانية محذوفة أي حُذف من آخرها سَبَبٌ خَفيفٌ؛ فبقيت «فَاعِلَا»؛ فنُقلت إلى «فَاعِلُنْ». ولهذه العروض ضربٌ واحد محذوف/١٢٢ مثلها، وبيته الشاهد له قوله[٣]:

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ نَنْتَصِفْ مِنْهُ أَوْ نَدَعْهُ لَكُمْ

تقطيعه:

إِنْ قَدَرْنَا يَوْمَنْ عَلَا عَامِرِنْ نَنْتَصِفْ مِنْ هُوْ أَوْ نَدَعْ هُولَكُمْ[٤]

تفعيله:

فاعلاتن مستفع لن فاعلن فاعلاتن مستفع لن فاعلن[٥]

(١) الأصمعي: ١٥٢، والبيتان لعدي بن الرعلاء.
(٢) رواية الأصمعي: «... ذَلِيلاً سَيِّئًا بَالُهُ...».
(٣) ابن عبد ربه: ٤٩١/٥، وابن جني: ١٣٣، والدماميني: ٢٠٥.
(٤) فيهما: «على»، ومقتضى كتابته العروضية ما أَثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «مستفعلن» في الشطرين، و«فاعلاتن» في العروض، وصواب العروضيين ما أَثْبَتُّ.

قال الشارح[١]: «وقد تخبن هذه العروض وضربها، كقوله[٢]:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْعَقِيقِ مَعًا إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ[٣]»

انتهى.

العروض الثالثة مجزوءةٌ بحذف الجزء الأخير منها، وتبقى صحيحة أي سالمة من التغيير. ولها ضربان:

أولهما مثلها أي مجزوء صحيح وهو المراد بقوله: «أَوْلِ الصَّحِيحَةَ جَزْءًا مِثْلًا»؛ فمعنى «أَوْلِ» أي أَعْطِ، يقال: أَوْلاهُ الشيءَ يُوليه إياه، إذا أعطاه إياه، والمعنى أن الصحيحة المجزوءة لها[٤] ضربان مثلها؛ فانتصب «مِثْلاً» على المفعول، وانتصب «جَزْءًا» على الحال أي الصحيحة في حال التجزئة وعامل الحال محذوف لعدم اللبس فبقي مُقدَّرًا، وذلك في النحو جائز ـ وإن قل ـ كقولك: أعطيت زيدًا أميرًا فرسي أي أعطيته فرسي حال كونه أميرًا، وهو فصيح شائع، ولا يصح نصبها على خلاف المضاف[٥]، أو يصح على تقدير بعيد[٦]. ومثال هذه/١٢٣ العروض مع ضربها كقوله[٧]:

لَيْتَ شِعْرِي مَاذَا تَرَى أُمُّ عَمْرٍو فِي أَمْرِنَا

(١) العمري: ٧٧.

(٢) جميل: ١٨٨.

(٣) العمري: ٧٧؛ ففيه: «أتاني»، وصواب العروض ما أثبتُّ للمؤلف. وعلى رغم ظهور الخطأ أشرت إليه تنبيها على كثيرٍ من مثله ارتكبه ناسخ مخطوط الشارح، وأعرضت عنه! ورواية الديوان:

«بَيْنَمَا هُنَّ بِالأَرَاكِ مَعًا إِذْ بَدَا رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ»

(٤) فيهما: «أولها»، وفي ب: «أولها ضربين»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٥) أي بكونها منصوبة بمخالفة إضافتها المحتملة لو كان قال: «الصَّحِيحَةَ الجَزْءِ»، وهو من أعاريب الكوفيين.

(٦) من حيث يجوز عند البصريين جعل «جَزْءًا»، تمييز نسبة، أصله: «الصَّحِيحَ جَزْؤُهَا».

(٧) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، وابن جني: ١٣٣، والدماميني: ٢٠٥.

تقطيعه:

لَـيْـتَـشِـعْـرِي مَـاذَاتَـرَا أُمْـمُـعَـمْـرِنْ فِـيـتَـمْـرِنَـا[1]

تفعيله:

فـاعـلاتـن مـسـتـفـع لـن فـاعـلاتـن مـسـتـفـع لـن

الضرب الثاني منهما[2] مجزوء كما تقدم مَخبونٌ بحذف ثانيه الساكن مَقصورٌ بحذف ساكن سببه الأخير وإسكان متحركه؛ فيصير «مُسْتَفْعِ لُنْ» فيه «مُتَفْعِ لْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «فَعُولُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[3]:

كُـلُّ خَـطْـبٍ إِنْ لَـمْ تَكُو نُـوا غَـضِـبْـتُـمْ يَـسِـيـرُ

تقطيعه:

كُـلْـلُـخَـطْـبِـنْ إِنْـلَـمْـتَـكُـو نَـوغَـضِـبْـتُـمْ يَـسِـيـرُو[4]

تفعيله:

فـاعـلاتـن مـسـتـفـع لـن فـاعـلاتـن فـعـولـن

قال الشارح[5]: «ولكون[6] «مُسْتَفْعِ لُنْ» في هذا البحر مفروق الوتد وآخرُه سببٌ، قال **المصنِّف** في هذا الضرب منه: إنه مقصور، ولم يقل إنه مقطوع، لأن القطع حذف ساكن الوتد وإسكان متحركه، وآخر «مُسْتَفْعِ لُنْ» هذا سبب لا وتد.

---

(١) فيهما: «ترى... في أمرنا»، وفي مخطوط الشارح ـ ٧٧ ـ: «ترا... في أمرنا» ـ وربما كان أكثر العروضيين على تقطيع «في أمرنا» هكذا ـ ومقتضى فلسفة الكتابة العروضية ما أُثْبِتُ دائما.

(٢) فيهما: «منهما»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٩٥/٥، وابن جني: ١٣٤، والدماميني: ٢٠٥.

(٤) في أ: «كل»، ومقتضى الكتابة العروضية ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٥) العمري: ٧٧.

(٦) فيهما: «ويكون»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فإن قلت: في تفسيرك القصرَ عند ذِكْرِ الضرب المقصور بأنه حَذْفُ ساكن السبب وإسكان متحركه كما هو تفسيره المتقدم، إجمالٌ، لأن الجزء الواقع ضَرْبًا هنا مشتملٌ على سببين مُكْتَنِفَيْ وَتِدِه؛ فلا يعلم حينئذٍ هذا القصر في أولهما/١٢٤ أم في ثانيهما؛ فكان ينبغي التنبيه على ذلك!

قلت: لا إجمال في ذلك، لأن العلل المفردة[١] إنما تكون في آخر الأجزاء؛ فلا حاجة إلى تفصيله، على أن ثمة[٢] قرينة تخصصه بالثاني، هي ما يلزم من دخوله في الأول من[٣] صيرورة أول الجزء ساكنا؛ فيلزم منه محذوران: امتناع الابتداء به في حال التقطيع، والتقاؤه ساكنا مع نون فاعلاتن قبله، وكلاهما باطل؛ فتأمل!

فجملةُ ما دخل هذا البحر وضربه من التغييرات، الحَذْفُ والجَزْءُ والخَبْنُ والقَصْرُ والتَّشْعِيثُ. ويدخل حشوَه من الزحاف، الخَبْنُ والكَفُّ والشَّكْلُ، والأول فيه حسن، وبيته[٤]:

وَفُؤَادِي كَعَهْدِهِ لِسُلَيْمَى ... بِهَوًى لَمْ يَحُلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ[٥]

والثاني فيه صالح، وبيته[٦]:

يَا عُمَيْرُ مَا تُظْهِرُ مِنْ هَوَاكَ ... أَوْ تُجِنُّ يُسْتَكْثَرُ حِينَ يَبْدُو

(١) العمري: ٧٧؛ ففيه: «المتفرقة»، ولا معنى لها.

(٢) فيهما: «ثم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٣) فيهما: «في الأول صيرورة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٩١/٥، وابن جني: ١٣٥، والدماميني: ١١٣.

(٥) فيهما: «بعده» بدل «كعهده»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٩١/٥، وابن جني: ١٣٦، والدماميني: ٢٠٦.

والثالث فيه قبيح، وبيته[١]:

صَرَمْتَكَ أَسْمَاءُ بَعْدَ وِصَالِ ـهَا فَأَصْبَحْتَ مُكْتَئِبًا حَزِينَا

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ]

تَنْبِيهٌ: استدرك بعضُهم لهذا البحر عَروضًا مجزوءةً مقصورةً مخبونةً، لها ضرب مثلها، وجَعَلَ منه قولَ أبي العتاهية[٢]:

عُتْبَ مَا لِلْخَيَالِ خَبِّرِينِي وَمَالِي[٣]

يروى أن أبا العتاهية لما قال أبياته المصدرة بهذا البيت[٤]، قيل[٥] له: خرجت عن العروض ـ فقال: أَنَا سَبَقْتُ الْعَرُوضَ! أي سَبْقًا مَعْنَوِيًّا، /١٢٥ بمعنى تقدمته في القوة والفضل؛ وإلا فمولد الخليل سنة مئة ووفاته سنة سبعين أو خمس وسبعين أو ستين ومئة، ومولد أبي العتاهية سنة ثلاثين ومئة ووفاته سنة إحدى عشرة أو ثلاث عشرة[٦] ومئتين. ويحتمل أن يكون سبقه حقيقة، لأن الخليل وضعه في آخر عمره كما ذكره الثعالبي في التمثيل والمحاضرة[٧]،

(١) الدماميني: ٢٠٦، والتبريزي: ١١٤، والإستوي: ٣٠٠.

(٢) أبو العتاهية: ٦١٨ (ملحق الديوان)، وابن قتيبة: ٧٩٢، والدماميني: ٢٠٦.

(٣) فيهما: «حيرتني»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) وهي هذه القطعة في الملحق بديوانه:

عُتْبَ مَا لِلْخَيَالِ خَبِّرِينِي وَمَا لِي
لَا أَرَاهُ أَتَانِي زَائِرًا مُذْ لَيَالِ
لَوْ رَآنِي صَدِيقِي رَقَّ لِي أَوْ رَثَى لِي
أَوْ يَزَانِي عُذْرِي لَانَ مِنْ سُوءِ حَالِي

(٥) فيهما: «فقيل»، وصواب المخطوط ما أثبتُّ.

(٦) فيهما: «أحد عشر أو ثلاثة عشر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٧) فيهما وفي مخطوط الشارح: «التمثيل والمحاضرات»، وصواب المعروف من اسم الكتاب ما أثبتُّ.

وليس بيت أبي العتاهية المذكور شـاهدًا لهذه العروض، حتـى يَرِدَ أنه مُوَلَّد لا يثبت[١] أحكام العربية بقوله، بل هو مثال له كما يشير إليه قولنا: وجَعَلَ منه قولَ أبي العتاهية، الخبر[٢]؛ فكأنه ثَبَتَ عند قائله ببيت عزيز[٣] يصلح شاهدا، لكنا لم نقف عليه»[٤].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(١) العمري: ٧٩؛ ففيه: «مولد ثبتت»، وصواب التعبير ما أَثْبَتُّ للمؤلف.

(٢) العمري: ٧٩؛ ففيه: «آه»، ولا معنى لها.

(٣) فيهما: «بيت عربي»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٤) لم ينبه على انتهاء كلام الشارح!

الْبَحْرُ الثَّانِي عَشَرَ الْمُضَارِعُ

٦٤ مُضَارِعٌ فَـاعِ لَاتُنْ قَبْلَهَـا اثْتِ مَفَا عِيلُـنْ وَبَعْـدُ وَكُلًّا مَرَّتَيْـنِ قُـلِ

المضارع بكسـر الراء هو البحر الرابع من الدائرة الرابعة، وسُمي مضارعا على ما حُكي عن الخليل أنه سُـمي لمُضارعته الخفيفَ أي مُشابهته له في أنَّ أحد جزأيه مفروق الوتد والآخر مجموعه. وحُكي عن غيره أيضًا أنه لمضارعته الهزج من وجهين: أحدهما تقدم وتده المجموع على سببيه معا، والثاني كونه سُداسـيًا يجب جُزْؤُهُ؛ فكلٌّ/١٢٦ منهما لم يرد عن العرب إلا مُربَّعًا. وقيل غير ذلك، هكذا قاله الشارح[1].

وهذا البحر أجزاؤه ستة: «مَفَاعِيلُنْ» و«فَاعِ لَاتُنْ» مفروق الوتد و«مَفَاعِيلُنْ»، هذا شطر البيت. وهو المراد بقول الناظم: «فَاعِ لَاتُنْ قَبْلَهَا اثْتِ مَفَاعِيلُنْ وَبَعْدُ»، أي وبعدها «مَفَاعِيلُنْ» أيضًا. ثم قال: «وَكُلًّا مَرَّتَيْـنِ قُلِ» أي انطق بهذه الأجزاء الثلاثة كلها مرتين؛ فيتم البيت الكامل مسدس الأجزاء كما في الدائرة الكاملة، لكنه مجزوء وجوبا، وإليه أشار بقوله:

٦٥ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًا وَالْعَـرُوضُ لَهُ صَحِيحَةٌ وَلَهَـا الضَّرْبُ الصَّحِيحُ يَلِي

قيل: إن العرب لم تسـتعمل هذا البحر إلا مجـزوءا بحذف جزأين من بيته كما مضى تفسير التجزئة.

(١) العمري: ٧٩.

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُضَارِعِ]

وهذا البحر له عروض واحدة صحيحة بعد التجزئة أي سالمة من التغيير، ولها ضرب واحد وهو صحيح مثلها، وبيته الشاهد له قوله[١]:

دَعَانِي إِلَى سُعَادِ ... دَوَاعِي هَوَى سُعَادِ

تقطيعه:

دَعَانِيءِ لَاسُعَادِي ... دَوَاعِيَهْ وَاسُعَادِي

تفعيله:

مفاعيل فاع لاتن ... مفاعيل فاع لاتن

فدخل الكف في الجزء الأول منه، وأما عروضه وضربه فلم يدخل عليهما غير التجزئة.

قال الشارح[٢]: «ويدخل صدرَه وابتداءَه من الزحاف، القبضُ والكفُّ، وأحدهما واجب فيهما لما تقدم/١٢٧ في مبحث المراقبة، والأول فيه قبيح عند الخليل وصالح عند غيره، والثاني فيه حسن، وقد اجتمعا في قوله[٣]:

وَقَدْ رَأَيْتُ الرِّجَالَ ... فَمَا أَرَى مِثْلَ زَيْدِ[٤]

وفيه أيضًا شاهد على كف العروض. وكثيرا ما يلتبس مقبوض المضارع بمخبون المجتث، لأن كلًّا منهما يصير «مَفَاعِلُنْ فَاعِ لَاتُنْ[٥]» ومثلها. فإن تبيَّن

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، وابن جني: ١٣٨، والدماميني: ٢٠٧.

(٢) العمري: ٨٠.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، وابن جني: ١٤٠، والدماميني: ٢٠٨.

(٤) فيهما: «فَلَمْ أَرَ»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٥) فيهما: «فاعلاتن»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

ببقية الأبيات، بأن جاء في بعضها «مَفَاعِيلُنْ» صحيحًا أو مكفوفًا أو «مُسْتَفْعِلُنْ» صحيحًا أو مشكولًا، فلا كلام، وإلا فالاحتمال[1] باق، وحينئذٍ فالحكم عليه بأنه من المجتث أولى، لما ستقف عليه من إنكار الأخفش لبحر المضارع.

ويدخل صدرَه أيضًا الشَّتْرُ والخَرْبُ، فالأول كقوله[2]:

سَوْفَ أُهْدِي لِسَلْمَى ثَنَاءً عَلَى ثَنَاءِ

والثاني كقوله[3]:

إِنْ تَدْنُ مِنْهُ شِبْرًا يُقَرِّبْكَ مِنْهُ بَاعَا

[إِنْكَارُ الْبَحْرَيْنِ الْمُضَارِعِ وَالْمُقْتَضَبِ]

تَنْبِيهٌ: أنكر الأخفش أن يكون هذا البحر والذي يليه من شعر العرب، وزعم أنه لم يَسمَعْ منهم شيئًا من ذلك، وهو محجوج بنقل الخليل. وقال الزجاج: هما قليلان، حتى إنه لا يوجد منهما قصيدةٌ لعربي، وإنما يروى من كل واحد منهما البيت والبيتان، ولا ينسب بيت منهما لشاعر من العرب، ولا يوجد في أشعار القبائل»، انتهى كلام الشارح.

(١) فيهما: «فلا احتمال»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) ابن جني: ١٤٠، والدماميني: ٢٠٨، والتبريزي: ١١٩.

(٣) ابن عبد ربه: ٤٩٢/٥، والدماميني: ٢٠٨، والتبريزي: ١١٩.

الْبَحْرُ الثَّالِثَ عَشَرَ الْمُقْتَضَبُ

٦٦ الْمُقْتَضَبْ هُوَ مَفْعُولاتُ يَتْبَعُهَا مُسْتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ تُلِي/١٢٨

المُقْتَضَبُ بضم الميم وفتح الضاد وبسكون الباء إعرابًا كما مضى في المنسرح تقديرا نحويا جوازا، هو البحر الخامس من أبحر الدائرة الرابعة. حكي عن الخليل أنه سُمي مُقتَضبًا لاقتضابه من الشعر. قيل: معناه أنه مقتطَع بفتح الطاء من البحر المنسرِح؛ فإن «مَفْعُولَاتُ» هناك مُتوسّطة فقُدّمَتْ هاهنا؛ فالأجزاء هي هي. وأجزاء هذا البحر ستة «مَفْعُولَاتُ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ» مرتين لتمام البيت الكامل، وهو المراد بقول الناظم: «مَرَّتَيْنِ تُلِي» بضم التاء، من تُلِي بناءً لما لم يسمَّ فاعله، أَخْذًا من تلاوة الكلام أي ذكره، ولكن هذا البحر مَجزوءٌ وُجوبًا وإليه الإشارة بقوله:

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُقْتَضَبِ]

٦٧ قَدْ جَزَّؤُوهُ وُجُوبًا وَالْعَرُوضُ لَهُ مَطْوِيَّةٌ وَلِطَيِّ الضَّرْبِ عُجْ وَمِلِ[1]

مجزوءٌ وجوبًا بحذف جزأين منه، وله عروضٌ واحدة وضرب واحد؛ فالعروض مطويّةٌ بحَذْفِ رابعها الساكن وضَرْبُها كذلك؛ فيصير «مُسْتَفْعِلُنْ» فيها «مُسْتَعِلُنْ»؛ فينقل إلى «مُفْتَعِلُنْ» ـ قيل ـ لأنهم استثقلوا هذا الوزن بكثرة الأسباب وما يشبهها من الأوتاد المفروقة فيه؛ فأدخلوا الطَّيَّ في أجزائه؛ فطابَ مَذاقُه وعَذُبَ مَساقُه، هذا كلام الشارح فيه[2]، وهو كذلك، وبيته الشاهد له قوله[3]:

أَقْبَلَتْ فَلَاحَ لَهَا/١٢٩ عَارِضَانِ كَالْبَرَدِ

(١) فيهما: «وملي»، وصواب أسلوب المؤلف المتبع ما أَثْبَتُّ.

(٢) العمري: ٨١.

(٣) ابن عبد ربه: ٥: ٤٩٣، وابن جني: ١٤١، والدماميني: ٢١٠.

تقطيعه:

أَقْـبَـلَـتْـفَ لَاحَـلَـهَـا عَـارِضَـانِ كَـلْـبَـرَدِي

تفعيله:

مـفـعـلات مـفـتـعـلـن مـفـعـلات مـفـتـعـلـن

قال الشارح[1]: «فدخل عروضه وضربه الجَزْءُ والطَّيُّ، ويدخل صدرَه وابتداءَه من الزحاف، الخَبْنُ والطَّيُّ والخَبْلُ عند بعضهم، والأول فيه صالح، وبيته[2]:

أَتَـانَـا مُـبَـشِّـرُنَـا بِـالْـبَـيَـانِ وَالـنُّـذُرِ

والثاني فيه حسن، وبيته ما استشهد به المصنف[3].

والثالث فيه قبيح، وبيته[4]:

صَـرَمَـتْـكَ جَـارِيَـةٌ تَـرَكَـتْـكَ فِـي تَـعَـبِ

وتقدم أن الأخفش أنكر هذا البحر كالمضارع»[5].

(١) العمري: ٨١.

(٢) ابن جني: ١٤٢، والدماميني: ٢١١، والتبريزي: ١٢١.

(٣) العمري: ٨١؛ ففيه: «... والأول فيه حسن وبيته والثاني فيه صالح وبيته ما استشهد به المصنف»، وهو مضطربٌ إلى ما أثبتُّ للمؤلف.

(٤) الإسنوي: ٣١٢.

(٥) لم ينبه على نهاية كلام الشارح.

الْبَحْرُ الرَّابِعَ عَشَرَ الْمُجْتَثُّ

٦٨ مُجْتَثُّهَا فَاعِلَاتُنْ مَرَّتَيْنِ تَلَتْ مُسْتَفْعِ لُنْ مَرَّتَيْنِ كُلَّهَا ارْتَسِلِ

البحر السادس من أبحر الدائرة الرابعة هو المسمَّى بالمُجتثّ بوزن اسم المفعول، من اجتثَّه أي اقتطعه. قيل: سُمِّي كذلك لأنه مقتطع من الخفيف، بتقديم «مُسْتَفْعِ لُنْ» على فاعلاتن؛ فإنه هنالك متوسط بينهما؛ فتقدم هاهنا، قيل: ولأجل اقتطاعه منه كان زحافه كزحافه كما سيأتي، إن شاء الله!

وأجزاء هذا البحر ستة «مُسْتَفْعِ لُنْ» ذو الوتد المفروق، و«فَاعِلَاتُنْ فَاعِلَاتُنْ»، هذا شطره، والشطر الثاني كذلك، /١٣٠ وإليه الإشارة بقوله: «مَرَّتَيْنِ كُلَّهَا ارْتَسِلِ»، ومعنى «ارْتَسِلِ» أي[1] خُذْهَا مُرسلة أي مطلقة مباحة لك من غير مانِعٍ ولا مُمانِعٍ؛ فيكون البيت الكامل مُسدَّس الأجزاء، لولا التجزئة التي ذكرها، فقال:

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُجْتَثِّ]

٦٩ قَدْ جَزَّؤُوهُ وُجُوبًا وَالْعَرُوضُ لَهُ وَالضَّرْبُ صُحًّا وَبِالتَّشْعِيثِ لَمْ يُبَلِ

هو مجزوء بحذف جزأين منه وجوبًا، وله عروض واحدة صحيحة بعد التجزئة أي سالمة من التغيير، ولها ضرب واحد أيضًا مجزوء صحيح مثلها، وبيته الشاهد له قوله[2]:

الْبَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ وَالْوَجْهُ مِثْلُ الْهِلَالِ

(١) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!

(٢) ابن عبدر ربه: ٤/٤٩٥، وابن جني: ١٤٣، والدماميني: ٢١٢.

تقطيعه:

أَلْـبَـطْـنُـمِـنْ هَـاخَـمِـيـصُـنْ وَلْـوَجْـهُـمِـتْ لُـلْـهِـلَالِـي

تفعيله:

مـسـتـفـع لـن فـاعـلاتـن مـسـتـفـع لـن فـاعـلاتـن

وهذا البحر قد يدخله التَّشْعِيث المتقدم ذكره كالخفيف؛ فيصير «فَاعِلَاتُنْ» فيه «مَفْعُولُنْ»، وبيته الشاهد له قوله[1]:

لِـمْ لَا يَـعِـي مَـا أَقُـولُ ذَا الـسَّـيِّـدُ الْـمَـأْمُـولُ

تقطيعه:

لِـمْـلَايَـعِـي مَـاأَقُـولُـو ذَسْـسَـيْـيِـدُلْ مَـأْمُـولُـو[2]

وتفعيله:

مـسـتـفـع لـن فـاعـلاتـن مـسـتـفـع لـن مـفـعـولـن

قال الشارح[3]: «فدخل عروضَه وضربَه الجَزْءُ والتَّشْعيثُ فقط. ويدخله من الزحاف الخبنُ والكفُّ/١٣١ والشَّكْلُ، والأول فيه حسن في غير الضرب المشعث؛ فإنه ممتنع فيه لما تقدم في الخفيف، وبيته[4]:

وَلَوْ عَلِقْتَ بِسَلْمَى عَلِمْتَ أَنْ سَتَمُوتُ

(١) الدماميني: ٢١٤، والتبريزي: ١٢٤.

(٢) فيهما: «ذس سيدل»، ومقتضى الكتابة العروضية ما أثبتُّ.

(٣) العمري: ٨٣.

(٤) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، وابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

والثاني فيه صالح، وبيته[١]:

مَـــا كَـــانَ عَـــطَـــاؤُهُـــنَّ إلَّا عِـــــدَّةً ضِـــمَـــــارَا

والثالث فيه قبيح، وبيته[٢]:

أُولَـــئِـــكَ خَـــيْـــرُ قَـــوْمٍ إذَا ذُكِـــــرَ الْـــخِـــيَـــارُ»

انتهى كلام الشارح، وبه تمت الدائرة الرابعة المعروفة بالمجتلب أو المشتبه على قول.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

(١) الدماميني: ٢١٣، والتبريزي: ١٢٣، والإسنوي: ٣١٩.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٩٣/٥، وابن جني: ١٤٤، والدماميني: ٢١٣.

الْبَحْرُ الْخَامِسَ عَشَرَ الْمُتَقَارِبُ

[دَائِرَةُ الْمُتَّفِقِ]

وهو أول بحرَيِ الدائرة الخامسة المُسمَّاة بدائرة المتفق لاتفاق أجزائها لأنها خُماسيَّة كلها، كما ترى[1]:



وَكَيْفِيَّةُ التَّفْكِيكِ مِنْهَا

تبدأ بأول وتد يخرج لك منها البحر المتقارب، وزنه: «فَعُولُنْ» ثمانيَ مَرّات، ثم بأول سببٍ يليه يخرج لك البحر المتدارك «فَاعِلُنْ» ثمانيَ مرات، وهي موضوعة هنا على شطر البيت كما علمت. وليس مع[2] الخليل يخرج منها غير المتقارب[3]، لأن البحور عنده خمسة عشر، لم يذكر غيرها، وإنما ذكره

(١) فيما يأتي صورتها منسوخة عن النسخة ب من مخطوط المؤلف، لأنها أوضح مما في النسخة أ، ولا تخالفها في شيء من مادتها.

(٢) «مع» هنا العُمانية المعروفة فيما سبق بمعنى «عند».

(٣) بل يخرج مهملا كما خرج غيره من مهملات الدوائر.

المتأخـرون الأخفش ومـن تابعه عليه، وعليه مشـى المصنِّف وعامـة العلماء المتأخرين. وهي موضوعة على نصف البيت كما علمت.

٧٠ ثَمَانِيًـا مِـنْ فَعُولُـنْ حَازَهَـا مُتَقَا رِبٌ لِذَاتِ الصَّحَـاحِ الْمِثْلَ خُذْ تَطُلِ

المتقارِب أول بَحْـرَيِ الدائرة الخامسـة (دائرة المتفق)، وإنمـا كان أولها لافتتاحه بالوتد، وسُـمي متقاربًا لتقارُب أجزائه لأنها كلها خماسـية، فلم تَطُلْ، ولم تَبْعُدْ لكثرة الحروف، وقيل غيرُ ذلك. وأجزاؤه «فَعُولُنْ» مكررًا ثمانيَ مرات كما سيأتي، إن شاء الله!

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَقَارِبِ]

وله عروضان وستة[1] أضرب:

فالعروض الأولى صحيحة سـالمة من التغيير، وهي المـراد بقول الناظم: «لِذَاتِ الصَّحَاحِ»؛ فالصَّحاح بفتح الصاد اسم بمعنى الصحة. وهذه العروض لها أربعة أضرب:

فالأول صحيحٌ مثلها، وهو المـراد بقول الناظم: «خُذْ لَهَـا الْمِثْلَ»، ومعنى «تَطُلِ» بضم الطاء من الطُّول بضمها، وذلك عبارة عن اسـتيفاء أحرف أجزائها؛ فهو غاية طولها الـذي لا تَجاوُز عليـه ـ أو من الطَّوْل بفتح الطـاء أي الفضل والشـرف تشـريفًا لها بالتمام، لأن أتم الأشـياء خيرٌ من ناقصها في الكلّ، إلا لعارضٍ يُظْهِرُ أنَّ ما فوق ذلك القِصَر نَقْصٌ؛ فتُسـمَّى الزيادة فُضولًا أو ما أشـبه ذلك من المعاني؛ فلا رأيَ لنا في الإكثار. وبيته الشاهد له قوله[2]:

فَأَمَّـا تَمِيـمٌ تَمِيـمُ بْـنُ مُـرٍّ فَأَلْفَاهُـمُ الْقَـوْمُ رَوْبَـى نِيَامَـا

(١) فيهما: «وله ستة»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٢) ابن أبي خازم: ١٩١.

تقطيعه:

فَأَمْمَا تَمِيمُنْ/١٣٣ تَمِيمُبْ نُمُرْرِنْ فَأَلْفَا هُمُلْقَوْ مُرَوْبَا نِيَامَا[1]

تفعيله:

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن

٧١ وَاقْصُرْ أَوِ احْذِفْ أَوِ ابْتُرْهُ وَإِنْ حُذِفَتْ مَجْزُوءَةً مِثْلًا اوْ بَتْرًا يُجَزَّأُ لِ

وأما الأضرب الثلاثة التي بقيت للعروض الصحيحة المذكورة في البيت السابق فها هي هنا:

فالضرب الأول ـ وهو الضرب الثاني ـ مَقصورٌ بحذف ساكن سببه وإسكان متحركه، وشاهده قوله[2]:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ يَابِسَاتٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالْ[3]

تقطيعه:

وَيَأْوِي إِلَانِسْ وَتِنْيَا بِسَاتِنْ وَشُعْثِنْ مَرَاضِي عَمِثْلِسْ سَعَالْ

تفعيله:

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولْ

(١) فيهما: «مروبى»، ومقتضى الكتابة العروضية ما أثبتُّ.

(٢) الهذليون: ١٧٢/٢.

(٣) هو لأمية بن أبي عائذ، ورواية الديوان:

«لَهُ نِسْوَةٌ عَاطِلَاتُ الصُّدُو رِ عُوجٌ مَرَاضِيعُ مِثْلُ السَّعَالِي»

باللام المكسورة، ولكنه على ما رَوَى المؤلفُ، في كتب أكثر العروضيين.

الضرب الثالث منها مَحذوفٌ من آخره سَبَبٌ خفيف؛ فيصير «فَعُولُنْ» فيه «فَعُو»؛ فينقل إلى «فَعَلْ» ساكن اللام، وشاهده قوله[1]:

وَأَرْوِي مِنَ الشِّعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرُّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَوْا

تقطيعه:

وَأَرْوِي مِنَشْشِعْ رِشِعْرَنْ عَوِيصَنْ يُنَسْسِزْ رُوَاتَلْ لَذِيقَدْ رَوَوْ

تفعيله:

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فَعَلْ

الضرب الرابع منها أَبْتَرُ أي دَخَله القَطْعُ بعد الحَذْف؛ /١٣٤ فصار «فَعُولُنْ» فيه إلى «فَعْ» بسكون العين؛ فينقل إلى «فَلْ»، وشاهده قوله[2]:

خَلِيلَيَّ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَارِ خَلَتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّهْ

تقطيعه:

خَلِيلَيْ يَعُوجَا عَلَارَسْ مِدَارِنْ خَلَتْمِنْ سُلَيْمَا وَمِنْمَيْ يَهْ

تفعيله:

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فَلْ

وأما **العروض الثانية** فهي مجزوءة بحذف جزء منها ومحذوفة بحذف سببها الخفيف؛ فيبقى «فَعُولُنْ» فيها «فَعَلْ» بتحريك العين وسكون اللام، ولها ضربان:

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٤/٥، وابن جني: ١٥٢، الدماميني: ٢١٦.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٩٤/٥، وابن جني: ١٥٣، والدماميني: ٢١٦.

الضرب الأول محذوف ومجزوء مثلها، وبيته الشاهد له قوله[١]:

أَمِـــنْ دِمْـنَـــةٍ أَقْـفَـــرَتْ لِـسَـلْـمَـى بِـــذَاتِ الْـغَـضَـا

تقطيعه:

أَمِـــنْـــدِمْ نَـتِـنْـأَقْ فَـــرَتْ لِـسَـلْـمَـا بِـــذَاتِـــلْ غَـضَـا

تفعيله:

فَـعُـولُـن فَـعُـولُـن فَـعَـلْ فَـعُـولُـن فَـعُـولُـن فَـعَـلْ

والضرب الثاني منها مجزوء مثلها لكنه أبتر بالتفسير السابق في العروض الأولى؛ فيصير «فَعُولُنْ» فيه «فَلْ» بإسكان اللام، وشاهده قوله[٢]:

تَـعَـفَّـفْ وَلَا تَـبْـتَـئِـسْ فَـمَـا يُـقْـضَ يَـأْتِـيـكَـا

تقطيع:

تَـعَـفْـفَـفْ وَلَاتَـــبْ تَـئِـسْ فَـمَـايُـقْ ضَـيَـأْتِـي كَـا

تفعيله:

فَـعُـولُـن فَـعُـولُـن فَـعَـلْ فَـعُـولُـن فَـعُـولُـن فَـلْ

وقول الناظم في تكملة البيت: «لِ» في صورة اللام المكسورة في لفظه، هي أمر من/١٣٥ وَلِيَهُ يَلِيهِ بمعنى الوَلاية، أي كـن مُتولِّيًا[٣] لذلك قائمًا به، وهو الفعل الذي انتصب به قوله: «مِثْـلًا اوْ بَتْرًا»، ولكنه لمـا كان حرفًا واحدًا مأمـورًا به وجب أن يكتب في آخره هاءُ السكت كما هو معروف في علم اللغة والرسم؛ فاعرف ذلك[٤]!

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٥/٥، وابن جني: ١٥٤، والدماميني: ٢١٦.
(٢) ابن جني: ١٥٤، والدماميني: ٢١٧، والتبريزي: ١٣٣.
(٣) في أ: «متواليا»، وصواب اللغة ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٤) ولم يكتب له هنا، لأن للشعر نظاما غير نظام النثر!

قال الشارح[١]: «وهذا الضرب لهذه العروض مُختلَف فيه، حكاه بعضهم عن خَلَفٍ الأحمر، وحكاه بعضهم عن الخليل، ومنهم من لم ينقله عنه. قال بعضهم: والصحيح نقله عنه، لأن الأخفش والزَّجّاج أثبتاه في كتبهما ولم يتعرضا لِنَفْيِهِ عن الخليل، ولو لم يكن قاله لنبها عليه كما جرت عادتهما بذلك، كذا قيل. ونظر الدماميني في نسبته إلى الخليل بهذه القرينة، وهو نظر ظاهر[٢]. والمصنِّف تبع من أثبته فأثبته؛ فجملة ما دخل عروض هذا البحر وضربه، القَصْرُ والحَذْفُ والبَتْرُ والجَزُّ. ويدخل حشوه وصدره[٣] من الزحاف والعلل الجارية مجراه، القبضُ والثَّلْمُ والثَّرْمُ، والأول فيه حسن إلا في الجزأين اللذين قبل الضربين الأبترين؛ فإنه لا يدخلهما القبض عند الخليل خلافًا للأخفش والزجاج، ومستند كلا القولين ذكرناه في شرح الخزرجية؛ فراجعه!

واختُلِفَ في: هل القبض في هذا البحر أحسن من التمام أم العكس[٤]، قولان في المسألة، وبيته[٥]:

أَفَادَ فَجَادَ وَسَادَ فَذَادَ وَقَادَ فَزَادَ وَعَادَ فَأَفْضَلْ[٦]

والثاني فيه قبيح، وبيته[٧]:

لَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذْتُ جِمَالَا تِ عَمْرٍو وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا

(١) العمري: ٨٦.

(٢) العمري: ٨٧؛ ففيه: «وهو ظاهر»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.

(٣) سقطت منهما: «وصدره»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٤) العمري: ٨٧؛ ففيه: «أم بالعكس»، وصواب الأسلوب ما أثبتُّ للمؤلف.

(٥) امرؤ القيس: ٤٧١.

(٦) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «وَفَادَ فَزَادَ»! ورواية زيادات الديوان:

«أفاد فجاد وساد فزاد وقاد فذاد وعاد فأفضل»

(٧) ابن عبد ربه: ٤٩٤، والدماميني: ٢١٩، والتبريزي: ١٣٥.

والثالث فيه قبيح أيضًا، وبيته[١]:

قُلْتُ سَدَادًا لِمَنْ جَاءَنِي فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا

وفيه شاهد أيضًا على استعمال الحذف الذي هو علة جارية مجرى الزحاف في أولى عَروضَيْ هذا البحر خاصة، كما تقدم بيانه في التنبيه الذي ذيّلت به مبحث العلل؛ وذلك لأن قوله: «أَنِي»[٢]، وزنه فَعَلْ؛ فلا يشكل عليك بأن الحذف إنما يدخل عروضه الثانية المجزوءة كما قرره المصنِّف؛ فكيف دخل الأولى التامة، لأنه يدخل الثانية المجزوءة على وجه اللزوم؛ فيكون فيها علة محضة، ويدخل التامة ويجري فيها مجرى الزحاف كما علمت.

[مُسْتَدْرَكُ الْبَحْرِ الْمُتَقَارِبِ]

تَنْبِيهٌ: حكى المبرد لهذا البحر عروضا ثالثة مقصورة وأجاز اجتماعها[٣] مع التامة في قصيدة واحدة، كقوله[٤]:

وَرُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التَّقَاصْـ ـصُ فَرْضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينا[٥]

ومنه البيت المستشهد به على الثَّلْم على روايةٍ[٦]:

لَوْلَا خِدَاشٌ أَخَذْتُ دَوَابْـ ـبَ سَعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَا عَلَيْهَا

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٤/٥، وابن جني: ١٥٦، والدماميني: ٢١٩.

(٢) فيهما: «أتى»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو عَجُز «جَاءَنِي»، من آخر البيت السابق.

(٣) في أ ومخطوط الشارح: «اجتماعهما»، وصواب السياق ما أثبتّ، وهو ما في ب.

(٤) المبرد: ٣٩/١.

(٥) فيهما وفي مخطوط الشارح: «... وكان القصاص... المسلمين»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ. ورواية المبرد:

«فَذَاكَ الْقِصَاصُ وَكَانَ التَّقَاصْ ـصُ فَرْضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَا»

(٦) سبق قبل أسطر برواية أخرى.

وهو عند الخليل شـــاذ لا يقاس عليـــه. ونقل ابن القطـــاع ـ وتبعه ابن الحاجب ـ إجازة القطع فـــي العروض الثانية المجـــزوءة المحذوفة؛ فتصير «فَعْ»، ولم يذكرا[1] له شاهدًا، وهو أيضًا شاذ لا يعول عليه».

انتهى/١٣٧ كلام الشارح.

(١) فيهما: «يذكر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

الْبَحْرُ السَّادِسَ عَشَرَ الْمُتَدَارَكُ

٧٢ وَمِنْ ثَمَانِيَةٍ مِنْ فَاعِلُنْ مُتَدَا رَكٌ فَذَاتُ تَمَامٍ ذُو التَّمَامِ يَلِي

المتدارَك بفتح الراء هو البحر الثاني من الدائرة الخامسة المعروفة بدائرة المتفق. وتكرار لفظة «مِنْ» في البيت مرتين لبيان الجنس كلاهما؛ فالأولى لبيان أجزاء البحر جملة إعلاما بأنه متركب من مجموع هذه الأجزاء الثمانية، والثانية لبيان جنس كل جزء وحده تفصيلا بعد ذكر الجملة إعلامًا بأن الجميع من هذا النوع الذي هو[1] فاعلن مكررا ثماني مرات. وسُمِّي متداركًا لأن المحدثين من علماء العروض كالأخفش تداركوه بعد إمام العروض الخليل بن أحمد، لأنه لم يتكلم عليه، ولم يوجد عنه؛ ولذلك سموه متداركًا ومخترعًا ومحدثًا وغريبًا.

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَدَارَكِ]

وهذا البحر له عروضان وأربعة أضرب:

فالعروض الأولى تامة كما هي في الدائرة ولها ضرب واحد تام مثلها، والشاهد له قوله[2]:

جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِمًا صَالِحًا بَعْدَ مَا كَانَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرِ

تقطيعه:

جَاءَنَا عَامِرُنْ سَالِمَنْ صَالِحَنْ بَعْدَمَا كَانَمَا كَانَمِنْ عَامِرِي

تفعيله:

فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن/١٣٨

(١) سقطت من أ: «هو»، وصواب اللغة إثباتها كما في ب.

(٢) التبريزي: ١٣٨، والدمنهوري: ١٠٨.

٧٣ وَذَاتُ جَـزْءٍ وَصُحَّ صِـلْ بِجَزْئِهِمُ تَرْفِيـلَ خَبْنٍ مُـذَالًا صِحَّـةً تَصِلِ

العروض الثانية مجـزوءة بحذف جزء منها وصحيحة بعـد التجزئة، ولها ثلاثة أضـرب كلها مجزوءة، وإلى تجزئة جميعها أشـار الناظـم بقوله: «صِلْ بِجَزْئِهِـمُ»، أي صل هذه العروض بمجـزوء أحد هذه الأضـرب الثلاثة التي ستذكر ـ إن شـاء الله! ـ وهي المخبون المرفَّل، ثم المُذال، ثم الصحيح، وأتى بها الناظم مجردة عن حرف العطف، كأنه إنما ذكـر كل نوع وحده على إرادة تعديد الأسماء، كما هو شـائع مع[1] المتكلمين. والنصب في الثلاثة بالمصدر المضاف إليه مثـل ﴿رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾[2]، والمصـدر هنا هو كلمة «جَزْئِهِمُ» بفتح الجيـم، أي بتجزئتهم المخبون المرفـل، وبتجزئتهم المذال، وبتجزئتهم الصحيح. وهاء الضمير في قوله: «جَزْئِهِمُ» راجع إلى أهل العروض أو إلى العرب. وقولـه: «تَصِلِ» مجزوم بجواب الأمر الـذي هو لفظة «صِلِ»، والمعنى إن تصلها بأحد هذه الأضرب تصل إلى مطلوبك، أو إلى الحق الجائز فيه، أو نحو ذلك. وقد أطلنـا لك القول في هذا المقـام لتفهيم معنى الكلام خوفا من اللَّبْس، ولا إشكال؛

فالضرب الأول لهذه العـروض مجزوءٌ مثلها مخبونٌ بحذف سـاكنه الثاني مُرفَّلٌ بزيادة سـبب خفيف في آخـره؛ فبالخبن صار/١٣٩ «فَاعِلُـنْ» إلى «فَعَلُنْ» محركا، وبالترفيل صار «فَعَلُنْ» إلى «فَعَلَاتُنْ» محرك العين، وبيته قوله[3]:

دَارُ سَـلْمَى بِشِـحْرِ عُمَـانِ قَـدْ كَسَـاهَا الْبِلَـى الْمَلَـوَانِ

(١) أي عند المتكلمين، على أسلوب اللهجة العُمانية في استعمال «مع»، بمعنى «عند»!

(٢) سورة مريم: من الآية ٢. وفي أ: «زكرياء»، وبحسـبنا هنا ما قرأ حفص ـ وإن كان شيخه عاصم نفسه يمدها (زكرياء) في القرآن كله ـ وهو ما في ب.

(٣) الإسنوي: ٢٢٦، والدمنهوري: ١٠٩.

تقطيعه:

دَارُسَـــلْ مَـابِـشِـخْ رِعُـمَـانِـي قَـدْكَـسَـا هَـلْـبِـلَـلْ مَـلَـوَانِـي

تفعيله:

فـاعـلـن فـاعـلـن فـعـلاتـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـعـلاتـن[1]

[قيل: إن الناظم لم يُسَمِّ العروض مُرفَّلة هنا، لأن المستشهد به بيتٌ مُصرَّع يجب أن يكون عروضُه مثل ضربه. وقيل: هي تُسمَّى ضربًا أيضًا. وأما سائر أبيات القصيدة فيلزم حذف الترفيل منها، وذلك ظاهر][2].

والضرب الثاني مجزوءٌ كما تقدَّمَ مُذَالٌ بزيادة ساكن في آخره؛ فينقل «فَاعِلُنْ» إلى «فَاعِلَانْ»، والشاهد له قوله[3]:

هَـذِهِ دَارُهُـمْ أَقْـفَـرَتْ أَمْ زَبُـورٌ مَحَتْهَا الـدُّهُـورْ

تقطيعه:

هَـاذِهِـي دَارُهُـمْ أَقْـفَـرَتْ أَمْـزَبُـو رُنْـمَـحَـتْ هَـدْدُهُـورْ

تفعيله:

فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلانْ

الضرب الثالث مجزوءٌ مثلها صحيح مثلها أيضًا، وشاهده قوله[4]:

قِـفْ عَلَى دَارِهِـمْ وَابْـكِـيَـنْ بَـيْـنَ أَطْـلَالِـهَـا وَالـدِّمَـنْ

(١) فيهما: «فاعلاتن»، عروضًا وضربًا، وصواب السياق ما أثْبَتُّ.

(٢) ينبغي أن يكون ما بين المعقوفين من كلام أحد النساخ أو المُتملِّكين القراء؛ فما أغرب كلام الناظم هذا عن نفسه!

(٣) الإسنوي: ٣٣٧، والدمنهوري: ١٠٩.

(٤) الإسنوي: ٣٣٧، والدمنهوري: ١١٢.

تقطيعه:

قِـفْـعَـلَا دَارِهِـــمْ وَبْـكِـيَـنْ بَـيْـنَـأَطْ لَالِـهَـا وَذْدِمَـــنْ

تفعيله:

فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن فـاعـلـن

٧٤ وَالْخَبْنُ قُلْ خَبَبٌ يَعْلُو وَيُقْطَعُ حَشْـ ـوًا ثُمَّ ذَيْلَكَ فِي بَيْتٍ بِهِ اسْتَجِلِ[1]/١٤٠

الخَبْن هو حذف الساكن الثاني؛ فيصير «فَاعِلُنْ» فيه «فَعَلُنْ» محركة؛ فإذا خبنت أجزاء هذا البحر كلها فهو المسمى بالخَبَب، ويسمى رَكْضَ الخيل، وضَرْبَ النَّاقُوس، وقَطْرَ المِيزاب، والكلُّ منها تشبيه به للصوت الحاصل منه حينئذٍ؛ فإنه شبيه بهذه الأشياء[2]. وبالجملة فالخبن في هذا البحر المتدارك حسن، وقيل بل هو أحسن منه[3] ـ وإليه الإشارة بقول الناظم: «يَعْلُو» أي يرتفع قدره، [وفي نسخة «يَسْمُو»، والمعنى واحد][4] ـ وقيل: بل الخبن فيه لازم، وهو مردود بالموجود من الشواهد المذكورة فيه، وشاهد المخبون منه قوله[5]:

كُـرَةٌ طُـرِحَـتْ بِـصَـوَالِـجَـةٍ فَـتَـلَـقَّـفَـهَـا رَجُـلٌ رَجُـلُ

تقطيعه:

كُرَتُـنْ طُرِحَـتْ بِصَـوَا لِجَتِنْ فَتَلَـقْ قَفَهَـا رَجُلُـنْ رَجُلُـو

(١) في أ: «استجل»، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) من ثم ينبغي أن ينصرف اسم الخبب أو ركض الخيل، إلى المتدارك مخبونَ التفاعيل ـ واسم ضرب الناقوس وقطر الميزاب، إليه مقطوعَها!

(٣) هكذا فيهما، ولعله: «أحسن فيه»!

(٤) ينبغي أن يكون ما بين المعقوفين من كلام أحد النساخ أو المتملِّكين القراء؛ فما أغرب أن يتكلم الناظم عن نفسه، ويشير إلى نسخه وكأنه ناسخه ومحققه!

(٥) الإسنوي: ٣٣٤، والدمنهوري: ١١٢.

تفعيله:

فعلن فعلن فعلن فعلن فعلن فعلن فعلن فعلن

نعم، وقد يدخله القَطْع في حَشْو البيت جوازا ولا نظير له، لأن القطع مختص بالأعاريض والضرب[1]؛ فلا يكون حَشْوًا. والقطع هو حذف ساكن الوتد منه وتسكين ما قبله؛ فيصير «فَاعِلُنْ» فيه «فَاعِلْ» بسكون اللام؛ فينقل إلى «فَعْلُنْ» ساكن العين ـ وبه جزم **المصنِّف** ـ وقيل: دخله الخبن، ثم أضمر تشبيها لثانيه حينئذٍ بثاني السبب الثقيل، وقيل: دخله التَّشْعيث؛ فذهبت لامه، فصار «فَاعِنْ»؛ فنقل إلى «فَعْلُنْ» بسكون/١٤١ العين ـ حكاه[2] **الشارح**[3] ـ وبيته الشاهد له قوله[4]:

مَا لِي مَالٌ إِلَّا دِرْهَمْ أَوْ بِرْذَوْنِي ذَاكَ الْأَدْهَمْ

تقطيعه:

مَالِي مَالُنْ إِلْلَا دِرْهَمْ أَوْ بِرْ ذَوْنِي ذَاكَلْ أَدْهَمْ

تفعيله:

فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن فعْلن

وأما قول الناظم: «ثُمَّ ذَيْنِكَ» إشارة[5] إلى القطع والخبن المذكور[6] في البيت، أصلها ذا، وهو اسم إشارة لمذكر، ثم ثُنِّيت لأنهما نوعان، ونصبها

(١) هكذا فيهما، ولعلها: «الضروب»، أو «الأضرب»!

(٢) في أ: حكاهما، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٣) العمري: ٩٠.

(٤) الإسنوي: ٣٣٧، والدمنهوري: ١١٢.

(٥) هكذا فيهما، ولعلها: «فإشارة»! ولكنه يهمل فاء الجواب هذه كثيرًا، وهي لازمة.

(٦) هكذا فيهما، ولعلها: «المذكورين»!

بالفعل المؤخر، وهو قوله: «اسْتَحِلِ»[١]، ومعناه أي[٢] اسْتَبِحْ، لأن المستحَلَّ هو المباح المطلق، ومعنى الكلام أن القطع والخبن يجوز أن يجتمعا في بيت واحد، وشاهده قوله[٣]:

زُمَّتْ إِبِلٌ لِلْبَيْنِ ضُحًى ... فِي غَوْرِ تِهَامَةَ قَدْ سَلَكُوا

تقطيعه:

زُمْمَتْ إِبِلُنْ لِلْبَيْنِ ضُحَنْ ... فِيغَوْ رِتِهَا مَتَقَدْ سَلَكُو

تفعيله:

فَعْلُن فَعَلُن فَعْلُن فَعَلُن ... فَعْلُن فَعَلُن فَعَلُن فَعَلُن

قال الشارح[٤]: «وإنما جُمعا فيه إشعارًا بأن ذلك من قبيل الجائز لا الواجب، ومنه قول الحصري[٥]:

يَا لَيْلُ الصَّبُّ مَتَى غَدُهُ ... أَقِيَامُ السَّاعَةِ مَوْعِدُهُ

رَقَدَ السُّمَّارُ فَأَرَّقَهُ ... أَسَفٌ لِلْبَيْنِ يُرَدِّدُهُ[٦]»

انتهى كلام الشارح، وبه تم الكلام على الباب الثاني، والسلام!

(١) المخفف من: «اسْتَحِلّ»، إلى «اسْتَحِلْ»، ثم المحرك للقافية بالكسر بعد التخفيف.

(٢) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!

(٣) الدمنهوري: ١١٣.

(٤) العمري: ٩١.

(٥) الحصري: ٣٢٢.

(٦) فيهما: «رقد السمار مفارقة وجد (وجدا)»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، لولا كلمة «وجد»، بدل «أسف»؛ فقد آثرت عليها المعروف.

[أَلْقَابُ الْأَبْيَاتِ وَالْأَجْزَاءِ]

وهذه الخاتمة لبيان ألقاب الأبيات والأجزاء ونحو ذلك:

[الْبَيْتُ التَّامُّ]

٧٥ الْبَيْتُ تَمَّ إِذَا اسْتَوْفَى لِدَائِرَةٍ أَوْ لَا عَرُوضًا وَضَرْبًا لِلْوَفَا امْتَثِلِ/١٤٢

البيت التام في اصطلاحهم ما استوفى لأجزاء البحر الموضوعة في الدائرة كلها حشوا وعروضا وضربا بلا نقص في شيء منها، كذلك قاله المصنِّف[١]. وكلمة استيفائه حروف الدائرة كاف[٢] عن تكرار هذه الشروط، وإنما أتى بها للتوضيح وقطعًا للظن، ومثّل له بأول[٣] بحر الكامل، وهو قوله[٤]:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي

ومَثَّلَ آخر من بحر الرجز قوله[٥]:

دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ قَفْرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرْ[٦]

فإنهما قد استكملا جميع حروف أجزائهما كما في دائرتهما بغير نقص لشيء من الحروف لزحاف ولا علة لازمة؛ فاعرف ذلك!

(١) الدمنهوري: ١٩٥ (المتن)، ونصه فيه: «التام ما استوفى أجزاء دائرته من عروض وضرب بلا نقص».
(٢) هكذا فيهما، أخذا بأثر الإضافة إلى «استيفاء»، ولعله أراد: «كافية»، بدليل قوله بعد: «بها»!
(٣) فيهما: «بأولى»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٤) عنترة: ٢٠٧.
(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٥/٥، وابن جني: ١٠٥، والدماميني: ١٨٢.
(٦) فيهما: «أبياتها»، والصواب ما أثبتُّ. ورواية ابن عبد ربه وابن جني: «تُرَى آيَاتِهَا»، والصواب ما أثبتُّ.

[الْبَيْتُ الْوَافِي]

ثم إذا كان البيت بهذه الصفة إلا في العروض والضرب ـ فقد تَغَيَّرَا بشيءٍ من العِلَل؛ فخالفا الحشو بذلك ـ فهو المُسمَّى وافيًا في اصطلاحهم، وإياه أراد الناظم بقوله: «لِلْوَفَا امْتَثِلِ»؛ يقال: امتثل طريقته، إذا اتبعها.

قيل: إن الوافي والتامّ يجتمعان في بحرين: الكامل والرجز، والوافي يكون في ثمانية أبحر أخرى؛ فيكون مجموع وجوده في عشرة:

فمن الكامل قوله[1]:

لِمَنِ الدِّيَارُ عَفَا مَعَالِمَهَا ... هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ

ومن الرجز قوله[2]:

الْقَلْبُ مِنْهَا مُسْتَرِيحٌ سَالِمٌ ... وَالْقَلْبُ مِنِّي جَاهِدٌ مَجْهُودُ

ومن الطويل قوله[3]:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا ... وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

ومن البسيط قوله[4]:

يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ ... لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ/١٤٣ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٢/٥، والدماميني: ١٧١.

(٢) ابن عبد ربه: ٤٨٤/٥، وابن جني: ١٠٦، والدماميني: ١٨٣.

(٣) طرفة: ٤٤.

(٤) زهير: ٨٧.

ومن الوافر قوله[١]:

لَنَـا غَنَـمٌ نُسَـوِّقُهَا غِـزَارٌ كَأَنَّ قُـرُونَ جِلَّتِهَـا الْعِصِـيُّ[٢]

ومن الرمل قوله[٣]:

أَبْلِـغِ النُّعْمَـانَ عَنِّـي مَأْلُـكًا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِـي وَانْتِظَارِي[٤]

ومن السريع قوله[٥]:

أَزْمَانَ سَـلْمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرْ ـرَاؤُونَ فِي شَـامٍ وَلَا فِي عِرَاقْ

ومن المنسرح قوله[٦]:

إِنَّ ابْـنَ زَيْـدٍ لَا زَالَ مُسْـتَعْمِلًا لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفَا[٧]

ومن الخفيف قوله[٨]:

إِنْ قَدَرْنَـا يَوْمًـا عَلَـى عَامِـرٍ نَنْتَصِـفْ مِنْـهُ أَوْ نَدَعْـهُ لَكُـمْ

(١) امرؤ القيس: ١٣٦.

(٢) فيهما: «عراب»، وقد سبق للمؤلف أن رواه كما أثبتُّ، وهو ما عند ابن عبد ربه: ٤٨٠/٥، وابن جني: ٨٤، والدماميني: ١٦٢، ولكن رواية الديوان: «أَلَا إِلَّا تَكُنْ إِبِلٌ فَمِعْزَى (...)».

(٣) العبادي: ٩٣.

(٤) الذي في أ: «وانتظارْ» ـ وقد سبق للمؤلف بمثل هذا الضبط ـ والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب. ومبنى القصيدة كلها على الراء المكسورة لا الساكنة؛ فهذا التسكين من تصرُّف العروضيين.

(٥) ابن عبد ربه: ٤٨٨/٥، وابن جني: ١١٩، والدماميني: ١٩٥.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٩٠/٥، وابن جني: ١٢٦، والدماميني: ٢٠٠.

(٧) في أ: «ما زال»، وصواب الرواية ما أثبتُّ، وهو ما سبق من قبل، ثم هو ما في ب.

(٨) ابن عبد ربه: ٤٩١/٥، وابن جني: ١٣٣، والدماميني: ٢٠٥.

ومن المتقارب قوله[١]:

وَأَرْوِي مِنَ الشِّعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا يُنَسِّي الرُّوَاةَ الَّذِي قَدْ رَوَوْا[٢]

ولْتَعْلَمْ أنه إذا كان المخالف للحشو العروض والضرب معًا أو أحدهما، فهو سَواءٌ، ويُطلق عليه اسم الوافي، فمثل[٣] مخالفتهما معا كالبيت الذي ذكرناه هنا للكامل، ومثال مخالفة الضرب فقط كالبيت الذي أوردناه في الرجز، ومثال مخالفته العروض فقط كالبيت الذي أنشدناه في الخفيف على رواية «أَوْ نَدَعْهُ[٤] لَكُمْ» بإشباع هاء الضمير كما أسلفنا تقطيعه في بحره؛ فاعرف ذلك!

[الْبَيْتُ الْبَأْوُ]

٧٦ وَالْبَأْوُ مَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَا بِغَيْرِ سِنَا دٍ ثُمَّ نَصْبٌ خَلَا مِنْ قُبْحِهِ الْخَطِلِ

وهذا لم يتعرض له المصنِّف، وإنما ذكره الشارح هنا فتبعته فنظمته. وذكره صاحب الخزرجية في علم القوافي عند ذكر السِّنَاد[٥]. وإنما حَسُن/١٤٤ ذِكرُه ها هنا لأنه من ألقاب الأبيات كما هو ظاهر.

والبَأْوُ كَفَلْسٍ وَزْنًا أوّله الباء الموحدة ثم همزة ثم الواو، لغةً هو الفخر، واصطلاحًا هو اسم للبيت المستكمل الأجزاء الواقعة في دائرته، سواء كان تامًا أو وافيًا، ويدل على ذلك من لفظ الناظم أنه لم يشترط غيرَ الأجزاء، ولم يشترط

(١) ابن عبد ربه: ٤٩٤/٥، وابن جني: ١٥٢، الدماميني: ٢١٦.
(٢) فيهما: «وأبني»، وصواب الرواية ما أثْبَتُّ، وهو ما سبق من قبل.
(٣) هكذا فيهما، ولعله «ومثال»، على وفق ما سيقول بعد!
(٤) فيهما: «ندعهو»، ولم يرسم عليه البيت فيما سبق، ثم لا حاجة إليه مع بيانه بعد.
(٥) الدماميني: ٢٦٤ (المتن).

الحروف كما في الدائرة؛ فهو محتمل للوجهين، لأن الجزء لا يُسمى ساقطًا من البيت بأن تغير[١] منه شيء من حروفه.

فإذا كان البيت مستكملًا للأجزاء وسالمًا من السناد في قافيته مطلقا أي من قبيح السناد ومستحسنه، فالبيت حينئذٍ يسمى بَأْوًا. والسِّنَاد سيأتي ـ إن شاء الله ـ مع ذكر القوافي.

[الْبَيْتُ النَّصْبُ]

ثم إن كان البيت بهذه الصفة المذكورة إلا في السناد ـ فقد يدخل في قافيته السناد الحسن ويجتنب السناد المستقبح ـ فالبيت حينئذٍ يُسمى نَصْبًا بالنون مفتوحةً فالصاد ساكنةً فالباء مُوحَّدةً، من الانتصاب لغةً وهو التَّطاوُل والاستشراف. وبعضهم يجعلهما قسمًا واحدًا، فيسميهما بَأْوًا ونَصْبًا، يجعل الاسمين مترادفين بمعنى واحد. وعلى الأول مشى صاحب الخزرجية، وهو الأولى[٢]؛ ولذلك قال الناظم: «ثُمَّ نَصْبٌ خَلاَ مِنْ قُبْحِهِ الْخَطِلِ»[٣]، /١٤٥ بكسر الطاء اسم فاعل[٤] من الخَطَل محركة، وهو الفاسد من الكلام.

[الْبَيْتُ الْمَجْزُوءُ]

٧٧ جَزْءٌ وَشَطْرٌ وَنَهْكٌ فِي الْعَرُوضِ وَضَرْ ... بٌ ثُمَّ فِي النِّصْفِ وَالثُّلُثَيْنِ إِنْ تُزَلِ

في البيت لَفٌّ ونَشْرٌ ظاهر. وقوله: إن تزل من الإزالة أي الحذف، والمراد إن أُزيلت العروضُ والضرب أي جُزْآهما فهو المجزوء، وإن أُزيل

(١) هكذا فيهما ـ وهو جائز ـ ولعله: «يتغير»!
(٢) الدماميني: ٢٦٤ (المتن).
(٣) فيهما: «ونصب»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٤) على توسيع مصطلح اسم الفاعل لما يخصه هو والصفة المشبهة.

نصفُ البيت فهو المشطور، وإن أُزيل ثلثُ البيت فهو المنهوك، هذا إجماله، ودونك التفصيلَ كما ترى.

المجزوء مفعول من جَزَأَ الشيءَ كمنع، أي قَسَمه أجزاءً، أو أَخَذَ جُزْءًا منه؛ فالمجزوء لامه همزة، ويجوز إدغامها في الواو فصيحًا، وإبقاؤها بغير إدغام أفصح. والمجزوءُ في اصطلاحهم ما حذف منه جزآ عروضه وضربه؛ فالإضافة للبيان.

وهو ينقسم ثلاثة أقسام: تجزئة لازمة، ولا تجوز، وجائزة.

والأولى في خمسة أبحر: المديد، والهزج، والمضارع، والمقتضب، والمجتث.

والثانية الممنوعة في: الطويل، والسريع، والمنسرح.

والثالثة الجائزة فإذا استعملت في بيت من القصيدة لزمت ما عداه، وهي في ما عدا هذه الأبحر المذكورة.

[الْبَيْتُ الْمَشْطُورُ]

والشَّطْرُ/١٤٦ لغةً قَسْمُ الشيء نصفين، واصطلاحًا كذلك؛ فالبيت المشطور ما حذف نصفه، ولا يكون إلا في الرجز والسريع جوازا كما تقدم.

[الْبَيْتُ الْمَنْهُوكُ]

والنَّهْكُ لغةً المبالغةُ في جميع الأشياء، ومنه «انْهَكُوا أَعْقَابَكُمْ أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا النَّارُ»[1]، أي بالغوا في غسلها وتنظيفها ـ حكاه القاموس[2] ـ وفي عُرْفهم كأنه المبالغة في الحذف؛ فاصطلاحهم فيه على حذف الثلثين من أجزاء البيت؛

(١) ابن الأثير: ٧٤٨/٤، وفيه: «{انْهَكْهُ}، أَيْ بَالِغْ فِي غَسْلِهِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الْآخَرُ: {انْهَكُوا الْأَعْقَابَ، أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا النَّارُ}، أَيْ بَالِغُوا فِي غَسْلِهَا وَتَنْظِيفِهَا فِي الْوُضُوءِ».

(٢) الفيروزآبادي: ن، هـ، ك.

فالبيت المنهوك ما بقي له من أجزائه الثلث، ولا خفاء أن ذلك لا يتصور إلا في السداسية الأجزاء من الأبحر، ولا يكون إلا في الرجز والمنسرح جوازًا.

واختلف في المشطور والرجز: هل هما كل بيت منهما بيت كامل، أو نصف بيت، أو ليس هما[1] شعرًا البتة، كما مضى من الاختلاف عن الأخفش مذكورا في بحر الرجز؛ فتأمله من هنالك، إن شئت الإعادة!

[الْبَيْتُ الْمُصْمَتُ]

٧٨ وَإِنْ يُخَالِفْ عَرُوضًا ضَرْبُهُ بِرَوِيـ ـيٍ مُصْمَتٍ حَيْثُ لَا تَصْرِيعًا انْتَهِلِ

المُصْمَت كمُكْرَم، ما خالَفَتْ عروضُه ضربَه بروي[2]، أي في حرف الروي، مأخوذ من الصمت وهو السكوت؛ فلما لم تُعلَم القافيةُ من صدر البيت، كان كالمسكوت عنه، وذلك كقول القائل[3]:

أَأَنْ تَوَسَّمْتَ/١٤٧ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ[4]

[الْبَيْتُ الْمُصَرَّعُ]

والبيت المصرَّع بفتح الراء المشددة، هو بالضد، أي لا تخالف[5] العروض ضربا، وهو مراد الناظم بقوله: «حَيْثُ لَا»، أي حيث لا يخالفها، ثم قال:

(١) هكذا فيهما، ولعله: «وليسا هما»!

(٢) لم يلتزم المؤلف أسلوبًا واحدًا في التعبير عن الإصمات والتصريع والتقفية؛ فمرة يعبر عنها بمخالفة الضرب العروض، ومرة يعبر بمخالفة العروض الضرب. وأصل المشكلة رؤية البيت في أثناء نظمه وبعد نظمه جميعا؛ ففي أثناء نظمه يبدو الضرب هو المخالف، وفيما بعدئذٍ تبدو العروض هي المخالفة.

(٣) ذو الرمة: ١٣٠.

(٤) فيهما: «كأن»، و«منسجم»، وفي أ: «الصبا»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.

(٥) فيهما: «يخالف»، وهو على جوازه غير ما تمسك به ونبه فيما سبق عليه.

«تَصْرِيعًا انْتَهِلِ»، أي خذ له اسمًا من التصريع. و«انْتَهِل» افْتِعال[1] من المنهل الذي هو المورد والمشرب، أي اتخذه لك منهلًا، كما يقال: احْتَطِب، أي اتخذ حطبا. وجملة الأمر أنه قال حيث لا يخالفها فهو المصرع، ولكن يزاد عليه شرط غيره، وهو أن تكون عروضه مُغيَّرة لأجل الإلحاق بالضرب. والتغيير نوعان: نقص وزيادة، كما مضى في مبحث العلل، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

٧٩ لَكِنْ إِذَا غُيِّرَتْ شَرْطًا لِيَسْتَوِيَا كَذَا الْمُقَفَّى سِوَى التَّغْيِيرِ عَنْهُ جُلِ

قول الناظم: «لِيَسْتَوِيَا»، فيه زيادة شرط آخر، وهو استواؤهما وزنًا، لأن استواءهما في الروي قد حصل حكمه بدون هذه اللفظة؛ فأفادت هذه شرط استوائهما وزنًا، وهو شرط لازم كما سيأتي عن الشارح، إن شاء الله.

فمثال المغيَّرة عروضه بالزيادة لأجل الاستواء وزنًا ورويًا، قوله[2]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى/١٤٨ حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

فهو مصرَّع، غُيِّرت عروضه لأجل الضرب. ثم أورد المصنِّف بعده بيتًا آخر من القصيدة، ليعلم الأصل في عروضه قبل تغييرها للمناسبة؛ فأنشد[3]:

أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ

ومثال المتغيرة بالنقص قوله[4]:

أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ[5]

(١) هكذا فيهما، ولعله: «افْتَعِل»!
(٢) امرؤ القيس: ٨٩.
(٣) امرؤ القيس: ٨٩.
(٤) امرؤ القيس: ٣٥٧.
(٥) رواية الديوان: «... إِنَّ الْمَزَارَ قَرِيبُ...»، ولكنها عند المصنف (الخواص) ـ الدمنهوري: ١٢٠ (المتن)، و ١٩٥ ـ مثلها هنا.

ثم أورد البيت الثاني للنكتة السابقة، وهو قوله[١]:

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَاهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ[٢]

قال الشارح[٣]: «فشرطُ التصريع المُوافقةُ في الزِّنة والرَّويّ كما نبهتُ عليه، وقد أَغفلَه المصنِّفُ. فلو تخالفا فيهما أو في أحدهما، فلا تصريعَ. وكذلك لو توافقا فيهما، ولم يحصل في العروض تغيُّر[٤] عما تستحقه[٥] كعروض الطويل مع ضربها الثاني[٦] إذا اتحدا في الروي كالبيت الآتي المستشهد به للتقفية ـ فإنه لا تصريع فيه، لأن العروض واردة على ما تستحقه من القبض. وإنما سُمِّيَ البيت الذي له قافيتان مُصرَّعًا، تشبيها بمصراعي[٧] باب البيت، وقيل هو مأخوذ من صَرْعي النهار وهما نصفاه؛ فأوله إلى انتصافه صَرْع بفتح الصاد، ومن انتصافه إلى الغروب صرع آخر، والأول/١٤٩ أقرب.

وإنما يستحسن التصريع في ابتداء القصيدة للإعلام بحرف الروي قبل تمام البيت. ويجوز استعماله في مواضع من القصيدة: منها إرادة الخروج من قصة إلى أخرى، ومن وصف شيء إلى وصف غيره، ليؤذن بالانتقال من حال إلى أخرى، وهو مستحسن متى قل، فإن كثر كان مستهجنًا[٨]»، انتهى كلام الشارح.

(١) امرؤ القيس: ٣٥٧.
(٢) فيهما: «مقيمان هاهنا»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.
(٣) العمري: ٩٦.
(٤) العمري: ٩٦؛ ففيه: «تغيير»، وصواب السياق ما أثبته للمؤلف.
(٥) فيه أ: «يستحقه»، وصواب المخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٦) سقطت منهما: «الثاني»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٧) فيهما: «بمصراع»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٨) فيهما: «مستحسنا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

[الْبَيْتُ الْمُقَفَّى]

وأما المُقَفَّى بضم الميم وفتح القاف والفاء المشددة والألف المقصور[١] في آخره، فهو في اصطلاحهم اسم لبيت اشتمل على عروض وضرب استويَا رَويًّا ووزنًا مثل التصريع، إلا في شرط واحد وهو عدم التغيُّر عما يستحقه العروض؛ فيكون عدم التغيُّر هو الفرق بينه وبين التصريع، وذلك كقوله[٢]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فهذا البيت كما تراه تُساوي عروضُه ضربَه من دون تغيير عما تستحقه عروضه في الأصل في جملة أبيات القصيدة، بخلاف التصريع كما مضى فيه.

قال الشارح[٣]: «هذا هو المشهور. وقال الإسنوي: التقفية على طريقة الجمهور أن تكون العروض على زِنَة الضرب وقافيته، سواء تغيّرت عما يجب لها أم لا؛ وحينئذٍ/١٥٠ فتكونُ التقفيةُ أَعَمَّ من التصريع مطلقًا؛ فكلُّ تصريع تقفية ولا عكس. وذهب جماعة إلى أن النِّسْبة بينهما المساواةُ، واختاره ابن الحاجب في منظومته»، انتهى.

ومن كلامه أيضًا[٤]: «والتقفية مأخوذة من قولهم تَقَفَّى أَثَرَه بمعنى تبعه، وهو ظاهر، وعبارة المصنِّف ما تخلو من مسامحة، لأن مقتضاها جعل التقفية من ألقاب الأجزاء، وإنما هي من ألقاب الأبيات؛ فلذلك تصرَّفْنا في حلِّها بما رأيت». انتهى كلام الشارح.

(١) هكذا فيهما، بتأنيث صفة الفاء وتذكير صفة الألف، ولعل هذه: «المقصورة»، أو تلك: «المشدد»!

(٢) امرؤ القيس: ٨.

(٣) العمري: ٩٧.

(٤) العمري: ٩٨.

بَيَانُ أَلْقَابِ الْأَجْزَاءِ

٨٠ عَرُوضُهَا آخِرُ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ وَاسْـ ـمُ الْعِلْمِ ذَا وَلَهَـا التَّأْنِيثُ خُذْهُ حُلِي

العَرُوضُ

بفتح العين هو في عرفهم اسم لآخر جزء من المِصْراع الأول من البيت، وهاء الضمير فيه راجعة إلى الأجزاء الموجودة في البيت، أي العروض من جنس هذه الأجزاء، هو آخر أجزاء المصراع الأول. وكذلك اسم العروض أيضًا يطلق على هذا العلم كما سبق تقريره. وقوله: «وَلَهَا التَّأْنِيثُ خُذْهُ حُلِي» بضم الحاء جمع حَلْيٍ كفَلْس وَزْنًا، وهو ما يُتزيَّن به من مصوغات المعادن والأحجار، فاستعاره لها، أي خذ لها التأنيث فإنه يحسن لها ويجمل/١٥١ بها؛ إذ لم تسمع العروض إلا مؤنثة في الوجهين تأنيثًا لفظيًا؛ فاعرف ذلك!

قال الشارح[1]: «سُمِّي بذلك لاعتراضه وَسْطَ بَيْتِ الشِّعْرِ كاعتراض العَرُوض الذي هو عَمود الخِباء وَسْطَ بَيْتِ الشَّعَرِ؛ فشُبِّهَ الجزء المذكور به لما ذكر ولثباته وعدم تبدله[2]؛ فاستُعير له اسمه استعارةً مصرّحة. وقد سبق أن العروض اسم لهذا العلم أيضًا؛ فهل هو حقيقة في العلم مجاز في الجزء، أم العكس؟ قولان؛ قال الصفاقسي: والحق أنه مجاز في الجزء، لكن ليس حقيقة[3] هذا العلم، بل العمود المعترِض وَسْطَ الخباء كما علمت. وذهب بعضهم إلى أنه اسم المصراع الأول بتمامه، والأول أصح لكمال الشبه فيه بالحقيقة المنقول هو عنها[4]، كما تقدم بيانه.

(١) العمري: ٩٨.

(٢) فيهما: «لما ذكر لابتنائه وإثباته وعدم تبديله»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: «حقيقته»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «منها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

والمِصْرَاعُ

هو نِصْف البيت، والبيتُ مؤلَّف من مصراعين، يُسمّى أولهما صَدْرًا، وثانيهما عَجُزًا. وسُمي النِّصْف من البيت مصراعا تشبيها له بمصراع الباب؛ فاستُعير له اسمه استعارةً مصرّحة» انتهى كلام الشارح.

٨١ وَمُنْتَهَى عَدِّهَا فِي الْبَحْرِ أَرْبَعَةٌ وَمُنْتَهَى عَدِّهَا فِي الْكُلِّ عَدُّ وَلِ/١٥٢

أكثرُ ما تكون الأعاريض في البحر الواحد أربعة، لا مَزيد لها على ذلك، وهو معروفٌ بالاستقراء؛ فلا تجد لبحر أكثرَ من أعاريضَ أربعٍ. وأما الجميع أي أعاريضُ جميع الأبحر فهي أربعٌ وثلاثون عَروضًا عند الخليل، لأنه لا يعُدّ المتدارك؛ إذ لا وجود له عنده أصلا، كما مضى أن مجموع البحور عنده خمسة عشر، وكذلك عدها المصنِّف هاهنا مع أنه عَدَّ البحور ستة عشر؛ فيلزمه أن يعد الأعاريض ستًّا وثلاثين؛ ولذلك قيل في النظم مجموعها: «عَدُّ وَلِ»، أي مثل عد الواو واللام؛ فالواو عدّه ستة واللام ثلاثون[1].

[الصَّدْرُ وَالْعَجُزُ وَالْعَرُوضُ وَالضَّرْبُ]

٨٢ وَالضَّرْبُ فِي الْعَجْزِ يَأْتِي كَالْعَرُوضِ لَدَى صَدْرٍ يُقَدَّمُ وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ عَلِي

العَجُزُ اسم للمِصْراع الأخير من البيت، والصَّدْرُ اسم للمِصْراع الأول منه، وقد سبق أن العَرُوض هي آخر أجزاء المصراع الأول. وقال: إن الضَّرْب في المصراع الأخير كالعروض في المصراع الأول؛ فعلم بذلك أن الضرب هو آخر أجزاء المصراع الثاني وهو مذكر.

(١) فـ«وَلِ» = ٣٦، في حساب الجُمَّل الذي يعطي لحروف الأبجدية، هذه الأعداد المتصاعدة: [أ = ١، ب = ٢، ج = ٣، د = ٤، هـ = ٥، و = ٦، ز = ٧، ح = ٨، ط = ٩، ي = ١٠، ك = ٢٠، ل = ٣٠، م = ٤٠، ن = ٥٠، س = ٦٠، ع = ٧٠، ف = ٨٠، ص = ٩٠، ق = ١٠٠، ر = ٢٠٠، ش = ٣٠٠، ت = ٤٠٠، ث = ٥٠٠، خ = ٦٠٠، ذ = ٧٠٠، ض = ٨٠٠، ظ = ٩٠٠، غ = ١٠٠٠].

قال الشارح[1]: «سُمّي بذلك لأنه مِثْلُ العروض في كون كلٌّ منهما آخرَ نِصفٍ ـ فالضَّرْبُ[2] لغةً المِثْل ـ وقيل: لأنه ضَرْبٌ من ضُروب/١٥٣ العَروض، أي نوع من أنواعها لكثرة اختلافه وتبدله بالنسبة إليها؛ فكأن العَروضَ جِنْسٌ له لِتوحُّدها بالنسبة إليه؛ وذلك لأنا نجد كثيرًا من أعاريض البحور ويكون للعروض الواحدة منها أَضْرُب متعددة، وذهب أيضًا ذلك البعضُ إلى أنه اسم للمصراع الثاني بتمامه، والأول أصحّ». انتهى كلام الشارح.

[عَدُّ الضُّرُوبِ]

٨٣ وَغَايَةُ الْبَحْرِ مِنْهُ تِسْعَةٌ وَعَلَى سِتِّينَ مَعْ سَبْعَةٍ فِي الْكُلِّ لَمْ يَعْلِ

أكثرُ ما تنتهي إليه الأَضْرُبُ في البحر الواحد تسعة، كما في الكامل ـ قالوا ـ ولا ثاني له. وأما عَدّ الضروب في الجميع أي في البحور إلا المتدارك، فذلك ثلاثة وستون، وكذلك هي عند الخليل كما تقدم، وكذلك عدها المصنِّف هاهنا، وكان ينبغي له عَدُّ الجميع؛ إذ أتى بالمتدارك عند ذكر البحور وله أربعة أضرب؛ فتحصل من مجموعها سبعة وستون ضربًا.

وأما قوله: «لَمْ يَعْلِ» بضم العين، فمن[3] العَوْل وهو الزيادة.

[اخْتِلَافُ الضُّرُوبِ بِالتَّحْرِيدِ]

٨٤ وَإِنْ تَنَوَّعَ فَالتَّحْرِيدُ عِيبَ وَفِي الـ ـعَرُوضِ الإِقْعَادُ قَدْ ضَاهَاهُ فِي الشُّبُلِ/١٥٤

«وَإِنْ تَنَوَّعَ»، أي إذا كان الضرب متنوعا في قصيدة واحدة فهو المسمى

(١) العمري: ١٠٠.
(٢) فيهما: «والضرب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) فيهما: «من»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

بالتَّحْرِيد. وهاك نص القول عليه من لفظ شارح كتاب الأصل كما تعودناه ـ وإن لم يكن موجودا ذكر هذين النوعين في الكتاب المنظوم ـ:

قال الشارح[١]:

[عُمُومُ التَّحْرِيدِ]

«تَنْبِيهٌ: اختلافُ الضروب في القصيدة الواحدة عيبٌ أيضًا من عيوب الشعر، يُسمَّى التَّحْريد بالمثناة الفوقية المفتوحة وسكون أولى المهملتين وكسر الثانية وسكون التحتية وبالدال المهملة في آخره. وهو في الأصل الانفراد، يقال: حَيٌّ حَرِيدٌ، أي منفرد. سُمِّيَ[٢] اختلاف الضروب بذلك تشبيهًا له بجامع انفراد كل منهما عن النظير وبعده عنه؛ فاستعير له اسمه استعارة مُصرّحة. وقيل: هو مأخوذ من الحَرَد بفتح المهملتين الأوليين[٣]، وهو استرخاء عصب إحدى يدي البعير من عِقال ونحوه؛ فشُبِّه به الشعر المختلف ضروبه بجامع الغَيْبِيَّة[٤]. ولا يختص هذا ببحر دون بحر؛ فمثاله من المديد قوله:

مَا كُلَيْبٌ مُهْدَرٌ دَمُهُ ... فَخُذُوا لِلْحَرْبَ أَوْ فَذَرُوا

يَا لَبَكْرٍ أَيُّمَا رَجُلٍ ... مُسْلَمٍ لِلْحَرْبِ إِذْ فَرُّوا[٥]

جمع في هذين البيتين بين الضرب المحذوف والأبتر.

(١) العمري: ١٠١.

(٢) فيهما: «وسمي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: «الأولتين»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «الغيبة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) فيهما: «إنما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

ومثاله من البسيط قوله:

لَيْسَ الْعَظِيمُ عَظِيمَ/١٥٥ الْجِسْمِ بَلْ رَجُلٌ ضَاوٍ يُنَبِّلُ مِنْهُ الْحَادِثُ الْجَلَلُ
لَا يَعْرِفُ الْغَدْرَ فِي اللَّأْوَاءِ إِنْ نَزَلَتْ بِهِ الْعُفَاةُ وَلَا فِي وَعْـدِهِ مَطْلُ[1]

جمع في هذين البيتين بين الضرب المخبون والمقطوع». انتهى كلام الشارح.

[اخْتِلَافُ الْأَعَارِيضِ بِالْإِقْعَادِ]

ثـم إن كان هذا التنويـع وقع في العَـروض لا في الضرب فهو المُسـمَّى بالإقْعَاد. وهو مثل التَّحْريد في كونه عيبا وفي التنوع. وهذا نص الكلام عليه من لفظ الشارح اكتفاء به وتفخيمًا لشأنه.

قال[2]:

[خُصُوصُ الْإِقْعَادِ]

«تَنْبِيهٌ: اختـلافُ العَروض في القصيـدة الواحدة عَيبٌ من عيوب الشـعر، يسمى[3] الإقعاد بكسر الهمزة وسكون القاف وبالعين المهملة وفي[4] آخره دال مهملة، وهو في الأصل داء يأخذ الإبل في أوراكها فيميلها إلى الأرض؛ فسـمي اختلاف العروض بذلك تشبيها له به بجامع ما بينهما[5] من العيب؛ فاستعير له اسمه اسـتعارة مُصرّحة. وهو عيب فاحش لا يسـوغ للمحدثين استعماله. وإنما سُمع من العرب في بحر الكامل خاصة لكثرة حركاته، ومنه قوله[6]:

(١) العمري: ١٠١؛ ففيه: «(...) في الملا وإن نزلت (...)»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٢) العمري: ٩٩.
(٣) فيهما: «سمي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) فيهما: «في»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «بجامع بينهما»، والصواب ما أثْبَتُّ.
(٦) المرزوقي: ١/٧٠٠، ٧٠٢.

أَفَبَعْـدَ مَقْتَـلِ مَالِكِ بْـنِ زُهَيْرٍ تَرْجُو النِّسَـاءُ عَوَاقِـبَ الْأَطْهَارِ
مَـنْ كَانَ مَسْـرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فَلْيَـأْتِ نِسْـوَتَنَا بِوَجْـهِ نَهَارِ[1]

جمع في هذين البيتيـن بين العروض المقطوعـة والصحيحة، /١٥٦ مع أن الخليل لم يحك للكامل عروضًا مقطوعة. وكان بعضهم يقول فيما كان من نحو هذا: هو من الإشارة[2] إلى التصريع[3]، ومنه أيضًا قوله[4]:

اللهُ أَنْجَـحُ مَـا طَلَبْـتَ بِـهِ وَالْبِـرُّ خَيْـرُ حَقِيبَـةِ الرَّحْـلِ
يَـا رُبَّ غَانِيَـةٍ صَرَمْـتُ حِبَالَهَا وَمَشَـيْتُ مُتَّئِدًا عَلَى رِسْـلِي[5]

جمع فـي هذين البيتين بين العـروض الصحيحة والحَذَّاء. قال السـيد في شـرح الخزرجية: وجاء الإقعاد في الطويل أيضًا، لكنه لم يمثل له». انتهى كلام الشارح هنا.

[الْحَشْوُ]

تَنْبِيهٌ: قال الشـارح[6]: «وما عدا العروض والضرب من أجزاء البيت يُسمَّى حَشْـوًا عند بعضهم، وعند بعضٍ آخر يُسـمَّى الجزءُ الأول مـن النصف الأول صَدْرًا، ومن النصف الثاني ابْتِدَاءً، وما عدا الصدر والعروض والابتداء والضرب يُسمَّى حَشْوًا.

(١) فيهما: «فليأت نسوته بصدر نهار»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «هو الإشارة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) أراد أنه من التنبيه على ما كان ينبغي أن يكون مـن التصريع ثم لم يكن، وكأنه يعيب الضرب الذي خالف العروض، أكثر من عيب العروض التي خالفت سائر الأعاريض!
(٤) امرؤ القيس: ٢٣٦، ٢٣٨.
(٥) وهو في الديوان مقدم على ما سبقه هنا.
(٦) العمري: ١٠٢.

وما ذكرناه من الأسماء المذكورة لهذه الأجزاء، هو ملاحظ من حيث هي مع قطع النظر عما يطرأ لها من التغييرات. وإذا طرأ لها ذلك سُمِّيَت بأسماء خاصة كالابتداء والاعتماد والفصل والغاية[١]، إلى آخر ما سيذكره»، انتهى كلام الشارح.

[الِابْتِدَاءُ]

٨٥ اَلِابْتِدَا الْجُزْءُ إِنْ يُخْرَمْ وَرُبَّ زِحَا فِ لَا يُخَصُّ بِحَشْوِ الِاعْتِمَادَ صِلِ/١٥٧

اعلم أن الخرم لا يكون إلا في أول جزء كما سبق فيسمى ذلك الجزء ابتداء، وهو المراد بعبارة المصنِّف في معنى قوله[٢]: «الابتداءُ اسم الجزء الواقع أول البيت، إن أُعِلَّ بعلة لا تكون في الحشو»؛ فاعلم أن تلك العلة هي الخَرْم، ومن شرطها ألا تكون في غير أول جزء الشطر[٣]؛ فلذلك اكتفينا بذكرها عن التقييد، وهذا نص الكلام على ذلك من قولهم.

قال الشارح[٤]: «إن[٥] فَعُولُنْ ومَفَاعِيلُنْ ومُفَاعَلَتُنْ تحذف أوائلها في الابتداء، ولا تحذف في حشو البيت البتة؛ فلا يسمى مُسْتَفْعِلُنْ وما أشبهه مما تغيُّره كتغير حشو البيت، ابتداءً؛ ومن ثم استشكل الأخفشُ ما نقله عن الخليل من جعل فَاعِلَاتُن الواقع في المديد ابتداءً، مع أنه مُساوٍ للحشو في جواز خَبْنه وكَفِّه وشَكْله. وأُجيبَ بأن أَلِفَهُ في الصدر تحذف أبدا لغير معاقبة، وأما في الحشو فلا تحذف إلا لمعاقبة، فتثبت المخالفة؛ فلذلك سماه الخليل ابتداء، انتهى.

(١) سقطت منهما: «والغاية»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٢) الدمنهوري: ١٩٦؛ فآخره متن المصنف، وعبارته: «والابتداء كل جزء أول بيت أعل بعلة ممتنعة في حشوه كالخرم».

(٣) فيهما: «ومن شرطها في غير أول الشطر»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

(٤) العمري: ١٠٢.

(٥) العمري: ١٠٢؛ ففيه: «لأن»، ولا حيلة للمؤلف وقد استغنى عن اللام إلا كسر الهمزة!

قال الدماميني: وقضية هذا أن يكون الابتداءُ عند الخليل اسمًا لأول جزء في البيت إذا اختص بتغيير يلحقه من علة أو زحاف، سواء وُجِدَ التغيير فيه بالفعل أم لم يُوجَد مع إمكان وجوده، وهذا/١٥٨ مخالف لقولهم: إن المَوْقُور اسم للجزء الذي يجوز أن يُخرم فلم يُخرم؛ فتأمل. انتهى.

أقول: تأملنا فلم نجد مُنافاةً بين الكلامَيْنِ، لأن عبارة الخليل المسرودة آنِفًا ليست صريحة في تخصيص فَاعِلَاتُنْ باسم الابتداء في حالة سلامته، بل هي مُحتملةٌ لحالَتَيِ السلامة والزحاف، لكنها تختص بحالة الزحاف لقرينة[١] ما يذكر من أنه[٢] في حالة السلامة تختص[٣] باسم المَوْقُور؛ فتعين أن الابتداء تختص[٤] بحالة التغيير فلا منافاة. وتقدم لك أن الابتداء عند بعضهم اسمٌ أيضًا للجزء الأول من المصراع الثاني مطلقًا؛ فلا تَغفُل عنه» انتهى كلام الشارح.

وأما قول الناظم: «وَرُبَّ زِحَافٍ لَا يُخَصُّ بِحَشْوِ الِاعْتِمَادَ صِلِ»، فالمراد أن الاعتماد اسم الجزء الواقع بالحشو شرطًا؛ فقوله: «بحشو»، متعلق بالجزء الموصوف لا بالزحاف المذكور بعده؛ فلا تغفل عن ذلك فتُخِلَّ بالشرط، وحاصله إذا كان الجزء الحَشْوِيُّ مُزاحفًا بزحاف لا يخص فهو المسمى باسم الاعتماد عند الزجاج، واختاره المصنِّف؛ فقال ما لفظه[٥]: «الاعتماد كل جزء حَشْوِيٍّ زُوحِفَ بزحاف/١٥٩ غير مختص»، هذا لفظه. والمعنى أنه مختص بالحشو.

(١) فيهما: «بقرينة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «أنها»!
(٣) فيهما: «يخص»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) فيهما: «يخص»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن)، وفي عبارته: «... غير مختص به».

قال الشارح[١]: «سُمي بذلك لاعتماد الأسباب حينئذٍ على الأوتاد؛ فهو عنده عام شامل لكل جزء بالصفة المذكورة. وأما الجمهور فلا يطلقون الاعتماد إلا على قبض فَعُولُنْ في الطويل في الجزء الذي يليه الضرب المحذوف منه خاصة، وعلى سلامة نونه قبل الضرب الأبتر في المتقارب. [وكان الخليل لا يجيز سقوط هذه][٢] النون في المتقارب إذا لحق البتر الجزء الذي بعده فصيرُه[٣] إلى فَلْ، ويوجه ذلك بأن الجزء الأبتر قد لَحِقَه اختلالٌ شديد فلا يحتمل أن يزاحف ما قبله. وكان الأخفش يجيز ذلك كما تقدم بيانه في بحر المتقارب»، انتهى كلام الشارح.

[الْفَصْلُ]

٨٦ وَإِنْ عَرُوضٌ وَضَرْبٌ خَالَفَاهُ بِصُحْـ ـحٍ وَاعْتِلَالٍ بِفَصْلٍ غَايَةٍ يُقَلِ

قوله: «خَالَفَاهُ» يعني خالفا الحشو، وفي البيت لَفٌّ ونَشْرٌ؛ فإن كان المخالفة عَروضًا تُسمّى[٤] فَصْلاً، وإن كان ضَرْبًا يُسمّى[٥] غَايَةً، وهذا كلام المصنِّف والشارح عليهما كما ترى.

وأما عبارة المصنِّف فهي كما ترى[٦]: «والفَصْلُ كلُّ عَروضٍ مخالفةٍ/١٦٠ للحشو، إما صحةً وإما اعتلالًا».

(١) العمري: ١٠٣.
(٢) العمري: ١٠٣؛ فقد سقط منه ما بين المعقوفين، فأثبته عن المؤلف.
(٣) فيهما: «فيصير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) فيهما: «فتسمى»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «فيسمى»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.
(٦) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).

قال الشـــارح[١]: «هما منصوبان على التمييز، أي إما من حيث الصحة، وإما من حيث الاعتلال؛ فمَفَاعِلُـــنْ في عروض الطويل فَضْـــلٌ، لأنها قد لزمها ما لا يلزم الحشـــو من الاعتلال، وهو القبض. وكذلك فَعِلُنْ في عروض البسيط، لأنه لزمه الخبن. وكذلك مُسْتَفْعِلُنْ في عروض المنسرح، لأنه لزمه ما لا يلزم الحشو من الصحة، وهو عدم الخبل؛ إذ لا يجوز فيهـــا فَعَلَتُنْ[٢] كما تقدم بيانه»، انتهى كلام الشارح.

[الْغَايَةُ]

وأما كلامهم في الغاية فهو كما ترى.

[«اسْتَمِلْ» أمر من استمال يســـتميل، مطاوعا لفعّل بتشديد العين من الميل، أو لوزن أفعل منه][٣].

وعبارة المصنِّف قال[٤]: «الغَايةُ[٥] في الضَّرْب كالفَصْل في العَرُوض».

قال الشـــارح[٦]: «أي كل ضرب مخالف للحشو صحة واعتلالًا بأن يلزمه ما لا يلزم الحشـــو؛ فأكثرُ الضروب غاياتٌ، لأن الضـــرب إذا كان على فَاعِلَاتُنْ أو مَفَاعِيلُنْ[٧] أو فَعُولُـــنْ، فقد لزم أن لا تحذف أواخر أســـبابها الأخيرة، لأن آخر البيت لا يكون إلا ســـاكنًا. ومـــن الغايات المقطـــوعُ والمقصورُ والمكشـــوفُ

(١) العمري: ١٠٤.
(٢) العمري: ١٠٤؛ ففيه: «فعلن»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.
(٣) ما بين المعقوفين عبارة مقحمة، أو بقية كلام ساقط.
(٤) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).
(٥) فيهما: «أما الغاية»، وصواب متن المصنف من حاشية الدمنهوري ما أثبتُّ.
(٦) العمري: ١٠٤.
(٧) فيهما: «مفاعلن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

والمقطوفُ، لأن هذه علل لا تكون في حشو البيت./١٦١ والأجزاء المذكورة إذا دخلها[١] ما ذُكِرَ تَختصُّ بهذه الأسماء المذكورة، وإذا سلمت منها تختص بأسماء أُخَرَ أشار إليها قوله[٢] الموفور». انتهى كلام الشارح.

[الْمَوْفُورُ]

٨٧ مَوْفُورٌ الْجُزْءُ لَمْ يُخْرَمْ وَسَالِمُهَا مَا لَمْ يُزَاحَفْ وَكُلٌّ غَيْرُ مُنْحَظِلِ

«الْمُنْحَظِل» الممنوع، والمعنى أن الخَرْمَ غير ممنوع في أصل الجُزْء، بل هو جائز فيه، لكن لم يستعمل؛ فسُمّي موفورا لذلك. وكذلك الزحاف غير ممنوع في أصل الجُزْء، بل جائز فيه، ولكن لم يستعمل في ذلك البيت؛ فسُمّي جُزؤه سالمًا لذلك؛ فقوله: «وَكُلٌّ غَيْرُ مُنْحَظِلِ»، أراد به كُلًّا من الوجهين في موضعه؛ فالخَرْمُ بالخاء المعجمة والراء المهملة في الموفور، والزِّحاف في السالم. وهذه عبارة المصنِّف ثم الشارح فيهما كما ترى.

قال المصنِّف[٣]: «المَوْفُورُ كُلُّ جُزْء سَلِم منَ الخَرْم مَعَ جَوازِه فيهِ ».

قال الشارح[٤]: «أي مع صحة أن يقع فيه، بأن كان مُفتَتحًا بِوَتد، وذلك فَعُولُنْ ومَفَاعِيلُنْ ومُفَاعَلَتُنْ، تُسمى مَوفورةً إذا سَلِمت من الخَرْم وإن دَخَلَها زِحافٌ غيره»[٥] انتهى.

(١) فيهما: «دخل عليها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «بقوله»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).
(٤) العمري: ١٠٤.
(٥) والخرم علة، ولكنها تبسط بتسميها زحافا لِجَزْيها مجراه في عدم اللزوم.

[السَّالِمُ]

وقال المصنِّف[١]: «والسالمُ كُلُّ جُزْءٍ سَلِمَ مِنَ الزِّحافِ مَعَ جَوازِه فيهِ».

قال/١٦٢ الشارح[٢]: «كالخبن مثلا [مع جوازه فيه][٣] كما علمت»، انتهى كلام الشارح.

[الصَّحِيحُ]

٨٨ وَلِلصَّحِيحِ اعْزُ مَا ضَرْبًا خَلَا وَعَرُو ضًا مِنْ سِوَى وَاقِعٍ فِي الْحَشْوِ مُدَّخِلِ

قوله: «اعْزُ» بالعين مهملةً ساكنةً والزاء معجمةً مضمومةً وقد تُكسر، أمْرٌ من عَزَاه يَعْزُوه أو يَعْزِيه ـ لغةٌ ـ أي نَسَبَه.

وعبارة المصنِّف على هذا النوع، قال[٤]: «والصحيحُ كلُّ جُزْءٍ لِعَروض وضَرْب سَلِم ممّا لا يقعُ حَشْوًا كالقَصْر والتَّذْيِيل».

قال الشارح[٥]: «والقَطْعُ والبَتْرُ والتَّشْعِيثُ والتَّرْفِيلُ، المتقدِّم بيانُها، فإنها[٦] خاصةٌ بالعَرُوض والضَّرْب ولا تقع في الحَشْو». انتهى.

وقال عند قوله حشوًا[٧]: «هو منصوب على الظرفية، ولا يصح نصبه على الحالية، لأن الحشو اسم للجزء الواقع أثناء بيت كما علمت[٨]». انتهى كلام الشارح.

(١) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).
(٢) العمري: ١٠٥.
(٣) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٤) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).
(٥) العمري: ١٠٥.
(٦) فيهما: «بأنها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) العمري: ١٠٥.
(٨) أي اسم للجُزْء لا للعلة الواقعة به.

قلت: وجملة الأمر إن كان في العروض أو الضرب شيءٌ من التغيير الخاص بهما دون الحشو فهذا يخرجهما عن اسم الصحيح، وإن لم يكنْ فَاسْمُ الصحيح حاصلٌ لهما ولو دخل عليهما شيءٌ مما يدخل في الحشو[١]؛ فاعرف ذلك!

[الْمُعَرَّى]

٨٩ وَبِالْمُعَرَّى يُسَمَّى الْجُزْءُ حَيْثُ خَلَا مِمَّا عَلَيْهِ جَوَازًا زِيدَ لِلْعِلَلِ/١٦٣

«المُعرَّى» بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد الراء والألف المقصورة[٢]. قال المصنف[٣]: «والمُعَرَّى كلُّ جُزءٍ سَلِم من عِلَل الزيادة مع جَوازِها فيه كالتَّذْيِيل والتَّرْفِيل». قال الشارح: «وهو خاص بالضرب ضرورة أنه ليس لدينا[٤] عَروضٌ يُوجد فيها ما ذكر حتى تخص باسم المُعَرَّى إذا سَلِمَتْ منه[٥]». انتهى كلام الشارح، وهو ظاهر.

(١) إلا أن يلزمَ فيوصَف به؛ إذ لا يلزم الحشو.
(٢) فيهما: «بضم الميم وفتح المهملة وتشد المهملة المقصورة»، وصواب التعبير ما أثْبَتُّ.
(٣) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن)، وليست فيه «والترفيل».
(٤) فيهما: «لنا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٥) فلا تصيبها علل الزيادة إلا عند التصريع، وإذا لم توافق الضرب عندئذٍ اتصف البيت نفسه بالإصمات السابق ذكره.

الْعِلْـمُ الثَّانِـي

عِلْـمُ الْقَوَافِـي





[مَوْضِعُ عِلْمِ القَوَافِي مِنْ عِلْمِ العَرُوضِ]

قال الشارح[١]: «قد جَرَتْ عادةُ أكثر العروضيين بأن يَذْكُروا علم القوافي بعد علم العروض، لأنه كالرَّدِيف له، وبينهما شدةُ اتصال ومناسبة. وبعضهم لا يفعل ذلك، بل يُفْـرِدُه بالتأليف، ومسـتنده أن علم القوافي علـم جليل لا يصلح أن يُجعل عِـلاوَةً[٢] على علم العروض، لأنه أدقُّ وألطفُ منه. ومُسـتَنَدُ الأكثر بعد تسـليم ما ذُكر، أن النظر فيه لما كان متأخرًا عن النظر في العروض، ضرورة أن القافية إنما يُبحَـث فيها من حيث إنها مُنتَهى بيتِ الشـعر ـ فما لم يتحقق كونُ اللفظ الذي هي في آخره شـعرًا لم يتأتَّ النظرُ فيها، ومعرفةُ كونه شـعرًا على الوجه التفصيلي موقوفةٌ على علم العروض ـ فلا جـرم أن جعلوا الكلام عليها متأخرًا عن الكلام عليه، وفيه نَظَرٌ[٣].

وعلم القافية علم يُتعرَّف به أحوالُ نهايات الشعر، /١٦٤ من حركة وسكون، ولزوم وجواز، وفصيح وقبيح[٤]. والكلام فيه يحصره[٥] خمسة أقسام:

(١) العمري: ١٠٥.

(٢) أي زيادة ملحقة، وفيهما: «علاقة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

(٣) من حيث إن العبارة المشـتملة على كلمة القافية، ربما خطرت للشـاعر قبل سائر البيت؛ فبناه عليها.

(٤) العمري: ١٠٥؛ فلم تنعطف فيه بالواو كَلِمَتا «لزوم»، و«فصيح»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ للمؤلف.

(٥) فيهما: «تحصره»، وصوابُ مخطوط الشارح (إصابةُ نصّه)، ما أثْبَتُّ.

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ
مِنْهَا فِي تَفْسِيرِ الْقَافِيَةِ لَفْظًا وَمَعْنًى

[لَفْظُ الْقَافِيَةِ]

«القافية» فاعلة من قَفَا أي تَبِعَ، سُميت بذلك لأنها تقفو[1] صدر البيت أي تتبعه. وقيل: لأنها تقفو أخواتها لأن بعضها يتبع إثْرَ بعض. والأولُ أَوْلَى لجواز أن يكون الشعر بيتًا واحدًا. وقيل: لأن الشاعر يقفوها أي يتبعها وينظم عليها، لأنها تجري له في البيت الأول على السَّلِيقَة والسَّجِيَّة، ثم يتبعها في سائر الأبيات؛ فعليه فهي فَاعِلَة بمعنى مَفْعُولة، كـ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[2]، أي مَرضيّة، هذا تفسيرها باعتبار لفظها.

[مَعْنَى الْقَافِيَةِ]

وأما باعتبار معناها ففيه اختلافٌ كثير، لكن قال الصفاقسيُّ: ليس نِزاعُهم في مُسمَّى القافية لغةً، ولا في ما يُصطلح عليه أنه قافية. وإنما[3] النِّزاع في القافية المضاف إليها[4] العلم في قولهم علم القافية: ما المراد به؛ ففيه اثنا عشر قولا:

[حَدُّ الْقَافِيَةِ]

أَوَّلها وأَوْلَاها: قول الخليل الذي اعتمده **المصنِّف**». انتهى كلام **الشارح**.

(١) في أ: «تقف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٢) سورة الحاقة: من الآية ٢١.
(٣) العمري: ١٠٦؛ ففيه: «فإنما»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٤) العمري: ١٠٦؛ ففيه: «إليه»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ للمؤلف.

٩٠ وَاذْكُرْ لِقَافِيَةٍ مِنْ آخِرٍ لِمُحَرْ ... رَكٍ بِسَكْنٍ وَسِيطٍ بَيْنَ ذَيْنِ تُلِي

معنى لفظ البيت أن القافية في اصطلاحهم من آخر حرف في البيت/١٦٥ إلى محرك تُلِيَ بساكن متوسّط بينهما، أي بين الأخير وبين هذا المتحرك؛ فاللام في قوله: «لِمُحَرَّكٍ»، هي لابتداء الغاية مثل «إلى»؛ فإذا وجد المتحرك قبل ساكن موجود قبل الأخير فقد حصلت الغاية.

وإن شئت عبارة المصنِّف فكما[1] ترى[2]: «القافيةُ مِنْ آخِرِ البيت إلى أولِ مُتحرِّكٍ قبلَ ساكنٍ بينهما». قال الشارح[3]: «أي بين المتحرك الأول والساكن الأخير، لأن القافية هي التي تشتمل على ما يلزم إعادته في كل بيت، من الحروف والحركات الآتي بَيانُها. والساكنان آخِرَ البيت مع ما يَكْتَنِفَانِهِ ومع المتحرك السابق لهما، هو الذي يشتملُ على هذه اللّوازم، ولا تخرج عنه.

ثانيها: أَنَّ القافيةَ آخِرُ كلمةٍ من البيت، وهو قول الأخفش.

ثالثها: أَنَّها الجُزْآنِ الأَخِيرانِ مِنْه.

رابعها: أَنَّها الجُزءُ الأخيرُ منه.

خامسها: أَنَّها بعضُ الجزء المذكور.

سادسها: أَنَّها الجزءُ المذكورُ وبعضٌ آخر.

سابعها: أَنَّها حَرْفانِ مِنْ آخِرِ البيت.

ثامنها: أَنَّها ما لَزِمَ الشاعرَ إعادتُه من الحروف والحركات.

تاسعها: أَنَّها حرفُ الرَّويِّ نفسه.

(١) في أ: «كما»، وصواب اللغة ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).

(٣) العمري: ١٠٧.

عاشرها: أنَّها النِّصفُ الأخيرُ من البيت.

حادي عشرها: أنَّها البيتُ كلُّه.

ثاني عشرها: أنَّها القصيدةُ كلُّها.

وفي هذين القولين نَظَرٌ.

وعلى القول الأول فهي قد تكون بعض كلمة، كما في قوله[١]:

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَـيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَحَمَّلِ[٢]

فهي[٣] هنا من الحاء المهملة في «تَحَمَّلِ»، إلى الياء/١٦٦ فيه.

وقد تكون كلمة كاملة، كما في قوله[٤]:

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِيَ مِحْمَلِي

فـ«مِحْمَلِي» بمجموعه القافية.

وفي كلام المصنِّف هنا مناقشة، لأن ظاهره أن المراد بالكلمة الكلمة النحوية، كما يدل عليه السِّياق والسِّباق[٥]، وينافيه الاستشهاد بهذا البيت، لأن «مِحْمَلِي» فيه ليس كلمة، وإنما هو كلمتان، لأنه مضاف ومضاف إليه كما هو غير خافٍ؛ فالأولى الاستشهاد له بقوله[٦]:

(١) امرؤ القيس: ٩.

(٢) رواية الديوان: «وَتَجَمَّلِ»، ولم أثبتها لكلام المؤلف عما روى.

(٣) فيهما: «وهي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) امرؤ القيس: ٩.

(٥) السِّياق ما سيق (أورد) في أثنائه الكلامُ، والسِّباق ما تَقَدَّمَهُ، وبهما تُوجَّه دَلالتُه. وقد اطلعتُ على السِّياق والسِّباق؛ فلم أجد ظاهرهما يدل كما زعم الشارح، على أن المراد هو الكلمة النحوية، بل المراد الكلمة الكتابية، على عادة نقاد الشعر ـ فمِنْ ثَمَّ لا مناقشة ـ ولكنه أراد الاستطراد إلى ما استشهد به للمراد الذي ظنه!

(٦) امرؤ القيس: ٨.

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فإن القافية من حاء «حَوْمَلِ» إلى آخره؛ فهي كلمة واحدة.

وقد تكون كلمة وبعض كلمة أخرى، كما في قوله[١]:

دِمَنٌ عَفَتْ وَمَحَا مَعَالِمَهَا هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ

فهي فيه من الحاء المهملة إلى آخر البيت. وإنما اقتصر في هذا الشاهد على محل القافية، ولم يذكر البيت بكماله كما فعل في سابقه ولاحقه ـ لتقدم إنشاد هذا البيت في بحر الكامل؛ فلا حاجة إلى إعادته.

وقد تكون كلمتين، كما في قوله[٢]:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فهي[٣] فيه من «مِن» الجارة لـ«عَلِ» آخر البيت.

وقد تكون كلمتين وبعض أخرى، كما في قوله[٤]:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهُ فَجَبَرْ

فهي[٥] فيه من اللام إلى آخر البيت». انتهى كلام الشارح، واندمج فيه كلام المصنِّف على عادته في الشرح/١٦٧ فأتينا بهما جميعًا[٦].

(١) ابن عبد ربه: ٤٨٢/٥، وابن جني: ٩٢، والدماميني: ١٧١.

(٢) امرؤ القيس: ١٩.

(٣) فيهما: «وهي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) العجاج: ١٥ (عن محقق الدماميني).

(٥) فيهما: «وهي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٦) تنبيه على عادته من ترك كلامي المصنف والشارح مختلطين.

ثُمَّ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ هُوَ فِي بَيَانِ أَحْرُفِ الْقَافِيَةِ

وأحرفها اللازمة لها ستة، أولُها الرَّويّ، وهذا القول عليه كما ترى.

[حَرْفُ الرَّوِيِّ]

٩١ ثُمَّ الرَّوِيُّ اسْمُ حَرْفٍ فِي الْقَصِيدِ لَهُ تُعْزَى وَتُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرَ مُنْتَقِلِ

الرَّوِيُّ قال الشارح[١]: «هو فَعِيل من الرَّويَّة، وهي التَّفكُّر في الأمر، سُمِّي بذلك لأن الشاعر يُروّي فيه[٢]، أي يتفكَّر؛ فَعَلَيْهِ فهو بمعنى مَفْعُول. وقيل من الرِّوَاء بالكسر والمدّ وهو الحَبْل الذي يُشدُّ به المتاعُ على البعير ونحوه لئلا يسقط؛ فكأنّ الرَّوي شُدَّ به أجزاء البيت ووُصِل بعضُها ببعض به؛ فَعَلَيْهِ فهو بمعنى فَاعِل، وقيل غير ذلك». انتهى.

وأما عبارة المصنِّف فهي كما ترى[٣]: «أولُها الرَّوِيُّ، وهو حرفٌ بُنِيَتْ عليه القصيدةُ، ونُسبت إليه»[٤]. قال الشارح[٥]: «فيُقال فيها قصيدة لاميَّةٌ أو داليَّةٌ مثلا.

فإن قلت: هذا التعريف مُسْتَلْزِمٌ للدور، ضرورةَ تَوقُّفِ معرفة الروي حينئذٍ على ما أُخِذ في تعريفه وهو نسبة القصيدة إليه، وتَوَقُّف النِّسْبة على معرفة حرف الروي؛ إذ لا تُنسب القصيدة إلى حَرْفٍ حتى يُعلَم أنَّه رَويُّها[٦]!

(١) العمري: ١٠٨.
(٢) العمري: ١٠٨؛ ففيه: «يروي فيه الحرف»، ولا معنى له إلى ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٣) الدمنهوري: ١٩٦ (المتن).
(٤) فيهما: «الروي هو حرف»، وصواب متن المصنف ما أثْبَتُّ.
(٥) العمري: ١٠٨.
(٦) فيهما: «روي ما»، وفي مخطوط الشارح «يرويها»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ.

قلتُ: المرادُ بالنسبة المتوقَّف عليها النِّسْبةُ بالإمكان، وبالمُتوقِّفة/١٦٨ النِّسْبةُ بالفعل؛ فلا دَوْرَ لاختلاف كلٍّ من النِّسْبتين كما هو ظاهر.

[صَلَاحُ حُرُوفِ الْهِجَاءِ]

تَنْبِيهٌ: حروفُ الهِجاء كلُّها تصلح لأن تكون رَويًّا، ما عدا أربعة منها: الألف والواو والياء والهاء؛ ففيها تفصيل.

أَمَّا الْأَلِفُ

فلا تخلو من أن تكون زائدة أو أصلية:

- فإن كانت زائدة سواء كانت للتثنية، كقوله[1]:

لله دَرُّكُمَا وَدَرُّ أَبِيكُمَا ... لَا يَبْرَحِ الْعَبْدَانِ حَتَّى يُقْتَلَا[2]

أو للإطلاق كقوله:

يَا مَعْشَرَ الْإِخْوَانِ دُونَكُمُ التُّقَى ... جِدُّوا قَدِ الْتَقَمَ النَّذِيرُ الصُّورَا

أو مجتلبة[3] لبيان الحركة، كما لو بُنِيَ شعرٌ على نحو: أَنَا، وحَيَهَلاَ.

أو مُبْدَلَة مِنْ تَنْوِين[4]، كقوله:

يَا أَيُّهَا الدَّهْرُ الْمُتِيحُ صُرُوفَا ... هَلَّا بَرَزْتَ بِنَا وَكُنْتَ رَؤُوفَا

(١) الضبي: ٢٢٢/١.

(٢) رواية الضبي:

«لله دَرُّكُمَا ودَرُّ أَبِيكُما ... إنْ أَفْلَتَ الغُفَلِيُّ حتَّى يُقْتَلَا»

(٣) فيهما: «ومجتلبة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «التنوين»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

أو مُبْدَلَة مِنْ نُون التَّوْكِيد، كقوله:

لله عَـيْـشٌ مَـا أَرَقَّ صَـفَـاءَهُ لَكِنَّـهُ إِذْ رَقَّ لَـمْ يَتَقَطَّعَـا

أو في ضمير نحو: «أَخَذَهَا» ـ فلا تقع رَوِيًّا، ما عدا الزائدة للتأنيث أو الإلحاق أو التثنية[1] على رأي بعض.

ـ وإن كانت أَصليَّةً أو مُبدَلةً مِنْ أَصْلٍ أو دالَّةً على تأنيث أو إِلْحاقٍ، فالأحسن جعلها وَصْـلًا، ويجوز أن تكـون[2] رَوِيًّا، ومنه مَقْصُـورَةُ ابْنِ دُرَيْدٍ المشـهورة، والخَزْرَجِيَّةُ الموضوعةُ في هذا الفن، المَقْصُورَةُ.

وَأَمَّا الْوَاوُ وَالْيَاءُ

ـ فإن كانا حَرْفَيْ علة فَقَطْ، بأن تَحرَّكَا سواء سَكَنَ ما/١٦٩ قبلهما أو تحرك[3] كظَبْيٍ ودَلْوٍ ورَحْوَى[4] وعُلْيَا واخْشَيَا واغْزُوَا وارمِيَا[5] ـ فإنهما يكونان رَوِيَّيْنِ.

ـ فإن كانا حرفَيْ مَدٍّ بأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء:

- فإن كانا أَصْليَّيْنِ كيَدْعُو ويَرْمِي، فالقياسُ وقوعهما رويًّا، ومنه ياء المنقوص كالقَاضِي والدَّاعِي.
- وإن كانا ضميرين كواو الجماعة وياء المخاطبـة والمتكلم، نحو ضَرَبُوا واضْرِبُوا واضْرِبِي وصَاحِبِي ـ لم يجز وقوعُهما رَوِيًّا على الصحيح.

(١) فيهما: «والإلحاق والتثنية»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) فيهما: «يكون»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «بأن يسكن ما قبلهما أو انفتح»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «رجوى»!
(٥) فيهما: «واخشيا واخشيوا»، وصواب مخطوط الشـارح ما أثْبَتُّ، لولا «ارميا»، التي خلت منها نسختا كتاب المؤلف، ووقعت بمخطوط الشارح «ارمي»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ.

- وإن لم يكونا ضميرين، بل كانا في ضميرين، نُظِرَ: إن كانا جُزْءًا منه كواو هُوَ وياء هِـيَ فَفِيهِ خِلاف، وإن لـم يكونا جُزْءًا منه كالناشـئين من هاء غلامه مرفوعا ومجرورا فَـلَا. وكذلك الواوُ المتولِّدة من إشـباع الضمة والياءُ المتولِّدة من إشباع الكسرة.

ـ وأما ياء النسـبة المشـددة كقُرَشِـيّ وتَمِيمِيّ فيجوز عنـد الجمهور ترك التشـديد والاقتصار على ياء واحدة تخفيفًا؛ فتكون رويًّـا. وكذلك ياءُ الضمير المتكلم إذا سكنت في الوَقْف وكان ما قبلها أيضًا ساكنًا كعَصايْ[1]، أو انفتحت وكان بعدها هاءُ السَّكْت نحو «غُلَامِيَهْ» ـ كانت رويًّا.

ـ وأما نحو هَدِيَّهْ وصَفِيَّهْ بالياء المشـددة فرويُّه اليـاء، وكذلك نحو أَرَانِيهَا ونَجِّيهَا[2] عند الزجاج، والصحيح أنه الهاء في مثل هذا الأخير.

وَأَمَّا/١٧٠ الْهَاءُ

ـ فإنْ كانت أصليَّةً جاز جَعْلُها رَويًّا سواء سَكَّن ما قبلها كما الوَجْهِ، أو تَحَرَّك كما الشَّبَهِ[3] والوَلَهِ.

ـ وإن كانت زائدة للتأنيث:

- فإن سَكَّنَ ما قبلها كانت رَويًّا، كسِعْلاة وقَنَاة.
- وإن تَحرَّك لم يجز، كحَمْزَة وطَلْحَة.

(١) في أ: «كعصا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٢) فيهما: «رأيتها ونجيتها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «السنة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.

ـ وإن كانت هاء ضمير:

- فإن تَحرَّك ما قبلهـا وكان هاءً أيضًا كانت رَويًّـا كمِيَاهِهَا وجِبَاهِهَا[1]، وإن لم يكن هاءً كَجَمَالِها وكَمَالِها فَلَا.
- وإن سَكَنَ ما قَبْلَها فإن كان صحيحًا كانت رَويًّا، وإن كان مُعتَلًّا فَلَا.

[التَّنْوِينُ وَالنُّونُ وَالْهَمْزَةُ وَالْكَافُ وَالتَّاءُ]

ـ وأما التنويـن، ونون التوكيد، والهمزة المبدلـة من الألف في الوقف على لغة بعضهم نحو جَبَـلَأْ ورأيت زَيْدَأْ وهـو يَضْرِبُهَأْ بهمزة سـاكنة في أواخرها ـ فَلَا تقعُ رَويًّا.

ـ وأما كاف الضمير وتاء التأنيث فيقعان رَويًّا على الصحيح، وقيل لَا.

[تَمْيِيزُ الرَّوِيِّ]

فإذا استعرضتَ بيتًا فانظر إلى آخر حرف منه: فإن كان واحدا مما يجوز وقوعُـه رَويًّا فَبِهـا، وإلا فتجـاوز إلى الـذي قـبله [فإن كـان كذلك وإلا فتجاوز إلى الذي قبله][2]؛ فإنـه لابُدَّ أن[3] يكون رويـا، لأنـه لا يمكن أن يلحق بعد حرف الروي أكثر مـن حرفين الأول الوصـل والثاني الخروج، كما ستعرفه.

وقد أشبعنا لك الكلام في هذا المقام تتميمًا للفائدة وتعميمًا للعائدة». انتهى كلام الشارح./١٧١

(١) فيهما: «كمهاها وجهاها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط منهما، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٣) فيهما وفي مخطوط اشارح: «لا بد وأن»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

[حَرْفُ الْوَصْلِ]

٩٢ وَمَا عَنِ اشْبَاعِ تَحْرِيكِ الرَّوِيِّ نَشَا فَالْوَصْلُ وَالْهَا كَذَا إِنْ لِلرَّوِي تَلِي

لفظ البيت ظاهر. وأما شرح معناه فدونكه من لفظ الكتاب المنظوم ومن شرحه أيضًا لامتزاجهما معا[١]، فهما كما ترى[٢]:

«ثانيها أي ثاني أحرف القافية الحرف الوَصْل أي المَوْصُول به ـ فهو من إطلاق المَصْدَر على اسم المَفْعُول ـ سُمِّيَ بذلك لِوَصْله بالروي. وهو في عرفهم حرفُ لِينٍ ناشئ أي متولِّد عن إشباع حركة الحرف الروي المتقدم بيانه؛ فهو الألف الناشئة عن إشباع الفتحة ـ إن كان مفتوحا ـ والواو الناشئة عن إشباع الضمة ـ إن كان مضمومًا ـ والياء الناشئة عن إشباع الكسرة إن كان مكسورًا. أو هاءَ تليه[٣] ـ أي الروي ـ سواء كانت هاءَ ضميرٍ، أو هاءَ تأنيثٍ، أو هاء سَكْتٍ، أو هاءً أصليةً متحرِّكًا ما قبلها.

ولمَّا كان حرف اللين الواقع وَصْلًا مُنحصرًا في الألف والواو والياء، ضرورة انحصار الحركة المتولد هو عن إشباعها في الحركات الثلاث المذكورة ـ كان قوله: «حَرْفٌ نَاشِئٌ» إلى آخره[٤]، في قوة ذكر الحروف بأعيانها؛ فلذلك ذكرها مُحَلَّاةً باللام العَهْدِيَّة فقال:

وَأَمَّا الْأَلِفُ

الناشئة عن إشباع حرف الروي المفتوح، فهي كقوله[٥]:

(١) وفي هذا تنبيه آخر واضح، على ما يفعله مما لا يُستغنى عن مراعاته في فهم عمله.

(٢) العمري: ١١١.

(٣) فيهما: «تنبيه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «إلخ»، مرسومًا على خانها مد، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) جرير: ٨١٣/٢.

أَقِلِّي اللَّــوْمَ عَــاذِلَ وَالْعِتَابَا/١٧٢ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَــدْ أَصَابَا[١]

فالباءُ الموحَّدةُ رَويٌّ، والألفُ وَصْلٌ.

فإن قلت: حرفُ الوصل كما ذكره المصنِّف وغيره، حرفٌ ناشــئ عن إشباع حركة الروي الذي هو حرفٌ بُنيت عليه القصيدة كما تقدم، وذلك إنما يكون في الضرب الذي هو آخر أجزاء المصراع الثاني مــن البيت كما علمت، والمصراع الذي أورده المصنِّف مثالا لذلك صَدْرٌ لا عجز له كما رأيت؛ فكان ينبغي تتميم البيت أو الاقتصار على عَجُزِه، وهو مَحَلُّ الشاهد حيث أريد الاختصار[٢]!

قلت: إنما اقتصر على الصدر منــه لحصول التمثيل به أيضًا لأنه مُقَفًّى. وقد علمت أن عروض المُقفَّى يُلتزم فيها ما يُلتزم فــي الضرب من الوزن والإعلال وحرف الروي، ويصح إطلاق القافية عليها[٣] مجازا؛ فحينئذٍ لا حاجة إلى تَتْميم البيت لحصول المقصود بذكر صدره. وآثَرَهُ لِتقدُّمه على العجز.

وَأَمَّا الْوَاوُ

الناشئة بعد ضَمِّهِ[٤] ـ أي الروي ـ فهي كما في قوله[٥]:

مَتَــى كَانَ الْخِيَامُ بِــذِي طُلُوحٍ سُــقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَــا الْخِيَامُو[٦]

فالميمُ رَويٌّ، والواوُ وَصْلٌ.

(١) الدمنهوري: ١٤٤ (المتن)؛ فقد اقتصر المصنف على صدر البيت، وفيما صنعه نظر يأتي.

(٢) فيهما: «الاقتصار»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: «عليه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) في أ: «ضمة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٥) جرير: ٢/٢٧٨.

(٦) هكذا رسمت «الخيامو»، فيهما وفي مخطوط الشارح، إمعانا في التنبيه، وليست في رسم الديوان.

وَأَمَّا الْيَاءُ

المثناة التحتية الناشئة بعد كَسْرِهِ[١] ـ أي الروي ـ فهي كما في قوله[٢]:

كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَــنْ حَالِ مَتْنِهِ كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزَّلِي[٣]/١٧٣

فاللامُ رَويٌّ، والياءُ وَصْلٌ.

وإنما قَيَّدَ الواوَ والياءَ بقوله بعد ضَمِّهِ وكَسْــرِهِ، ولــم يُقَيِّدِ الألفَ بقوله بعد فَتْحِهِ، للاستغناء عنه، ضرورةَ استدعاء الألف فتحَ ما قبلها دائما.

وَأَمَّا الْهَاءُ

الواقعة وَصْلًا فتكون هاء إضمار كما علمت، ولكنها تكون تارةً ســاكنةً كما في قوله[٤]:

وَقَفْــتُ عَلَى رَبْــعٍ لِمَيَّــةَ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأُخَاطِبُهْ[٥]

فالباءُ الموحَّدة رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ.

وإنما اقتصر المصنِّف على أعجاز أبيات هذه الأمثلة، لحصول المقصود بها، والنكتة لا يجب اطرادها.

وتارةً متحركةً:

(١) في أ: «كسرة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٢) امرؤ القيس: ٢٠.

(٣) هكذا رسمت «المتنزلي»، فيهما وفي مخطوط الشارح، إمعانًا في التنبيه.

(٤) ذو الرمة: ٢٨٧.

(٥) رواية الديوان: «عنده»، بدل «حوله».

إما[١] مفتوحةً كما في قوله[٢]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

فالقافُ رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ، والألفُ خُروجٌ، وسيأتي بيانه.

وإما مضمومةً كما في قوله[٣]:

فَيَا لَائِمِي دَعْنِي أُغَالِي بِقِيمَتِي فَقِيمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يُحْسِنُونَهُ[٤]

فالنونُ رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ، والواوُ خُروجٌ.

وإما مكسورةً كما في قوله[٥]:

كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ
وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ

فاللامُ رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ، والياءُ خُروجٌ.

وتكون الهاءُ الواقعةُ وَصْلًا هاءَ تأنيثٍ، كقوله[٦]:

ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ اَلْمَاءُ وَالْبُسْتَانُ وَالْخَمْرَهْ

فالراءُ رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ.

(١) في أ: «وإما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٢) ابن الصلت: ١٧٢.
(٣) ابن عبد ربه (طبعة دار الكتب العلمية): ٨٤/٢.
(٤) وهو لابن طباطبا العلوي.
(٥) الصديق: ٧٠.
(٦) الدماميني: ٢٤٨.

وهاءَ السَّكْت كقوله[١]: /١٧٤

بِـالْـفَـاضِـلِـيـنَ أُولِـي النُّهَى فِـي كُـلِّ أَمْـرِكَ فَـاقْـتَـدِهْ

وهاءً أصليةً، بشرط أن يتحرَّك ما قبلها، كقوله[٢]:

أَعْطَيْـتُ فِيهَـا طَائِعًـا أَوْ كَارِهَـا

حَـدِيـقَـةً غَلْبَـاءَ فِـي جِدَارِهَـا[٣]

وَفَـرَسًـا أُنْـثَـى وَعَـبْـدًا فَـارِهَـا

[أَحْوَالُ حَرْفِ اللِّينِ]

تَنْبِيهٌ: حرفُ اللِّين إن لم يكن أصله الهمزة، وكان ساكنا مَحْضًا أو مُقدَّرًا فيه الحركةُ، سواء كانت مِمَّا يُنطق به في السَّعَة، كقوله[٤]:

وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَـى لَقَضَانِي

أَوْ لا، كقوله[٥]:

وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي[٦]

فلا إشكالَ في وُقوعه وَصْلًا، كما تقدم.

وأما إن كان أصله[٧] الهمزة ففيه تفصيل:

(١) الدماميني: ٢٤٨.

(٢) الدماميني: ٢٤٨.

(٣) فيهما: «جرارها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) الدماميني: ٢٤٩.

(٥) امرؤ القيس: ١٤.

(٦) ورواية الديوان: «العماية»، مكان «الغواية».

(٧) فيهما: «أصلية»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فإن كانت الهمزة ساكنة صَحَّ أيضًا وقوعه وَصْلًا، لأنها حينئذٍ أُبدلت إبدالًا مَحْضًا.

فإن كانت متحركة كوَاجِي من الوَجْء[1]، فإن كانت مخفَّفةً تخفيفًا غيرَ قياسي، فيجوز أيضًا وقوعها وَصْلًا، وتُجَامِعُ حرفَ اللين الأصلي في قصيدة واحدة، كقوله[2]:

وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ ... هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي
وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي[3]

الأولى حرفُ لِين، والثانيةُ مُبدَلةٌ من همزة.

وإن كانت مخفَّفةً تخفيفًا قياسيًّا فلا يجوز وقوعها وصلا، لأنها حينئذٍ في حكم الهمزة الأصلية[4]؛ فكما لا يُوصَل بالهمزة نفسِها/١٧٥ لا يُوصَلُ بمُخفَّفِها». انتهى كلام الشارحِ والأصلِ كما رأيت.

قلت: أما في منعِه جوازَ الوَصْل بالهمزة المخفَّفة قياسًا مع جوازه في المخففة على غير القياس، فنظرٌ[5] ظاهرٌ، بل هو أخفُّ ارتكابًا، وأقلُّ تغيُّرًا، وأقربُ مَأخذًا، وأولى جَوازًا، إلا أن يكون مرادُه على تقدير النطق بالهمزة على حسب تخفيفها بالتسهيل الذي هو غير الإبدال المَحْض؛ فإن التخفيف على

(١) فيهما: «الوجا»، والصواب ما أثبتُّ، فأما العمري: ١١٤؛ ففيه: «كداجي من الرجاء»، ولا معنى له!.
(٢) الدماميني: ٣٤٩.
(٣) هي ثلاثة أبيات منسوبة في الوحشيات ـ أبو تمام: ٢٢٧ ـ لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمٰن ابن الحكم، وليس منها هذا الثاني، ولكنه فيها بالكامل للمبرد: ٣٤١/١.
(٤) فيهما: «الوصلية»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «نظر»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

نوعين كما ذكرنا في كتاب مقاليد التصريف[١]، نعم، وكان مراده الوجه الثاني ـ فهو كذلك، إلا إذا تَصرَّف فيه بالإبدال المَحْض لأجل الضرورة؛ فهو سائغ، بل هو أولى من التَّصَرُّف في غير ما يجوز إبداله أصلا؛ فاعرف ذلك!

[حَرْفُ الْخُرُوجِ]

٩٣ وَعَنْ تَحَرُّكِ ذِي الْهَاءِ الْخُرُوجُ نَشَا وَالرِّدْفُ قَبْلَ رَوِيٍّ مَدَّهُ ابْتَدِلِ

المصراع الأول نظم فيه ذكر الحرف الذي يسمونه بالخُروج، وهو الحرف الناشئ عن حركة هاء الوصل. وهذا نص الكلام عليه من أصل الكتاب وقول الشارح كما ترى[٢]:

«ثالثُها ـ أي ثالث أَحْرُف القافية ـ الحرفُ الخُروجُ أي المُخْرَج بسببه من البيت ـ فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول ـ سُمِّيَ بذلك لأنه به يكون الخروج من البيت. وهو في عرفهم حرف/١٧٦ لين ناشئ عن حركة هاء الوصل المتحركة المتقدم بيانها. وأما الساكنة فلا خروج لها، لانتفاء الحركة المتولد هو منها.

ويكون تارةً ألفًا إذا كانت حركتها فتحة، كما سبق في قوله: «يُوافِقُهَا» من البيت السابق إنشاده قريبا.

وتارةً واوًا[٣] ساكنة إذا كانت حركتها ضمة، كما سبق في قوله: «يُحْسِنُونَهُو» من البيت السابق المتقدم ذكره آنفا.

وتارة ياء مثناة تحتية ساكنة إذا كانت حركتها كسرة، كما سبق في قوله: «نَعْلِهِي» من البيت المسرود لفظه آنفًا». انتهى كلامهما، وكفى به.

(١) الخليلي (ب): ٢/٨٠.

(٢) العمري: ١١٤.

(٣) فيهما: «واو»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

[حَرْفُ الرِّدْفِ]

وأما المصراع الثاني من البيت فهو في ذِكْر الرِّدْف الذي هو حرف مد ولين قبل الرَّوِيّ. وهذا شرح معناه من الكتاب الأصل والشرح كما ترى[١]:

«رابُعها ـ أي رابع أحرف القافية ـ الحرف الـرِّدْف، أي المَرْدُوف به الرويُّ ـ فهو أيضًا من إطلاق المَصْدر على اسـم المَفْعول ـ سُـمي بذلك لأنه خَلْف الروي[٢] من غير حائل؛ فهو مأخوذ من رَدِيـف الراكب. وهو في عرفهم حرف لين ومد، أي حرف من أحرف[٣] اللين تُجانسـه حركةُ مـا قبله، أو حرف لين فقط أي حرف علة ساكن لم تجانسـه حركة ما قبله، واقع قبل الحرفِ الرويِّ، سـواء كان متصلًا به في كلمته/١٧٧، أو منفصلا عنه فـي كلمة أخرى؛ فهو إما ألف أو واو أو ياء.

فأما الألف الواقعة ردفا فهي حرف لين ومد دائما، كما في قوله[٤]:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي[٥]

فالألف رِدْفٌ، واللام رَويٌّ، والياءُ وَصْلٌ.

ولعلك تُورِدُ على المصنِّف في هذا المقام ما أَوْرَدْتَهُ عليه في مبحث الوصل، مِنَ التَّنْظِير في تَمثيله بصَدْر البيت؛ فتُجابَ بالجواب الذي أسـلفناه ثمة[٦]؛ فلا تغفلْ عنه!

(١) العمري: ١١٥.

(٢) العمري: ١١٥؛ ففيه: «لأنه خلف به الروي»، ولا معنى لزيادته.

(٣) فيهما: «حروف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) امرؤ القيس: ٢٧.

(٥) هذه رواية الديوان، ولكنه سَبَقَ هنا برواية: «أَلاَ انْعَمْ... وَهَلْ يَنْعَمَنْ..».

(٦) راجع ما سبق ص٢٥٣.

وأما الياء المثناة التحتيـــة الواقعة رِدْفًا، فتكون تارةً حـــرف مد ولين، وتارة حرف لين فقط؛ فالأول كما في قوله[١]:

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْجِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّـــبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

فالياءُ المُثَنَّاةُ التَّحتيَّة رِدْفٌ، والباءُ المُوحَّدة رَويٌّ، والواوُ وَصْلٌ.

والثاني كقوله[٢]:

لَعَمْرُكَ مَا أَخْزَى إِذَا مَا تَسُـــبُّنِي إِذَا لَـــمْ تَقُلْ بُطْـــلًا عَلَـــيَّ وَمَيْنَا

وَلَكِنَّمَا يَخْزَى امْرُؤٌ تَكْلِمُ اسْـــتَهُ قَنَـــا قَوْمِـــهِ إِذِ الرِّمَـــاحُ هَوَيْنَا[٣]

وأما الواو الواقعة رِدْفًا فهي كالياء، تكون تارةً حرف لين ومد، وتارةً حرف لين فقط؛ فالأول كما في قوله[٤]:

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

فالواوُ الأولى رِدفٌ، والباءُ الموحَّدة رَويٌّ، والثانيةُ[٥] وَصلٌ.

والثاني كقوله[٦]: /١٧٨

يَا أَيُّهَـــا الرَّاكِبُ الْمُزْجِـــي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بَنِي أَسَـــدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ

وَقُلْ لَهُمْ بَادِرُوا بِالْعُذْرِ وَالْتَمِسُوا قَـــوْلًا يَبَرُّكُمُ إِنِّـــي أَنَـــا الْمَوْتُ

(١) الفحل: ٢٣.

(٢) الدماميني: ٢٥٣. وهو لجابر بن رألان في شرح الحماسة ١/١٢٥، وروايته: «... إِذَا الرِّمَاحُ...».

(٣) فيهما: «... كلم... أن الرياح...»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٤) امرؤ القيس: ٢٢٥.

(٥) أي الواو الثانية الناشئة من إشباع ضمة باء الروي.

(٦) الدماميني: ٢٥٣. وهو في شرح الحماسة ـ ١/٨٧ ـ لرويشد بن كثير الطائي.

واقتصر المصنِّف في مثال الياء على النصف الأخير لحصول الغرض من التمثيل به، وفي مثال الواو بمحلّ التمثيل فقط لسبق إنشاده في بحر البسيط.

وما ذكره المصنِّف هي أمثلة الردف المتصل بالروي في كلمته، وأما المنفصل عنه في كلمة أخرى فكقوله[١]:

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالَهَا[٢]

فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ وَلَمْ يَكُ يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا[٣]

فالألف الأولى ردف، واللام روي، والهاء وصل، والألف الأخيرة خروج. فالألف الردف في البيت الأول متصلة بالروي من كلمته، وفي الثاني منفصلة عنه من كلمة أخرى.

[تَعَاقُبُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ]

تَنْبِيهٌ: يجوز أن تتعاقب الواو والياء في القصيدة الواحدة، سواء كانا حرفَيْ مَدٍّ ولِينٍ أو حرفَيْ لِينٍ فَقَطْ؛ فيكون[٤] ردفُ بعض قوافيها واوًا، وبعض آخر ياءً.

فالأول كما في البيت الممثل به[٥] للياء مع ما بعده؛ فإن بعده قوله[٦]:

تُذَكِّرُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ[٧]

---

(١) أبو العتاهية: ٦١٢.

(٢) فيهما: «تُجَرْجِرُ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) رواية الديوان: «وَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ...».

(٤) فيهما: «فتكون»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) سقطت منهما: «به»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٦) الفحل: ٢٣.

(٧) فيهما وفي مخطوط الشارح: «دارها»، وصواب الديوان ما أثبتُّ. وفيهما «خطوبو»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فجمع فيهما[١] بين الواو والياء.

والثاني كما في قوله[٢]:

[كُنْتُ إذَا مَا جِئْتُهُ مِنْ غَيْبِ
يَشَمُّ رَأْسِي وَيَشَمُّ ثَوْبِي][٣]/١٧٩

قال المعري[٤]: ولم يفرقوا بين الروي المُطْلَق والمُقَيَّد في هذا، أي في اجتماع الواو والياء رِدْفًا في قصيدة واحدة. وأنا[٥] أرى أنه في المقيد أشدّ؛ إذ ليس للروي[٦] بعده ما يعتمد عليه، كقوله[٧]:

إنْ تَشْرَبِ الْيَوْمَ بِحَوْضٍ مَكْسُوزْ
فَرُبَّ حَوْضٍ لَكَ مَلْآنِ السُّوزْ
مُدَوَّرٍ تَدْوِيرَ عُشِّ الْعُصْفُوزْ
خَيْرُ حِيَاضِ الْإِبِلِ الدُّعَائِيزْ

فهذا عندي أقبح من المطلق. انتهى. قال الدماميني[٨]: وقضية[٩] هذا أن يكون اجتماع الواو والياء في أرداف القوافي المطلقة قبيحًا[١٠]. انتهى. أي لأن

(١) فيهما: «فيها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) الدماميني: ٢٥٤، وفي حاشية محققه أنه لأبي ذؤيب الهذلي.
(٣) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته. وعلى حاشية «أ»: «هنا موضع بياض من الأصل»، وعلى حاشية «ب»: «بياض بالأصل».
(٤) فيهما: «المقري»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «وإنما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) فيهما: «الروي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) المعري (مقدمة اللزوميات): ١٤، الدماميني: ٢٥٤.
(٨) الدماميني: ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ولا واو بأوله.
(٩) في أ: «وقضيته»، وصواب الدماميني ومخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(١٠) ثم قال الدماميني: «وليس كذلك».

صيغة أفعل التفضيل تقتضي المشاركة في أصل الوصف[١] مع الزيادة عليه، لكنه قد يستعمل بمعنى أصل الوصف، وهو كثير.

وأما الألف فلا تعاقبهما لبعدها عنهما بكثرة مدها». انتهى كلام الأصل والشارح.

٩٤ أَوْ حَرْفَ لِينٍ وَلِلتَّأْسِيسِ ضَعْ أَلِفًا قَبْلَ الرَّوِيِّ بِحَرْفٍ غَيْرِ مُنْفَصِلِ

قوله: «أَوْ حَرْفَ لِينٍ»، تتميم للمصراع الأخير من البيت السابق، الذي هو في ذكر الرِّدْف بكسر الراء، وقد مضى شرحه من لفظ الشارح وصاحب الأصل، ما[٢] فيه كفاية. واقتصر المصنِّف على ذكر المد فيه، والقول عندنا ما قاله الشارح من زيادة ذكر اللين؛ فلذلك أثبتناه في النظم./١٨٠

وحرف[٣] اللين اثنان هما الواو والياء كما ذكرهما الشارح، والأصل أن اللين صفة لحروف العلة الثلاثة سواء كانت ساكنة مدة أم ساكنة غير مدة ـ وهذا لا يكون في الألف لأنه لازم المدة ـ أو متحركة. وأما في اصطلاح المتكلمين فأراهم يطلقون اسم اللين على الواو والياء الساكنتين غير الممدودتين اصطلاحا محضا؛ فمشيت في النظم على اصطلاحهم؛ فلذلك لم أحتج إلى زيادة شرط السكون كما ينبغي في الأصل كما ذكرناه في صفات الحروف في كتابنا مقاليد التصريف[٤]؛ فاعرف ذلك!

(١) فيهما: «الوقف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) هكذا فيهما، ولعله: «بما»!

(٣) في حاشية المخطوط على جهة التصويب: وحرفا اللين، والصواب ما أثبتّ مما في المتن، وهو ما في ب.

(٤) الخليلي (ب): ٢/٢١٣.

وَأَمَّا حَرْفُ التَّأْسِيسِ

فهو ألف بينه وبين الروي حرف. وشرط التزامه أن لا يكون منفصلًا عنه أي عن الروي في كلمة أخرى، وهو المراد بقولنا: «غَيْرِ مُنْفَصِلٍ»، لأن ذكر الانفصال هنا لا يُفْهِمُ معنى زائدا[1]، إلا إذا قُدِّرَ الانفصالُ عنه في كلمة أخرى، لأن الانفصال بحرف غير المذكور ممنوع للشرط الموجود فيه، من أن يكون بينهما حرف لا سواه، ثم زاده شرطًا آخر وهو عدم الانفصال؛ فعلم أنه عدم الانفصال في كلمة أخرى. هذا وسينكشف جَلِيَّة القصد فيه في البيت الذي يليه، إن شاء الله. وأما شرح معناه فهاكه من لفظ المصنِّف والشارح كما ستراه، إن شاء الله. قال: /١٨١

«خامسها ـ أي خامس أحرف القافية ـ الحرف التأسيس ـ هو أيضًا من إطلاق المَصْدَر على اسم المَفْعُول أي المؤسَّس به ـ مأخوذٌ مِنْ تَأْسِيس البِناء، لأن الشاعر يبني أبيات قصيدته عليه. وقيل: لأنه في أول القافية، كما أن أساس الدار أول بنائها[2]. وهو عندهم ألف بينه وبين حرف الروي حرف واحد هو الدَّخِيل الآتي بيانه؛ فلا تكون ألف دَارِهم[3] ونحوه تأسيسًا، لأن بينها وبين الروي أكثر من حرف، ولا ألف مَال ونحوه، لأنه لا فاصل بينها[4] وبين الروي. ولا تكون الألف المذكورة تأسيسًا إلا إذا كانت من كلمة الروي أي الكلمة المشتملة عليه؛ فلا تكون الألف المنفصلة عنها تأسيسًا لبعدها عن آخر القافية، وهو قاض بعدم الاعتناء بها مطلقًا لولا ما فيها من فضل المد المقصود عندهم إظهار الاعتناء به؛ فإذا انضم إلى البعد الانفصال قَوِيَ المانعُ وضَعُفَ المُقْتَضِي؛ فلَمْ تُجعَلْ تَأْسِيسًا حينئذٍ.

---

(١) فيهما: «زائد»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.

(٢) في أ: «بيانها»، والصواب ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٣) فيهما: «دراهم»، والصواب ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «بينهما»، والصواب ما أثبتُّ.

مثالُ كونها في كلمة الروي كما في قوله[١]:

وَلَيْسَ عَلَـى الْأَيَّامِ وَالدَّهْرِ سَـالِمُ

فالألفُ تأسيسٌ، واللامُ دَخِيلٌ، والميمُ رَويٌّ، والواوُ وَصلٌ. واقتصر المصنِّف على نصف البيت لحصول الغرض من التمثيل به». انتهى.

٩٥ وَسَـبْقَهُ كِلْمَـةً فِيهَـا الـرَّوِيُّ أَجِزْ إِنْ مُضْمَرًا كَانَ أَوْ بَعْضَ الضَّمِيرِ جُلِي/١٨٢

معنى «جُلِي» بضم الجيم أي كُشِف فأُظهر. ولفظُ البيت أنَّ ألفَ التأسيس يجوز أن تكون في الكلمة التي قبل كلمة الروي جوازًا لا لُزومًا، بشرط، وهو أن يكون الروي ضميرا أو بعض ضمير، هذا حاصل لفظه. وأما شرح معناه فهذا هو من نص كتاب المتن والشرح كما ترى:

قال[٢]: «ولا تكون الألفُ تأسيسًا إذا كانت مِنْ غيرها ـ أي غير كلمة الروي ـ إلا إن كان الـرويُّ ضَميـرًا، لأن شـدة احتياج الضميـر إلى ما قبلـه تُعارِض الانفصـال؛ فيبقى القصدُ إلـى ما فيها من قَصْـدِ الصوت وامتداده سـالمًا من المعارض[٣]، وذلك كما في قوله[٤]:

أَلَا لَا تَلُومَانِـي كَفَى اللَّوْمَ مَا بِيَا فَمَا لَكُمَا فِي اللَّـوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ فَمَا لَوْمِـي أَخِي مِنْ سِـمَاتِيَا[٥]

(١) القطامي: ١٢٧، وأوله: «أَلاَ يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالْأَخْضَرِ اسْلَمِي».

(٢) العمري: ١١٨.

(٣) فيهما: «العارض»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) الضبي: ١٥٥ ـ ١٥٦، وروايته: «... وَمَا لَكُمَا... وَمَا لَوْمِي... شِمَالِيَا».

(٥) فيهما: «سمائيا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فالألف من «لَا» و«سِمَا» تأسيس، واللام في الأول والهمزة في الثاني دخيل، والياء التحتية الضمير رويّ، والألفُ الأخيرُ وَصْل.

أو كان الرويُّ بعضَه أي بعضَ ضميرٍ للعلة السابقة، وذلك كما في قوله[1]:

فَإِنْ شِئْتُمَا أَلْقَحْتُمَا وَنَتَجْتُمَا وَإِنْ شِئْتُمَا مِثْلًا بِمِثْلٍ كَمَا هُمَا
وَإِنْ كَانَ عَقْلٌ فَاعْقِلَا لِأَخِيكُمَا بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالَ الْمَقَادِمَا[2]

فجَعَلَ أَلِفَ «كَمَا» مع انفصالها عن كلمة الروي تأسيسًا، لكون الروي بعض اسم مضمر[3] وهو الميم في «هما». واعتبارها حينئذٍ تأسيسًا ليس بأمر لازم، بل/١٨٣ أمر جائز[4]، يجوز أن تعتبر تأسيسًا؛ فتلتزم[5] إلحاقًا لما هي فيه بالكلمة الواحدة للعلة المتقدمة، وهو الكثير في أشعارهم. ويجوز أن لا تعتبر تأسيسًا؛ فلا تلتزم نظرا إلى حقيقة الانفصال، ومنه قوله[6]:

أَيَّةُ جَارَاتِكَ تِلْكَ الْمُومِيَهْ
قَائِلَةً لَا تَسْقِيَنْ بِحَبْلِيَهْ
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا بِيَهْ

فلم يعتبرها تأسيسًا؛ فلم يلتزمها في البيتين الأولين.

(١) الدماميني: ٢٥٧، وفي حاشية محققه عن الأصمعي أنهما لعوف بن عطية بن الخرع التيمي.
(٢) هكذا فيهما، والعمري: ١١٨؛ ففيه: «وإن كان عقلا»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف. ورواية الأصمعيات:
فَإِنْ شِئْتُمْ أَلْقَحْتُمْ وَنَتَجْتُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ عَيِّنَا بِعَيْنٍ كَمَا هُمَا
وَإِنْ كَانَ عَقْلًا فَاعْقِلُوا لِأَخِيكُمْ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَالْبِكَارَ الْمَقَاحِمَا
(٣) العمري: ١١٨؛ فقد سقطت منه: «مضمر»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.
(٤) فيهما: «بل هو أمر جائز»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) في أ: «فتلزم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٦) الدماميني: ٢٥٩.

فحاصل ما ذكر أن كون ألف التأسيس في كلمة الروي أمر يقتضي لزوم جعلها تأسيسًا، وكونها في غير كلمة الروي وهو ضمير أو بعضه[1] أمر يقتضي جواز ذلك؛ فلك أن تعتبرها تأسيسًا؛ فتلتزمها، ولك أن لا تعتبرها.

لكن ينبغي أن يعلم أن الألف إذا كان أصلها همزة كآدَم وآخَر لا يجب اعتبارها تأسيسًا، وإن كانت في كلمة الروي، ودليلُه قوله[2]:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا
إِذَا قُلْتُ هَذَا صَاحِبٌ قَدْ رَضِيتُهُ وَقَرَّتْ بِهِ الْعَيْنَانِ بُدِّلْتُ آخَرَا»

انتهى[3].

قلت: لا فرق على الأصح بين الألف إن كان مبدلًا من همزة أوْ لَا إذا كان البدل مَحْضًا لا تَسْهيلًا مع وجود الأصل. وعلى الفصيح فالهمزة الثانية من كلمة «آخَر» مبدلة ألفا محضة مثل «آتَيْنَاهُ» وأخواتها؛ وعلى هذا فهو سِنادُ تأسيسٍ مَحْضٌ على أصح/١٨٤ ما قيل فيه. ولا جرم؛ فإن السناد غير مستنكر في أشعارهم، وإن كان قبيحًا. نعم قد يوجد في شواذ أقوال علماء التصريف، أن بعض العرب لا يبدل الهمزة مطلقًا؛ وعليه فإذا صح مع وَهْنِه وركاكته فليس هو سنادًا[4].

ولو قيل بتسهيلها في الموضع لما كان محالا ولا قبيحا، لأنه إذا ثَبَتَ التحقيقُ مَجازًا[5] مع مواضع لزوم القلب فالتسهيل أخفُّ ارتكابًا وأعذبُ موقعًا؛ وعليه فإذا جاز فقد خَرَجَ من حُكْم القلب المَحْض؛ فكان القول بأن لا سناد،

(١) فيهما: «وبعضه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) امرؤ القيس: ٦٩.
(٣) أي انتهى كلام الشارح.
(٤) فيهما: «سناد»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ.
(٥) في أ: «مجاز»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.

كما قاله الشـــارح؛ فتنبه لهذه التفصيلات، وإن أَشْـكَلَ عليـك معرفةُ التخفيف والقلب للهمزة وأحكام ذلك، فإذا شـئت فعليك بكتابنا «مقاليد التصريف»[١]؛ فإنه جِماع شَتِيتِها وغُنْيَةُ مَطالبها، لمن يَسَّره الله لفهمه وأعانه بمَنِّه وكرمه.

٩٦ وَإِنْ رَوِيٌّ خَلَا مِنْ ذَيْـنِ حَيْثُ عَرَا ذَا الِانْفِصَالُ فَمِـنْ قَوْلَيْنِ غَيْرُ خَلِي

«عَرَا» بالمُهمَلات واويًا أصله ووزنه مثل «دَعَا»، ومعنى عَرَاهُ أي غشـيه[٢]، ومعنى لفظ البيت أنه إذا كان الروي ليس هو ضميرًا ولا بعض ضمير مع وجود انفصال التأسـيس في كلمة أخرى، فلك في التأسـيس وجهـان: التزامه، وترك التزامه، علـى قولين من أقـوال/١٨٥ علمائه. وهاك نص الـكلام عليه من لفظ الشارح وحده لأن المصنِّف لم يذكره.

قال الشارح[٣]: «وأما إذا كانت الألفُ في غير كلمة الروي، ولم يكن الرويُّ اسـمًا مُضمَرًا ولا بعضه كما تقدم ـ فالألف ليسـت تأسـيسًا بوجـه؛ فلا تلزم إعادتُها، بل يجوز في موضعها غيرها من الحروف، كما في قوله[٤]:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ[٥]
الشَّـاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْـنِ إِذَا لَـمَ الْقَهُمَا دَمِي

قال الدماميني: واختار أبو العباس المبرد جواز التزامهما تأسـيسًا، واستدل بما أنشده ابن جني في الخصائص من رواية أبي زيد، وهو قوله[٦]:

(١) الخليلي (ب): ٢/٨٠.
(٢) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!
(٣) العمري: ١١٩.
(٤) عنترة: ٢٢١، و ٢٢٢.
(٥) فيهما: «في الحرب»، والصواب ما أثبتُّ.
(٦) الدماميني: ٢٥٨.

وَأَطْلَسَ يَهْدِيهِ إِلَى الزَّادِ أَنْفُهُ أَطَافَ بِنَا وَاللَّيْلُ دَاجِي الْعَسَاكِرِ
فَقُلْتُ لِعَمْرٍو صَاحِبِي إِذْ رَأَيْتُهُ وَنَحْنُ عَلَى خُوصٍ دِقَاقٍ عَوَى سِرِ[1]

أي عَوَى الذئب سِرْ؛ فأسس بألف «عَوَى» مقابلا بها ألف «العَسَاكِر» التي لا تقع إلا تأسيسًا»، انتهى كلام الشارح.

[حَرْفُ الدَّخِيلِ]

٩٧ ثُمَّ الدَّخِيلُ اسْمُ مَا يَتْلُو الْمُؤَسَّسَ مِنْ حَرْفٍ وَفِي الْحَرَكَاتِ الْقَوْلَ هَاكَ يَلِي

لفظ البيت ظاهر. ولم يشترط تحريك الدخيل كما فعله المصنِّف، لأنه استلزام للازم في أصله، لامتناع السكون بعد الألف في شعر/١٨٦، إلا حيث يكون ردفا لقافية مقيدة، ولكن لا لَبْسَ منه لعدم الفاصل بينهما؛ فلا شيء ثمة مما يوقع الإشكال. أما لو نثرا فلا بد من ذكره شرطًا لاحتماله التقاء الساكنين فيه على حده كما تكلمنا عليه في «المقاليد»[2].

وأما قوله: «وَفِي الْحَرَكَاتِ الْقَوْلَ هَاكَ يَلِي»، فالمراد أنه بعد تمام ذكر الدخيل قد تَمَّ ذكرُ الحروف المصطلح على تعريفها. ثم يشرع معهم بعد ذلك على الحركات كما ستأتي، إن شاء الله.

وأما شرح الدَّخِيل وتمام القول عليه فهذا هو من الكتاب الأصل والشرح، كما ترى:

قال[3]: «سادسها أي سادس أحرف القافية، الحرف الدَّخِيل، هو فَعِيل

(١) فيهما وفي مخطوط الشارح: «فقلت لعمري...حوض دهاق...»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ، إلا كلمة «عمرو»؛ فهكذا هي في مخطوط الشارح.
(٢) الخليلي (ب): ٥٧/٢.
(٣) العمري: ١٢٠.

بمعنى مَفْعول، أي المَدْخُول به بين حرفين متلازمين. سُمّي بذلك لأنه دَخِيل أي دَعِيّ في القافيـة؛ ألا تراه يجيء مختلفا بين حرفيـن، [لا يجوز اختلاف أحدهما، وهما التأسـيس والروي؛ فلمّا جاء مختلفا بيـن متفقين][1]، وفارق بذلك أحكام باقي حـروف القافية ـ صار كأنه مُلحَق بهـا ومُدخَل فيها. وهو عندهم حرف من حروف الهجاء متحرك بإحدى الحركات الثلاث يكون بعد الحرف التأسـيس، وقبل الروي ـ وذلك كلَام «سَالِم» من البيت الذي أسلفناه في التأسـيس ـ فخرج بتقييد المصنِّـف الحرف المذكـور بالمُتَحَرّك، حرفُ الردف؛ فإنه حـرف قبل الـروي لكنه سَـاكِنٌ؛ فعلم بهذا أن حـرفَ الردفِ والدخيلَ لا/١٨٧ يجتمعان في قافية واحـدة، لأن كلًّا منهما أخذ في مفهومه ضد ما أخذ في مفهوم الآخر من التحرك والسـكون، والضدان لا يجتمعان، وكذلك لا يجتمع حرف الردف والتأسـيس في قافيـة واحدة، لأن كلا منهما ساكن، والساكنان لا يجتمعان إلا بشرط هو مفقود هنا[2].

وأما ما عدا ذلك مـن أحرف القافية فقد تجتمع فـي قافية واحدة؛ فمن ذلك قوله[3]:

يُوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ فِـي بَعْـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَـا

فالألفُ تأسـيسُ، والفاءُ دَخيل، والقافُ رَويٌّ، والهـاءُ وَصْلٌ، والألفُ خُروجٌ.

(١) سـقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشـارح إثباته، وإن كان الـذي فيه: «جاءا مختلفين»، وصواب السياق فيهما ما أثبته.

(٢) أراد ما ذكره في المقاليد ـ ٥٧/٢ ـ وأشـار إليه آنفًا، من مثل اجتماعهما فـي «دَابَّة»، ومصغره «دُوَيْبَّة».

(٣) ابن الصلت: ١٧٢.

وقوله[١]:

عَفَـتِ الدِّيَـارُ مَحَلُّهَـا فَمُقَامُهَا بِمِنًـى تَأَبَّـدَ غَوْلُهَـا فَرِجَامُهَا[٢]

فالألفُ الأولى رِدفٌ، والميمُ رَويٌّ، والهاءُ وَصْلٌ، والألفُ الأخيرة خُروجٌ.

فتَلَخَّصَ[٣] أن جميع ما تشـتمل عليـه القافية من الحروف سـتة، جمعها التَّمِيمُ[٤] ابن عَجْلُونَ في قوله:

حُرُوفُ الْقَوَافِي سِـتَّةٌ قَدْ نَظَمْتُهَا لِيَقْصُرَ فِيهَـا الْأَمْرُ وَهْـوَ طَوِيلُ
رَوِيٌّ وَوَصْـلٌ وَالْخُـرُوجُ وَرِدْفُهُ وَمِنْ قَبْلِهِ التَّأْسِيسُ ثُمَّ دَخِيلُ[٥]»

انتهى كلامهما.

(١) لبيد: ٢٩٧.
(٢) فيهما: «ورجامها»، والصواب ما أثبتُّ.
(٣) فيهما: «وتلخص»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) فيهما: «النجم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «وهو دَخيل»، والصواب ما أثبتُّ.

[القِسْمُ الثَّالِثُ
فِي بَيَانِ حَرَكَاتِ حُرُوفِ القَافِيَةِ]

[حَرَكَتَا الْمَجْرَى وَالنَّفَاذِ]

٩٨ فَسِمْ بِمَجْرًى لِتَحْرِيكِ الرَّوِيِّ وَبِالنَّـ ـنَفَاذِ تَحْرِيكَ هَاءِ بَعْدَ مُتَّصِلِ

«سِمْ» بكسر السين أمر من فعل الوَسْم أي العلامة ـ وَسَمَهُ يَسِمُهُ وَسْمًا ـ ولفظ البيت ظاهره أن حركة الرَّوي تُسمى مَجرى، وحركة/١٨٨ هاء الوَصْل تسمى نَفاذًا. وأما شرح معناه تاما فهذا هو من لفظ المصنِّف والشارح، كما ترى:

قال[١]: «القسم الثالث في بيان حركات حروف القافية. وحركاتها[٢] ستٌّ أيضًا مثلها، منها ما هو حركة الحرف نفسه، ومنها ما هو حركة الحرف الذي قبله؛ فلا يُستشكلْ بأن مجموع حروف القافية ستةٌ وفيها ما هو ساكنٌ؛ فكيف تكون حركاتها أيضًا ستا[٣]!

«أَوَّلُها» كان القياس فيه وفيما يليه: أولاها وثانيتها[٤] إلى آخره، لأنه وصف للحركة، لكنه[٥] لَحَظَ الخبر وهو قوله: المَجْرى، وهو بفتح الميم مَفْعَل من الجَرَيان، سُميت بذلك لأنها مبدأ الوصل ومنبعه، أخذًا من الجَرْي وهو الإسراع، لأن الشاعر يُسرع إليها بإتمام البيت حتى يصل إلى حرف الوصل المتقدم بيانه.

(١) العمري: ١٢١.
(٢) سقطت منهما الواو، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٣) فيهما: «ستة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) في أ: «وثانيها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٥) إنما أراد الشارحُ (العمريُّ) المصنفَ (الخواصَ) الذي يسعى على أثره، فأما المؤلفُ (الخليليُّ) فمتمسك بهما معا، على ما نبه كثيرًا.

وهو لَحَـظَ المرجع هنا؛ فذَكَّـرَ الضمير، أي والمجـرى[١] عندهم حركة الحرف الروي المطلق أي المتحرك بإحدى الحركات الثلاث، كالفتحة في قوله[٢]:

وَقُولِـي إِنْ أَصَبْـتُ لَقَـدْ أَصَابَـا

والضمة[٣] في قوله[٤]:

سُـقِيتِ الْغَيْـثَ أَيَّتُهَـا الْخِيَـامُ

والكسرة في قوله[٥]:

وَلَيْـلٍ أُقَاسِـيهِ بَطِـيءِ الْكَوَاكِـبِ

ولم يُسَمُّوا سكون الروي المقيد باسـم خاص كما فعلوا في حركة المطلق، لأنهم إنما يتكلمون على ما يُسـتخرَج منه عِلمٌ ويَترتَّب عليـه حُكمٌ، والحركة يَتفرَّع عليها/١٨٩ النظرُ في الإقْواء والإِصْراف، بخلاف السكون.

و«ثانيها» أي ثاني حـركات القافية، النَّفَـاذُ بالنون المفتوحـة فالفاء فالذال المعجمة بعد الألـف، وهو عندهم حركة هاء الوصل المتحركـة المتقدم بيانها، سُميت بذلك لأنها منفذ الصوت إلى الخروج. ونقل البَطَلْيَوْسِيُّ عن بعضهم أنه بالمهملة[٦]، ومعنـاه الانقضاء والتمام، لأن هذه الحركة تمـام الحركات، فيها[٧] وقع نفادها أي انقضاؤها وتمامها[٨].

(١) فيهما: «في المجرى»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) جرير: ٨١٣/٢، وهو عجز قوله: «أقلي اللوم عاذل والعتابا».
(٣) في أ: «والضمير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٤) جرير: ٢٧٨/٢، وهو عجز قوله: «متى كان الخيام بذي طلوح».
(٥) النابغة: ٤٠، وه عجز قوله: «كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ».
(٦) أي هكذا: «النُّفَاد»!
(٧) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «فيها»!
(٨) سقطت منهما: «وتمامها»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

وهي كفتحة هاء «يُوَافِقُهَا»، وضمة هاء «يُحْبِسُونَهُ»، وكسرة هاء «نَعْلِهِ»، في الأبيات السابق إنشادها في فصل الوصل». انتهى كلامهم[١].

فإن قلت: اشترطَ المصنِّفُ في المجرى أنه حركة الروي المطلق، واقتصرتَ في النظم على ذكر الروي فقط!

قلت: قد ظهر لك أن معنى المطلق أي المحرك[٢] بإحدى الحركات الثلاث. وإذا قلت هو حركة الروي فقد صح أن الروي مُطْلَقٌ ضَرورةً لثبوت أن له حركة، وإن كان لا فلا كلام عليه؛ فلم يبق في اشتراط إطلاقه زيادة معنى توجبه[٣].

فإن قلت: فقول المصنِّف حَرَكة وقولك تَحْرِيك، بينهما فرق؛ فإن التحريك مصدر يمكن أن يطلق على المحرك وعلى الحركة، كما لا يخفى من إطلاق المصادر!

قلت: لا لَبْسَ؛ فإن الباب معقود للحركات، وقد صرح بها في البيت السابق إذ قال: «وَفِي الْحَرَكَاتِ الْقَوْلُ/١٩٠ هَاكَ يَلِي»؛ فاندفع اللبس بذلك، وزال الإشكال هنالك. ولو لم يكن منه ذلك التصريحُ لكان له جوابٌ آخَرُ لا نُطيل بذكره لِلْغُنْيَةِ عنه؛ فاعرف ذلك!

[حَرَكَتَا الْحَذْوِ وَالْإِشْبَاعِ]

٩٩ وَالْحَذْوُ مَا بِرَوِيٍّ مُطْلَقٍ تُلِيَتْ وَسَمِّ الإِشْبَاعَ ذَا إِنْ فِي الدَّخِيلِ كُلِي

قوله: «مَا» في المصراع الأول بمعنى «التي»، أي الحركة التي قبل الروي المطلق؛ فالروي المطلق حينئذٍ يتلوها كما لا يخفى فهي المسماة الحَذْو. وقوله

(١) أراد المصنف والشارح، والكلام عن المثنى بالجمع عربي فصيح؛ إذ هو أول الاجتماع.
(٢) هكذا فيهما، ولعله من غير «أي»!
(٣) فيهما: «توجيه»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.

في المصراع الثاني: «ذَا إِنْ فِـي الدَّخِيلِ كُلِي»، معنى «كُلِـي» بضم الكاف أي حُفِظ وحُرِس، والمراد أنه إذا كان التحـرُّك المتكلَّم عليه هو في الدخيل أي هو حركة الدخيل، فهو المسـمى عندهم بالإشـباع. وآخر «كُلِي» في الأصل همزة، فخففها الناظم بالياء كما هو جائز في تخفيف الهمزة، وجعلها وَصْلًا على تقدير تَمْحيض يائيتها كما سبق من قوله بالجواز في مثله؛ فاعرف!

وأما تمام شرح الحركتين فهذا نص الكلام عليه من الكتاب والشرح، كما ترى[١]:

«الحَذْوُ بالمُهمَلة المفتوحة فالمُعجَمة السـاكنة وفي آخره واو، وهو عندهم حركةُ ما (أي الحـرف الذي) قبل حرف الروي المطلـق، أي المتحرك المتقدم بيانه[٢]. سُـميت بذلك لكونها تَحذُو أي تتبع الحرف[٣] الردف، أي تكون على جنسه؛ فإن كان ألفا فهي/١٩١ فتحة، أو واوا فهي ضمة، أو ياء فهي كسرة. والأول مُتحتِّم، والثاني والثالث على الأكثـر الغالب[٤]، ويجوز اختلافهما في الأخيرين عما ذكرناه، لأنه يجوز فيهما تعاقب الواو والياء؛ فلذلك قال بعضهم: إن هذه التسمية تدل على أن[٥] الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما غير أصيل، لعدم صدق وجه هذه التسـمية على الحَذْو[٦]؛ فكأنهم إنما وضعوا الاسم على ما هو

(١) العمري: ١٢٢.

(٢) لا أدري كيف خطر للشـارح هذا الفهم، ولا كيف يخطئ صوابه الناسخ، ولا كيف تابعه عليه المؤلف، وهذا نص كلام المصنف ـ الدمنهوري: ١٩٨ (المتن) ـ: «ثَالِثُهَا الْحَذْوُ، وَهُوَ حَرَكَةُ مَا قَبْلَ الرِّدْفِ، كَحَرَكَةِ بَاءِ [الْبَالِي]، وشين [مَشِـيبُ]، وحاء [سُرْحُوبُ]»، وهو كأنه نص تعريف الأخفش نفسه وارث علم الخليل بن أحمد: ٣٦!

(٣) فيهما: «حرف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) فيهما: «والغالب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) سقطت منهما «أن»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٦) فإن الفتحة عندئذٍ لم تُحْذَ (تُقَدَّرْ) على وفق الواو التي تلائمها الضمة، ولا على وفق الياء التي تلائمها الكسرة.

أصيل في الباب، انتهى. وقيل: سميت بذلك لأن الشاعر يَحذوها أي يتبعها في القوافي لتتفق[١] الأرداف؛ فعلى الأول فالمصدر بمعنى اسم الفاعل، وعلى الثاني بمعنى اسم المفعول.

وهي كحركة باء[٢] «البَالِي» وهي الفتحة، وحركة شين «مَشِيب»[٣] وهي الكسرة، وحركة حاء «سُحُوب» وهي الضمة في الأبيات السالف إنشادها في مبحث الردف[٤].

و«رابعُها» أي رابعُ حركات القافية، الإِشْبَاعُ بكسر الهمزة فالمعجمة الساكنة فالموحدة فالمهملة، وهو حركة الحرف الدَّخِيل المتقدم بيانه. سُميت بذلك لأن القافية قد أُشْبِعَ حَشْوُها بالدَّخِيل ثم بحركته؛ إذ ليس قبل الروي حرفٌ مُسمًّى إلا وهو ساكن ـ أعني التأسيس والردف ـ فلما جاء الدخيل مُحرِّكًا مخالفا للتأسيس والردف صارت الحركة كالإشباع؛ وذلك لزيادة المتحرك على الساكن/١٩٢، كما هو ظاهر.

وهي ككسرة لام «سَالِم» في البيت السالف إنشاده في التأسيس، وضمة فاء «التَّدَافُعُ» في قوله[٥]:

عَفَا ذُو حُسًا مِنْ فَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ يَزُرْنَ إِلَالًا سَيْرُهُنَّ التَّدَافُعُ[٦]

(١) فيهما: «لشقق»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما عند الدماميني: ٢٥٥.
(٢) فيهما: «باء»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «مشيت»، وفي مخطوط الشارح: «شيب»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ، وهي كلمة سابقة في بيت علقمة: «... عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ».
(٤) ومع هذا الفهم الصحيح المستقيم الذي انتهى إليه الشارح بشأن الحذو، يشتد العجب من ذلك الفهم المتقدم المعوج، الذي اغتر به المؤلف حتى نظم عليه بيته!
(٥) الذبياني: ٣٠.
(٦) في هذه الرواية تركيب بيت من بيتين؛ فأما الأول فالمطلع:

وفتحة واو «تَطَاوَلِي» من قوله:

يَـا نَخْـلُ ذَاتَ السِّـدْرِ وَالْجَدَاوِلِ
تَطَـاوَلِـي مَـا شِـئْتِ أَنْ تَطَاوَلِـي

وحيث لم يتقـدم للمصنف ذكر هذين البيتين لم يَسُـغْ له صرف[1] التلميح إليهما [بذكر بعضهما؛ فكأنه نزل ذكر اشـتهارهما في هذا المقام منزلة ذكرهما؛ فلذلك لَمَّحَ إليهما][2]». انتهى.

[حَرَكَتَا الرَّسِّ وَالتَّوْجِيهِ]

١٠٠ وَالرَّسُّ مَا قَبْلَ تَأْسِـيسٍ وَقَبْلَ رَوِيْـ ـيٍ قُيِّدَ انْسُـبْ لِتَوْجِيـهٍ عَنِ الْأُوَلِ

لفظ البيت ظاهر. وأما شـرح معناه في الوجهين فها هو من لفظ الكتاب والشرح له كما ترى[3]:

«وخامسُـها أي خامسُ حَرَكات القافية، الرَّسُّ بفتح أولى المهملتين المشدد كلاهما، وهو عندهم حركة ما (أي الحرف الذي) قبل حرف التأسـيس المتقدم بيانه. سُمِّيَتْ بذلك لخفائها وتقدمها، لأنها أول القافية وبعض حرف خَفِيّ وهو الألف؛ فهي مأخوذة من قولهم: رَسَسْتُ[4] الشيء، إذا ابتدأتَه على خَفَاء. وحكى

= عَفَا ذُو حُسًـا مِنْ فَرْتَنَـا فَالْفَوَارِعُ فَجَنْبَـا أَرِيـكٍ فَالنِّـلَاعُ الدَّوَافِـعُ
وأما الثاني فالبيت الثاني والعشرون:
بِمُضْطَخَبَـاتٍ مِـنْ لَصَـافَ وَثَبْرَةٍ يَـزُرْنَ إِلَالًا سَـيْرُهُنَّ التَّدَافُـعُ
وفيهما مع غموض مخطوط الشـارح: «أَلَالًا»، والصواب ما أَثْبَتُّ، وهو اسـم جبل عن يمين الواقف بعرفة.

(١) فيهما: «عرفا»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٢) العمري: ١٢٣؛ فقد سقط منها ما بين المعقوفين.
(٣) العمري: ١٢٣.
(٤) فيهما وفي مخطوط الشارح: «رسيت»، وصواب اللغة ما أَثْبَتُّ.

ابن جني أن الرماني[١] أنكر تسمية هذه الحركة، ووَجْهُهُ/١٩٣ أنهم إنما يُسمّون من الحروف والحركات ما اشتملت عليه القافية مما يُوجَد تارةً ويُفقَد أُخرى، للمحافظة عليه إذا وجد في بيت فيؤتى به في الباقي، وألف التأسيس لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فلا فائدة في ذكره والتنبيه عليه ليلتزم، لأنه لازم أبدًا، وذلك كفتحة سين «سَالِمُ» من البيت المتقدم إنشاده في التأسيس.

وسَادِسُها[٢] أي سادسُ حركات القافية، التَّوْجِيهُ بالفوقية فالجيم فالتحتية على صيغة التَّفْعيل، وهو عندهم حركة ما (أي الحرف الذي) قبل الحرف الروي المقيد أي الساكن، إذا لم يكن في القافية حرف ردف ولا تأسيس. سُميت بذلك لأن حركة ما قبل الساكن كالحركة عليه؛ فالرويُّ المقيد يتوجَّه بها وكأنه صار ذا وجهين: فمِنْ حيث سكونُه الحقيقيُّ هو ساكن، ومن حيث تحرُّكُه المجازيُّ بالاعتبار المذكور هو متحرّك.

وتكون الحركة المذكورة تارة فتحة، كما في قوله[٣]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[٤]

وتارةً ضمة، كما في قوله[٥]:

شَذَّابَةٌ عَنْهَا شَذَا الرُّبْعِ السُّحُقْ[٦]

(١) العمري: ١٢٤؛ ففيه: «الدماميني»، وصواب العروضيين ما أثبتُّ للمؤلف.
(٢) سقطت منهما واو «وسادسها»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٣) الإسنوي: ٣٦١، والدمنهوري (المتن): ١٥٧، ١٩٨.
(٤) هكذا ينبغي أن تشكل الطاء في الروي ما دام تشديدُها مُهمَلاً من الاعتبار.
(٥) رؤبة: ١٠٤.
(٦) فيهما وفي مخطوط الشارح: «شذا بها...»، وصواب الديوان ما أثبتُّ.

وتارةً كسرة، كما في قوله[١]:

أَلَفَ شَـتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِـي الْحَمِقْ

فعُلم مما قررناه أن حركة المجرى والنفاذ لا يجامعان[٢] حركة التوجيه، لأن الأُولى حركة الرويّ/١٩٤ المُطلَق، والثانية حركة هاء الوَصْل، وهي تابعة للروي المطلق، والثالثة[٣] حركة ما قبل الروي المقيد، ولا يمكن بيتٌ واحدٌ [له رَويّان مطلقٌ ومقيّد، ولا رويّ واحدٌ][٤] متصف بالتقييد والإطلاق، لأنهما ضدان. وأما ما عدا هذه الثلاثة فقد يجتمع في[٥] القافية الواحدة كما في «يُوَافِقُهَا» من البيت الممثل به في فصل الوصل؛ فإنه اجتمع فيـه: الرَّس وهو فتحة الواو، والمَجْرى وهو ضمة القـاف، والنَّفاذ وهو فتحة الهـاء ـ وكما[٦] فـي «مُقامُهَا» من البيت الممثل به في التأسـيس[٧]؛ فإنه اجتمع فيه الحَذْو وهو فتحة القاف، والمَجْرى وهو ضمة الميم، والنَّفاذ وهو فتحة الهاء.

فتلخص أن جميع ما تشـتمل عليه القافية من الحركات ست أيضًا، جمعها بعضهم في قوله:

إِنَّ الْقَوَافِـيَ عِنْدَنَـا حَرَكَاتُهَـا سِـتٌّ عَلَـى نَسَـقٍ بِهِـنَّ يُلَاذُ
رَسٌّ وَإِشْـبَاعٌ وَحَـذْوٌ ثُـمَّ تَـوْ جِيـهٌ وَمَجْـرًى بَعْـدَهُ وَنَفَـاذُ»

انتهى كلامهما.

(١) رؤبة: ١٠٤.
(٢) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعله: «تجامعان»!
(٣) في أ: «والثالث»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٤) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٥) فيهما: «الثلاثة فقد تجتمع فيه»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٦) فيهما: «كما»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٧) هكذا فيهما، وإنما سـبقت في حرف الدخيل، وكانت الكلمة هـي «رِجَامُهَا» من مطلع معلقة لبيد، فأما «مقامها» فكانت في عروض الصدر.

[القِسْمُ الرَّابِعُ

فِي أَنْوَاعِ القَافِيَةِ بِاعْتِبَارِ الإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ]

[القَافِيَةُ المُطْلَقَةُ]

١٠١ جَـرِّدْ لِمُطْلَقِهَا أَرْدِفْ وَأَسِّـسَ ثُمْـ ـمَ الكُلَّ بِاللِّيـنِ أَوْ بِالْهَا لَدَيْهِ صِلِ

القافية المطلقة ستة أقسام: إما مُجَرَّدَة أي غير مَرْدُوفة ولا مُؤَسَّسة، وإما مَرْدُوفة، وإما مُؤَسَّسة ـ فتلك ثلاثة أنواع ـ وكل نوع إما موصول/١٩٥ باللين، وإما موصول بالهاء؛ فتلك ستة أنواع.

- الأول مُجرَّدة مَوْصُولة باللِّين،
- والثاني مُجرَّدة مَوْصُولة بالهاء،
- الثالث مَرْدُوفة مَوْصُولة باللِّين،
- الرابع مَرْدُوفة مَوْصُولة بالهاء،
- الخامس مُؤَسَّسة مَوْصُولة باللِّين،
- السادس مُؤَسَّسة مَوْصُولة بالهاء.

وأما تفصيل معناها فهذا نصه من لفظ **المصنِّف والشارح** للكتاب المنظوم:

قال[1]: «القسم الرابع في أنواع القافية باعتبار الإطلاق والتقييد. أنواعها تسعة، لأنها إما مطلقة أو مقيدة، والأولى إما موصولة بحرف اللين أو بالهاء،

(١) العمري: ١٢٥.

وكل منها إما مجرد أو مردوف أو مؤسس؛ فجملة ذلك تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة. وأشار إلى تفصيل ذلك بقوله: ستة منها مطلقة، أي ذات روي متحرك، وهي إما مجردة عن[١] الإرداف والتأسيس أو لا.

والأولى إما موصولة بحرف اللين كما في قوله[٢]:

حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُـرْوَةَ إِذْ نَجَا خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

فلفظ «بَعْضِ» هو القافية، وهي مطلقة مجردة موصولة بالياء التحتية.

وإما موصولة بالهاء كما في قوله[٣]:

أَلَا فَتًـى لَاقَـى الْعُـلَا بِهَمِّـهِ[٤]

فلفظ «هَمِّهِ»[٥] هو القافية، وهي مطلقة مجردة موصولة بالهاء.

والثانية إما مردفة[٦] بحرف الإرداف المتقدم بيانه، وهي تارة موصولة/١٩٦ بحرف اللين، كما في قوله[٧]:

وَقَـدْ قَالَـتْ قُتَيْلَـةُ إِذْ رَأَتْنِـي وَقَدْ لَا تَعْـدَمُ الْخنسـاء ذاما[٨]

(١) فيهما: «علي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٢) الدمنهوري: ١٥٨، لأبي خراش الهذلي.

(٣) الدماميني: ٢٦٦، والدمنهوري: ١٥٨، وهو لأحد الحماسيّين.

(٤) في أ: «إلا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب. والعمري: ١٢٦؛ ففيه: «بهمته»، وصواب الرواية ما أثبتُّ للمؤلف.

(٥) العمري: ١٢٦؛ ففيه: «همته»، وصواب الرواية ما أثبتُّ للمؤلف.

(٦) فيهما: «مردوفة»، وهي جائزة، ولكن صواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٧) الأعشى: ١٣٤.

(٨) فيهما: «ألا قالت... يعدم... داما»، وصواب الديوان ومخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فلفظ «ذَامَا»[١] هو القافية، وهي مطلقة مردفة[٢] موصولة بحرف اللين.

وتارةً موصولة بالهاء أيضًا، كما في قوله[٣]:

عَفَــتِ الدِّيَــارُ مَحَلُّهَــا فَمُقَامُهَــا

فلفظ «قَامُهَا» هو القافية، وهي مطلقة مردفة[٤] موصولة بالهاء.

وإما مؤسسة بحرف التأسيس المتقدم إنشــاده، وهي كالأولى. وتكون تارةً موصولة بحرف اللين كما في قوله[٥]:

كِلِينِــي لِهَمٍّ يَــا أُمَيْمَــةَ نَاصِبِ وَلَيْلٍ أُقَاسِــيهِ بَطِــيءِ الْكَوَاكِبِ

فلفظ[٦] «وَاكِبِ» هو القافية، وهي مطلقة مؤسسة موصولة باللين.

وتارةً موصولة بالهاء كما في قوله[٧]:

فِــي لَيْلَــةٍ لَا تَــرَى بِهَــا أَحَدًا يَحْكِــي عَلَيْنَــا إِلَّا كَوَاكِبُهَــا[٨]

فلفظ[٩] «وَاكِبُهَــا» هو القافية، وهي مطلقة مؤسســة موصولة بالهاء». انتهى كلامهما.

(١) فيهما: «فلفظة داما»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٢) فيهما: «مردوفة»، وهي جائزة، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٣) لبيد: ٢٩٧.

(٤) فيهما: «مردوفة»، وهي جائزة، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٥) النابغة: ٤٠.

(٦) فيهما: «فلفظة»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٧) العبادي: ١٩٤، والدماميني: ٢٦٦.

(٨) فيهما وفي مخطوط الشارح: «يجلي»، و«تجلي»، وصواب الديوان والعروضيين ما أَثْبَتُّ.

(٩) فيهما: «فلفظة»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

[الْقَافِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ]

١٠٢ وَإِنْ مُقَيَّدَةً وَافَتْكَ قَافِيَةٌ جَرِّدْ أَوِ ارْدِفْ وَأَسِّسْ دُونَ مَا جَدَلِ

لفظ البيت ظاهر. وقوله: «دُونَ مَا جَدَلٍ»، أي دون خلاف ونزاع في أنها كذلك. ولفظة «ما» هي حرف زائد كزيادتها في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا ﴾[١]، وذلك ظاهر لا لبس فيه. ومعنى البيت هاكه من لفظ/١٩٧ المصنِّف والشارح على ما اعتدناه في هذا التفصيل:

قال[٢]: «وثلاثة منها مقيدة أي ذات روي ساكن. وهي كالأولى إما مجردة عن حرفي الإرداف والتأسيس، كما في قوله[٣]:

أَتَهْجُرُ غَانِيَةً أَمْ تُلِمْ أَمِ الْحَبْلُ وَاهٍ بِهَا مُنْجَذِمْ

فلفظ[٤] «مُنْجَذِمْ» هو القافية، وهي مقيدة مجردة.

وإما مردفة[٥] بحرف الإرداف المتقدم بيانه، كما في قوله[٦]:

[لَا يَغُرَّنَّ امْرَأً عَيْشُهُ كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالْ

فلفظ «وَالْ» هو القافية، وهي مقيدة[٧] مردفة[٨] بالألف.

(١) سورة فصلت: من الآية ٢٠.

(٢) العمري: ١٢٦.

(٣) الأعشى: ٢٨.

(٤) فيهما: «فلفظة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٥) فيهما: «مردوفة»، وهي جائزة، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٦) ابن عبد ربه: ٤٧٨/٥، وابن جني: ٦٩، والدماميني: ١٥١.

(٧) سقطت من أ: «مقيدة»، وصواب تعبير المؤلف إثباتها وهو ما في ب.

(٨) فيهما: «مردوفة»، وهي جائزة، وصواب تعبير الشارح ما أثبتُّ.

وإما مُؤسَّسة بحرف التأسيس المتقدم بيانه، كما في قوله][1]:

وَغَـرَرْتَـنِـي وَزَعَـمْـتَ أَنَّـ ـنَـكَ لَابِنٌ فِـي الصَّيْـفِ تَامِرْ

فلفظ «تَامِرْ» هو القافية وهي مقيدة مؤسسة كما تراها». انتهى كلامهما.

[أَلْقَابُ الْقَافِيَةِ]

١٠٣ وَادْعُ الَّتِي بَيْنَ سَـكَّنَيْهَا الْحُرُوفُ مِنَ ارْ بَعِ إِلَى مُلْتَقَى السَّكَّنَيْنِ فِي الْجُمَلِ

١٠٤ كَاوِسْ وَرَاكِـبْ وَدَارِكْ وَاتِـرَنَّ وَرَا دِفْ فَاقْضِ فِيهَا عَلَـى التَّرْتِيبِ تَنْفَعِلِ

قوله: (وَادْعُ) أي وانسُـب، ومنه: ﴿ ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ ﴾[2][3]. يريد إذا كانت القافية على هذه الصفة المذكورة فانسـبها لهذه الأسماء الخمسة، كل نوعٍ لاسمٍ على الترتيب في النوعين:

- فإن كان بين ساكني القافية أربعة/١٩٨ أحرف فلها اسم المُتَكَاوِس،
- وإن كان بينهما ثلاثة فلها اسم المُتَرَاكِب،
- وإن كان اثنان بينهما فالمُتَدارِك،
- وإن كان واحدا فالمُتَوَاتِر،
- وإن التقى الساكنان فهو المُتَرَادِف.

فتلك خمسة أقسام كما هي على الترتيب في البيتين لَفًّا ونَشْرًا، جُمْلةً في الأول، وتَفْصيلًا في الثاني. وهذا تفصيل ذلك من الكتاب الأصل وشرحه كما ترى[4]:

(١) الحطيئة: ١٧، وقد سقط من العمري ـ ١٢٦ ـ ما بين المعقوفين، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.

(٢) سورة الأحزاب: من الآية ٥.

(٣) في أ: «وادعوهم»، وصواب الآية ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٤) العمري: ١٢٧.

«تَنقسم القافيةُ باعتبارِ آخَرَ غيرِ ما تقدَّم إلى خمسة أقسام:

أولها المُتَكاوِس بالمثناة الفوقية والمهملة بصيغة اسم الفاعل من التَّفَاعُل، وهو كل قافية تَوالَتْ فيها أربع حركات بين ساكنَيْها. لا يخفى أن إدخال «كُلّ» في هذا الحد والذي يأتي، مفسد له من جهة أن مقتضاه[١] لا يصدق على شيء من الأفراد؛ فلفظة «كُلّ» ليست في موقعها، والحد[٢] في الحقيقة مدخولها، والنكتة[٣] في إيرادها في صدره إفادة صدق الحد على جميع أفراد المحدود فيكون جامعا، والظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحد، فيكون مانعًا؛ فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه؛ فتأمل!

وسُميت هذه القافية بالمُتَكاوِس أخذًا من كاوَسَ البعير إذا مشى على ثلاث[٤] قوائم؛ فكأن[٥] هذا النوعَ مضطربٌ لمخالفته الوزن/١٩٩ المعتاد بتوالي أربعة[٦] أحرف متحركات؛ فأشبهَ البعيرَ الذي خالف عادتَه في المشي. وقيل هي مأخوذة من تَكاوُس الإبل وهو ازدحامها على الماء لازدحام الحركات فيها وهو أحسن، وقيل غير ذلك.

وهي كما في قوله[٧]:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ

(١) فيهما: «من جهة مقتضاه أن...»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) فيهما: «فالحد»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) فيهما: «والنكتة حينئذ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) فيهما: «ثلاثة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما وفي مخطوط الشارح: «فكان»، وصواب السياق ما أثبتُّ، واطراح رسم الهمزة فيها كثير!
(٦) فيهما: «أربع»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٧) العجاج: ١٥ (عن محقق الدماميني).

فلفظ «لَاهُ فَجَبَرْ» هو القافية، وقد اشتمل على ما ذكر[١] من أربع[٢] متحركات بين ساكنين.

وثانيها المُتَرَاكِب بالضبط المذكور أيضًا، وهو كل قافية توالت بينهما [أي بين ساكنيها][٣]، ثلاث حركات. سُميت بذلك لأن الحركات توالت وزَكِبَ بعضُها بعضًا، وهذا دون التَّكاوُس، لأن مجيء الشيء بعضه إثر بعض دون الاضطراب.

وهي كما في قوله[٤]:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ
أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

فلفظ «هَا وَأَضَعْ» هو القافية، وقد اشتمل على ما ذكر.

وثالثها المُتَدَارِك بالضبط المذكور أيضًا، وهو كل قافية توالت بينهما أي بين سَاكِنَيْها حركتان فقط. سُمِّيَتْ بذلك إما لأن الحركة الثانية قد أدركت الأولى قبل أن يليهما ساكن، وإما لأن السكون الثاني قد أدرك الأول فلم يترك الحركات تتزايد.

وذلك كما في قوله[٥]:

تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصِّبَا وَلَيْسَ صِبَايَ عَنْ هَوَاكِ بِمُنْسَلِي[٦]

فلفظ «مُنْسَلِي» هو القافية، وقد اشتمل على ما ذكره.

(١) فيهما: «ذكره»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت.
(٢) هكذا فيهما وفي مخطوط الشراح؛ وهو جائز أن يذكّر العدد للمعدود المؤنث لفظا المذكر معنى.
(٣) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٤) ابن الصمة: ١٢٨.
(٥) امرؤ القيس: ١٨.
(٦) في أ وفي مخطوط الشارح: «عن الهوي»، وفيهما وفي مخطوط الشارح: «... وليس فؤادي...»، =

ورابعها المُتَوَاتِر بالضبط/٢٠٠ المذكور أيضًا، وهو كل قافية بينهما أي بين ساكنيها حركة واحدة. سُميت بذلك لأن الساكن الثاني قد جاء بعد الأول وبينهما فترة بالمتحرك الفاصل بينهما، من قولهم: تَوَاتَرَتِ الإبلُ، إذا جاء شيء منها، ثم انقطع، ثم جاء آخر كذلك[١].

وذلك كما في قوله[٢]:

يُذَكِّرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ مَغِيبِ شَمْسِ[٣]

فلفظ «شَمْسِ» هو القافية، وقد اشتمل على ما ذكر.

وخامسها المُتَرَادِف بالضبط المذكور أيضًا، وهو كل قافية اجتمعَ أي التقى ساكناها من غير فاصل بينهما على حدِّه المقرر في محلِّه، وهو أن يكون الأول منهما حرفَ لِين. سُميت بذلك لِتَرَادُفِ أحد الساكنين على الآخر.

وذلك كما في قوله[٤]:

هَذِهِ دَارُهُمْ أَقْفَرَتْ أَمْ زَبُورٌ مَحَتْهَا الدُّهُورْ

فلفظ «هُورْ» هو القافية، وقد اشتمل على ما ذكر.

= وفي مخطوط الشارح: «عن سويك»، ورواية الديوان ما أثْبَتُّ. أما «منسلي»، التي رسمها الديوان «منسل»، فقد وقفنا من رسم الشعر القديم مع هذا، على مثل ما رسم المؤلف، وإن لم نعد نجري عليه.

(١) سقطت منهما: «كذلك»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٢) الخنساء: ٣٢٦.

(٣) في أ وفي مخطوط الشارح: «ويذكرني بكل»، وصواب الديوان ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب. ورواية متن الديوان: «وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ غُرُوبِ شَمْسِ»، ولكن بالحاشية تنبيها على رواية المؤلف.

(٤) الإسنوي: ٣٣٧، والدمنهوري: ١٠٩.

وإنما قيدنا الالتقاء المذكور بكونه على حده المشـــهور، إشعارًا بأنهما متى التقيا على غير هذا الحد لا يكونان من القوافي في شيء كما أفاده الدماميني[1].

وحاصلُ ما ذُكِرَ أن المُتَكَاوِس هو القافيةُ المشـــتملة على الفاصلة الكبرى، والمُتَرَاكِب المشـــتملةُ على الفاصلة الصغرى، والمُتَدَارِك المشـــتملةُ على الوتد المجموع، والمُتَوَاتِر المشتملةُ على السبب الخفيف، والمُتَرَادِف المشتملةُ على الساكنين المجتمعين/٢٠١. وجمعها الصفي الحلي في قوله:

حَصْرُ الْقَوَافِي فِي حُدُودِ خَمْسَةٍ ... فَاحْفَظْ عَلَى التَّرْتِيبِ مَا أَنَا وَاصِفُ

مُتَـــكَاوِسٌ مُتَرَاكِـــبٌ مُتَـــدَارِكٌ ... مُتَوَاتِـــرٌ مِـــنْ بَعْـــدِهِ مُتَـــرَادِفُ»

انتهى كلامهما.

[اجْتِمَاعُ الْقَوَافِي الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْقَابِ]

١٠٥ وَإِنْ أَتَى الْوَتِـــدُ الْمَجْمُوعُ آخِرَ جُزْ ... ءٍ جَائِزِ الطَّـــيِّ أَوْ خَبْـــنٍ أَوِ الْخَزَلِ

١٠٦ رَاكِبْ وَدَارِكْ إِذَا جَمْعًـــا أُجِيزَ وَكَا ... وِسْ مَعْهُمَا إِنْ تَشَأْ فِي الْجَائِزِ الْخَبَلِ

معنى لفظ البيتين أنـــه إذا كان الوتد المجموع هو آخرَ جُـــزءٍ يجوز طَيُّه أو خَزْلُه أو خَبْنُه فالمتراكب والمتدارك قد يجتمعان فـــي قافية قصيدة واحدة. وإن كان الجـــزءُ يجوز خَبْلُه أيضًا فقـــد يجوز أن يجتمع المُتَـــكاوس معهما؛ فيكون المتراكـــب والمتـــدارك والمتكاوس في قافيـــة واحدة. وتحريـــك الناظم الزاي المعجمة والباء الموحدة بعد الخاء المعجمة في قوله: الخزَل والخبَل، لغة فيهما كما مضى في موضعهما. وأما شـــرح معنى البيتين بتمامـــه فهذا نص **المصنِّف والشارح** كما ترى، قال[2]:

(١) الدماميني: ٢٦٨.

(٢) العمري: ١٢٩.

«تَنْبِيهٌ: على فائدة لا بأس بها. والتنبيه لغة الإيقـاظ ـ يقال: نَبَّهْتُ فلانًا من نومه، أي أيقظته ـ وفي عُـرف المصنفين الإعلام بتفصيل مـا عُلم إجمالا مما قبله. وهو هنا معرب خبر مبتدأ محذوف كما قيدناه[١].

والفائدة/٢٠٢ التي عُقِدَ لها هذا[٢] التنبيه هي أن هذه الأقسـام الخمسـة قد يجتمع بعضها في القصيدة أو القطعة مع بعـض آخر منها، لأن الوتد المجموع المتقدم بيانه إذا كان آخر الجزء السباعي الذي جاز طيُّهُ، بأن كانت الأسباب في أوله، فإن رابعه حينئذٍ آخر سبب خفيف كجزء مجزوء بحر البسيط وكجزء بحر الرجز مطلقًا. وإنما قيدت الأول بالمجـزوء لأنه الذي في مَحلِّ القافية منه جزء سـباعي يدخله الطي؛ فإن آخر كل منهما حينئـذٍ «مُسْـتَفْعِلُنْ»، وفي آخره وتد مجموع كما ترى[٣] ـ أو[٤] كان الوتد المجموع في آخر[٥] جزء جاز خَزْله أي طيُّه مع إضماره، كجزء بحر الكامل؛ فإنه «مُتَفَاعِلُنْ»، وفي آخره وتد مجموع، وثانيه ثاني سـبب ثقيل فيضمر، ورابعه ثاني[٦] سـبب خفيف فيطوى ـ أو كان الوتد المجموع في آخـر جزء جاز خَبْنُه أي حذف ثانيه السـاكن، كجُزء بَحْرَيِ الرمل والخفيف المحذوفَيِ الضرب؛ فإن آخر كل منهمـا «فَاعِلَاتُن» المجموع الوتد، ويصير بالحذف «فَاعِلُنْ»، ويجوز خبنه كما تقـدم بحذف ثانيه؛ فيصير «فَعَلُنْ»، وكجُزء بحر الخَبَب وهو المتدارك المخبون؛ فإن آخره «فَاعِلُنْ»؛ فيخبن بحذف ثانيه؛ فيصير «فَعَلُنْ».

(١) فيهما: «قدرناه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) سقطت منهما كلمة: «هذا»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٣) العمري: ١٣٠؛ ففيه: «تراه»، وصواب الأسلوب ما أثبتُّ للمؤلف.
(٤) فيهما: «وإن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «آخره»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) سقطت منهما «ثاني»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

وجواب إذا الشرطية قوله: اجتمع المتراكب والمتدارك في القصيدة والقطعة الواحدة، لأن قوافي مجزوء البسيط والرجز/٢٠٣ مُطلَقًا يصير بعضها على «مُسْتَفْعِلُنْ»، وبعضها على «مُفْعَتِلُنْ»[١]، والأول متدارك والثاني متراكب. وقوافي الكامل يصير بعضها على «مُتَفَاعِلُنْ»، وبعضها على «مُفْتَعِلُنْ»، والأول متدارك والثاني متراكب. وأما قوافي الرمل والخفيف فيصير بعضها على «فَعِلُنْ» وبعضها على «فَاعِلُنْ»، وأنت خبير بأنه لا إشعار لكلام المصنِّف بالقيد الذي زدناه في الرمل والخفيف، ولا بد من ذلك؛ إذ لو بقي على إطلاقه لانصرف إلى الجزء التام فيهما[٢] وهو «فَاعِلاتُنْ»، والقافية فيه ما وازن «لاتُنْ». وهو لم يتغير سواء خُبِنَ الجزء أو لم يُخْبَنْ؛ فهو متواتر. وليس من ذينك القسمين بحال؛ فكيف عزب ذلك عن المصنف، رحمه الله!

وأما بحر الخبب فيصير[٣] بعض قوافيه «فَعِلُنْ» وبعضها «فَاعِلُنْ»: فالأول إنما يكون قافية مع «لُنْ» في الجزء الذي قبله فحينئذٍ يكون متراكبًا. والثاني كله قافية فهو متدارك، وإنما جاز اجتماعهما لأن هذه زحافاتٌ غيرُ لازمة؛ فيجوز لك أن تأتي بها في بعض القصيدة وتتركها في البعض الآخر منها، ولا يلزمك مراعاتها في الجميع كما تقدم فيحدث ذلك[٤] ـ أو كان الوتد المجموع في آخر جزء جاز خَبْلُه أي طَيُّه مع خَبْنِه كجزء مجزوء بحر البسيط وجزء بحر الرجز مُطلَقًا، اجتمعَ المتكاوِسُ أيضًا مع الأوَّلَيْنِ/ ٢٠٤ أي المتراكب والمتدارك، لأنه يكون بعض قوافيها على «مُسْتَفْعِلُنْ»، [وهو متدارك، وبعضها على «مُفْتَعِلُنْ»][٥]

(١) فيهما: «مستعلن»، وفي مخطوط الشارح: «مستفعل»، وصواب السياق العروضي ما أثبتُّ.
(٢) سقط منهما: «فيهما»، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٣) فيهما: «فتصير»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٤) فيهما: «لك»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته، وإن وقعت فيه كلمة «مستفعل»، بدل «مفتعلن».

وهو متراكِب، وبعضها علـى «مُتَعِلُنْ»، وهو متـكاوس. والقافية حينئذٍ من لام «فَاعِلُنْ» أو «مُسْتَفْعِلُن» الذي قبله.

هذا ومما ورد كذلك قول الراجز[1] ـ قبحه الله! ـ:

أَوْقِـــرْ رِكَـابِـي فِـضَّـةً وَذَهَـبَـا
إِنِّـي قَـتَـلْـتُ السَّـيِّدَ الْمُحَجَّبَـا
خَـيْـرَ عِـبَـادِ اللهِ أُمًّـا وَأَبَـا

فقافية البيت الأول مُتَكَاوِس والثاني مُتَدَارِك والثالث مُتَرَاكِب». انتهى كلامهما.

(١) الدماميني: ٢٦٨. وابن عبد ربه؛ فقد نسـب فيه الأبيات إلى سـنان بن أبي أنس النخعي، قاتل الحسين بن عليه، رضي الله عنهما!

[القِسْمُ الخَامِسُ
فِي عُيُوبِ القَافِيَةِ]

[الإِيطَاءُ]

١٠٧ وَالعَيْبُ إِنْ كِلْمَةٌ فِيهَا الرَّوِيُّ تُعَدْ لَفْظًا وَمَعْنًى هُوَ الإِيطَاءُ عَنْهُ حُلِ

لفظ البيت ظاهر. وأما شرح معناه فها هو من كلام الأصل والشرح كما ترى[١]:

«القسمُ الخامسُ في عُيوبِ القافية. عُيوبُها سَبعةٌ أحدُها الإيطَاءُ بكسر الهمزة وسكون المثناة التحتية وبعد المهملة همزة[٢]. وهو عندهم إعادة كلمة الروي سواء كانت قافية نحو «حَوْمَلِ»، من قوله[٣]:

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

أو بعض قافية كـ«عَلِ»، من قوله[٤]:

كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وهذا الحدُّ تَبِعَ المصنِّفُ فيه ابنَ الحاجب، وهو أحسن من تعريف بعضهم الإيطاءَ بقوله: هو تكرير القافية، لاستلزامه حصر الإيطاء في تكرير جملة القافية؛ فيرد عليه لزومُ كون إعادة الكلمة/٢٠٥ التي فيها الروي إذا لم تكن قافية كـ«عَلِ» من البيت المذكور، ليسَ بإيطاءٍ، مع أنه إيطاءٌ اتفاقًا. نعم يَتمشّى[٥] ذلك على مذهب الأخفش في القافية[٦]، والصحيح خلافه.

(١) العمري: ١٣١.
(٢) سقطت منهما: «همزة»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٣) امرؤ القيس: ٨.
(٤) امرؤ القيس: ١٩.
(٥) فيهما: «ينشئ»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) فمذهبه أن القافية آخر كلمات البيت.

وهو مأخوذٌ من المُواطَأَة وهي المُوافَقَة؛ فسُمي بذلك لاتفاق كلمتي الرويّ لفظًا ومعنًى، وهذا مذهب[١] الأخفش، وحكاه عن الخليل، وهو الأصحّ، وعليه الجمهور، لأن اتحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام، وهو الجِناسُ التّامّ، ويدل ذلك على غَزارة علم الشاعر وأنه آخذٌ في الاطلاع على معاني الألفاظ بالضَّرْب الوافر.

ونَقَلَ بعضُهم عن الخليل أن الإيطاءَ اتفاقُهما لفظًا ونوعًا ولو اختلف معناهما كـ«ثَغْر» يعني به الفَمَ، و«ثَغْر» يعني به بَلَدًا تلي[٢] دار[٣] الحرب، و«وَجَدَ» من الوِجْدان، و«وَجَدَ» من الوَجْد وهو الحزن، ونحوهما مما اتفقا في اللفظ. والنوع هو الاسمية والفعلية في هذين المثالين. وأما إذا اتحدا لفظًا واختلفا نوعًا فليس ذلك بإيطاء عنده[٤] أيضًا، كـ«ذَهَب» ماضي يذهب، و«ذهب» مُراسِل[٥] الفضة. وضعف ابن جني هذه الحكاية عنه لأن[٦] سببَ قُبحِ الإيطاءِ دَلالتُه على ضعف طَبْع الشاعر ونَزَارة[٧] مادته، حيث أحجَمَ طَبْعُه وقَصَّرَ فِكْرُه عن أن يأتي بقافية غير الأولى [واسْتَرْوَحَ إلى[٨] إعادة الأولى، وقد/٢٠٦ جرت العادةُ][٩] بمُعاداة العادات، وكِلاهُما مفقودٌ عند اختلاف المعنى. وهو مع كونه عيبًا قبيحًا يجوز للمولَّدين تَعاطِيه كما جاز لغيرهم، قال ابن القطاع: إلا عند الجمحي وحده؛ فإنه منعهم منه، انتهى.

(١) فيهما: «هو مذهب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) بلد كلمة مذكّرة، ولكن تضمينها معنى دار مثلا يؤنّثها، وهذا باب سهل الاتساع.
(٣) العمري: ١٣٢؛ ففيه: «باب»، وصواب اللغة ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٤) العمري: ١٣٢؛ ففيه: «عندهم»، وصواب السياق ما أثْبَتُّ للمؤلف.
(٥) فيهما: «مرسل»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبت؛ فالمُراسِل المُتابِع، وهو ما عند الدماميني: ٢٧٢.
(٦) فيهما: «لأنه»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٧) العمري: ١٣٢؛ ففيه: «برداوة»، ولا معنى له إلى ما أثبت للمؤلف، وما أكثر مثل هذا بينهما!
(٨) سقطت منهما «إلى»، والصواب إثباتها، وهو ما عند الدماميني: ٢٧٢.
(٩) العمري: ١٣٢؛ ففيه: «وأن لا يأتي»، بدل ما بين المعقوفين، وصواب السياق ما أثْبَتُّ للمؤلف.

وذلك[١] كما في قوله[٢]:

أَوْ أَضَعُ الْبَيْتَ فِي سَوْدَاءَ مُظْلِمَةٍ ... تُقَيِّدُ الْعَيْرَ لَا يَسْرِي بِهَا السَّارِي
لَا يَخفِضُ الرَّزُّ عَنْ أَرْضٍ أَلَمَّ بِهَا ... وَلَا يَضِلُّ عَلَى مِصْبَاحِهِ السَّارِي[٣]

فـ«السَّارِي» في قافيتي البيتين متحدٌ لفظا ومعنى.

قال ابن رشيق في العمدة: وتكرير قافية التَّصْريع ليس بعيب، كقوله[٤]:

خَلِيلَيَّ عُوجَا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ ... لِأَقْضِي لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ[٥]
فَإِنَّكُمَا إِنْ تُنْظِرَانِيَ سَاعَةً ... مِنَ الدَّهْرِ يَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ

قال الدماميني: وهذا لا حاجة إلى التنبيه عليه والإشارة إليه، لأن الكلام مفروض في تكرير قافية البيت، وآخر النصف الأول من البيت المصرَّع ليس هو قافية البيت؛ فهو غير ما الكلام فيه، انتهى.

قلتُ: بل الأَوْلَى التنبيه عليه كما فعله ابن رشيق، لأن التَّصريع لمَّا أَلْحَقَ العروض بالضرب في كثير من الأحكام، ربما يُتوهَّم أن الإيطاءَ من جُملتها؛ فيُحتاج إلى التنبيه عليه، على أنه تَقدَّم[٦] لك أن بعضَهم يُطلق على عَروض المصرَّع أنه قافيةٌ مجازًا؛ فلا تغفل!

(١) فيهما: «ذلك»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبتُّ.
(٢) النابغة: ٧٦، و ٧٨؛ فأولهما هو ثامن أبيات القصيدة، والثاني هو الثالث عشر.
(٣) فيهما وفي مخطوط الشارح، وما بين القوسين فيهما دونه:
«أواضع البيت في خرساء مظلمة ... تقيد (قيد) العير لا يسري بها الساري
لا يحسر الموت (يحصر المزن) عن أرض ألم بها ولم يصل إلا (ولا يضل على) مصباحه الساري»!
وصواب الديوان ما أَثْبتُّ.
(٤) امرؤ القيس: ٤١.
(٥) رواية الديوان: «...نُقَضِّ...».
(٦) فيهما: «مقدم»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبتُّ.

[نَفْيُ الْإِيطَاءِ]

تَنْبِيهٌ: في كون اجتماع[١] المعرَّف/٢٠٧ مع المنكَّر كـ«الرَّجُل» مع «رَجُل» إيطاءً، مذهبان: أشهرُهما وهو[٢] مذهب الأخفش ـ وجَزَم به ابن القَطّاع ـ أنه ليس بإيطاء، [وكذلك المعرَّف بالألف واللام مع المعرَّف بالإضافة واجتماع الاسم مع الكنية كـ«مَالِك» و«ابْن مَالِك»، ليس بإيطاء][٣]. ولو اختلف اللفظ باختلاف أحرف المضارعة كـ«ضَرَبَ»، و«يَضْرِبُ»[٤]، فقال قطرب: لا يكون إيطاءً. واختُلِف في نحو «العَبَّاس» علما وصفة، والظاهر أنه ليس بإيطاء لِعَيْنِ ما يُقال به في المعرَّف مع المنكَّر[٥]. وأما مثل «لَمْ تَضْرِب» للمخاطب المذكر و«لَمْ تَضْرِبِي» للمخاطبة المؤنثة فليس بإيطاء. ونحو «أَنِيُق» بنون فياء تحتية جمع ناقة، و«أَيْنُق» بتحتية فنون جمعها أيضًا على القلب المكاني، ليس بإيطاء لاختلاف مكان الحرف[٦]. وفي مثل «أَخَذْتُ عَنْهُ» و«تَجَاوَزْتُ عَنْهُ» مما اختلف فيه عامل الحرف مذهبان.

والمِقدارُ الذي يُعتدّ به فاصلًا [بين اللفظين][٧]، ولا يُعدُّ إعادةُ اللفظِ بعده إيطاءً، هو سَبعةُ أبيات فأكثرُ، أو عشرةٌ فأكثرُ، وهذا مبنيٌّ على أن القصيدة أقلُّ ما تكون من سبعة أبيات أو عشرة، على ما تقدم ثَمَّةَ[٨]. وسرُّ ذلك أن اللفظ المكرَّر

(١) العمري: ١٣٣؛ فقد سقطت منه كلمة «اجتماع»، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ للمؤلف.
(٢) العمري: ١٣٣؛ فقد سقطت منه واو العطف، وصواب السياق ما أَثْبَتُّ للمؤلف.
(٣) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٤) فيهما: «كما في اضرب وتضرب»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٥) ولم يذكر هناك علة ليحيل عليها هنا؛ فراجعت الأخفش نفسه ـ ٦٣ ـ فوجدته يقول: «ليس بإيطاء، لأن إحداهما بالألف واللام والأخرى بغير ألف ولام؛ فهذا جائز»!
(٦) فيهما: «الحروف»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٧) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٨) العمري: ١٣٤؛ فالذي فيه: «ولا يعد إعادة اللفظ بعده إيطاء، سبعة أبيات أو عشرة، على ما تقدم ثمة».

بعد سبعة الأبيات يَصير[١] كأنه مذكور في قصيدة أخرى حُكْمًا. قالوا ولا يعد تكرير اللفظ إيطاء بعد الخروج من قصة إلى أخرى، ومقتضاه أنه لو[٢] لم يجاوز السبعة الأبيات، وهو خلاف المشهور». انتهى كلامهما./٢٠٨

[التَّضْمِينُ]

١٠٨ وَإِنْ تَعَلَّقَ بَيْتٌ بَعْدَ قَافِيَةٍ لَمْ تُغْنِ مَعْنًى فَذَا التَّضْمِينُ فَاحْتَظِلِ

قوله: «احْتَظِلِ»، هو افتعال من الحَظْل أي المنع. ولفظ البيت ظاهر. وشرح معناه من كلامهم كما ترى[٣]:

«وثانيها التَّضْمينُ بالمثناة الفوقية المفتوحة فالمعجمة الساكنة فالميم المكسورة فالمثناة التحتية الساكنة وفي آخره نون، وبعضهم يسميه التَّتْميم[٤]. وهو عيبٌ عند الجمهور، خلافًا للأخفش. وهو عندهم تعليق قافية البيت بما (أي بصدر البيت الذي) بعده على وجهٍ لا يستقلُّ بالإفادة. وسُمي بذلك لأنه ضَمَّنَ البيت الثاني معنى البيت الأول وتممه[٥] به، لأن الأول لا يتم إلا بالثاني، وذلك كما في قوله[٦]:

وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ شَهِدْنَ لَهُمْ بِصِدْقِ الْوُدِّ مِنِّي[٧]

(١) فيهما: «بعد السبعة الأبيات يسير»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٢) فيهما: «ولو»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) العمري: ١٣٤.
(٤) في أ: «التميم»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(٥) فيهما: «ويتممه»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٦) النابغة: ١٢٧ ـ ١٢٨.
(٧) في أ: «شهدت»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب. ورواية الديوان: «أَتَيْتُهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنِّي».

وإنما كان عيبًا لأن القافية محل الوقف والاستراحة، فإذا كانت مفتقرة إلى ما بعدها لم يصح الوقف عليها؛ فيزول الغرض المذكور منها.

أما إذا تعلقت قافية البيت[١] بما بعدها، واستقلت بالفائدة، كقوله:

إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ بَنَى
عَلَى الطَّرِيقِ عَلَمًا مِثْلَ الطُّوَى

فليس بعيبٍ عند الأكثر، لحصول الفائدة بقوله بنى[٢]. ولم تتعلق القافية بما بعدها. بل لو تعلق صدر البيت بما بعده، كقوله[٣]:

أَقُولُ لِصَاحِبِي/٢٠٩ وَالْعِيسُ تَهْوِي بِنَا بَيْنَ الْمُنِيفَةِ فَالضِّمَارِ[٤]
تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ

فليس بعيبٍ لانتفاء ذلك المحذور. نص عليه أبو العباس، وسماه تَعْلِيقًا مَعْنَوِيًّا، وعده بعض أهل البيان فَنًّا من فنون البديع، وسماه التَّفْرِيعَ. وعبارة المصنِّف بعمومها تتناوله، لولا تَقْيِيدُنا.

وإن كان البيت الأول مستقلا بنفسه، لكنه مشتمل على ما يفتقر في تفسيره إلى الثاني، وجاء الثاني كالمفسر له والمبين لمعناه ـ لم[٥] يكن عيبًا، نحو قوله[٦]:

---

(١) سقطت منهما كلمة «البيت»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.
(٢) فيهما: «قد بنى»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٣) المرزوقي: ٨٦٩/١.
(٤) فيهما: «المعيقة»، وفي مخطوط الشارح: «المصيغة»، وصواب الرواية ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «فلم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) امرؤ القيس: ١١٣.

وَتَعْـرِفُ فِيهِ مِـنْ أَبِيهِ شَـمَائِلًا وَمِنْ خَالِهِ وَمِنْ يَزِيدَ وَمِنْ حُجُرْ[1]
سَـمَاحَةَ ذَا وَبِـرَّ ذَا وَوَفَـاءَ ذَا وَنَائِـلَ ذَا إِذَا صَحَا وَإِذَا سَـكِرْ

ولو تَمَّ[2] الأول، وجاء الثاني جوابًا له أو[3] كالجواب، كقوله[4]:

وَلَـوْ عَـنْ نَثًـا غَيْـرِهِ جَاءَنِـي وَجُرْحُ اللِّسَـانِ كَجُـرْحِ الْيَدِ[5]
لَقُلْـتُ مِـنَ الْقَـوْلِ مَـا لَا يَزَا لُ يُؤْثَـرُ عَنِّـي يَـدَ الْمُسْـنَدِ[6]

فالمتقدمـون لا يرونـه عيبًـا؛ إذ الجواب إنما يكون بعـد تمام الكلام. وقيل: هو عيب لأن معنى الشـرط لا يتم إلا بما بعده؛ فهـو كالجزء منه». انتهى كلامهما.

[الْإِقْوَاءُ وَالْإِصْرَافُ]

١٠٩ وَسَمِّ بِالْإِقْوَا وَالْإِصْرَافِ مُخْتَلِفَ الْـ ـمَجْرَى بِقُرْبٍ وَبُعْـدٍ كُلَّه اتَّصِلِ

قولـه: «اتَّصِلِ» افتعـال[7] من القَصْـل بالقـاف فالمهملة، وهـو القَطْع. والمعنى/٢١٠ أنه ممنوع منعَ قطعٍ لا ينبغي للمولَّدين اسـتعماله، ولا يُغتَفَرُ لهم الإتيان به. وفي البيت لَفٌّ ونَشْـرٌ؛ فالإقواء مختلِف المَجرى بالقُرب أي بحركة تُقارِب الحركة الأولى، والبعـد بحركة بعيدة عنها؛ فالكسـر والضم متقاربان،

(١) فيهما: «أعني يزيد»، وصواب الديوان ومخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٢) فيهما: «تمم»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «وكالجواب»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) امرؤ القيس: ١٨٥ ـ ١٨٦.
(٥) فيهما وفي مخطوط الشارح: «ولو غرتنا غيرة»، وصواب الديوان ما أثْبَتُّ.
(٦) فيهما وفي مخطوط الشارح: «يؤثر عندي»، وصواب الديوان ما أثْبَتُّ.
(٧) هكذا فيهما، ولعله: «افْتَعِل»!

والفتح بعيد عنهما، والمجرى اسم لحركة الروي كما سبق. وشرح معناه بتمامه هذا هو من لفظهم كما ترى[١]:

«وثالثُها الإقْوَاءُ بكسر الهمزة وسكون القاف فواو قبل الألف. وهو عندهم اختلاف المَجْرى ـ وهو حركة الروي ـ بحركة تقاربها في الثقل، كسر[٢] وضم. وهو والذي بعده عيبٌ فاحش؛ فلا[٣] ينبغي للمحدَثين استعماله ـ وإن وَرَدَ عن العرب مثالُـه ـ لأن المجـرى ينبغـي أن لا[٤] يقترن في جميـع قوافي أبيات القصيدة إلا بما يُماثِلُه[٥]، إن ضمةً فضمةٌ أو كسـرةً فكسرةٌ أو فتحةً ففتحةٌ. فإن قُرِنت بما يقاربها[٦] في الثقل كالضمة بالكسرة أو العكس سُمي ذلك إقواء، مِنْ «أَقْوَى الْحَبْلُ»، إذا تَجانَبَـتْ وتَباعَدَتْ قوةٌ مِنْ قُـوَاه [أي طاقة من طاقاته][٧]. وقيل: من «أَقْوَى الرَّبْعُ»، إذا خلا من سـكانه. سُـمي هذا العيب به لأن حركة الروي الثاني جانبت وباعدت حركة الروي الأول، أو[٨] لأن الروي الثاني خلا من حركة الروي الأول.

فمثال[٩] تخالفهما بالانتقال من الكسرة إلى الضمة[١٠]، قوله[١١]:

(١) العمري: ١٣٦.
(٢) فيهما: «لكسر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٣) فيهما: «لا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٤) العمري: ١٣٧؛ فقد سقطت منه «لا»، وصواب المؤلف إثباته.
(٥) فيهما: «يماثلها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٦) فيهما: «يقارنها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٧) سقط منهما ما بين المعقوفين، وصواب مخطوط الشارح إثباته.
(٨) فيهما: «ولأن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(٩) في أ: «فمثالهما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ، وهو ما في ب.
(١٠) فيهما: «من الكسرة لضمة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثْبَتُّ.
(١١) حسان: ٢١٤، ٢١٥.

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ قِصَرٍ جِسْمُ الْبِغَالِ وَأَحْلَامُ الْعَصَافِيرِ[١]
كَأَنَّهُمْ قَصَبٌ/٢١١ جُوفٌ أَسَافِلُهُ مُثَقَّبٌ نَفَخَتْ فِيهِ الْأَعَاصِيرُ

فخالف رويُّ الثاني الأولَ في الحركة، بالانتقال من الكسرة إلى الضمة.

ومثال تخالفهما بالانتقال من الضمة إلى الكسرة، قوله[٢]:

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالْمَرْءِ أَرْفَقُ[٣]
وَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَمَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ[٤]

فانتقل من الضمة إلى الكسرة.

ورابعها الْإِصْرَافُ بكسر الهمزة وسكون المهملة الأولى وبالفاء في آخره. وبعضهم يسميه الْإِسْرَاف بالسين المهملة موضع الصاد. وهو عندهم اختلافُه أي المجرى، بحركة تُباعِدُها[٥] في الثقل، وذلك كاختلافه بفَتْحٍ وغيره مِنْ ضَمٍّ وكَسْرٍ. سُمي بذلك من «صَرَفْتُ الشَّيْءَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ».

(١) فيهما: «في القوم...»، وفيهما وفي مخطوط الشارح: «ومن قصر»، ورواية الديوان: «... بِالْقَوْمِ... وَمِنْ عِظَمٍ... كَأَنَّكُمْ خُشُبٌ جُوفٌ... فِيهِ أَرْوَاحُ الأعاصيرِ»، وعليه لا إقواء.

(٢) فيهما: «كقوله»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ. وليراجع ابن منظور: ح، ب، ب؛ فقد روى البيتين لعيلان بن شجاع النهشلي.

(٣) رواهما ابن منظور:

«أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ
فَأُقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ يَرْوِي هَذَا الشِّعْرَ: وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ»، وَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ لَا يَكُونُ فِيهِ إِقْوَاءٌ».

(٤) العمري: ١٣٧؛ ففيه: «فوالله»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف. ولكن في نسختَي مخطوط المؤلف: «ابني» وفي مخطوط الشارح: «أتى من عيبه»، ولا معنى لذلك مع ما أثبت بدلالة ابن منظور.

(٥) فيهما: «تباعدهما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

فمثال[١] اجتماع الفتح مع الضم، كما[٢] في قوله:

أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ يَحْيَى أَتَمْنَعُنِي عَلَى يَحْيَى الْبُكَاءَ
فَفِي طَرْفِي عَلَى يَحْيَى سُهَادٌ وَفِي قَلْبِي عَلَى يَحْيَى الْبَلَاءُ

فجمع بين الفتحة والضمة مع الانتقال من الأولى إلى الثانية.

ومثال عكسه كقوله[٣]:

لَا تَنْكِحَنَّ عَجُوزًا أَوْ مُطَلَّقَةً وَلَا يَسُوقَنَّهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدَرُ
فَإِنْ أَتَوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَا نَصَفٌ فَإِنَّ أَطْيَبَ نِصْفَيْهَا الَّذِي غَبَرَا

فجمع بين الضمة والفتحة.

ومثال اجتماع الفتح مع الكسر[٤]، كما في قوله[٥]:

أَلَمْ تَرَنِي رَدَدْتُ عَلَى ابْنِ لَيْلَى مَنِيحَتَهُ فَعَجَّلْتُ الْأَدَاءَ[٦]
وَقُلْتُ/٢١٢ لِشَاتِهِ لَمَّا أَتَتْنَا رَمَاكِ اللهُ مِنْ شَاةٍ بِدَاءِ[٧]

فجمع بين الفتحة والكسرة مع الانتقال من الأولى إلى الثانية.

(١) فيهما: «ومثال»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٢) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعله: «ما»!
(٣) ابن منظور: ن، ص، ف.
(٤) سقطت منهما واو «ومثال»، وسقطت من مخطوط الشارح كلمة «الكسر»، وصواب التعبير ما أثبتُّ.
(٥) ابن منظور: ق، و، ي.
(٦) في أ: «مفتحة»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب. ورواية ابن منظور: «على ابن بكر».
(٧) رواية ابن منظور: «لما أتتني».

ومثال عكسه كقوله[١]:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ

سَقْيًا لِعَهْدِ خَلِيلٍ كَانَ يَأْدِمُ لِي ... زَادِي وَيُذْهِبُ عَنْ زَوْجَاتِيَ الْغَضَبَا[٢]

فجمع بين الكسرة والفتحة. وهذا العيب أقبح من الذي قبله، ومَنَعَه الحامضُ بالكُلِّيَّة، وجوَّزه ابنُ جِنِّي مع استقباحه، والأصحُّ ما تقدم من أنه لا يجوز للمولَّد استعماله.

[إِعْرَابُ الرَّوِيِّ]

تَنْبِيهٌ: مُقتضَى كلام العروضيين في هذا المقام، أنَّ كلمة[٣] الروي تقرأ على حَسَبِ ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة رويٍّ باقي القصيدة. ومُقتضَى كلام النحاة خلافُ ذلك؛ فقد صرَّح جَمالُهُمُ ابنُ هِشام في كتابه الجامع الصغير، بأن من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب، ما اشتغل آخره بحركة القافية ـ والإمام أَثيرُ الدين أبو حَيَّان فيما ألحقه بالتسهيل من مُتعلَّقات[٤] الضرائر، حيث جعل من ذلك قلبَ الإعراب؛ قال: وينقاسُ بالضرائر، ومنهم من أجازه في الكلام، انتهى. فمقتضى هذا أن كلمة الروي تُحرَّكُ بحركة

(١) فيهما: «قوله»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، وهو أشبه بما سبق. وليراجع في البيتين ابن السيرافي: ١٦٣/٢.

(٢) قال ابن السيرافي: «قَدْ وَجَدْنَا أَبْيَاتًا تُنْشَدُ عَلَى الْوَقْفِ وَهِيَ مُطْلَقَةٌ، وَلَوْ أُطْلِقَتْ لَوَقَعَ بَعْضُهَا مَنْصُوبًا وَبَعْضُهَا مَجْرُورًا. وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو عَمْرٍو:

سَقْيًا لِعَهْدِ خَلِيلٍ كَانَ يَأْدِمُ لِي ... زَادِي وَيُذْهِبُ عَنْ زَوْجَاتِيَ الْغَضَبْ

كَانَ الْخَلِيلُ فَأَمْسَى قَدْ تَخَوَّنَهُ ... رَيْبُ الزَّمَانِ وَتَطْعَانِي بِهِ الثُّقُبْ

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الْحَاجَاتِ كُلَّهُمُ ... أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبْ»

(٣) فيهما: «كلمات»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٤) فيهما: «تعليقات»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

القافية ويُقدَّرُ فيها الحركةُ التي هي مقتضى العامل للتعذُّر/٢١٣، لاشتغال المحل بحركة القافية، عَمَلًا بالموجبين. وهو كلام معقول المعنى لولا منافاته لما هنا؛ فتأمل»! انتهى كلام المصنِّف والشارح.

أقول: تأملنا في هذا التنبيه بين اختلاف علماء العروض وعلماء النحو، وحاصلُ الكلّ أنه قبيحٌ على القولين، فاحش عند العلماءين[1]، والقولُ بجوازه في الكلام خارجٌ إلى حدِّ المَلام. ولكنه إذا وُجد مع قبحه فالقول ما قاله علماء النحو، هو الأولى بحاله؛ فإن احتمالَ الضرورة في تغيير حُكْم عاملٍ مع أَمْنِ اللَّبْسِ، أَوْلَى من تغيير قافيةٍ لأجل وُجود عامِلٍ.

ولا خَفاءَ في أن النحو محتمِلٌ للتغيير ولو اختيارًا في بعض المواطن، كرفع المفعول فيه مع أَمْنِ اللَّبْس، كما قَدَّرُوه في قولهم: كَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ، برفع الزجاج ونصب الحجر، والزجاج مفعول فيه بلا لبس؛ إذ لا ينكسر الحجر بوقع الزجاج عليه. وإذا ثبت ذلك اختيارًا فكيف لا يثبت اضطرارًا في غيره من العوامل حيث سُمع!

ولا يَسُوغُ ذلك للمولَّدين جَزْمًا؛ إذ لم يكن عن فصحاء العرب إلا قُبْحًا غيرَ مُعتدٍّ به؛ فكيف بالمولَّدين من المُحدَثين المأخوذين باتباع اللسان النحوي من دون سَلِيقةِ طَبْعٍ!

وقد رأيتَ التَّرْجِيحَ؛ فلا تقل: إذا كان كذلك المذهبُ فكيف يَسُوغُ النظمُ لك على مذهب العروضيين، ما[2] عُلِم/٢١٤ بأن كلَّ مقامٍ له مقالٌ، ولابُدَّ من أن يخاطب كلُّ أهلِ فَنٍّ بلسانهم، ويُجرَى فيه على مِنْوالِهم؛ فإن الترك له يُعدُّ قُصورًا واختلالًا؛ فاعرف ذلك!

(١) هكذا فيهما، ولا بأس به متى أراد طائفتيهما!

(٢) «ما» هذه مصدرية ظرفية، بمعنى مدة ما بعدها.

[الإِكْفَاءُ]

١١٠ وَسَـمِّ الإِكْفَاءَ تَخْلِيفَ الرَّوِيِّ بِأَحْـ ـرُفٍ لَهَا مَخْـرَجٌ بِالاِقْتِـرَابِ دَلِي

يقال: «دَلِيَ بكذا» بفتح الدال وكسر اللام، أي قَرُبَ بـه. والمعنى أن حروف الـروي المختلـف، إن كـانـت قريبـة مـن بعضهـا ببعض بقرب مخارجها فهذا هو المُسـمَّى بالإكفاء. والقول على تصريح معناه من لفظهم كما ترى[١]:

«وخامسُها الإكفاءُ بكسر الهمزة وسكون الكاف وبالفاء وفي آخره ألف. وهو عندهم اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج. وهو والذي بعده من أقبح العيوب أيضًا، لا[٢] ينبغي لأحد من المولَّدين اسـتعماله ـ وإن ورد في شـعر العرب مِنوالُه ـ لأن حروف[٣] الروي ينبغي أن تكون في جميع أبيات القصيدة متماثلة كالدال مع الدال واللام مع اللام؛ فمتى ما خُولِفَ ذلك كان عيبًا. وسُـمي هذا إكفاء من قولهـم: أَكْفَأْتُ الإنـاءَ، إذا كَبَبْتَـه، وقيل: من الانكفاء، وهو الانقلاب، لأن الشاعر يَنْقَلِبُ بالروي عن طريقه، وهذا بين[٤] لازم المعنـى الأول. وقيل: من قولهم فلان كُفُؤ فـلان/٢١٥، بمعنى مماثله، لأن أحد الحرفين ماثل الآخر[٥] أي قاربه في المخرج؛ فلذلك أقامه الشاعر مقامه، والأول أظهر.

(١) العمري: ١٣٨.

(٢) فيهما: «لأنه لا»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) في أ: «حرف»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٤) سقطت مهما كلمة: «بين»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٥) فيهما: «مماثل للآخر»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

وذلك كما في قوله[١]:

بَنَـاتُ وَطَّـاءٍ عَلَـى خَـدِّ اللَّيْلْ[٢]

لَا يَشْـتَكِينَ عَمَـلًا مَـا أَنْقَيْـنْ[٣]

فاختلف الروي باللام والنون، وهما متقاربان في المخرج، لأن مخرج اللام من[٤] أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرف الأسـنان، أي من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، مما فوق[٥] الضواحك والناب والرباعية والثنية ـ ومخرج[٦] النون من طرف اللسـان، أي من رأسـه ومُحَاذِيه من اللِّثَة تحـتَ مخرج اللام بقليل، وقيل: فوقه». انتهى كلامهما.

[الْإِجَازَةُ وَالسِّنَادُ]

١١١ وَلِلْإِجَـازَةِ إِنْ تَبْعُـدْ وَسِـمْ بِسِـنَا دٍ إِنْ تَخَالُـفُ مَا قَبْلَ الـرَّوِيِّ جُلِي

لفظ البيت ظاهر. وأما شرح معناه فهذا من الكتاب الأصل والشرح كما ترى[٧]:

«الإِجَازَةُ بكسـر الهمزة فالجيم فالألف فالزاي فهـاء التأنيث، من التَّجاوُز، وعامة الكوفيين يسـمونه الإِجَارَة بالراء محلَّ الزاي، من الجَـوْر. وهو عندهم

(١) الأنباري: ٣٣٣. والبيتان على رواية الأخفش ـ ٤، ٥ ـ ملفقان؛ فأما أولهما فثانيه:

«لِأُمِّ مَـنْ لَـمْ يَتَّخِذْهُـنَّ الْوَيْـلْ»

وأما ثانيهما فثانيه:

«مَـا دَامَ مُخٌّ فِي سُـلَامَى أَوْ عَيْنْ»

(٢) في أ ومخطوط الشارح: «حد»، وصواب الرواية ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.

(٣) فيهما وفي مخطوط الشارح: «أكفين»، وصواب الرواية ما أَثْبَتُّ.

(٤) سقطت منهما: «من»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٥) فيهما: «فويق»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.

(٦) سقطت منهما كلمة: «ومخرج»، وصواب مخطوط الشارح إثباتها.

(٧) العمري: ١٣٩.

اختلافه أي الروي[١]، بحـروف مُتباعدتها أي المخارج، وهـو أقبح من الأول. سُمي بذلك لتجاوز حرف الروي عن موضع الأول.

وذلك كما في قوله[٢]:

أَلَا هَلْ أَرَى إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّ مَالِكٍ بِمِلْكِ يَدِي أَنَّ الْبَقَاءَ قَلِيلُ[٣]/٢١٦

رَأَى مِـنْ خَلِيلَيْهِ جَفَـاءً وَغِلْظَةً إِذَا قَـامَ يَبْتَـاعُ الْقَلُـوصَ ذَمِيمُ

فاختلف الروي باللام والميم، وهما متباعدان في المخرج، لأن مخرج اللام كما عرفته أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرف الأسنان، ومخرج الميم الشفتان؛ فبينهما تباعد.

وسابعها السِّنَادُ بكسـر المهملة الأولى وبالنون. واختلف في تفسيره؛ فقيل: هـو كلُّ عَيْبٍ يلحق القافية، أيّ عيـبٍ كان. وقيل: هو كلُّ عيبٍ سِـوَى الإكفاء والإقواء والإيطاء، وبه قال الزجاجي. وقيل: هـو اختلافُ الأَرْداف، وبه قال أبو عبيدة. والصحيحُ الذي اختاره المصنِّف، وهو اختلافُ ما يُراعى قبل الروي من الحـروف والحركات، وبه قال الرُّمَّانـيُّ. وهو قبيحٌ في القوافي. واشـتقاقُه من قولهم: تَسَـانَدَ الْقَوْمُ، إذا خرجوا على رايات شتّى مختلفين غير متفقين؛ وذلك لاختلاف[٤] قوافي الأبيات به.

وهو أنواع خمسـة: اثنان منها باعتبار الحروف، وثلاثة باعتبار الحركات». انتهى كلامهما.

(١) سقط منهما: «أي الروي»، وصواب مخطوط الشارح إثباته.

(٢) الأخفش (القوافي): ٥١.

(٣) فيهما: «إن لم أكن»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، ورواية الأخفش: «ألا قد أرى... جفاء وبيعُه...».

(٤) العمري: ١٤٠؛ ففيه: «لتخالُف»، وصواب السياق ما أثبتُّ للمؤلف.

١١٢ سِـنَادُ رِدْفٍ وَتَأْسِـيسٍ لِأَحْرُفِهَـا وَفِي التَّحَـرُّكِ لِلْإِشْـبَاعِ ذَا اعْتَمِلِ

١١٣ وَالْجُزْءَ مِنْ قَبْلِ رِدْفٍ فِي التَّبَاعُدِ وَالتْـ ـتَوْجِيهِ قَبْـلَ رَوِيٍّ قُيِّدَ احْتَمِلِ/٢١٧

قد مضى تفسيرُ الرِّدْف والتَّأْسيس، فنُسِب اختلافُهما إليهما من أنواع السناد. وكذلك الإشباع قد مضى أنه حركة الدخيل، فنُسِب اختلافُها إليها. ولفظ البيتين ظاهر. وشرح معناهما المتشاهر هو كما ترى من الكتاب الأصل والشرح[١]:

[سِنَادُ الرِّدْفِ]

«فأحدُ النوعين اللذين[٢] باعتبار الحروف سِنادُ الرِّدْف، وهو رَدْفُ أحد البيتين بحرف الردف المتقدم بيانُه أي تصييـرُه ذا ردف، دون البيت الآخر منهما[٣]، كما في قوله[٤]:

إِذَا كُنْـتَ فِـي حَاجَـةٍ مُرْسِـلًا فَأَرْسِـلْ حَكِيمًـا وَلَا تُوصِـهِ

وَإِنْ بَـابُ أَمْـرٍ عَلَيْـكَ الْتَوَى فَـشَـاوِرْ لبيبا وَلَا تَـعْـصِـهِ[٥]

فالأول مردوف لإتيان الواو قبل الصاد، والثاني غير مردوف.

[سِنَادُ التَّأْسِيسِ]

وثانيهما سِـنادُ التأسـيس، وهو تأسـيسُ أحدِهما أي أحدِ البيتين، بحرف التأسيس المتقدم بيانه، دونَ البيت الآخر منهما[٦]، كما في قوله[٧]:

(١) العمري: ١٤٠.

(٢) فيهما: «الذي»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٣) فيهما: «منها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٤) ابن سلام: ٢٤٦/١، للزبير بن عبد المطلب.

(٥) فيهما: «حليما»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.

(٦) في أ: «منها»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

(٧) العجاج: ٤٤٢/١، ٤٦٢.

يَا دَارَ سَــلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي
فَـخِـنْـدِفٌ هَـامَـةُ هَـذَا الْـعَـالَـمِ

فالثاني مؤسَّس والأول غير مؤسَّس. وهذان البيتان للعجاج، ويُحكى أن ابنه رؤبــة كان يقول: لغة أبي همز العالم؛ فعليه فلا يكون فيه سِـنادُ تَأْسِـيسٍ لعدم تَأْسِيسِ أحدِهما.

[سِنَادُ الْإِشْبَاعِ]

وأما الثلاثةُ التي باعتبار الحركة فأحدُها سِـنادُ الإشْباع، وهو اختلاف حركة الدَّخِيل المتقدمِ بيانُه بحركتين/٢١٨ مُتقاربتَيْنِ كالضمة مع الكسرة، أو مُتباعدتَيْنِ كالفتحة مع إحداهما[1]. والثاني أقبح من الأول. ونص السيد في شرح الخزرجية على أن الأول ليس بعيب لكن المصنِّف خالفه.

فمثالُ الأول كما في قوله[2]:

وهُمْ طَرَدُوا عَنَّا بَلِيًّا فَأَصْبَحَتْ بَلِـيٌّ بِـوَادٍ مِـنْ تِهَامَـةَ غَائِـرِ
وَهُـمْ مَنَعُوهَا مِنْ قُضَاعَـةَ كُلِّهَا وَمِنْ مُضَرِ الْحَمْرَاءِ عِنْدَ التَّغَاوُرِ[3]

فحركة دخيل الأول كسـرة والثاني ضمة، وهما متقاربتان في الثقل كما علمت.

(١) فيهما وفي مخطوط الشارح: «أحدهما»، وصواب اللغة ما أثبتُّ.
(٢) الذبياني: ١٠٠.
(٣) العمري: ١٤١؛ ففيه: «وهم سـفوحًا من تهامة كلها ومن مضر حمرًا عنـك التعاور»، وهو عَبَثٌ لا يَقُومُ لما أثبتُّه للمؤلف.

والثاني كقوله:

يَـا نَخْـلُ ذَاتَ السِّـدْرِ وَالْجَدَاوِلِ
تَطَاوَلِـي مَـا شِـئْتِ أَنْ تَطَاوَلِي[1]

فحركة دخيل الأول كسرة والثاني فتحة، وهما متباعدتان.

[سِنَادُ الْحَذْوِ]

وثانيهما سِنادُ الحَذْو[2] وهو اختلاف حركة ما قبل الردف بحركتين متباعدتين، كما في قوله[3]:

لَقَدْ أَلِـجُ الْخِبَـاءَ عَلَـى جَوَارٍ كَأَنَّ عُيُونَهُـنَّ عُيُـونُ عِيـنِ[4]
كَأَنِّـي بَيْـنَ خَافِقَتَـيْ عُقَـابٍ يُرِيـدُ حَمَامَةً فِـي يَـوْمِ غَيْنِ[5]

فحركة حذو الأول كسرة والثاني فتحة، وهما متباعدتان كما علمت.

وذكرت بهذين البيتين ما نظمه الشـيخ جمال الدين بـن نباتة في الجناس المصحَّف، وليس فيه شيء من عيوب القوافي كالبيتين المتقدمين، وهو قوله[6]:

سَـادَتِي مَا كَانَ أَجْمَلَ شَـمْلِي فَأَصَابَـتْ ذَلِكَ الشَّـمْلَ عَيْنُ[7]
يَا لَهَـا عَيْنَ/٢١٩ رَقِيـبٍ أَصَابَتْ فَمَتَـى أُبْصِرُهَـا وَهْـيَ غَيْـنُ

(١) فيهما: «إن شئت»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ، لولا وقوع «الجراول» فيه بدل «الجداول»!
(٢) فيهما: «الجزء»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٣) عبيد: ١٣٤، وليس فيه غير البيت الأول، وصدره فيه: «فَقَدْ أَلِجُ الْخِبَاءَ عَلَى الْعَذَارَى».
(٤) فيهما: «على خدور»، وصواب مخطوط الشارح ما أَثْبَتُّ.
(٥) فيهما: «غراب»، وصواب مخطوط الشـارح ما أثبت ـ ولا حاجة للغراب فـي الحمامة ـ وإن وقعت فيه كلمة «خافقي»، وصواب سياقها ما أَثْبَتُّ للمؤلف.
(٦) ابن نباتة: ٥٣٥، وعجز أولهما فيه: «فَأَصَابَ (...)».
(٧) العمري: ١٤٢؛ ففيه: «يا سـادتي»، وصواب روايـة الديوان والوزن العروضـي (بحر المديد)، ما أَثْبَتُّ للمؤلف.

وأما إذا كان الاختلاف بحركتين متقاربتين فليس ذلك بعيب، نص عليه السيد أيضًا، كقوله[١]:

أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكَ فَاصْبَحِينَا وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا
ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ تَرَبَّعَتِ الْأَجَارِعَ وَالْمُتُونَا

فحركة حذو الأول كسرة والثاني ضمة.

ومثال الضمة مع الفتحة كـ«يَرْمُونَ»[٢] مع «مُصْطَفَوْنَ»؛ فإن الميم من الأول مضمومة والفاء من الثاني مفتوحة؛ إذ أصله «مُصْطَفَوُونَ»؛ فاستثقلت الضمة على الواو[٣] الأولى فحذفت ثم الواو[٤] لالتقاء الساكنين.

[سِنَادُ التَّوْجِيهِ]

وثالثُها سِنادُ التَّوْجِيه، وهو اختلافُ حَرَكة ما قبل الرَّويّ المُقَيَّدِ (أي الساكن)، بحركتين مُتَباعِدتَيْنِ، كما نص عليه السيد أيضًا، وذلك[٥] كما في قوله[٦]:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ
أَلَّفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَمِقْ
شَذَّابَةٌ عَنْهَا شَذَا الرُّبْعِ السُّحُقْ[٧]

(١) الأنباري: ٣٧١، ٣٧٩.
(٢) في أ: «يرمون»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ، وهو ما في ب.
(٣) فيهما وفي مخطوط الشارح: «الياء»، وصواب السياق ما أثبتُّ.
(٤) هكذا فيهما وفي مخطوط الشارح، ولعلها: «فحذفت هي ثم الواو»! وفيهما: «بالواو»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٥) فيهما: «فذلك»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ.
(٦) رؤبة بن العجاج: ١٠٤.
(٧) في أ وفي مخطوط الشارح: «شذا به»، وصواب الديوان ما أثبتُّ، وهو ما في ب.

فحركة الأول فتحة والثاني كسرة والثالث ضمة. فعلى ما ذكره السيد فالسِّناد إنما هو في الأول بالنظر إلى الأخيرين[1]، ولا سناد بين الأخيرين[2]، لما علمتَ، وعبارة **المصنِّف** مُطْلقةٌ كما ترى.

وقد اختلف الخليل والأخفش في سِناد التَّوْجِيهِ والإِشْبَاعِ أيُّهما أَقْبحُ؛ فذهب الخليل إلى أن الأول أقبح من الثاني، قياسًا للفتحة/٢٢٠ مع الكسرة أو الضمة قبل حرف الرويّ المقيّد على الألف، إذا وقعت ردفًا مع الواو والياء. وذهب الأخفش إلى عكسه، لكثرة ورود شعر العرب في التوجيه بالفتحة مع الضمة والكسرة.

وقد جمع بعض أصحابنا الفضلاء العيوب السبعة المذكورة في قوله:

عُيُوبُ قَوَافِي الشِّعْرِ يَا صَاحِ سَبْعَةٌ ... عَلَى فَهْمِ مَعْنَاهَا تَوَكَّلْ عَلَى الْكَافِي

سِنَادٌ وَإِكْفَاءٌ وَإِقْوَا إِجَازَةٌ ... وَخَامِسُهَا الْإِيطَا وَتَضْمِينُ إِصْرَافِ

ولم يَعتمِد في ما نَظَمه التَّرْتيبَ الذي ذَكَرَه **المصنِّف**.

وبهذا انتهى بنا الكلام في شرح هذه الرسالة الحاوية للوجازة مع الجزالة؛ فنسألُ اللهَ أن يختمَ بالصالحات أعمالَنا، ويُحققَ في فضله الوافر آمالَنا، ويُثقل بالحسنات خفيفَ ميزانِنا، ويصلَ بأَوْتَادِ فَضْلِه عُرَى أسبابِنا، ويَحشرَنا في زُمرةِ نبيِّه الكامل، ويُعاملنا بمَديدِ لُطفه الشامل؛ إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير».

انتهى كلام **الشارح والمصنِّف**، وبه تم الغرض المطلوب.

(١) فيهما: «الآخرين»، وصواب مخطوط الشارح ما أثبتُّ. والمراد ما بين الفتحة وأيٍّ من الضمة والكسرة.

(٢) أي بين الضمة والكسرة.

وقد عَرَضَ لي أنْ آتِيَ بعيوب القافية السبعة على الترتيب المذكور، فقلتُ:

عُيُوبَ الْقَوَافِي هَاكَهَا وَهْيَ سَبْعَةٌ بِتَرْتِيبِهَا الْكَافِي أَتَتْكَ بِإِسْنَادِ
فَإِيطَاءُ تَضْمِينٍ وَالِإقْوَاءُ ثَالِثٌ وَإِصْرَافُ إِكْفَاءٍ إِجَازَةُ إِسْنَادِ

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



[خَاتِمَةُ الْمُؤَلِّفِ]

[تَمَامُ النَّظْمِ]

١١٤ تَمَّتْ وَلِلّٰهِ حَمْدِي وَالصَّلَاةُ عَلَى النـ ـبِيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ الرِّضَا الْكُمُلِ/٢٢١

«تَمَّتْ» أي القصيدة، وقوله: «الرِّضَا» بكسر الراء وقد تضم وبفتح الضاد مقصورًا، هو في الأصل مصدر رَضِيَ عَنْهُ وعَلَيْهِ، فوصف به، أي الذين رضي الله عنهم. ولم يَتغيَّرْ عن صيغة المصدر كما هو الشأن في الوصف بالمصادر؛ إذْ يَلْزَمُها الإفرادُ والتذكيرُ إذا تَلَتْ مَوصوفَها؛ فيقال: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ، ورِجَالٌ أو نِسَاءٌ عَدْلٌ، كما قررناه في مقاليد التصريف[1].

والظاهر كأنه في الأصل شَبيهٌ بالمضاف إليه بَعْدَ حَذْفِ المضاف منه؛ إذ يصحّ في تقديره رَجُلٌ ذُو عَدْلٍ، ورِجالٌ أُولُو عَدْلٍ؛ فحُذِف المضافُ هنا قياسًا مُطَّرِدًا، وربما عُدِل فيه إلى الجمع والتثنية جَوازًا؛ فقيل: رِجَالٌ عُدُولٌ، ورَجُلَانِ عَدْلَانِ، ولم يُحفظ ذلك في التأنيث، كامْرَأَةٍ عَدْلَةٍ، ونِساءٍ عَدْلَاتٍ، والظاهرُ جَوازُه لِعَدَمِ المانع كما جاز في التثنية والجمع المكسر، لكنّ التَّفْرِيدَ والتَّجْرِيدَ

(١) الخليلي (ب): ١٨٢/١.

هو الأَفْصَحُ على الإطلاق والأَوْقَعُ في النفس فَخامةً لفظًا وجَزالةً معنًى[1]؛ فإذا قلت: زَيْدٌ كَرَمٌ، فكأنك أثبتَّ الكرم لِذَاتِ زَيْدٍ إثباتًا كُلِّيًا مُسْتحكِمًا، بحيث يُفهَم أنه قد تَناهى في الكرم، بحيث صار كأنما هُوَ هُوَ؛ فزَيْدٌ كُلُّهُ كَرَمٌ. ومَوْقِعُ ذلك منه مثلُ مَوْقِعِ الاستعارة من قولك: زَيْدٌ أَسَدٌ، وزَيْدٌ بَحْرٌ. ومَوْقِعُ رِجَالٍ عُدُولٍ موقعُ النعتِ المطلقِ من قولهم: زَيْدٌ كَرِيمٌ، وشَتَّانَ ما بينهما[2] عند/٢٢٣ العلماء بالمعاني والبيان، وليس هنا موضع الإطناب فيه والإطالة به، إلا توضيحًا لك بكيفيّة مَأْخَذِ الأَصْلِ والتَّرْجِيحِ فيه.

فإن قلت: فبَيْنَ التقديرين تَنافٍ وتَضادٌّ، من قولك في الأول: يحسن أن يكون على حذف المضاف، ومن قولك في الثاني: إنه من باب الاستعارات المعنوية!

قلت: نعم ـ إن سَلِمَ لك الأمر على ما تقول ـ ولكني أقول: إنَّ حَذْفَ المضاف منه تقديرًا، ما وَقَعَ إلا لِأَمْرٍ ما، وما أدراك ما هو؛ فهو المعنى المشارُ إليه من دلالة الفخامة والجزالة بملابسة الاستعارة المعنوية، ولكنَّ الأوّلَ مِنْ لِسان النُّحاة، والثاني مِنْ لِسان أَهْلِ البَيَانِ؛ فقلَّ ما يُجْمَعُ بينهما في ذِكْرٍ كذلك؛ فانتبهْ، واعرِفْ تحقيقَ ما صار إليك!

وأما قوله: «الْكُمُلِ» بضم الكاف والميم، فجمع كَمِيل فَعِيل بمعنى فَاعِل مبالغةً، مثل نَبِيل ونُبُل، أو جمع كَمُول فَعُول بفتح الفاء بمعنى فَاعِل مبالغةً أيضًا، كصَبُور وصُبُر، وذَلُول وذُلُل؛ فاعرف! وباقي لفظ البيت ظاهر.

(١) هكذا فيهما، ولعل التعبير: «فَخَامَةَ لَفْظٍ وَجَزَالَةَ مَعْنًى»!

(٢) فيهما: «وشتان بينهما»، وصواب اللغة ما أَثْبَتُّ.

[تَمَامُ الشَّرْحِ]

وبهذا قد تَمَّ لنا هذا الكتابُ ـ والحمدُ لله ـ وبهذا قد تَمَّ لنا الكلامُ على هذه المنظومة المباركة التي سميناها «مُظْهِر الْخَافِي بِنَظْمِ الْكَافِي فِي عِلْمَيِ الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي».

ومِنْ فضل الله الكامل وإحسانه الشامل أنَّها قد احْتَوَتْ من الأعداد/٢٢٣ لأبياتها، على مِئَةٍ وأَرْبَعَةَ عَشَرَ، كَمِثْلِ أعداد السُّوَر، تَبَرُّكًا بِجَمِيلِ الاتِّفاق، وتَشَرُّفًا بِطِيبِ الوِفاق.

إن المتلخَّص منها لِنَظْمِ الفنّ المقصود والغَرَضِ المعهود، هو عِدّة الحاء والقاف[1]، وذلك حقٌّ بلا خلاف. واللهُ المسؤولُ أَنْ يُبْلِغَنا بلُطْفِه لِخَيْرِ أُمْنِيَّة، وأَنْ يُصْلِحَ منا كلَّ إرادةٍ ونِيَّةٍ؛ إنه وَلِيّ ذلك والقادرُ عليه!

وكان[2] تاريخ تمام الاهتمام بهذا الشرح والنظام، في يوم ٢٣ من شهر ذي القعدة الحرام من سنة [3]١٢٤٨، والمعتني بنظمه وجمعه الشيخ العالم الفقيه العامل سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي. والمَسْؤُولُ مِنْ إخواننا المطَّلِعين أن يُصلحوا الزَّلَل ويَسُدُّوا الخَلَل؛ فَذَلِكَ مِنْ عَادَاتِ الْكِرَامِ!

والحمدُ لله كما هو أهله، وعلى سيدِنا محمدٍ وآلِه وصَحْبِه أفضلُ الصلاة والسلام[4].

(١) أي ١٠٨ أبيات بحساب الجمل السابق بيانه، وبقيتها لغير ذلك من التقديم والتتميم.

(٢) في أ: «شرح تاريخ»، وصواب التعبير ما أَثْبَتُّ، وهو ما في ب.

(٣) في ب: «١٢٥٧»، وعبارتها: «وكان تاريخ تمام الاهتمام بهذا الشرح والنظام، على يد المعتني بجمعه، شيخنا العلامة سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي ـ رحمة الله عليه! ـ يوم ٢٣ من ذي القعدة سنة ١٢٥٧».

(٤) قال ناسخ أ: «تَمَّ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا ونبينا محمد وآله =

= وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا، ولا حَوْلَ ولا قوةَ إلا باللهِ العليِّ العظيم! تاريخُ تَمامِهِ يومُ ١٤ شهر شعبان سنة ١٣١١. وهو للشيخ العزيز عبدالله بن حميد السالمي الضرير/٢٢٤ه.

وقال ناسخ ب: «تَمَّ بِعَوْنِ الله وحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، نَسْخُ هذا الكتاب الجليل. وكان الفراغُ منه ليلةَ الاثنين لِثَلَاثَ عَشْرَةَ بَقِينَ مِنْ جُمادى الأولى من شهور سنة ١٣٧٢ من الهجرة النبوية ـ على مُهاجِرِها أَفْضَلُ الصلاةِ والسلامِ وأَزْكَى التَّحِيَّةِ ـ وذلك بقرية النِّزار من إزْكِي، بقلم العبد الفقير إلى الله سالم بن سعيد بن حمود بن سعيد بن بدوي الغاوي الإزكوي، بيده، لطف الله به»!

الفهارس الفنية

- فِهْرِسُ أَبْيَاتِ الْمَنْظُومَةِ ٣٢٣
- فهرس أَبْيَاتِ الشَّرْحِ ٣٣٥
- مَسْرَدُ كُتُبِ التَّحْقِيقِ ٣٥٣
- فهرس الآيات القرآنية الكريمة ٣٦١
  - فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة ٣٦١
  - فهرس الأعلام ٣٦٢
  - فهرس الكتب ٣٦٦
  - فهرس الأماكن والبلدان ٣٦٨
  - فهرس القبائل والجماعات ٣٦٩
  - فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة ٣٧١

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی





فِهْرِسُ أَبْيَاتِ الْمَنْظُومَةِ[1]

[مُبْتَدَأُ الْقَوْلِ]

١ اَلْحَمْـدُ للهِ حَمْـدًا كَامِـلًا أَمَلِـي مِنْهُ عَرُوضُ الرِّضَا الْعَارِي مِنَ الْعِلَلِ ٤٩

٢ ثُمَّ الصَّلَاةُ وَمَوْفُورُ السَّـلَامِ عَلَى النَّـ ـبِـيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ الـذُّرَا النُّبُلِ ٥١

[اسْمُ الْمَنْظُومَةِ]

٣ وَدُونَكَ الْمُظْهِرَ الْخَافِي الْمُضَمَّنَ لِلْـ ـكَافِي بِعِلْمِ الْقَوَافِي وَالْعَرُوضِ مَلِي ٥٢

[عِلْمَا الْعَرُوضِ وَالْقَوَافِي]

٤ أَحْكِيـهِ مُخْتَصِرًا فِي النَّظْـمِ مُقْتَصِرًا مِنْهُ عَلَـى خَالِصِ الْمَعْنَـى بِلَا دَخَلِ ٥٣

٥ وَاللهَ أَسْـأَلُـهُ عَـوْنًـا يَـمُـنُّ بِـهِ فَـإِنْ يَكُنْ عَوْنُـهُ لِي مُسْـعِدًا بَجَلِي ٥٣

الْعِلْمُ الْأَوَّلُ عِلْمُ الْعَرُوضِ

مُقَدِّمَةٌ فِي بَيَانِ أَشْيَاءَ لَابُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا

[مَعْرِفَةُ السَّاكِنِ وَالْمُتَحَرِّكِ]

٦ مُحَـرَّكٌ فَسُـكُونٌ قُـلْ هُمَا سَـبَبٌ خِفٌّ وَإِنْ حُـرِّكَ الثَّانِي فَـذُو الثَّقَلِ ٥٨

(١) تيسيرا على القارئ استحسنتُ أن أثبت عناوين فهرس الموضوعات على الأبيات.

[أَقْسَامُ بَيْتِ الشِّعْرِ]

٧ وَذَا الثَّقِيلَ فَسَكِّنْ بَعْدَهُ الْوَتِدَ الْـ ـمَجْمُوعَ وَالضِّدُّ ذَا السَّكْنَ الْأَخِيرُ يَلِي ٦٠

[أُصُولُ الْأَوْزَانِ (التَّفْعِيلَاتِ) وَفُرُوعُهَا]

٨ وَعَنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ مُفَاعَلَتُنْ وَفَاعِ لَاتُنْ لَدَى التَّأْصِيلِ لَا تَحُلِ ٦٢

٩ مُسْتَفْعِلُنْ فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُنْ مُتَفَا عِلُنْ وَمُسْتَفْعِ لُنْ بِالِافْتِرَاقِ بُلِي ٦٣

١٠ تِلْكَ الْفُرُوعُ وَمَفْعُولَاتُ سَادِسُهَا فَالْبَحْرُ أَلِّفَ مِنْ فَرْعٍ وَمُوتَصِلِ ٦٣

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي أَلْقَابِ الزِّحَافِ وَالْعِلَلِ

[مَاهِيَّةُ الزِّحَافِ]

١١ تَغَيُّرُ الثَّانِ مِ الْأَسْبَابِ مُطْلَقَةً هُوَ الزِّحَافُ وَلَمْ يَلْزَمْ لَدَى الْعَمَلِ ٦٩

[أَقْسَامُ الزِّحَافِ]

١٢ فَفِي ثَمَانِيَةٍ فَرْدًا يَجِيءُ فَخَبْـ ـنٌ حَذْفُ سَاكِنِ ثَانِي الْجُزْءِ فَاخْتَزِلِ ٧٠

١٣ وَإِنْ يُسَكَّنْ فَإِضْمَارٌ وَحَذْفُكَهُ لَدَى تَحَرُّكِهِ اسْمُ الْوَقْصِ فِيهِ جَلِي ٧٠

[تَرْتِيبُ الزِّحَافَاتِ]

١٤ وَالطَّيُّ حَذْفُكَ سَكْنًا رَابِعًا وَلِقَبْـ ـضٍ خَامِسٌ ذُو سُكُونٍ ثَمَّ مُخْتَزَلِ ٧٤

١٥ وَالْعَصْبُ إِسْكَانُهُ وَالْعَقْلُ حَذْفُكَهُ مُحَرَّكًا كُفَّ سَكْنَ السَّابِعِ اقْتَصِلِ ٧٤

ذِكْرُ الزِّحَافِ الْمُزْدَوِجِ

١٦ الْخَبْلُ طَيٌّ لَدَى خَبْنٍ وَطَيُّكَ وَالْـ ـإِضْمَارُ خَزْلٌ وَكَفٌّ لِلْخَبِينِ بَلِي ٧٧

١٧ شَكْلٌ وَلِلنَّقْصِ كَفٌّ عَصْبٌ اجْتَمَعَا وَفِي الْتِقَا السَّبَبَيْنِ الْقَوْلُ هَاكَ حَلِي ٧٧

[الْمُعَاقَبَةُ وَالْمُرَاقَبَةُ وَالْمُكَانَفَةُ]

١٨ إِنْ وَاحِدٌ أَوْ هُمَا نَاجٍ مُعَاقَبَةٌ وَالْجُزْءُ يَنْجُو جَوَازًا فَالْبَرِيءُ قُلِ ٨٦

١٩ أَوْ لَا فَلِلطَّرَفَيْنِ اسْتُجْمِعَا وَلِصَدْ ـرٍ أَوَّلٌ وَلِثَانٍ عَجْزًا اخْتَزِلِ ٨٧

٢٠ وَمَنْـعُ إِحْدَاهُمَـا الْأُخْـرَى مُرَاقَبَـةٌ مِنْهَا الْمُضَارِعُ مَعْ ذِي الِاقْتِضَابِ مُلِي ٨٧
٢١ وَلِلْمُكَانَفَـةِ الْإِطْـلَاقُ فِـي رَجَـزٍ وَفِي الْبَسِيطِ السَّـرِيعِ الِانْسِرَاحِ تُلِي ٨٧
٢٢ وَغَيْـرَ ذِي الْأَبْحُرِ اذْكُرْ فِـي مُعَاقَبَةٍ مَعْ ذِي انْسِرَاحٍ وَحَاوِي الِاقْتِضَاءِ صِلِ ٨٨

[عِلَلُ الزِّيَادَةِ]

٢٣ رَفِّـلْ فَـزِدْ سَـبَبًا خِفًّـا بِآخِـرِ مَا مَجْمُوعُ وَتِـدٍ خِتَامُ الْبَيْـتِ مِنْهُ وَلِي ٩٠
٢٤ أَوْ سَـاكِنًا فَهُـوَ تَذْيِيـلٌ وَسُـبِّغَ ذَا إِنْ قَبْلَـهُ سَـبَبٌ عَـارٍ مِـنَ الثُّقَـلِ ٩٠

[عِلَلُ النَّقْصِ]

٢٥ وَالنَّقْصُ إِنْ سَـبَبًا خِفًّـا أَزَلْتَ فَحَذْ ـفٌ بَلْ لَدَى الْعَضْبِ سِمْ بِالْقَطْفِ إِنْ يَزُلِ ٩١
٢٦ وَحَذْفُ سَـاكِنِ وَتِدٍ حَيْثُ سُكِّنَ مَا مِنْ قَبْلِهِ فَإِلَى اسْـمِ الْقَطْـعِ فِيهِ مُلِي ٩٢
٢٧ وَذَا مَعَ الْحَذْفِ بَتْرٌ وَانْوِ مِنْ سَـبَبٍ سَـكْنًا لِقَصْرٍ وَسَـكِّنْ قَبْـلَ مُنْخَزِلِ ٩٣
٢٨ وَالْحَـذُّ مَجْمُـوعُ وَتِـدٍ فِيـهِ مُطَّرَحٌ وَإِنْ تَشَـا الصَّلْمَ لِلْمَفْـرُوقِ فَاعْتَزِلِ ٩٤
٢٩ وَالْوَقْـفُ فِي سَـابِعٍ سَـكِّنْ مُحَرَّكَهُ وَالْكَشْـفُ حَذْفُكَهُ إِنْ شِئْتَ فَاتَّصِلِ ٩٥

[الزِّحَافُ الجَارِي مَجْرَى الْعِلَّةِ]

٣٠ وَدُونَ خَمْـسٍ لَدَى صَدْرٍ تُـزَادُ كَمَا لِاثْنَيْنِ فِي الِابْتِدَا لِلْخَزْمِ ذِي الْعَصَلِ ١٠٢
٣١ وَمِـنْ فَعُولُـنْ مَفَاعِيلُـنْ مُفَاعَلَتُـنْ فِي الصَّدْرِ خَزْمٌ بِحَذْفِ الْأَوَّلِ اعْتَمِلِ ١٠٢
٣٢ أَوْ فِي ابْتِـدَا وَهْيَ صَحَّتْ أَوْ مُزَاحَفَةٌ فِـي صُورَتَيْـنِ ثَـلَاثٍ أَرْبَـعٍ حُلَلِ ١٠٢
٣٣ رُتِّبْـنَ ثَلْـمٌ ثَرَمْ خَـرْمٌ شَـتَرْ خَرَبٌ عَضْـبٌ وَقَصْمٌ جَمَـمْ عَقْصٌ فَـلَا تَهِلِ ١٠٣
٣٤ وَفَاعِلَاتُـنْ لِمَفْعُولُـنْ تَصِيـرُ لِتَسْـ ـعِيثِ الْخَفِيـفِ وَلِلْمُجْتَثِّ ذَا اكْتَفِلِ ١٠٣
٣٥ ذَا الْبَابُ مِنْـهُ عَرُوضٌ حَازَهَـا مُتَقَا رِبٌ لَدَى حَذْفِهَـا الْمَذْكُـورِ لِلْعِلَلِ ١٠٤

الْبَابُ الثَّانِي فِي أَسْمَاءِ الْبُحُورِ وَأَعَارِيضِهَا وَضُرُوبِهَا

[الْبَحْرُ الْأَوَّلُ الطَّوِيلُ]

٣٦ وَمِـنْ فَعُولُـنْ مَفَاعِيلُـنْ تُكَـرَّرُ أَرْ بَعًا لِبَيْـتٍ طَوِيلٍ بَحْـرُهُ انْتَخِلِ/٥٧ ١٠٥

[صُوَرُ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ]

٣٧ عَرُوضُـهُ ذَاتُ قَبْضٍ وَالضُّـرُوبُ لَهُ صُـحٌّ وَقَبْضٌ كَذَاكَ الْحَـذْفَ فِيهِ نَلِ ١٠٩

الْبَحْرُ الثَّانِي الْمَدِيدُ

٣٨ وَقَدْ حَكَـوْا فَاعِلَاتُنْ فَاعِلُـنْ لِمَدِيـ ـدٍ إِنْ هُمَـا كَـرَّرْتَ يَكْتَمِلِ ١١٥

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمَدِيدِ]

٣٩ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًـا وَالْعَـرُوضُ لَهُ صَحِيحَةٌ وَلَهَا الضَّرْبُ الصَّحِيحُ قُلِي ١١٥

٤٠ وَإِنْ حَذَفْـتَ عَرُوضًـا فَـادْرِ أَنَّ لَهَا بِالْقَصْرِ وَالْحَذْفِ وَالْبَتْرِ الضُّرُوبَ تَلِي ١١٦

٤١ وَذَاتُ خَبْنٍ وَحَـذْفٍ مِثْلَهَا انْتِ بِضَرْ بٍ وَابْتُرِ الضَّـرْبَ أَيْضًا غَيْرَ مُحْتَفِلِ ١١٨

الْبَحْرُ الثَّالِثُ الْبَسِيطُ

٤٢ مُسْـتَفْعِلُنْ فَاعِلُـنْ وَزْنُ الْبَسِـيطِ إِذَا كَرَّرْتَـهُ أَرْبَعًا لَـمْ تُخْطِ فِي السُّـبُلِ ١٢٢

[صُوَرُ بَحْرِ الْبَسِيطِ]

٤٣ مَخْبُونَـةٌ ضَرْبُهَـا خَبْـنٌ وَمُنْقَطِـعٌ وَلِلصَّحِيحَـةِ إِنْ جَزَّأْتَهَـا احْتَمِـلِ ١٢٢

٤٤ مَـعَ الْإِذَالَـةِ تَجْزِينًا كَذَاكَ مَـعَ الثـ ـتَصْحِيحِ وَالْقَطْـعِ بِالتَّجْزِيءِ لَا تُبَلِ ١٢٢

٤٥ وَذَاتُ قَطْـعٍ وَتَجْـزِيءٍ يُمَاثِلُهَـا ضَرْبٌ كَمَا هَيَّجَ الْأَشْـوَاقَ مِنْ طَلَلِ ١٢٦

الْبَحْرُ الرَّابِعُ الْوَافِرُ

٤٦ كَـرِّرْ مُفَاعَلَتُـنْ بَيْتًـا لِوَافِرِهَـا فَذَاتُ قَطْفٍ حَوَتْ مِ الضَّرْبِ لِلْمَثَلِ ١٣٢

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْوَافِرِ]

٤٧ وَذَاتُ صُـحٍّ وَتَجْزِيءٍ لَهَـا انْتِ مُمَا ثِـلًا وَتَجْزِئَـةً مَـعْ عَضْبِهَـا أَنِـلِ ١٣٣

الْبَحْرُ الْخَامِسُ الْكَامِلُ

٤٨ لِكَامِـلٍ سِـتَّ مَـرَّاتٍ حَكَـوْا مُتَفَا عِلُـنْ لِـذَاتِ تَمَـامٍ مِثْلَهَـا انْتَحِلِ ١٣٨

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْكَامِلِ]

٤٩ وَاقْطَعْ وَحُذَّ مَعَ اضْمَارٍ ومُوثِلَتِ الـ ـحَذَّا وَحُذَّ مَعَ الْإِضْمَارِ تَمْثِيلِ ١٣٩

٥٠ وَذَاتُ صُحَّ وَتَجْزِيءٍ تُجَزَّأُ ضَرْ بًا وَهْوَ رَفَلْ إِذَا صَحَّ اقْطَعَنْ تَنِلِ ١٤٢

الْبَحْرُ السَّادِسُ الْهَزَجُ

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْهَزَجِ]

٥١ مَجْزُوءُ سِتَّ مَفَاعِيلُنْ لَدَى هَزَجٍ فَلِلصَّحِيحَةِ صُحَّا حَذْفًا انْتَبِلِ ١٥٢

الْبَحْرُ السَّابِعُ الرَّجَزُ

٥٢ مُسْتَفْعِلُنْ سِتَّ مَرَّاتٍ حَوَى رَجَزٌ فَذَاتُ تَمٍّ لِتَمٍّ قَطْعٍ انْتَجِلِ ١٥٦

[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّجَزِ]

٥٣ وَذَاتُ جَزْءٍ وَصُحَّ مُوثِلَتْ وَلِذَا تِ الشَّطْرِ كَالتَّهْكِ هِيَ الضَّرْبُ فِي النَّحَلِ ١٥٧

الْبَحْرُ الثَّامِنُ الرَّمَلُ

٥٤ لِلرَّمَلِ مِنْ فَاعِلَاتُنْ سِتَّةٌ فَلِذَا تِ الْحَذْفِ تَمٌّ وَقَصْرٌ وَالْمَثِيلَ صِلِ ١٦٢

[صُوَرُ الْبَحْرِ الرَّمَلِ]

٥٥ وَذَاتُ جَزْءٍ وَصُحَّ فَالْمُجَزَّأُ مِنْ تَسْبِيغٍ اوْ صُحَّ اوْ حَذْفٍ لَهَا اقْتَبِلِ ١٦٤

الْبَحْرُ التَّاسِعُ السَّرِيعُ

٥٦ وَلِلسَّرِيعِ اثْتِ مَفْعُولَاتِ يَسْبِقُهَا مُسْتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ قُلِ ١٧٠

[صُوَرُ الْبَحْرِ السَّرِيعِ]

٥٧ فَذَاتُ طَيٍّ وَكَشْفٍ وَقْفًا اطْوِ لَهَا أَوْ مِثْلَهَا اذْكُرْ أَوِ اصْلِمْ غَيْرَ مُنْعَزِلِ ١٧١

٥٨ وَذَاتُ خَبْلٍ وَكَشْفٍ مِثْلَهَا ائْتِ وَذَا نَا الشَّطْرِ مَعْ وَقْفٍ اوْ كَشْفٍ لَدَى الْعَمَلِ ١٧٣

الْبَحْرُ الْعَاشِرُ الْمُنْسَرِحُ

٥٩ الْمُنْسَرِحْ هُوَ مَفْعُولَاتُ يَسْبِقُهَا وَبَعْدُ مُسْتَفْعِلُنْ وَارْدُدْهُ عَنْ كَمَلِ ١٨٢

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُنْسَرِحِ]

٦٠ فَـذَاتُ صُـحٍّ لَهَـا طَـيٌّ وَصَاحِبَتَا وَقْـفٍ وَنَهْـكٍ وَنَهْكٍ كَشْـفَهُ افْتَعِلِ ١٨٤

الْبَحْرُ الْحَادِيَ عَشَرَ الْخَفِيفُ

٦١ وَبَيْنَمَـا فَاعِلَاتُـنْ مَرَّتَيْـنِ حَكَـوْا مُسْـتَفْعِ لُنْ لِخَفِيـفٍ مَرَّتَيْـنِ جُلِي ١٨٩

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ]

٦٢ فَلِلصَّحِيحَـةِ ذُو صُـحٍّ وَمُنْحَـذِفٌ وَإِنْ يُشَـعَّثْ أَخُو التَّصْحِيحِ لَمْ يَهُلِ ١٩٠

٦٣ وَاحْذِفْ لِمَحْذُوفَةٍ أَوْلِ الصَّحِيحَةَ جَزْ ءًا مِثْـلًا اوْ قَصْـرَ مَخْبُـونٍ يُجَنُّ أُلِ ١٩٢

الْبَحْرُ الثَّانِي عَشَرَ الْمُضَارِعُ

٦٤ مُضَـارِعٌ فَاعِ لَاتُـنْ قَبْلَهَا اثْـتِ مَفَا عِيلُـنْ وَبَعْـدُ وَكُلًّا مَرَّتَيْـنِ قُـلِ ١٩٨

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُضَارِعِ]

٦٥ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًـا وَالْعَـرُوضُ لَهُ صَحِيحَةٌ وَلَهَا الضَّرْبُ الصَّحِيحُ بَلِي ١٩٨

الْبَحْرُ الثَّالِثَ عَشَرَ الْمُقْتَضَبُ

٦٦ الْمُقْتَضَـبُ هُـوَ مَفْعُـولَاتُ يَتْبَعُهَا مُسْـتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْـنِ مَرَّتَيْـنِ تُلِـي ٢٠١

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُقْتَضَبِ]

٦٧ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًـا وَالْعَـرُوضُ لَهُ مَطْوِيَّـةٌ وَلِطَـيِّ الضَّرْبِ عُـجْ وَمِلِ ٢٠١

الْبَحْرُ الرَّابِعَ عَشَرَ الْمُجْتَثُّ

٦٨ مُجْتَثُّهَـا فَاعِلَاتُـنْ مَرَّتَيْـنِ تَلَـتْ مُسْـتَفْعِ لُـنْ مَرَّتَيْـنِ كُلَّهَا ارْتَسِـلِ ٢٠٣

[صُورَةُ الْبَحْرِ الْمُجْتَثِّ]

٦٩ قَدْ جَـزَّؤُوهُ وُجُوبًـا وَالْعَـرُوضُ لَهُ وَالضَّرْبُ صَحَّا وَبِالتَّشْـعِيثِ لَمْ يُبَلِ ٢٠٣

الْبَحْرُ الْخَامِسَ عَشَرَ الْمُتَقَارِبُ

٧٠ ثَمَانِيًا مِنْ فَعُولُنْ حَازَهَا مُتَقَا رِبٌ لِذَاتِ الصَّحَاحِ الْمِثْلَ خُذْ تَطُلِ ٢٠٧

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَقَارِبِ]

٧١ وَاقْصُرْ أَوِ احْذِفْ أَوِ ابْتُرْهُ وَإِنْ حُذِفَتْ مَجْزُوءَةٌ مِثْلًا اوْ بَتْرًا يُجَزَّأُ لِ ٢٠٨

الْبَحْرُ السَّادِسَ عَشَرَ الْمُتَدَارَكُ

٧٢ وَمِنْ ثَمَانِيَةٍ مِنْ فَاعِلُنْ مُتَدَا رَكٌ فَذَاتُ تَمَامٍ ذُو التَّمَامِ يَلِي ٢١٤

[صُوَرُ الْبَحْرِ الْمُتَدَارَكِ]

٧٣ وَذَاتُ جَزْءٍ وَصُحَّ صِلْ بِجَزْئِهِمُ تَرْفِيلَ خَبْنٍ مُذَالًا صِحَّةً تَصِلِ ٢١٥

٧٤ وَالْخَبْنُ قُلْ خَبَبٌ يَعْلُو وَيُقْطَعُ حَثْـ ـوًا ثُمَّ ذَيْلُكَ فِي بَيْتٍ بِهِ اسْتَحِلِ ٢١٧

[أَلْقَابُ الْأَبْيَاتِ وَالْأَجْزَاءِ]

[الْبَيْتُ التَّامُّ]، و[الْبَيْتُ الْوَافِي]

٧٥ الْبَيْتُ ثَمَّ إِذَا اسْتَوْفَى لِدَائِرَةٍ أَوْ لَا عَرُوضًا وَضَرْبًا لِلْوَفَا امْتَثِلِ ٢٢٠

[الْبَيْتُ الْبَأْوُ]، و[الْبَيْتُ النَّصْبُ]

٧٦ وَالْبَأْوُ مَا اسْتَكْمَلَ الْأَجْزَا بِغَيْرِ سِنَا دٍ ثُمَّ نَصْبٌ خَلَا مِنْ قُبْحِهِ الْخَطِلِ ٢٢٣

[الْبَيْتُ الْمَجْزُوءُ]، و[الْبَيْتُ الْمَشْطُورُ]، و[الْبَيْتُ الْمَنْهُوكُ]

٧٧ جَزْءٌ وَشَطْرٌ وَنَهْكٌ فِي الْعَرُوضِ وَضَرْ بٌ ثُمَّ فِي النِّصْفِ وَالثُّلُثَيْنِ إِنْ تُزَلِ ٢٢٤

[الْبَيْتُ الْمُصْمَتُ]، و[الْبَيْتُ الْمُصَرَّعُ]

٧٨ وَإِنْ يُخَالِفْ عَرُوضًا ضَرْبُهُ بِرَوِيِّـ ـهِ مُصْمَتٍ حَيْثُ لَا تَصْرِيعًا انْتَهِلِ ٢٢٦

[الْبَيْتُ الْمُقَفَّى]

٧٩ لَكِنْ إِذَا غُيِّرَتْ شَرْطًا لِيَسْتَوِيَا كَذَا الْمُقَفَّى سِوَى التَّغْيِيرِ عَنْهُ جُلِ ٢٢٧

العَرُوضُ

٨٠ عَرُوضُهَا آخِرُ الْمِصْرَاعِ الأَوَّلِ وَاسْـ ـمُ الْعِلْمِ ذَا وَلَهَا التَّأْنِيثُ خُذْهُ حُلِي ٢٣٠

المِصْرَاعُ

٨١ وَمُنْتَهَى عَدِّهَا فِي الْبَحْرِ أَرْبَعَةٌ وَمُنْتَهَى عَدِّهَا فِي الْكُلِّ عَدُّ وَلِ ٢٣١

[الصَّدْرُ وَالْعَجُزُ وَالْعَرُوضُ وَالضَّرْبُ]

٨٢ وَالضَّرْبُ فِي الْعَجْزِ يَأْتِي كَالْعَرُوضِ لَدَى صَدْرٍ يُقَدَّمُ وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ عَلِي ٢٣١

[عَدُّ الضُّرُوبِ]

٨٣ وَغَايَةُ الْبَحْرِ مِنْهُ تِسْعَةٌ وَعَلَى سِتِّينَ مَعْ سَبْعَةٍ فِي الْكُلِّ لَمْ يَعْلِ ٢٣٢

[اخْتِلَافُ الضُّرُوبِ بِالتَّحْرِيدِ]

٨٤ وَإِنْ تَنَوَّعَ فَالتَّحْرِيدُ عِيبَ وَفِي الْـ ـعَرُوضِ الإِقْعَادُ قَدْ ضَاهَاهُ فِي السُّبُلِ ٢٣٢

[الإِبْتِدَاءُ]

٨٥ اَلِابْتِدَا الْجُزْءُ إِنْ يُحْرَمْ وَرُبَّ زِحَا فِ لَا يُخَصُّ بِحَشْوِ الإِعْتِمَادَ صِلِ ٢٣٦

[الْفَصْلُ]، و[الْغَايَةُ]

٨٦ وَإِنْ عَرُوضٌ وَضَرْبٌ خَالَفَاهُ بِصُحْـ ـحٍ وَاعْتِلَالٍ بِفَصْلٍ غَايَةٍ يُقَلِ ٢٣٨

[الْمَوْفُورُ]، و[السَّالِمُ]

٨٧ مَوْفُورٌ الْجُزْءُ لَمْ يُحْرَمْ وَسَالِمُهَا مَا لَمْ يُزَاحَفْ وَكُلٌّ غَيْرُ مُنْحَظِلِ ٢٤٠

[الصَّحِيحُ]

٨٨ وَلِلصَّحِيحِ اعْزُ مَا ضَرْبًا خَلَا وَعَرُو ضًا مِنْ سِوَى وَاقِعٍ فِي الْحَشْوِ مُدَّخِلِ ٢٤١

[الْمُعَرَّى]

٨٩ وَبِالْمُعَرَّى يُسَمَّى الْجُزْءُ حَيْثُ خَلَا مِمَّا عَلَيْهِ جَوَازًا زِيدَ لِلْعِلَلِ ٢٤٢

الْعِلْمُ الثَّانِي عِلْمُ الْقَوَافِي

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِي تَفْسِيرِ الْقَافِيَةِ لَفْظًا وَمَعْنًى

[حَدُّ الْقَافِيَةِ]

٩٠ وَاذْكُرْ لِقَافِيَةٍ مِنْ آخِرٍ لِمُحَرْ ... رَكٍ بِسَكْنٍ وَسِيطٍ بَيْنَ ذَيْنِ تُلِي ٢٤٧

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ

فِي بَيَانِ أَحْرُفِ الْقَافِيَةِ

[حَرْفُ الرَّوِيِّ]

٩١ ثُمَّ الرَّوِيُّ اسْمُ حَرْفٍ فِي الْقَصِيدِ لَهُ ... تُعْزَى وَتُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرَ مُنْتَقِلِ ٢٥٠

[حَرْفُ الْوَصْلِ]

٩٢ وَمَا عَنِ اشْبَاعِ تَحْرِيكِ الرَّوِيِّ نَشَا ... فَالْوَصْلُ وَالْهَا كَذَا إِنْ لِلرَّوِي تَلِي ٢٥٥

[حَرْفُ الْخُرُوجِ]، و[حَرْفُ الرِّدْفِ]

٩٣ وَعَنْ تَحَرُّكِ ذِي الْهَاءِ الْخُرُوجُ نَشَا ... وَالرِّدْفُ قَبْلَ رَوِيٍّ مَدَّهُ ابْتَدِلِ ٢٦١

حَرْفُ التَّأْسِيسِ

٩٤ أَوْ حَرْفَ لِينٍ وَلِلتَّأْسِيسِ ضَعْ أَلِفًا ... قَبْلَ الرَّوِيِّ بِحَرْفٍ غَيْرِ مُنْفَصِلِ ٢٦٦

٩٥ وَسَبْقَهُ كِلْمَةً فِيهَا الرَّوِيُّ أَجِزْ ... إِنْ مُضْمَرًا كَانَ أَوْ بَعْضَ الضَّمِيرِ جُلِي ٢٦٨

٩٦ وَإِنْ رَوِيٌّ خَلَا مِنْ ذَيْنِ حَيْثُ عَرَا ... ذَا الِانْفِصَالُ فَمِنْ قَوْلَيْنِ غَيْرُ خَلِي ٢٧١

[حَرْفُ الدَّخِيلِ]

٩٧ ثُمَّ الدَّخِيلُ اسْمُ مَا يَتْلُو الْمُؤَسَّسَ مِنْ ... حَرْفٍ وَفِي الْحَرَكَاتِ الْقَوْلَ هَاكَ بَلِي ٢٧٢

[الْقِسْمُ الثَّالِثُ فِي بَيَانِ حَرَكَاتِ حُرُوفِ الْقَافِيَةِ]

[حَرَكَتَا الْمَجْرَى وَالنَّفَاذِ]

٩٨ فَسِمْ بِمَجْرًى لِتَحْرِيكِ الرَّوِيِّ وَبِالنَّـ ... ـنَفَاذِ تَحْرِيكَ هَاءٍ بَعْدَ مُتَّصِلِ ٢٧٥

[حَرَكَتَا الْحَذْوِ وَالْإِشْبَاعِ]

٩٩ وَالْحَـذْوُ مَـا بِـرَوِيٍّ مُطْلَـقٍ تُلِيَتْ وَسَمِّ الإِشْبَاعَ ذَا إِنْ فِي الدَّخِيلِ كُلِي ٢٧٧

[حَرَكَتَا الرَّسِّ وَالتَّوْجِيهِ]

١٠٠ وَالرَّسُّ مَـا قَبْلَ تَأْسِـيسٍ وَقَبْلَ رَوِيْـ ـيٍ قُيِّدَ انْسُـبْ لِتَوْجِيهٍ عَـنِ الْأُوَلِ ٢٨٠

[الْقِسْمُ الرَّابِعُ فِي أَنْوَاعِ الْقَافِيَةِ بِاعْتِبَارِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ]

[الْقَافِيَةُ الْمُطْلَقَةُ]

١٠١ جَـرِّدْ لِمُطْلَقِهَـا أَرْدِفْ وَأَسِّـسْ ثُمَّـ ـمَ الْكُلَّ بِاللِّينِ أَوْ بِالْهَـا لَدَيْهِ صِلِ ٢٨٣

[الْقَافِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ]

١٠٢ وَإِنْ مُـقَـيَّـدَةً وَافَـتْـكَ قَـافِـيَـةٌ جَرِّدْ أَوِ ارْدِفْ وَأَسِّـسْ دُونَ مَا جَدَلِ ٢٨٦

[أَلْقَابُ الْقَافِيَةِ]

١٠٣ وَادْعُ الَّتِي بَيْنَ سَكْنَيْهَا الْحُرُوفُ مِنَ ارْ ـبَعٍ إِلَى مُلْتَقَى السَّـكْنَيْنِ فِي الْجُمَلِ ٢٨٧

١٠٤ كَاوِسْ وَرَاكِـبْ وَدَارِكْ وَاتِـرَنَّ وَرَا ـدِفْ فَاقْضِ فِيهَا عَلَى التَّرْتِيبِ تَنْفَعِلِ ٢٨٧

[اجْتِمَاعُ الْقَوَافِي الْمُخْتَلِفَةِ الْأَلْقَابِ]

١٠٥ وَإِنْ أَتَـى الْوَتِدُ الْمَجْمُـوعُ آخِرَ جُزْ ءٍ جَائِـزِ الطَّـيِّ أَوْ خَبْـنٍ أَوِ الْخَزَلِ ٢٩١

١٠٦ رَاكِـبْ وَدَارِكْ إِذَا جَمْعًـا أُجِيزَ وَكَا وِسْ مَعْهُمَا إِنْ تَشَأْ فِي الْجَائِزِ الْخَبَلِ ٢٩١

[الْقِسْمُ الْخَامِسُ فِي عُيُوبِ الْقَافِيَةِ]

[الْإِبْطَاءُ]

١٠٧ وَالْعَيْـبُ إِنْ كَلِمَةٌ فِيهَا الـرَّوِيُّ تُعَدْ لَفْظًا وَمَعْنًى هُـوَ الْإِبْطَـاءُ عَنْهُ حُلِ ٢٩٥

[التَّضْمِينُ]

١٠٨ وَإِنْ تَـعَـلَّـقَ بَـيْـتٌ بَـعْـدَ قَافِيَةٍ لَمْ تُغْنِ مَعْنًى فَـذَا التَّضْمِينُ فَاحْتَظِلِ ٢٩٩

[الإِقْوَاءُ وَالإِصْرَافُ]

١٠٩ وَسَمِّ بِالْإِقْوَا وَالإِصْرَافِ مُخْتَلِفَ الـ ـمَجْرَى بِقُرْبٍ وَبُعْدٍ كُلَّه اتَّصِلِ ٣٠١

[الإِكْفَاءُ]

١١٠ وَسَمِّ الإِكْفَاءَ تَخْلِيفَ الرَّوِيِّ بِأَحْـ ـرُفٍ لَهَا مَخْرَجٌ بِالاقْتِرَابِ دَلِي ٣٠٧

[الإِجَازَةُ وَالسِّنَادُ]

١١١ وَلِلإِجَازَةِ إِنْ تَبْعُدْ وَسِمْ بِسِنَا دٍ إِنْ تَخَالُفُ مَا قَبْلَ الرَّوِيِّ جُلِي ٣٠٨
١١٢ سِنَادُ رِدْفٍ وَتَأْسِيسٍ لِأَحْرُفِهَا وَفِي التَّحَرُّكِ لِلإِشْبَاعِ ذَا اعْتَمِلِ ٣١٠
١١٣ وَالْجُزْءَ مِنْ قَبْلِ رِدْفٍ فِي التَّبَاعُدِ وَالتـ ـتَوْجِيهِ قَبْلَ رَوِيٍّ قُيِّدَ احْتَمِلِ ٣١٠

[تَمَامُ النَّظْمِ]

١١٤ تَمَّتْ وَلِلَّهِ حَمْدِي وَالصَّلَاةُ عَلَى النـ ـنَبِيِّ وَالْآلِ وَالصَّحْبِ الرِّضَا الْكُمَلِ ٣١٧

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی





فِهْرِسُ أَبْيَاتِ الشَّرْحِ

على حسب ترتُّب أَرْوِيَةِ القوافي هِجائيًا، ثم بحور الأوزان دَائِرِيًا، ثم حركات الأَرْوِية موصولةً بمدٍّ فغيرِه ساكنةً فمفتوحةً فمضمومةً فمكسورةً، ثم القوافي مُجرَّدةً فمُؤسَّسةً فمُرْدَفةً ـ أُفَهْرِسُ أبيات الكتاب (مظهر الخافي) كلها شواهدَ طبيعيةً أو اصطناعيةً واستطراداتٍ بيانيةً دون أبيات المنظومة المشروحة التي أوردتها من قبل، على حسب ما رَواها مؤلفُه وأرادها ـ فربما كان في البيت تَغْيِيرٌ مقصودٌ، أو في تخريجه خلافٌ غيرُ مقصود، ولا موضعَ لبيان ذلك في مثل هذا الفهرس ـ بحيث ينفرد في صَفِّهِ حرفُ الروي (الألف، فالهمزة، فالباء...)، ثم تتجاور في صُفوفِها اللاحقةِ من يمين إلى يسار، الأبياتُ ـ وكذلك الأشطار؛ فلا داعي إلى إفرادها بفهرس مستقل ـ فأسماءُ بحور أوزانها، فمواردها (أرقامُ صفحات ورودها) التي تتعدد كثيرًا.

الْأَلِفُ[1]

إنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ بَنَى الرجز ٣٠٠

عَلَى الطَّرِيقِ عَلَمًا مِثْلَ الطُّوَى الرجز ٣٠٠

الْهَمْزَةُ

• قُلْتُ اسْتَجِيبِي فَلَمَّا لَمْ تُجِبْ سَالَتْ دُمُوعِي عَلَى رِدَائِي البسيط ١٢٧

(١) روي قافية البيت، على مراد المؤلف.

أَلَمْ تَرَنِي رَدَدْتُ عَلَى ابْنِ لَيْلَى	مَنِيحَتَهُ فَعَجَّلْتُ الْأَدَاءَ	الوافر	٣٠٤
أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ يَحْيَى	أَتَمْنَعُنِي عَلَى يَحْيَى الْبُكَاءَ	الوافر	٣٠٤
إِنْ نَزَلَ الشِّتَاءُ بِدَارِ قَوْمٍ	تَجَنَّبَ جَارَ بَيْتِهِمُ الشِّتَاءُ	الوافر	١٣٥
فَفِي طَرْفِي عَلَى يَحْيَى سُهَادٌ	وَفِي قَلْبِي عَلَى يَحْيَى الْبَلَاءُ	الوافر	٣٠٤
وَقُلْتُ لِشَاتِهِ لَمَّا أَتَتْنَا	رَمَاكِ اللهُ مِنْ شَاةٍ بِدَاءِ	الوافر	٣٠٤
قَوْمٌ يَمَصُّونَ الثِّمَا دَ وَآخَرُونَ نُحُورُهُمْ فِي الْمَاءِ		الكامل	١٤٨
إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا	كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ	الخفيف	١٩٢
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ	إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ	الخفيف	١٩٢
سَوْفَ أُهْدِي لِسَلْمَى	ثَنَاءً عَلَى ثَنَاءِ	المضارع	٣٠٠

الْبَاءُ

تُذَكِّرُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا	وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ	الطويل	٢٦٤
أَجَارَتَنَا إِنَّ الْخُطُوبَ تَنُوبُ	وَإِنِّي مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ	الطويل	١١٢
أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَاهُنَا	وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ	الطويل	٢٢٨
طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ	بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ	الطويل	٢٦٣
وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي	فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأُخَاطِبُهْ	الطويل	٢٥٧
فَإِنَّكُمَا إِنْ تُنْظِرَانِي سَاعَةً	مِنَ الدَّهْرِ يَنْفَعْنِي لَدَى أُمِّ جُنْدَبِ	الطويل	٢٩٧
خَلِيلَيَّ عُوجَا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ	لِأَقْضِيَ لُبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ	الطويل	٢٩٧
كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ	وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ	الطويل	٢٨٥
	وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ	الطويل	٢٧٦
إِعْلَمُوا أَنِّي لَكُمْ حَافِظٌ	شَاهِدًا مَا كُنْتُ أَوْ غَائِبَا	المديد	١١٧
لِمَنِ الدِّيَارُ غَيَّرَهُنَّ	كُلُّ جَوْنِ الْمُزْنِ دَانِي الرَّبَابِ	المديد	١٢٠
سَقْيًا لِعَهْدِ خَلِيلٍ كَانَ يَأْدِمُ لِي	زَادِي وَيُذْهِبُ عَنْ زَوْجَاتِيَ الْغَضَبَا	البسيط	٣٠٥
فَمِنْ فَعُولُنْ مَفَاعِيلُنْ لِمُخْتَلِفٍ	إِنَّ الطَّوِيلَ مَدِيدٌ بَسْطُهُ كُتُبُ	البسيط	١٤٩
ثُمَّ الْمَدِيدُ وَهَزْجٌ وَالْمُضَارِعُ وَالـ	ـمُجْتَثُّ تَجْزِئَةٌ فِي كُلِّهَا تَجِبُ	البسيط	١٥٠
وَالْقَافُ مُتَّفِقٌ تِلْكَ الدَّوَائِرُ خَمْـ	ـسٌ جَمْعُهَا خَفْشَلَقْ تَرْتِيبُهَا عَجَبُ	البسيط	١٤٩

وَقَدْ أَتَوْا بِمَفَاعِيلُنْ لِمُشْتَبِهٍ	لِلْهَزْجِ مَعْ رَجَزٍ وَالرَّمْلِ تَنْتَسِبُ	البسيط	١٤٩
وَمِنْ مُفَاعَلَتُنْ تَأْلِيفُ مُؤْتَلِفٍ	يَا وَافِرَ الْفَضْلِ هَذَا كَامِلٌ حَسَبُ	البسيط	١٤٩
سَارِعْ لِمُنْسَرِحٍ خَفِّفْ مُضَارِعَهُ	مِنْ قَبْلِ مُجْتَثِّهَا فِي الذِّكْرِ مُقْتَضَبُ	البسيط	١٥٠
وَقَدْ يُجَاءُ بِمَفْعُولَاتُ يَسْبِقُهَا	مُسْتَفْعِلُنْ مَرَّتَيْنِ لِلَّتِي اجْتَلَبُوا	البسيط	١٥٠
الْخَاءُ مُخْتَلِفٌ وَالْفَاءُ مُؤْتَلِفٌ	وَالشِّينُ مُشْتَبِهٌ وَاللَّامُ مُجْتَلَبُ	البسيط	١٤٩
وَمِنْ فَعُولُنْ لِذَاتِ الِائْتِلَافِ وَقَدْ	تَقَارَبُوا إِذْ تَدَارَكْنَا الَّذِي سَلَبُوا	البسيط	١٥٠
كَذَا لِمُقْتَضَبٍ لَكِنْ بَطَيِّ عَرُو	ضٍ مِنْهُ وَالضَّرْبُ لِلتَّصْحِيحِ يَجْتَنِبُ	البسيط	١٥٠
وَلَا تَكُونُوا كَمَنْ لَا يُرْتَجَى أَوْبُهُ		البسيط	١٢٤
قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي	جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ	البسيط	١٢٣
آلُ النَّبِيِّ هُمُ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ	مِنَ الْأَعَاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالْعَرَبِ	البسيط	٥١
يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمُ	أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ	البسيط	٣٠٥
لَوْ لَمْ يَكُنْ آلُهُ إِلَّا قَرَابَتَهُ	صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الْغَاوِي أَبِي لَهَبِ	البسيط	٥١
أَصْبَحْتُ وَالشَّيْبُ قَدْ عَلَانِي	يَدْعُو حَثِيثًا إِلَى الْخِضَابِ	البسيط	١٢٨
أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا	وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا	الوافر	٢٥٦
	وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا	الوافر	٢٥٦
دِمَنٌ عَفَتْ وَمَحَا مَعَالِمَهَا	هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ	الكامل	٢٤٩
لِمَنِ الدِّيَارُ عَفَا مَعَالِمَهَا	هَطِلٌ أَجَشُّ وَبَارِحٌ تَرِبُ	الكامل	٢٢١
يَا مَطَرُ بْنَ نَاجِيَةَ بْنِ ذِرْوَةَ إِنَّنِي	أُجْفَى وَتُغْلَقُ دُونِيَ الْأَبْوَابُ	الكامل	٩٧
مَنْزِلَةٌ صَمَّ صَدَاهَا وَعَفَتْ	أَرْسُمُهَا إِنْ سُئِلَتْ لَمْ تُجِبِ	الكامل	١٤٧
	خَيْرَ عِبَادِ اللهِ أُمًّا وَأَبَا	الرجز	٢٩٤
	إِنِّي قَتَلْتُ السَّيِّدَ الْمُحَجَّبَا	الرجز	٢٩٤
مَا وَلَدَتْ وَالِدَةٌ مِنْ وَلَدِ	أَكْرَمَ مِنْ عَبْدِ مَنَافٍ حَسَبَا	الرجز	١٦٠
	أَوْقِرْ رِكَابِي فِضَّةً وَذَهَبَا	الرجز	٢٩٤
	يَشَمُّ رَأْسِي وَيَشَمُّ ثَوْبِي	الرجز	٢٦٥
	كُنْتُ إِذَا مَا جِئْتُهُ مِنْ غَيْبِ	الرجز	٢٦٥
قَالَتِ الْخَنْسَاءُ لَمَّا جِئْتُهَا	شَابَ بَعْدِي رَأْسُ هَذَا وَاشْتَهَبْ	الرمل	١٦٤

◦ إِنَّ سَعْدًا بَطَلٌ مُمَارِسٌ	صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ لِمَا أَصَابَهْ	الرمل	١٦٦
◦ فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا	يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا	المنسرح	٢٨٥
◦ صَرَمْتُكَ جَارِيَةٌ	تَرَكْتُكَ فِي تَعَبِ	المقتضب	٧٧

التَّاءُ

◦ يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِي مَطِيَّتَهُ	سَائِلْ بَنِي أَسَدٍ مَا هَذِهِ الصَّوْتُ	البسيط	٢٦٣
◦ وَقُلْ لَهُمْ بَادِرُوا بِالْعُذْرِ وَالْتَمِسُوا	قَوْلًا يُبَرِّئُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ	البسيط	٢٦٣
◦ لَوْلَا مَلِكٌ رَؤُفٌ رَحِيمٌ	تَدَارَكَنِي بِرَحْمَتِهِ هَلَكْتُ	الوافر	١٣٥
◦ وَإِذَا هُمُ ذَكَرُوا الْإِسَا	ءَةَ أَكْثَرُوا الْحَسَنَاتِ	الكامل	١٤٥
◦ وَاضِحَاتٌ فَارِسِيَّا	تٌ وَأُدْمٌ عَرَبِيَّاتْ	الرمل	١٦٥
	يَا رَبِّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ	السريع	١٧٦
◦ وَلَوْ عَلِقْتَ بِسَلْمَى	عَلِمْتَ أَنْ سَتَمُوتُ	المجتث	٨٩

الْجِيمُ

◦ وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتَ كَحُوتِ بَحْرٍ	هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي	الوافر	٢٦٠
◦ وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ	يُشَجُّ رَأْسُهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي	الوافر	٢٦٠
	مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا	الرجز	١٥٩

الْحَاءُ

◦ مَا هَيَّجَ الشَّوْقَ مِنْ أَطْلَالِ	أَضْحَتْ قِفَارًا كَوَحْيِ الْوَاحِي	البسيط	١٢٦
◦ جَدَثٌ يَكُونُ مُقَامُهُ	أَبَدًا بِمُخْتَلِفِ الرِّيَاحْ	الكامل	١٤٤

الدَّالُ

◦ أَتَطْلُبُ مَنْ أُسُودُ بِيشَةَ دُونَهُ	أَبُو مَطَرٍ أَوْ عَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ	الطويل	١١٢
◦ سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا	وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ	الطويل	١١٠
◦ عُيُوبَ الْقَوَافِي هَاكَهَا وَهْيَ سَبْعَةٌ	بِتَرْتِيبِهَا الْكَافِي أَتَتْكَ بِإِسْنَادِ	الطويل	٣١٥
◦ فَإِيطَاءُ تَضْمِينٍ وَالِاقْوَاءُ ثَالِثٌ	وَإِضْرَافُ إِكْفَاءٍ إِجَازَةُ إِسْنَادِ	الطويل	٣١٥

◦ إنَّ أخِـــي خَـــالِـــدًا	لَـــيْـــسَ أخًـــا وَاحِـــدَا	البسيط	١٢٩
◦ وَالبَيْـتُ لا يُبتَنَـى إلَّا لَـهُ عَمَدٌ	وَلَا عِمَـادَ إذَا لَـمْ تُـرْسَ أوْتَادُ	البسيط	٥٩
◦ فَـإنْ تَجَمَّـعَ أوْتَـادٌ وَأعْمِـدَةٌ	وَسَـاكِنٌ بَلَغُوا الأمْرَ الَّذِي كَادُوا	البسيط	٥٩
◦ سِـيرُوا مَعًـا إنَّمَـا مِيعَادُكُـمْ	يَـوْمَ الثُّلَاثَـاءِ بَطْـنُ الْـوَادِي	البسيط	١٢٦
◦ بِالْفَاضِلِيـنَ أُولِـي النُّهَـى	فِـي كُلِّ أمْـرِكَ فَاقْتَـدِهْ	الكامل	٢٥٩
◦ الْقَلْـبُ مِنْهَـا مُسْـتَرِيحٌ سَـالِمٌ	وَالْقَلْـبُ مِنِّـي جَاهِـدٌ مَجْهُودُ	الكامل	٢٢١
◦ نَحْـنُ قَتَلْنَـا سَـيِّدَ الْخَـزْرَ	جِ سَـعْـدَ بْـنَ عُـبَـادَهْ	الهزج	٩٧
◦ وثِقَـلٍ مَنَـعَ خَيْـرَ طَلَـبٍ	وَعَجَـلٍ مَنَـعَ خَيْـرَ تُـؤَدَهْ	الرجز	١٦٠
◦ اَلْقَلْـبُ مِنْهَـا مُسْـتَرِيحٌ سَـالِمٌ	وَالْقَلْـبُ مِنِّـي جَاهِـدٌ مَجْهُودُ	الرجز	١٥٧
◦ أقْصَدَتْ كِسْـرَى وَأمْسَـى قَيْصَرٌ	مُغْلَقًـا مِـنْ دُونِـهِ بَـابُ حَدِيدْ	الرمل	١٦٣
◦ مَـا لِقَلْبِـي لَا يُبَالِي مَـا يُلَاقِي	فِي سُـلَيْمَى لَا وَلَا يُعْطِي الْقِيَادَا	الرمل	١٦٢
	وَيْـلُ امِّ سَـعْـدٍ سَـعْـدَا	المنسرح	١٨٦
◦ لَيْت شِـعْرِي هَلْ ثَمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ	أمْ يَحُولَـنْ مِـنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى	الخفيف	١٩٠
◦ يَـا عُمَيْـرُ مَا تُظْهِـرُ مِـنْ هَوَاكَ	أوْ تُجِـنُّ يُسْـتَكْثَرُ حِيـنَ يَبْدُو	الخفيف	١٩٥
◦ بَسَـطَ اللهُ نِعْمَـةً لِبَنِـي الْبَسْـ	ـطِ فَـكَانَ الْأَوْلَـى بِهَـا حَمَّادُ	الخفيف	٤٨
◦ فَهْـوَ لَا زَالَ حَامِـدًا نِعْمَـةَ الْمَوْ	لَـى وَأَوْلَـى بِالنِّعْمَـةِ الْحَمَّـادُ	الخفيف	٤٨
◦ دَعَـانِـي إلَـى سُـعَـادِ	دَوَاعِـي هَـوَى سُـعَـادِ	المضارع	٨٣
◦ أقْـبَـلَـتْ فَـلَاحَ لَـهَـا	عَـارِضَـانِ كَـالْـبَـرَدِ	المقتضب	٨٥
◦ وَقَـدْ رَأَيْـتُ الـرِّجَـالَ	فَـمَـا أرَى مِـثْـلَ زَيْـدِ	المجتث	٨٤
◦ وَلَـوْ عَـنْ نَفْـسِ غَيْـرِهِ جَاءَنِـي	وَجُـرْحُ اللِّسَـانِ كَجُـرْحِ الْيَـدِ	المتقارب	٣٠١
◦ لَقُلْـتُ مِـنَ الْقَـوْلِ مَـا لَا يَزَا	لُ يُؤْثَـرُ عَنِّـي يَـدَ الْمُسْـنَدِ	المتقارب	٣٠١
◦ رَقَـدَ السُّـمَّـارُ فَـأَرْقَـهُ	أَسَـفٌ لِـلْـبَـيْـنِ يُـرَدِّدُهُ	المتدارك	٢١٩
◦ يَـا لَـيْـلُ الصَّـبُّ مَتَـى غَـدُهُ	أقَـرِيـبٌ الـسَّـاعَـةُ مَـوْعِـدُهُ	المتدارك	٢١٩

الذَّالُ

◦ رَسٌ وَإِشْـبَاعٌ وَحَـذْوٌ ثُـمَّ تَـوْ	جِيـهٌ وَمَجْـرًى بَعْـدَهُ وَنَفَـاذُ	الكامل	٢٨٢
◦ إنَّ الْقَوَافِـيَ عِنْدَنَـا حَرَكَاتُهَـا	سِـتٌّ عَلَـى نَسَـقٍ بِهِـنَّ يُلَاذُ	الكامل	٢٨٢

الرَّاءُ

وَتَعْـرِفُ فِيهِ مِـنْ أَبِيهِ شَـمَائِلًا	وَمِنْ خَالِهِ وَمِـنْ يَزِيدَ وَمِنْ حُجُرْ	الطويل	٣٠١
سَـمَاحَةً ذَا وَبِـرُّ ذَا وَوَفَـاءً ذَا	وَنَائِـلَ ذَا إِذَا صَحَـا وَإِذَا سَـكِرْ	الطويل	٣٠١
أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَـا قَدْ تَحَدَّرَا	بُكَاءً عَلَى عَمْـرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا	الطويل	٢٧٠
إِذَا قُلْتُ هَـذَا صَاحِبٌ قَدْ رَضِيتُهُ	وَقَرَّتْ بِـهِ الْعَيْنَانِ بُدِّلْـتُ آخَرَا	الطويل	٢٧٠
هَاجَكَ رَبْعٌ دَارِسُ الرَّسْمِ بِاللِّوَى	لِأَسْـمَاءَ عَفَّى آيَهُ الْمُـورُ وَالْقَطْرُ	الطويل	١١٣
وَهُمْ طَـرَدُوا عَنَّا بَنِيًّـا فَأَصْبَحَتْ	بَنِـيَّ بِـوَادٍ مِـنْ تِهَامَـةَ غَائِـرِ	الطويل	٣١١
فَقُلْـتُ لِعَمْرٍو صَاحِبِـي إِذْ رَأَيْتُهُ	وَنَحْنُ عَلَى خُوصٍ دِقَاقٍ عَوَى سِرِ	الطويل	٢٧٢
وَأَطْلَـسَ يَهْدِيـهِ إِلَى الـزَّادِ أَنْفُهُ	أَطَافَ بِنَا وَاللَّيْلُ دَاجِي الْعَسَـاكِرِ	الطويل	٢٧٢
وَهُمْ مَنَعُوهَـا مِنْ قُضَاعَـةَ كُلِّهَا	وَمِنْ مُضَرِ الْحَمْـرَاءِ عِنْدَ التَّغَاوُرِ	الطويل	٣١١
رُبَّ نَـارٍ بِـتُّ أَرْمُـقُـهَـا	تَـقْـضَـمُ الْـهِـنْـدِيَّ وَالْـغَـارَا	المديد	١١٩
مَـا كُـلَـيْـبٌ مُـهْـدِرٌ دَمُـهُ	فَـخُـذُوا لِـلْـحَـرْبِ أَوْ فَـذَرُوا	المديد	٢٣٣
يَـا لَـبَـكْـرٍ أَيْـمَـا رَجُـلٍ	مُـسْـلَـمٍ لِـلْـحَـرْبِ إِذْ فَـرُّوا	المديد	٢٣٣
لَقَدْ هَاجَ اشْتِيَاقِي غَرِيرُ الطَّرْفِ أَحْوَرْ	أُدِيرَ الصُّدْغُ مِنْهُ عَلَى مِسْكٍ وَعَنْبَرْ	المستطيل	١٠٨
فَـإِنْ أَتَـوْكَ وَقَالُوا إِنَّهَـا نَصَفٌ	فَإِنَّ أَطْيَـبَ نِصْفَيْهَا الَّـذِي غَبَرَا	البسيط	٣٠٤
لَا تَنْكِحَـنَّ عَجُـوزًا أَوْ مُطَلَّقَـةً	وَلَا يَسُـوقَنَّهَا فِي حَبْلِـكَ الْقَدَرُ	البسيط	٣٠٤
إِرْتَحَلُو غُـدْوَةً وَانْطَلَقُوا سَـحَرًا	فِـي زُمَـرٍ مِنْهُـمُ يَتْبَعُهَـا زُمَـرُ	البسيط	١٢٨
كَأَنَّهُـمْ قَصَـبٌ جُـوفٌ أَسَـافِلُهُ	مُثَقَّـبٌ نَفَخَـتْ فِيـهِ الْأَعَاصِيرُ	البسيط	٣٠٣
أَوْ أَضَعُ الْبَيْتَ فِي سَوْدَاءَ مُظْلِمَةٍ	تُقَيِّدُ الْعَيْرَ لَا يَسْـرِي بِهَا السَّارِي	البسيط	٢٩٧
لَا يَخْفِضُ الرَّزَّ عَنْ أَرْضٍ أَلَمَّ بِهَا	وَلَا يَضِلُّ عَلَى مِصْبَاحِهِ السَّـارِي	البسيط	٢٩٧
لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ قِصَرٍ	جِسْـمُ الْبِغَالِ وَأَحْـلَامُ الْعَصَافِيرِ	البسيط	٣٠٣
إِنَّهُ لَوْ ذَاقَ لِلْحُبِّ طَعْمًا مَا هَجَرْ	كُلُّ عِزٍّ فِي الْهَوَى أَنْتَ مِنْهُ فِي غَرَرْ	المديد	١٢٠
يَـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـرُوا لِـي كُلَيْبًـا	يَـا لَبَكْـرٍ أَيْـنَ أَيْـنَ الْفِـرَارُ	المديد	١١٦
صَادَ قَلْبِي غَزَالٌ أَحْـوَرٌ ذُو دَلَالِ	كُلَّمَـا زِدْتُ قُرْبًـا زَادَ مِنِّي نُفُورَا	الممتد	١٠٨
لِسَـلَّامَـةَ دَارٌ بِـخَـفِـيـرِ	كَبَاقِـي الْخَلَـقِ السَّـحْقِ قِفَـارُ	الوافر	١٣٥
مَـنَـازِلُ لِـفَـرْتَـنَـى قِـفَـارٌ	كَـأَنَّـمَـا رُسُـومُـهَـا سُـطُـورُ	الوافر	١٣٤

مَا قَالُوا لَنَا سَدَدًا وَلَكِنْ	تَفَاحَشَ قَوْلُهُمْ وَأَتَوْا بِهُجْرِ	الوافر	١٣٥
عُبَيْلَةُ أَنْتِ هَمِّي	وَأَنْتِ الذُّخْرَ ذِكْرِي	الوافر	١٣٦
تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ	فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ	الوافر	٣٠٠
أَقُولُ لِصَاحِبِي وَالْعِيسُ تَهْوِي	بِنَا بَيْنَ الْمُنِيفَةِ فَالضِّمَارِ	الوافر	٣٠٠
وَلَقَدْ سَبَقْتَهُمُ إِلَيَّ	سَيَ فَلِمْ نَزَعْتَ وَأَنْتَ آخِرْ	الكامل	١٤٢
	يَا خِلُّ مَا لَاقَيْتَ فِي هَذَا النَّهَارْ	الكامل	١٤٨
وَلَقَدْ شَهِدْتُ وَفَاتَهُمْ	وَنَقَلْتُهُمْ إِلَى الْمَقَابِرْ	الكامل	١٤٣
وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ	كَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ	الكامل	١٤٣
يَا مَعْشَرَ الْإِخْوَانِ دُونَكُمُ التُّقَى	جِدُّوا فَقَدِ الْتَقَمَ النَّذِيرُ الصُّورَا	الكامل	٢٥١
	ابْكِي الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ فَتَى الْعَشِيرَهْ	الكامل	١٤٨
لِمَنِ الدِّيَارُ بِرَامَتَيْنِ فَعَاقِلِ	دَرَسَتْ وَغَيَّرَ آيَهَا الْقَطْرُ	الكامل	١٣٩
وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ	دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ	الكامل	١٤١
أَفَبَعْدَ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ	تَرْجُو النِّسَاءُ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ	الكامل	٢٣٥
مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ	فَلْيَأْتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارِ	الكامل	٢٣٥
خَيْرُ صَحْبِكَ ذُو الْمَوَاهِبِ وَالتَّعَاوُنِ	فِي النَّوَائِبِ وَالتَّزَاوُرِ وَالتَّشَاوُرْ	المتوفر	١٣١
فِي الَّذِينَ قَدْ مَاتُوا	وَفِي مَا خَلَّفُوا عِبْرَهْ	الهزج	١٥٥
عَفَا مِنْ آلِ لَيْلَى السَّهْـ	ـبُ فَالْأَمْلَاحُ فَالْغَمْرُ	الهزج	١٥٣
	قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهُ فَجَبَرْ	الرجز	٢٤٩
دَارٌ لِسَلْمَى إِذْ سُلَيْمَى جَارَةٌ	قَفْرٌ تَرَى آيَاتِهَا مِثْلَ الزُّبُرْ	الرجز	١٥٦
قَدْ هَاجَ قَلْبِي مَنْزِلٌ	مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ	الرجز	١٥٨
لَا خَيْرَ فِي مَنْ كَفَّ عَنَّا شَرَّهُ	إِنْ كَانَ لَا يُرْجَى لِيَوْمِ خَيْرِ	الرجز	١٥٧
	حَدِيقَةٌ غَلْبَاءَ فِي جِدَارِهَا	الرجز	٢٥٩
	وَفَرَسًا أُنْثَى وَعَبْدًا فَارِهَا	الرجز	٢٥٩
	أَعْطَيْتُ فِيهَا طَائِعًا أَوْ كَارِهَا	الرجز	٢٥٩
أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا	أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارْ	الرمل	١٦٣
مُقْفِرَاتٌ دَارِسَاتٌ	مِثْلُ آيَاتِ الزُّبُورِ	الرمل	١٦٥

٥ أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَأْلُكًا	أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَانْتِظَارِي	الرمل	٢٢٢
	فَرُبَّ حَوْضٍ لَكَ مَلْآنِ السُّوزْ	السريع	٢٦٥
	إِنْ تَشْرَبِ الْيَوْمَ بِحَوْضٍ مَكْسُوزْ	السريع	٢٦٥
	مُدَوَّرٍ تَدْوِيرَ عُشِّ الْعُصْفُوزْ	السريع	٢٦٥
	خَيْرُ حِيَاضِ الْإِبِلِ الدَّعَائِيزْ	السريع	٢٦٥
٥ ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا رَابِعٌ	اَلْمَاءُ وَالْبُسْتَانُ وَالْخَمْرَهْ	السريع	٢٥٨
	صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارْ	المنسرح	١٨٥
٥ وَفُؤَادِي كَعَهْدِهِ لِسُلَيْمَى	بِهَوًى لَمْ يَحُلْ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ	الخفيف	١٩٥
٥ كُلُّ خَطْبٍ إِنْ لَمْ تَكُونُوا غَضِبْتُمْ يَسِيرُ		الخفيف	١٩٤
٥ أَتَانَا مُبَشِّرُنَا بِالْبَيَانِ وَالنُّذُرِ		المقتضب	٢٠٢
٥ مَا كَانَ عَطَاؤُهُنَّ إِلَّا عِدَّةً ضِمَارَا		المجتث	٢٠٥
٥ أُولَئِكَ خَيْرُ قَوْمٍ إِذَا ذُكِرَ الْخِيَارُ		المجتث	٢٠٥
٥ قَدَّمْتُ رِجْلًا فَإِنْ لَمْ تَدَعْ قَدَّمْتُ أُخْرَى فَقُلْتُ الْفِرَارْ		المتقارب	٩٩
٥ هَذِهِ دَارُهُمْ أَقْفَرَتْ أَمْ زَبُورٌ مَحَتْهَا الذُّهُورْ		المتدارك	٢١٦
٥ جَاءَنَا عَامِرٌ سَالِمًا صَالِحًا بَعْدَ مَا كَانَ مَا كَانَ مِنْ عَامِرِ		المتدارك	٢١٤

الزَّاءُ

٥ لَاسِيَّما مَشْطُورُ بَحْرِ الرَّجَزِ	إِذَا بُنِي عَلَى ازْدِوَاجٍ مُوجَزِ	الرجز	١٧٩

السِّينُ

٥ أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ	وَإِلَّا تُقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا	الطويل	١١٠
٥ يُذَكِّرُنِي طُلُوعُ الشَّمْسِ صَخْرًا	وَأَذْكُرُهُ لِكُلِّ مَغِيبِ شَمْسِ	الوافر	٢٩٠
٥ فَقُلْتُ لَا تَخَفْ شَيْئًا فَمَا عَلَيْكَ مِنْ بَاسِ		الهزج	١٥٤
	هَلْ بِالدِّيَارِ إِنْسُ	المنسرح	١٨٦

الصَّادُ

٥ وَإِنْ بَابُ أَمْرٍ عَلَيْكَ الْتَوَى فَشَاوِرْ لبيبا وَلَا تَعْصِهِ		المتقارب	٣١٠
٥ إِذَا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسِلًا فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ		المتقارب	٣١٠

الضَّادُ

◦ حَمِدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُـرْوَةَ إِذْ نَجَا	خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ	الطويل	٢٨٤
◦ أَبَا مُنْذِرٍ كَانَتْ غُـرُورًا صَحِيفَتِي	وَلَمْ أُعْطِكُمْ فِي الطَّوْعِ مَالِي وَلَا عِرْضِي	الطويل	١٠٩
◦ أَمِـنْ دِمْـنَـةٍ أَقْـفَـرَتْ	لِـسَـلْـمَـى بِـذَاتِ الْـغَـضَـا	المتقارب	٢١٠

الطَّاءُ

	جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ	الرجز	٢٨١
	حَتَّى إِذَا جَـنَّ الظَّـلَامُ وَاخْتَلَطْ	الرجز	٢٨١

العَيْنُ

◦ عَفَا ذُو حُسًـا مِنْ فَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ	يَـزُرْنَ إِلَالًا سَـيْرُهُنَّ التَّدَافُـعُ	الطويل	٢٧٩
◦ شَـاقَتْكَ أَحْدَاجُ سُـلَيْمَى بِعَاقِلِ	فَعَيْنَـاكَ لِلْبَيْنِ يَجُـودَانِ بِالدَّمْعِ	الطويل	١١٣
◦ إِذَا لَـمْ تَسْـتَطِعْ شَـيْئًا فَدَعْـهُ	وَجَـاوِزْهُ إِلَـى مَـا تَسْـتَطِيعُ	الوافر	١٣٤
◦ للهِ عَيْـشٌ مَـا أَرَقَّ صَفَـاءَهُ	لَكِنَّـهُ إِذْ رَقَّ لَـمْ يَتَقَطَّعَـا	الكامل	٢٥٢
	يَـا لَـيْـتَـنِـي فِـيـهَـا جَـذَعْ	الرجز	١٥٩
	أَخُـبُّ فِـيـهَـا وَأَضَـعْ	الرجز	٢٨٩
◦ قَالَـتْ وَلَـمْ تَقْصِدْ لِقِيـلِ الْخَنَا	مَهْـلًا فَقَـدْ أَبْلَغْـتَ أَسْـمَاعِي	الـربع	١٧٣
◦ وَمَـا يُضَاهِيـهِ مِـنَ الشَّـرِيعِ	مُـزْدَوَجَ الشُّـطُورِ كَالتَّصْرِيـعِ	الـربع	١٧٩
◦ إِنْ تَـأْذَنُ مِـنْـهُ شِـبْـرًا	يُـقَـرِّبْـكَ مِـنْـهُ بَـاعًـا	المضارع	٢٠٠

الفَاءُ

◦ سِـنَادٌ وَإِكْفَـاءٌ وَإِقْـوَا إِجَـازَةٌ	وَخَامِسُهَا الْإِيطَا وَتَضْمِينُ إِصْرَافِ	الطويل	٣١٤
◦ عُيُوبُ قَوَافِي الشِّعْرِ يَا صَاحِ سَبْعَةٌ	عَلَى فَهْمِ مَعْنَاهَا تَوَكَّلْ عَلَى الْكَافِي	الطويل	٣١٤
◦ وَأَجِـبْ أَخَـاكَ إِذَا دَعَـا	كَ مُـعَـالِـنًـا غَـيْـرَ مُـخَـافْ	الكامل	١٤٤
◦ يَـا أَيُّهَا الدَّهْـرُ الْمُتِيـحُ صُرُوفَا	هَلَّا بَـرَزْتَ بِنَـا وَكُنْـتَ رَؤُوفَا	الكامل	٢٥١
◦ مُتَـكَاوِسٌ مُتَرَاكِـبٌ مُتَـدَارِكٌ	مُتَوَاتِـرٌ مِـنْ بَعْـدِهِ مُتَـرَادِفُ	الكامل	٢٩١
◦ حَصْرُ الْقَوَافِي فِي حُدُودِ خَمْسَـةٍ	فَاحْفَظْ عَلَى التَّرْتِيبِ مَا أَنَا وَاصِفُ	الكامل	٢٩١

وَطَالَمَا وَطَالَمَا وَطَالَمَا	كُفِي بِكَفٍّ خَالِدٍ مَخُوفُهَا	الرجز	١٦٠
	لَمَّا الْتَقَوْا بِسُولَافْ	المنسرح	١٨٦
إِنَّ ابْنَ زَيْدٍ لَا زَالَ مُسْتَعْمِلًا	لِلْخَيْرِ يُفْشِي فِي مِصْرِهِ الْعُرُفَا	المنسرح	١٨٤
إِنَّ سُمَيْرًا أَرَى عَشِيرَتَهُ	قَدْ حَدِبُوا دُونَهُ وَقَدْ أَنِفُوا	المنسرح	١٨٧

الْقَافُ

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ	وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالْمَرْءِ أَرْفَقُ	الطويل	٣٠٣
وَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ	وَمَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ	الطويل	٣٠٣
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ	بِجَنُوبٍ فَارِعٍ مِنْ تَلَاقِي	المديد	٨٢
وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ لَقِيَهُمْ رَجُلٌ	فَأَخَذُوا مَالَهُ وَضَرَبُوا عُنُقَهْ	البسيط	١٢٨
لَقَدْ عَلِمَتْ رَبِيعَةُ أَنَّ	نَ حَبْلَكَ وَاهِنٌ خَلَقُ	الوافر	١٣٣
	وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْ	الرجز	٣١٣
	شَذَّابَةٌ عَنْهَا شَذَا الرُّبْعِ السُّحُقْ	الرجز	٣١٣
	أَلَفَ شَتًّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَمِقْ	الرجز	٣١٣
أَزْمَانَ سَلْمَى لَا يَرَى مِثْلَهَا الرَّ	رَاؤُونَ فِي شَامٍ وَلَا فِي عِرَاقْ	السريع	١٧١
وَبَلَدٍ قَطَعَهُ عَامِرٌ	وَجَمَلٍ نَحَرَهُ فِي الطَّرِيقْ	السريع	١٨٠
يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ	فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا	المنسرح	٢٥٨

الْكَافُ

لَيْتَ شِعْرِي ضَلَّةً	أَيُّ شَيْءٍ قَتَلَكْ	المديد	١٢١
طَافَ يَبْغِي نَجْوَةً	مِنْ هَلَاكٍ فَهَلَكْ	المديد	١٢١
يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ	لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكْ	البسيط	١٢٣
أُشْدُدْ حَيَازِيمَكَ لِلْمَوْتِ	فَإِنَّ الْمَوْتَ لَاقِيكَا	الهزج	٩٧
تَعَفَّفْ وَلَا تَبْتَئِسْ	فَمَا يُقْضَ يَأْتِيكَا	المتقارب	٢١٠
زُمَّتْ إِبِلٌ لِلْبَيْنِ ضُحًى	فِي غَوْرِ تِهَامَةَ قَدْ سَلَكُوا	المتدارك	٢١٩

اللَّامُ

جَزَى اللهُ عَبْسًا عَبْسَ آلِ بَغِيضٍ	جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ	الطويل	١١٤
رَوِيٌّ وَوَصْلٌ وَالْخُرُوجُ وَرِدْفُهُ	وَمِنْ قَبْلِهِ التَّأْسِيسُ ثُمَّ دَخِيلُ	الطويل	٢٧٤
أَلَا هَلْ أَرَى إِنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّ مَالِكٍ	بِمِلْكِ يَدِي أَنَّ الْبَقَاءَ قَلِيلُ	الطويل	٣٠٩
حُرُوفُ الْقَوَافِي سِتَّةٌ قَدْ نَظَمْتُهَا	لِيَقْصُرَ فِيهَا الْأَمْرُ وَهْوَ طَوِيلُ	الطويل	٢٧٤
	وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي	الطويل	٢٥٩
كُمَيْتٍ يَزِلُّ اللِّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ	كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزَّلِي	الطويل	٢٥٧
مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا	كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ	الطويل	٢٤٩
	كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ	الطويل	٢٤٩
تَسَلَّتْ عَمَايَاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصِّبَا	وَلَيْسَ صِبَايَ عَنْ هَوَاكِ بِمُنْسَلِي	الطويل	٢٨٩
وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ	يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَحَمَّلِ	الطويل	٢٤٨
وَكَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ	كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ	الطويل	٩٧
فَفَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً	عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَّ دَمْعِي مِحْمَلِي	الطويل	٢٤٨
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ	بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	الطويل	١١١
	بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ	الطويل	١١١
أَلَا انْعَمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي	وَهَلْ يَنْعَمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي	الطويل	١١١
أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّها الطَّلَلُ الْبَالِي	وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي الْعُصُرِ الْخَالِي	الطويل	٢٦٢
وَمَتَى مَا يَعِ مِنْكَ كَلَامًا	يَتَكَلَّمْ فَيُجِبْكَ بِعَقْلِ	المديد	٨١
لَا يَغُرَّنْ امْرَأً عَيْشُهُ	كُلُّ عَيْشٍ صَائِرٌ لِلزَّوَالْ	المديد	٤٤
أَيَسْلُو عَنْكَ قَلْبٌ بِنَارِ الْحُبِّ يَصْلَى	وَقَدْ سَدَدْتَ نَحْوِي مِنَ الْأَلْحَاظِ نَصْلَا	المستطيل	١٠٨
عَجِبْتُ مَا أَقْرَبَ الْأَجَلْ	مِنَّا وَمَا أَبْعَدَ الْأَمَلْ	البسيط	١٢٩
يَا صَاحِ قَدْ أَخْلَفَتْ أَسْمَاءُ مَا	كَانَتْ تُمَنِّيكَ مِنْ حُسْنِ وِصَالْ	البسيط	١٢٨
لَقَدْ مَضَتْ حِقَبٌ صُرُوفُهَا عَجَبٌ	فَأَحْدَثَتْ عِبَرًا وَأَعْقَبَتْ دُوَلَا	البسيط	١٢٧
لَا يَعْرِفُ الْغَدْرَ فِي اللَّأْوَاءِ إِنْ نَزَلَتْ	بِهِ الْعُفَاةُ وَلَا فِي وَعْدِهِ مَطَلُ	البسيط	٢٣٤
لَيْسَ الْعَظِيمُ عَظِيمَ الْجِسْمِ بَلْ رَجُلٌ	ضَاوٍ يُنَبِّلُ مِنْهُ الْحَادِثُ الْجَلَلُ	البسيط	٢٣٤

لله دَرُّكُمَا وَدَرُّ أَبِيكُمَا	لَا يَبْرَحِ الْعَبْدَانِ حَتَّى يُقْتَلَا	الكامل	٢٥١
وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهُنَّ فَإِنَّهُ	نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالَا	الكامل	١٣٩
وَأَبُو الْحُسَيْنِ وَرَبِّ مَكَّـ	ـكَةَ فَارِغٌ مَشْغُولُ	الكامل	١٤٦
اللهُ أَنْجَحُ مَا طَلَبْتَ بِهِ	وَالْبِرُّ خَيْرُ حَقِيبَةِ الرَّحْلِ	الكامل	٢٣٥
يَا رُبَّ غَايَةِ صَرَمْتُ حِبَالَهَا	وَمَشَيْتُ مُبْتَدِرًا عَلَى رِسْلِي	الكامل	٢٣٥
إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ عَبْسٍ مَنْصِبًا	شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصُلِ	الكامل	١٤٦
طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ الْمَنْزِلِ	بَيْنَ اللِّكَيكِ وَبَيْنَ ذَاتِ الْحَرْمَلِ	الكامل	١٤٦
وَإِذَا افْتَقَرْتَ فَلَا تَكُنْ	مُتَجَشِّعًا وَتَجَمَّلِ	الكامل	١٤٥
مَا وُقُوفُكَ بِالرُّكَائِبِ فِي الطَّلَلْ	مَا سُؤَالُكَ عَنْ حَبِيبِكَ قَدْ رَحَلْ	المتوفر	١٣١
يَا فُؤَادِيَ مَا أَصَابَكَ بَعْدَهُمْ	أَيْنَ صَبْرُكَ يَا فُؤَادِيَ مَا فَعَلْ	المتوفر	١٣١
وَمَا ظَهْرِي لِبَاغِي الضَّيْـ	ـمِ بِالظَّهْرِ الذَّلُولِ	الهزج	١٥٣
يَا صَاحِبَيْ رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي		الرجز	١٦١
وَالْمَوْتُ أَدْنَى مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ		الرجز	٢٥٨
كُلُّ امْرِئٍ مُصَبَّحٌ فِي أَهْلِهِ		الرجز	٢٥٨
يَا نَخْلُ ذَاتَ السِّدْرِ وَالْجَدَاوِلِ		الرجز	٢٨٠
تَطَاوَلِي مَا شِئْتِ أَنْ تَطَاوَلِي		الرجز	٢٨٠
وَالْهَبَانِيقُ قِيَامٌ حَوْلَنَا	بِكُلِّ مَلْمُومٍ إِذَا صُبَّ هَمَلْ	الرمل	٩٨
مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ	ـقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ	الرمل	١٦٢
	يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهَا بِالْأَبْوَالْ	السريع	١٧٤
قَالَ لَهَا وَهْوَ بِهَا عَالِمٌ	وَيْحَكِ أَمْثَالُ طَرِيفٍ قَلِيلْ	السريع	١٨٠
	بَنَاتُ وَطَّاءٍ عَلَى خَدِّ اللَّيْلْ	السريع	٣٠٨
هَاجَ الْهَوَى رَسْمٌ بِذَاتِ الْغَضَا	مُخْلَوْلِقٌ مُسْتَعْجِمٌ مُحْوِلُ	السريع	١٧٢
يَا صَاحِبَيْ رَحْلِي أَقِلَّا عَذْلِي		السريع	١٦١
مَنَازِلُ عَفَاهُنَّ بِذِي الْأَرَا	كِ كُلُّ وَابِلٍ مُسْبِلٍ هَطِلِ	المنسرح	١٨٧
وَبَلَدٍ مُتَشَابِهٍ سَمْتُهُ	قَطَعَهُ رَجُلٌ عَلَى جَمَلِهْ	المنسرح	١٨٧

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْعَقِيقِ مَعًا	إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ	الخفيف	١٩٣
حَلَّ أَهْلِي مَا بَيْنَ دُرْنَا فَبَادَوْ	لَى وَحَلَّتْ عُلْوِيَّةٌ بِالسُّخَالِ	الخفيف	١٩٠
عُتْبَ مَا لِلْخَيَالِ	خَبِّرِينِي وَمَالِي	الخفيف	١٠٩
عُتْبَ مَا لِي أَرَاهُ	طَارِقًا مُذْ لَيَالِي	الخفيف	١٠٩
اَلْبَطْنُ مِنْهَا خَمِيصٌ	وَالْوَجْهُ مِثْلُ الْهِلَالِ	المجتث	٨٨
لِمْ لَا يَعِي مَا أَقُولُ	ذَا السَّيِّدُ الْمَأْمُولُ	المجتث	٢٠٤
أَفَادَ فَجَادَ وَسَادَ فَذَادَ	وَقَادَ فَزَادَ وَعَادَ فَأَفْضَلْ	المتقارب	٢١١
وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ يَابِسَاتٍ	وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلِ السَّعَالْ	المتقارب	٢٠٨
فَلَمْ تَكُ تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ	وَلَمْ يَكُ يَصْلُحُ إِلَّا لَهَا	المتقارب	٢٦٤
أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً	إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالَهَا	المتقارب	٢٦٤
كُرَةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ	فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ	المتدارك	٢١٧

المِيمُ

لَقَدْ سَاءَنِي سَعْدٌ وَصَاحِبُ سَعْدِهِ	وَمَا طَلَبَا فِي قَتْلِهَا بِغَرَامَهْ	الطويل	١١٣
وَإِنْ كَانَ عَقْلٌ فَاعْقِلَا لِأَخِيكُمَا	بَنَاتِ الْمَخَاضِ وَالْفِصَالَ الْمَقَادِمَا	الطويل	٢٦٩
فَإِنْ شِئْتُمَا أَلْقَحْتُمَا وَنَتَجْتُمَا	وَإِنْ شِئْتُمَا مِثْلًا بِمِثْلٍ كَمَا هُمَا	الطويل	٢٦٩
رَأَى مِنْ خَلِيلَيْهِ جَفَاءً وَغِلْظَةً	إِذَا قَامَ يَبْتَاعُ الْقَلُوصَ ذَمِيمُ	الطويل	٣٠٩
	وَلَيْسَ عَلَى الْأَيَّامِ وَالدَّهْرِ سَالِمُ	الطويل	٢٦٨
هَلْ تَذْكُرُونَ إِذْ نُقَاتِلُكُمْ	إِذْ لَا يَضُرُّ مُعْدِمًا عَدَمُهْ	المديد	٩٨
لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ	حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ	المديد	١١٨
لَنْ يَزَالَ قَوْمُنَا مُخْصِبِينَ	صَالِحِينَ مَا اتَّقَوْا وَاسْتَقَامُوا	المديد	٨١
إِنَّا ذَمَمْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ	سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ وَعَمْرًا مِنْ تَمِيمْ	البسيط	١٢٥
مَاذَا وُقُوفِي عَلَى رَبْعٍ عَفَا	مُخْلَوْلِقٍ دَارِسٍ مُسْتَعْجِمِ	البسيط	١٢٥
أَأَنْ تَوَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً	مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومُ	البسيط	٢٢٦
أَنْتَ خَيْرُ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا	وَأَكْرَمُهُمْ أَبًا وَأَخًا وَأُمَّا	الوافر	١٣٥

وَقَدْ قَالَتْ قُتَيْلَةُ إِذْ رَأَتْنِي	وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحَسْنَاءُ ذَامَا	الوافر	٢٨٤
أَشَاقَكَ طَيْفُ مَامَةْ	بِمَكَّةَ أَمْ حَمَامَةْ	الوافر	١٣٦
مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ	سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُو	الوافر	٢٥٦
	سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُ	الوافر	٢٧٦
صَفَحُوا عَنِ ابْنِكَ إِنَّ فِي الـ	ـنِكَ حِدَّةً حِينَ يُكَلَّمْ	الكامل	١٤٣
عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا	بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا	الكامل	٢٧٤
عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا		الكامل	٢٨٥
يَذُبُّ عَنْ حَرِيمِهِ بِسَيْفِهِ	وَرُمْحِهِ وَنَبْلِهِ وَيَحْتَمِي	الكامل	١٤٧
الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا	وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي	الكامل	٢٧١
يَا شَاةَ مَا قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ	حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ	الكامل	١٨٩
وَإِذَا صَحَوْتُ فَمَا أُقَصِّرُ عَنْ نَدًى	وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي	الكامل	١٣٨
وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ	لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ	الكامل	٢٧١
فَهَذَانِ يَذُودَانِ	وَذَا مِنْ كَثَبٍ يَرْمِي	الهزج	١٥٤
لَأَطْرُقَنْ حِصْنَهُمْ صَبَاحًا	وَأَبْرُكَنْ مَبْرَكَ النَّعَامَهْ	الرجز	١٦٠
	يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي	الرجز	٣١١
	أَلَا فَتًى لَاقَى الْعُلَا بِهِمَّهِ	الرجز	٢٨٤
	فَجِنْدِفٌ هَامَةُ هَذَا الْعَالَمِ	الرجز	٣١١
يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرِ	قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا تَعْلَمْ	السريع	١٨٠
لَيْسَ عَلَى طُولِ الْحَيَاةِ نَدَمْ	وَمِنْ وَرَاءِ الْمَرْءِ مَا يَعْلَمْ	السريع	١٨١
النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا	نِيرٌ وَأَطْرَافُ الْأَكُفِّ عَنَمْ	السريع	١٧٤
أَرِدْ مِنَ الْأُمُورِ مَا يَنْبَغِي	وَمَا تُطِيقُهُ وَمَا يَسْتَقِيمْ	السريع	١٨٠
إِنْ قَدَرْنَا يَوْمًا عَلَى عَامِرٍ	نَنْتَصِفْ مِنْهُ أَوْ نَدَعْهُ لَكُمْ	الخفيف	١٩٢
يَقُولُونَ لَا تَبْعِدُوا	وَهُمْ يَدْفِنُونَهُمْ	المقتضب	٨٤
أَتَهْجُرُ غَانِيَةً أَمْ تُلِمْ	أَمِ الْحَبْلُ وَاهٍ بِهَا مُنْجَذِمْ	المتقارب	٢٨٦
فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ	فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا	المتقارب	٢٠٧
مَا لِي مَالٌ إِلَّا دِرْهَمْ	أَوْ بِرْذَوْنِي ذَاكَ الْأَدْهَمْ	المتدارك	٢١٨

النُّونُ

لَعَمْرُكَ مَا أَخْزَى إِذَا مَا تَسُبُّنِي	إِذَا لَمْ تَقُلْ بُطْلًا عَلَيَّ وَمَيْنَا	الطويل	٢٦٣
وَلَكِنَّمَا يَخْزَى امْرُؤٌ تَكْلِمُ اسْتَهُ	قَنَا قَوْمِهِ إِذِ الرِّمَاحُ هَوَيْنَا	الطويل	٢٦٣
بُيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ	وَأَوْجُهُهُمْ بِيضُ الْمَشَافِرِ غُرَّانُ	الطويل	١١٤
فَيَا لَائِمِي دَعْنِي أُغَالِي بِقِيمَتِي	فَقِيمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يُحْسِنُونَهُ	الطويل	٢٥٨
	وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي	الطويل	٢٥٩
قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ	وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ	الطويل	٢٢٧
أَتَتْ حِجَجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ	كَخَطِّ زَبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ	الطويل	٢٢٧
سَادَتِي مَا كَانَ أَجْمَلَ شَمْلِي	فَأَصَابَتْ ذَلِكَ الشَّمْلَ عَيْنُ	المديد	٣١٢
يَا لَهَا عَيْنَ رَقِيبٍ أَصَابَتْ	فَمَتَى أُبْصِرُهَا وَهْيَ غَيْنُ	المديد	٣١٢
إِنَّمَا الذُّلْفَاءُ يَاقُوتَةٌ	أُخْرِجَتْ مِنْ كِيسِ دِهْقَانِ	المديد	١١٧
قَدْ جَاءَكُمْ أَنَّكُمْ يَوْمًا إِذَا	مَا ذُقْتُمُ الْمَوْتَ سَوْفَ تُبْعَثُونْ	البسيط	١٢٧
إِنَّ ثِوَاءً وَنَشْوَةً	وَحَبَبَ الْبَازِلِ الْأَمُونِ	البسيط	١٢٩
ذِرَاعَيْ عَيْطَلٍ أَدْمَاءَ بِكْرٍ	تَرَبَّعَتِ الْأَجَارِعَ وَالْمُتُونَا	الوافر	٣١٣
أَلَا هُبِّي بِصَحْنِكِ فَاصْبَحِينَا	وَلَا تُبْقِي خُمُورَ الْأَنْدَرِينَا	الوافر	٣١٣
فَإِنْ يَهْلِكْ عَبِيدٌ	فَقَدْ بَادَ الْقُرُونُ	الوافر	١٣٦
وَهُمْ وَرَدُوا الْجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ	وَهُمْ أَصْحَابُ يَوْمِ عُكَاظَ إِنِّي	الوافر	٢٩٩
شَهِدْتُ لَهُمْ مَوَاطِنَ صَادِقَاتٍ	شَهِدْنَ لَهُمْ بِصِدْقِ الْوُدِّ مِنِّي	الوافر	٢٩٩
لَقَدْ أَلِجُ الْخِبَاءَ عَلَى جَوَارٍ	كَأَنَّ عُيُونَهُنَّ عُيُونُ عِينِ	الوافر	٣١٢
كَأَنِّي بَيْنَ خَافِقَتَيْ عُقَابٍ	يُرِيدُ حَمَامَةً فِي يَوْمِ غَيْنِ	الوافر	٣١٢
أُعَاتِبُهَا وَآمُرُهَا	فَتُغْضِبُنِي وَتَعْصِينِي	الوافر	١٣٤
كُتِبَ الشَّقَاءُ عَلَيْهِمَا	فَهُمَا لَهُ مُتَشَرِّانْ	الكامل	١٤٤
وَإِذَا اغْتَبَطْتُ أَوِ ابْتَأَسْـ	ـتُ حَمِدْتُ رَبَّ الْعَالَمِينْ	الكامل	١٤٤
حَكَمَتْ بِجَوْرٍ فِي الْقَضَاءِ وُلَاتُنَا		الكامل	١٤٨
أَبُو شِبْلَيْنِ وَثَّابٌ	شَدِيدُ الْبَطْشِ غَرْثَانْ	الهزج	١٥٥

وَمَـا لَـيْـتُ عَـرِيـنٍ ذُو	أَظَـافِـيـرَ وَأَسْـنَـانْ	الهزج	١٥٥
مَـا لِمَـا قَـرَّتْ بِـهِ الْعَيْـ	ـنَـانِ مِـنْ هَـذَا ثَـمَـنْ	الرمل	١٦٥
يَـا خَلِيلَـيَّ ارْبَعَـا فَاسْـ	ـتَـخْـبِـرَا رَبْـعًـا بِـعُـسْـفَـانْ	الرمل	١٦٤
	لَابُـدَّ مِنْهَـا فَانْحَـدِرْنَ وَارْقَيْنْ	السريع	١٧٥
	لَا يَشْـتَكِينَ عَمَـلًا مَـا أَنْقَيْـنْ	السريع	٣٠٨
مَـا هَيَّـجَ الشَّـوْقَ مِـنْ مُطَوَّقَةٍ	قَامَـتْ عَلَـى بَانَـةٍ تُغَنِّينَـا	المنسرح	١٨٨
لَيْـتَ شِـعْرِي مَـاذَا تَـرَى	أُمُّ عَـمْـرٍو فِـي أَمْـرِنَـا	الخفيف	٤٥
صَرَمْتَـكَ أَسْـمَاءُ بَعْـدَ وِصَالِـ	ـهَـا فَأَصْبَحْـتَ مُكْتَئِبًـا حَزِينَا	الخفيف	١٩٦
وَرُمْنَـا قِصَاصًـا وَكَانَ التَّقَاصُـ	ـصُ فَرْضًا وَحَتْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَا	المتقارب	٢١٢
قِـفْ عَلَـى دَارِهِـمْ وَابْكِيَـنْ	بَـيْـنَ أَطْـلَالِـهَـا وَالـدِّمَـنْ	المتدارك	٢١٦
دَارُ سَـلْمَى بِشِـحْرِ عُمَـانِ	قَـدْ كَسَـاهَا الْبِلَـى الْمَلَـوَانِ	المتدارك	٢١٥

الْهَاءُ

هَـذَا مُقَامِـي قَرِيبًـا مِـنْ أَخِي	كُـلُّ أَخٍ قَـائِـمٌ مَـعَ أَخِـيـهْ	البسيط	١٢٩
لَـوْ كَـانَ أَبُـو مُـوسَـى	أَمِـيـرًا مَـا رَضِـيـنَـاهُ	الهزج	١٥٥
لَيْـسَ كُلُّ مَـنْ أَرَادَ حَاجَـةً	ثُـمَّ جَـدَّ فِـي طِلَابِهَـا قَضَاهَا	الرمل	١٦٦
وَإِذَا رَايَـةُ مَـجْـدٍ رُفِـعَـتْ	نَهَـضَ الصَّلْـتُ إِلَيْهَـا فَحَوَاهَا	الرمل	١٦٦
لَـوْلَا خِـدَاشٌ أَخَـذْتُ دَوَابَّـ	ـبَ سَـعْدٍ وَلَمْ أُعْطِهِ مَـا عَلَيْهَا	المتقارب	٢١١

الْوَاوُ

وَأَرْوِي مِنَ الشِّـعْرِ شِعْرًا عَوِيصًا	يُنَسِّـي الرُّوَاةَ الَّـذِي قَـدْ رَوَوْا	المتقارب	٢٠٩

الْيَاءُ

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ	فَمَـا لَوْمِـي أَخِـي مِنْ سَـمَائِيَا	الطويل	٢٦٨
أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَـى اللَّوْمَ مَا بِيَا	فَمَا لَكُمَا فِي اللَّـوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا	الطويل	٢٦٨
وَبَلْدَةٍ مَجْهَلٍ تُمْسِـي الرِّيَاحُ بِهَا	لَوَاعِبًـا وَهْيَ نَـاءٍ عَرْضُهَا خَاوِيَهْ	البسيط	١٢٤

لَنَا غَنَمٌ نُسَوِّقُهَا غِزَارٌ	كَأَنَّ قُرُونَ جِلَّتِهَا الْعِصِيُّ	الوافر	١٣٣
سَقَاهَا اللهُ غَيْثًا	مِنَ الْوَشْمِيِّ رِيًّا	الهزج	١٥٥
أَدُّوا مَا اسْتَعَارُوهُ	كَذَاكَ الْعَيْشُ عَارِيَةْ	الهزج	١٥٤
لَوْ كُنْتُ حَبْلًا لَسَقَيْتُهَا بِيَهْ		الرجز	٢٧٠
فَائِلَةً لَا تَسْقِيَنْ بِحَبْلِيَهْ		الرجز	٢٦٩
أَيَّةُ جَارَاتِكَ تِلْكَ الْمُومِيَهْ		الرجز	٢٦٩
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ		الربع	١٧٧
قُلْتُ سَدَادًا لِمَنْ جَاءَنِي	فَأَحْسَنْتُ قَوْلًا وَأَحْسَنْتُ رَأْيَا	المتقارب	٢١٢
خَلِيلَيَّ عُوجَا عَلَى رَسْمِ دَارِ	خَلَتْ مِنْ سُلَيْمَى وَمِنْ مَيَّهْ	المتقارب	٢٠٩

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مَسْرَدُ كُتُبِ التَّحْقِيقِ

- ابن أبي خازم (بشر الأسدي): «ديوانه»، تحقيق الدكتور عزة حسن، طبعة ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م، ونشرة وزارة الثقافة والإرشاد في الإقليم السوري (العدد ١ من سلسلة مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم).
- ابن أبي الصلت (أمية): «ديوانه»، بتحقيق الدكتور سجيع جميل الجبيلي، وطبعة ١٩٩٨م، الأولى، ونشرة دار صادر البيروتية.
- ابن الأثير (أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد الجزري): «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، بتحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، وطبعة الملاح ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، الأولى، ونشرة مكتبة الحلواني ودار البيان.
- ابن جني: «كتاب العروض»، بتحقيق الدكتور أحمد فوزي الهيب، وطبعة ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، الثانية، ونشرة دار القلم بالكويت.
- ابن سلام (محمد الجمحي): «طبقات فحول الشعراء»، تحقيق محمود محمد شاكر، ونشرة دار المدني السعودية.
- ابن الصمة (دريد الجشمي البكري): «ديوان»، بتحقيق الدكتور عمر عبدالرسول، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ٥٩ من سلسلة ذخائر العرب).

- ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد الأندلسي): «العقد الفريد»، بتحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، وطبعة ٢٠٠٤م، ونشرة الهيئة المصرية العامة لقصور الثقافة.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري): «الشعر والشعراء»، بتحقيق أحمد محمد شاكر، ونشرة دار المعارف القاهرية.
- ابن مالك (أبو عبدالله، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني): «الألفية»، نشرة دار التعاون.
- ابن منظور (أبو الفضل محمد بن مكرم المصري): «لسان العرب»، نشرة دار المعارف القاهرية.
- ابن نباتة (جمال الدين المصري الفاروقي): «ديوانه»، نشرة دار إحياء التراث العربي البيروتية.
- أبو تمام (حبيب بن أوس): «كتاب الوحشيات»، تحقيق عبدالعزيز الميمني ومحمود محمد شاكر، والطبعة الثالثة، ونشرة دار المعارف القاهرية.
- أبو العتاهية (إسماعيل بن القاسم): «أشعاره وأخباره»، بتحقيق الدكتور شكري فيصل، وطبعة جامعة دمشق ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م، ونشرة دار الملاح للطباعة والنشر.
- الأخطل (غياث بن غوث التغلبي): «ديوانه»، بتحقيق مهدي محمد ناصر الدين، ونشرة دار الكتب العلمية ببيروت.
- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): «القوافي»، بتحقيق أحمد راتب النفاخ، وطبعة دار القلم البيروتية ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، الأولى، ونشرة دار الأمانة.
- الأخفش الأصغر (أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل): «كتاب الاختيارين»، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وطبعة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الأولى، ونشرة دار الفكر المعاصر البيروتية، ودار الفكر الدمشقية.
- الإسنوي (جمال الدين عبدالرحيم الشافعي): «نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب»، بتحقيق الدكتور شعبان صلاح، وطبعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الأولى، ونشرة دار الثقافة العربية القاهرية.

- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب): «الأصمعي»، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ٢، من سلسلة ديوان العرب: مجموعات من عيون الشعر).
- الأعشى (أبو بصير ميمون بن قيس): «الصبح المنير في شعر أبي بصير»، طبعة آذلف هلز هوسن، بيانة، ١٩٢٧م.
- الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): «شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات»، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، وطبعة ١٩٩٣م، الخامسة، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ٣٥ من سلسلتها ذخائر العرب).
- امرؤ القيس (ابن حجر بن الحارث الكندي، الملك الضليل): «ديوانه»، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والطبعة الخامسة، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ٢٤ من سلسلة ذخائر العرب).
- البابطين (مؤسسة عبد العزيز سعود): «معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين»، في ٢٠١٥/٦/٢٤م: http://www.almoajam.org/poet_details.php?id=2808
- التبريزي (الخطيب): «الكافي في العروض والقوافي»، بتحقيق الحساني حسن عبد الله، وطبعة المدني ١٩٦٩م، ونشرة مكتبة الخانجي القاهرية.
- التنوخي (أبو يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن): «القوافي»، بتحقيق الدكتور عوني عبد الرؤوف، وطبعة ١٩٧٨م، الثانية، ونشرة مكتبة الخانجي المصرية.
- جرير (ابن عطية بن الخطفى): «ديوانه»، تحقيق الدكتور نعمان أمين طه، والطبعة الثالثة، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ٤٣ من سلسلة ذخائر العرب).
- جميل (ابن عبد الله بن معمر العذري القضاعي): «ديوانه»، طبعة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ونشرة دار بيروت.
- حسان (أبو عبد الرحمٰن بن ثابت الأنصاري): «شرح ديوانه»، وضع عبد الرحمٰن البرقوقي، وطبعة ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م، ونشرة المكتبة التجارية الكبرى المصرية.
- الحصري القيرواني (علي بن عبد الغني الفهري): «ديوانه»، دون بيانات.

- الحطيئة (أبو مليكة جرول بن أوس العبسي): «ديوانه»، بتحقيق أحمد بن الأمين الشنقيطي، وطبعة التقدم المصرية.
- الحميري (نشوان بن سعيد اليمني): «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»، بتحقيق الدكتور حسين بن عبدالله العمري وآخرين، وطبعة ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الأولى، ونشرة دار الفكر المعاصر البيروتية ودار الفكر الدمشقية.
- الخليلي (سعيد بن خلفان):
- (أ) «ديوانه»، بتحقيق عادل بن راشد بن علي المطاعني، وطبعة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، الأولى، ونشرة مكتبة الضامري العُمانية.
- (ب) «مقاليد التصريف»، طبعة ١٩٨٦م، ونشرة وزارة التراث والثقافة العُمانية.
- الخنساء (تماضر بنت عمرو بن الشريد): «ديوانها»، بتحقيق الدكتور أنور أبو سويلم، وطبعة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، الأولى، ونشرة جامعة مؤتة الأردنية.
- الدماميني (أبو عبدالله محمد بدر الدين بن أبي بكر): «العيون الغامزة على خبايا الرامزة»، بتحقيق الحساني حسن عبدالله، وطبعة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م، الثانية، ونشرة مكتبة الخانجي القاهرية.
- الدمنهوري (السيد محمد): «الإرشاد الشافي على متن الكافي للقنائي»، طبعة مصطفى البابي الحلبي المصرية ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، الثانية.
- ذو الرمة (غيلان بن عقبة): «ديوانه»، بتحقيق مجيد طراد، وطبعة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، الثانية، ونشرة دار الكتاب العربي البيروتية.
- الراشدي (مبارك بن عبدالله): «الشيخ العلامة سعيد بن خلفان الخليلي وفكره»، القراءة السادسة من كتاب «قراءات في فكر الخليلي»، حصاد ندوة المنتدى الأدبي بمسقط، إشراف سالم بن محمد الغيلاني وإعداد محمد علي الصليبي، وطبعة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، الأولى.
- رؤبة (ابن العجاج): «ديوانه (ضمن مجموع أشعار العرب)»، تحقيق وليم بن الورد البروسي، ونشرة دار ابن قتيبة الكويتية.

- الرضي (محمد بن الحسن الإستراباذي): «شرح الكافية»، طبعة ١٩٨٥م، ونشرة دار الكتب العلمية البيروتية.

- الزركلي (خير الدين بن محمود الدمشقي): «الأعلام»، طبعة ٢٠٠٢م، الخامسة عشرة، ونشرة دار العلم للملايين.

- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد): «الكشاف»، طبعة ١٤٠٧، الثالثة، ونشرة دار الكتاب العربي البيروتية.

- زهير (ابن أبي سلمى): «شعره»، بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، وطبعة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، الثالثة، ونشرة دار الآفاق الجديدة البيروتية.

- السيرافي (أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن» شرح أبيات سيبويه»، بتحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم وطه عبدالرؤوف، وطبعة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ونشرة مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع المصريتين.

- الصديق (أبو بكر عبدالله بن أبي قحافة): «ديوانه»، بتحقيق محمد شفيق البيطار، وطبعة ١٩٩٣م، الأولى، ونشرة شراع الدمشقية.

- صقر (الدكتور محمد جمال):

- (أ) «خصائص الأسلوب العُماني بين الشعر والنظم»، ٢٠١٣م، بين يدي النشر بمركز الدراسات العُمانية، من جامعة السلطان قابوس.

- (ب) «خصائص التفكير العروضي اللغوي بين نظم المنثور ونثر المنظوم»، ٢٠١١م، (العدد ٣١ من مجلة دراسات عربية وإسلامية القاهرية، مجلة الدكتور حامد طاهر).

- الضبي (المفضل): «المفضليات»، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة السادسة، ونشرة دار المعارف القاهرية (العدد ١، من سلسلة ديوان العرب: مجموعات من عيون الشعر).

- طرفة (ابن العبد): «شرح ديوانه»، بتحقيق مكس سلغسون، طبعة برطرند ١٩٠٠م، بمدينة شالون.

- العبادي (عدي بن زيد): «ديوانه»، بتحقيق محمد جبار المعيبد، وطبعة بغداد ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م، ونشرة وزارة الثقافة والإرشاد (العدد ٢ من سلسلة كتب التراث).
- عبيد (ابن الأبرص): «ديوانه، تحقيق حسين نصار، وطبعة ١٩٥٧م، الأولى، ونشرة مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرية.
- العجاج (عبد الله بن رؤبة التميمي): «ديونه»، بتحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، وتوزيع مكتبة أطلس الدمشقية.
- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل): «جمهرة الأمثال»، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، وطبعة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الثانية، ونشرة دار الجيل البيروتية.
- عفيفي (الدكتور أحمد): «المنهج العلمي في مظهر الخافي بنظم الكافي في علمي العروض والقوافي للعلامة سعيد بن خلفان الخليلي مع دراسة عروضية تطبيقية على شعره»، طبعة دار الهاني القاهرية ١٩٩٣م.
- عمرو بن معدي كرب (الزبيدي): «شعره»، بتحقيق مطاع طرابيشي، وطبعة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الثانية، ونشرة مجمع اللغة العربية الدمشقي.
- العمري (أبو الوجاهة عبد الرحمٰن بن عيسى بن مرشد): «الوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي»، مخطوط بمكتبة وزارة التراث والثقافة العُمانية (١٣٦٣، ٣٣ز).
- عنترة (ابن شداد العبسي): «ديوانه»، بتحقيق محمد سعيد مولوي، ونشرة المكتب الإسلامي.
- الفحل (علقمة بن عبدة): «شرح ديوانه»، تحقيق الدكتور حنا نصر الحتي، وطبعة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، الأولى، ونشرة دار الكتاب العربي البيروتية (سلسلة شعراؤنا).
- الفراهيدي (أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم): «كتاب العين»، بتحقيق الدكتورين مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ونشرة دار ومكتبة الهلال.
- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب): «القاموس المحيط»، طبعة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، الثامنة، ونشرة مؤسسة الرسالة البيروتية.

- القطامي (أبو الشـــرقي الحصين): «ديوانه»، بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، وطبعة ١٩٦٠م، الأولى، ونشرة دار الثقافة البيروتية.
- كحالة (عمر رضا الدمشقي): «معجم المؤلفين»، نشـرة مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي البيروتيتين.
- لبيد (ابن ربيعة العامري): «شرح ديوانه»، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، وطبعة ١٩٦٣م، ونشرة وزارة الإرشاد والأنباء الكويتية.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيـــد): «الكامل»، بتحقيق محمد أحمـــد الدالي، وطبعة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، الثالثة، ونشرة مؤسسة الرسالة.
- المحبي (محمـــد أمين بن فضل الله الحمـــوي): «خلاصة الأثر في أعيـــان القرن الحادي عشر»، نشرة دار صادر البيروتية.
- المرادي (أبو محمد بدر الدين حســـن بن قاســـم المصري المالكي): «توضيح المقاصد والمسالك بشـــرح ألفية ابن مالك»، بتحقيق عبد الرحمٰن علي ســـليمان وشرحه، وطبعة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م، الأولى، ونشرة دار الفكر العربي.
- المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن الحســـن الأصفهاني): «شرح ديوان الحماسة» بتحقيق غريد الشيخ وإبراهيم شمس الدين، وطبعة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، الأولى، ونشرة دار الكتب العلمية البيروتية.
- مهلهل (عدي بن ربيعة): «ديوانه»، بتحقيق طلال حرب، ونشرة الدار العالمية البيروتية.
- النابغة (أبـــو أمامة الذبياني): «ديوانـــه»، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ونشـــرة دار المعارف القاهرية (العدد ٥٢ من سلسلة ذخائر العرب).
- الهذليون (شـــعراء هذيل): «ديوانهم»، طبعـــة ١٩٩٥م، الثانية، نشـــرة دار الكتب المصرية بالقاهرة.



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

البقرة: ٣٦ ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ ٧١

الأعراف: ٤٣ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ ٤٦

التوبة: ٦٢ ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ ١٢٢

يوسف: ٨٢ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ﴾ ١٧٢

النحل: ٢١ ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ ٦٨

الكهف: ١٠٨ ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ ٦٢

مريم: ٢ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ﴾ ١٨٢، ٢١٥

الأحزاب: ٥ ﴿ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ﴾ ٢٨٧

يس: ٦٩ ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ ٦٨

فصلت: ٢٠ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ ١٨٩، ٢٨٦

محمد: ٣٨ ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ ١٨٣

الحاقة: ٢١ ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ ٢٤٦

فهرس الأحاديث النبويّة الشريفة

انْهَكُوا أَعْقَابَكُمْ أَوْ لَتَنْهَكَنَّهَا النَّارُ ٢٢٥

فهرس الأعلام

أ

- آدَم عليه السلام ٢٧٠
- ابن بري ٧٩، ١٣٦، ١٦١، ١٦٦، ١٨١، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨
- ابن جني ٣١، ٢٧١، ٢٨١، ٢٩٦، ٣٠٥
- ابن الحاجب ٢١٣، ٢٢٩، ٢٩٥
- ابن الخباز ١٧٩
- ابن رشيق ٢٩٧
- ابْن زَيْد ١٨٤، ٢٢٢
- ابن زيدان ١٢٠
- ابن عبد ربه ٣١
- ابن القطاع ٢١٣، ٢٩٦، ٢٩٨
- ابْن لَيْلَى ٣٠٤
- ابن مالك ١٧٧، ٢٩٨
- ابن هِشام ٣٠٥
- أبو بكر القَلَلَوْسِيّ ١٥٥
- أبُو الحُسَيْن ١٤٦
- أبو حنيفة ٥١
- أبو زيد ٢٧١
- أبُو سَعْد ١١٢
- أبُو شِبْلَيْن ١٥٥
- أبو العباس ٣٠٠
- أبو العباس الخَـوّاص = الخواص، أبو العباس، أحمد بن شعيب
- أبو العباس المبرد ٢٠٢، ٢٧١
- أبو عبيدة ٣٠٩
- أبو العتاهية، إسـماعيل بن القاسم ١٠٩، ١٩٦، ١٩٧
- أبو لَهَب ٥١
- أبُو مَرْوَان ٣٠٣
- أبُو مَطَر ١١٢
- أبُو مُنْذِر ١٠٩
- أبُو مُوسَى ١٥٥
- أبو همز العالم ٣١١
- أبو الوجاهة العمريّ ٢٧
- أثير الدين أبو حَيَّان ٣٠٥
- الأخفش ٣٤، ١١٣، ١٣٦، ١٥٥، ١٦٠، ١٨٧، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣١٤
- أُسَامَة ١٤١
- الإسنوي ٢٢٩
- الأفوه الأودي ٥٩

- أمّ جُنْدَب ٢٩٧
- أمّ حَمَامَه ١٣٦
- امرؤ القيس ١١١، ١١٤
- أمّ زَبُور ٢١٦
- امّ سَعْد ١٨٦
- أمّ عَمْرٍو ١٥٨، ١٩٣، ٢٧٠
- أمّ مَالِك ٣٠٩

ب

- البَطَلْيَوْسِيّ ٢٧٦

ت

- تَامِر ٢٨٧
- التَّمِيم ابن عَجْلُون ٢٧٤
- تَمِيم بْن مُر ٢٠٧

ث

- الثعالبي ١٩٦

ج

- جمال الدين بن مالك ١٧٨
- جمال الدين بن نباتة ٣١٢
- الجمحي ٢٩٦

ح

- حماد بن محمد البسط ١٨، ٣٣، ٤٠، ٤١
- الحنفي = عبدالرحمٰن بن عيسى بن مرشد العمري

خ

- الخزرجي، عبدالله بن محمد ٦١
- خَلَف الأحمر ٢١١
- الخليل بن أحمد البَصْري الأزْديّ الفراهيدي ٣٣، ٤٤، ٥٣، ٥٩، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١١٣، ١١٤، ١٣٤، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٩، ١٩١، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٩٦، ٣١٤
- الخليلي، سعيد بن خلفان بن أحمد ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٣١٩
- الخنساء ١٦٤، ٢٨٤، ٣١٩
- الخَوَّاص، أبو العباس، أحمد بن شُعَيْب ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٨

د

- الدماميني ٣١، ٣٢، ٦١، ٧٣، ٧٩، ٨٢، ٩٧، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٥، ١٦٠، ١٦١، ١٧٥، ١٨٠،

١٨٨، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١١،
٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٧، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠،
٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤،
٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧
الدمنهوري ٤١

ر

رؤبة ٣١١
الرماني ٢٨١، ٣٠٩

ز

الزجاج ١٢١، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٩١، ٢٠٠،
٢١١، ٢٣٧، ٢٥٣
الزجاجي ٣٠٩
زكريا عليه السلام ١٨٢، ٢١٥
الزمخشري ١٤٦
زَيْد ٣١٨

س

سالم بن سعيد بن حمود بن سعيد
الغاوي الإزكوي ٢٦، ٣٠
سُعَاد ٨٣، ١٩٩
سَعْد ١١٣، ١٨٦، ٢١٢
سَعْد بْن زَيْد ١٢٥
سَعْد بْن عُبَادَة ٩٧
سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي =
الخليلي، سعيد بن خلفان
سعيد الطّيوانيّ ١٨
سَلْمَى ٨٩، ١٥٦، ١٧١، ٢٠٠، ٢١٠، ٢١٥،
٢٢٠، ٢٢٢، ٣١١
السُّلَيْك ١٢١، ١٦٧
سُلَيْمَى ١١٣، ١٥٦، ١٦٢، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٢٠
السيد ٣١١، ٣١٣، ٣١٤
الشافعي ٥١

ص

الصفاقسي ١٢٠، ١٨٤، ١٨٥، ٢٣٠، ٢٤٦

ض

ضَمْضَم ٢٧١

ع

عادل بن راشد المطاعني ١٨
عَامِر ١١٢، ١٩٢، ٢١٤، ٢٢٢
العَبَّاس ٢٩٨
عبد الله بن حميد نور الدين السالمي،
أبو محمد ٢٤، ٢٧
عبد الله السندي ١٧٧
عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد العمري
الحنفي ٢٧، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٩٦

عبد مناف ١٦٠
العجاج ٣١١
عزان بن قيس ١٨
عمر ١٢٥، ١٨٠، ٢٧٠، ٢٧٢
العمري = عبد الرحمن بن عيسى بن مرشد
عُمَيْر ١٩٥

غ

غَانِيَة ٢٨٦

ق

قابوس، السلطان ٢٢، ٢٥، ٢٦
قطرب ٢٩٨
قَيْصَر ١٦٣

ك

كِسْرَى ١٦٣
كُلَيْب ٢٣٣
كُمَيْت ٢٥٧

ل

لَيْلَى ٢٦٤

م

مَالِك ٢٩٨
مَالِك بْن زُهَيْر ٢٣٥
المبرد = أبو العباس المبرد
محمد جمال صقر ٤٦
محمد ﷺ ٢٤، ٣١٩
مطر بن ناجية بن ذروة ٩٧
المعري ٢٦٥

ن

ناصر بن جاعِد الخَروصيّ ١٨
النُّعْمَان ٢٢٢

هـ

هلال الحجري ٢٢، ٤٦

و

الوَلِيد بن الوَلِيد ١٤٨

ي

يحيى بن عبد المعطي الزواوي ١٧٩

فهرس الكتب

أ

- أسنى الذخائر في فك الدوائر، للخليلي ١٨
- إغاثة الملهوف بالسيف المذكر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للخليلي ١٨
- ألفية ابن مالك ١٧٧
- ألفية يحيى بن عبد المعطي الزواوي ١٧٩

ت

- التمثيل والمحاضرة، للثعالبي ١٩٦
- تمهيد قواعد الإيمان، للخليلي ١٨

ج

- الجامع الصغير، لابن هِشام ٣٠٥
- الجناس المصحَّف، لجمال الدين بن نباتة ٣١٢

خ

- الخزرجية، للدماميني ٧٣، ١١٣، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٥٢
- الخصائص، لابن جني ٢٧١
- الخلاصة، لابن مالك ٧١

ر

رسالة في أحكام الجهاد، للخليلي ١٨

ز

- الزُّبُور ١٦٥

س

سمط الجوهر الرفيع في علم البديع، للخليلي ١٨

ش

- شرح الخزرجية ٧٩، ١١٤، ١٣٤، ١٨١، ٢١١، ٢٣٥، ٣١١

ع

عَجَائِب الحَيَاةِ، قصيدة، للخليلي ٢١

- عَرَّجْ عَلَى بَاب الكَرِيم، قصيدة، للخليلي ١٩
- العروض، للأخفش ٣٤
- العمدة، لابن رشيق ٢٩٧

ف

- الفتح الجليل في أجوبة الإمام أبي خليل ١٨

ق

- قراءات في فكر الخليلي ١٩
- القوافي، للأخفش ٣٤

ك

- الكافي ٥٣، ٥٥، ٩٦
- الكافي بحل الوافي في علمي العروض والقوافي، للخليلي ٣٠
- الكَافِي في عِلمَي العَـروض والقَوَافي، للخواص، أبو العباس أحمد بن شُعَيْب ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٤٨، ٥٢
- كرسي الأصول، للخليلي ١٨
- الكشاف، للزمخشري ١٤٦

ل

- لطائف الحكـم في صدقـات النعم، للخليلي ١٨

م

- مُظْهِر الخَافِي بِنَظْم الكَافِـي فِي عِلْمَي العَرُوض وَالْقَوَافِي، للخليلي ١٨، ٢٢، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٩، ٣١٩
- مقاليد التصريف، للخليلي ٥٨، ٦٩، ٧١، ٧٦، ١٢٥، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٣١٧
- مَقْصُورَة ابْن دُرَيْد ٢٥٢
- منظومة ابن الحاجب ٢٢٩

ن

- النواميس الرحمانية، للخليلي ١٨

و

- الوافي بحل الكافي في علمي العروض والقوافي، لأبي الوجاهة العمري ٢٧، ٤٣، ٦٥، ٧٩، ٩٦

فهرس الأماكن والبلدان

أ

إزكي ٢٦

ب

بُوشَر ١٧، ١٨

ت

تِهَامَة ٢١٩

ث

ثَبِير ٩٧

ج

جامعة السلطان قابوس ٢٢، ٢٥، ٢٦

الجِفَار ٢٩٩

د

دار المحفوظات والوثائق من وزارة التراث والثقافة العُمانية ١٨

ش

الشام ١٧١، ٢٢٢

ع

العراق ١٧١، ٢٢٢

العَروض وهي مكة ٥٣

عُسْفَانْ ١٦٤

العَقِيق ١٩٣

عُكَاظ ٢٩٩

عُمَان ٢١٥

غ

غَوْر تِهَامَة ٢١٩

م

مسقط ١٧، ١٨، ١٩، ٤٦

المطبعة العمومية الدمشقية ١٨

مطبعة الوان الحديثة المسقطية ١٨

مكّة (المكرمة) ٥٣، ١٣٦، ١٤٦

مِنًى ٢٧٤

ن

نَجْد ٣٠٠

النزار، قرية ٢٦

ي

اليمن ٣١

فهرس القبائل والجماعات

أ

آل بَغِيض ١١٤

آل لَيْلَى ١٥٣

أصحابنا ٣١٤

الأعَاجِم ٥١

أهل البيان ٣٠٠، ٣١٨

أهل العروض ١٧٢

أهل اللغة ٥١

ب

بَكْر ١١٦، ٢٣٣

بَنو أسَد ٢٦٣

بنو عَبْد الدَّارْ ١٨٥

بنو عَوْف ١١٤

بنو المطلب ٥١

بنو النُّعْمَان ١١٠

بنو هاشم ٥١

ت

تميم ١٢٥، ٢٠٧، ٢٩٩

ج

الجمهور ٢٣٨، ٢٥٣، ٢٩٦، ٢٩٩

جمهور العروضيين ٩٤

خ

الخَزْرَج ٩٧

س

السُّودَان ٥١

ش

الشعراء ١٨، ٣١، ٣٣

ط

طلاب علم الشعر ٣٣

طلاب فن الشعر ٣٣

ع

عَبْس ١١٤، ١٤٦

العرب ٥١، ٥٩، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١٦٦، ١٧٩، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٣٤، ٢٧٠، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٤

- العَروضيّـون ٣١، ٣٣، ٤٣، ٤٤، ٦٩، ٩٢، ١١١، ١٥٨، ٢٤٥، ٣٠٥، ٣٠٦
- العلماء ١٨، ٣٤، ١٤٢، ١٧٨، ٣١٨
- علماء التصريف ٢٧٠
- علماء العروض ٦١، ٢١٤، ٣٠٦
- العلماء المتأخرين ٢٠٧
- علماء النحو ٩٥، ٣٠٦

ف

- فصحاء العرب ٣٠٦

ق

- قُضَاعَة ٣١١

ك

- كُلَيْب ١١٦
- الكوفيون ٣٠٨

م

- مؤمنو بني هاشم ٥١
- المتقدمون ٣٠١
- المتكلمون ٧٣، ٢٦٦
- المُحدَثون ١٨٨، ٣٠٢، ٣٠٦
- مُضَر ٣١١
- الملائكة ٥١

ن

- النُّحاة ٣٠٥، ٣١٨

و

- وزارة التراث والثقافة العُمانية ٢٢، ٢٣، ٢٨

فهرس المصطلحات والكلمات المشروحة

أ

- آتَيْنَاه ٢٧٠
- الإبْتِدَاء ٢٣٦
- الأبْتَر ١١٧، ١١٩، ٢٠٩، ٢٣٨
- الإبدال المَحْض ٢٦٠
- الإجَازة ٣٠٨
- اجتماع السببين ٨٩، ٩٠
- اجتماع الفتح مع الضم ٣٠٤
- اجتماع الفتح مع الكسر ٣٠٤
- اجْتِمَاع القَوَافِي المُخْتَلِفَة الْقَاب ٢٩١
- احْتَطِب ٢٢٧
- احْتَظِل ٢٩٩
- أحْرُف القَافِيَة ٢٥٠
- اختزل ٧٢
- اخْتِلاف الأعَارِيض بِالإقْعَاد ٢٣٤
- اخْتِلاف الضُرُوب بِالتَّحْرِيد ٢٣٢
- أخَذْت عَنْه ٢٩٨
- أخْرَجَهُمَا ٧١
- إذا الشرطية ٢٩٣
- الأرْداف ٣٠٩
- الأسباب ٦٠
- اسْتَحِل ٢١٩
- اسْتَمِلْ ٢٣٩
- الإسراع ٢٧٥
- الإشرَاف ٣٠٣
- الإشباع ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٣١٠، ٣١٤
- اشْتِبَاه الشرِيع بِالرَّجَز ١٧٧
- اشْتِبَاه الكَامِل بالشرِيع ١٤٠
- الإضرَاف ٢٧٦، ٣٠١، ٣٠٣
- أضلَم ١٧٣، ١٨٠
- أصُول الأوْزَان (التَّفْعِيلاتِ) ٦٢
- الإضْمَار ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٧
- الإطْلاق ٢٨٣
- الأعاريض ١٥٤
- أعَارِيض التَّصْرِيع ١١١
- الاعتلال ٢٣٩
- الاعتماد ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨
- اعْتَمَل ١٠٢
- إعْرَاب الرَّوِيّ ٣٠٥
- اعْز ٢٤١
- اقْتَبِل ١٦٦
- اقْتَصِل ٧٦، ٣٠١

أقْسَام بَيْت الشِّعْر ٥٩
أقْسَام التَّغْيِير ٩٦
أقْسَام الزِّحَاف ٧٠
الأقْصَم ١٠٠
الإقْعَاد ٢٣٤
الإقواء ٢٧٦، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٩
أقْوَى الحَبْل ٣٠٢
أقْوَى الرُّبْع ٣٠٢
اكْتَفِل ١٠٣
الإكفاء ٣٠٧، ٣٠٩
أل ١٤٢
الألف ٢٥١، ٢٥٥
الألْقَاب ٦٩
ألقاب الأبيات ٢٢٩
ألقاب الأبْيَات وَالأجْزَاء ٢٢٠
ألقاب الأجزاء ٢٢٩، ٢٣٠
ألقاب الزِّحَاف وَالْعِلَل ٦٩
ألقاب القَافِيَة ٢٨٧
امْتِنَاع الجَزْء وَالتَّمَام ١٧٦
انْتِيل ١٥٣
انْتَجِل ١٥٧
انْتَحَل ١٠٦
الانتصاب ٢٢٤
الانتقال من الضمة الى الكسرة ٣٠٣
الانتقال من الكسرة الى الضمة ٣٠٢
انْتَهِل ٢٢٧
الانسراح ١٨٢، ١٨٤
الانفراد ٢٣٣
الانقلاب ٣٠٧
أنْيَق ٢٩٨
الأوتاد ٦١
الأوزان العربية ٦٨
الأوزان المعهودة كلها عشرة... ٦٢
أوْ لا ٨٧
الإيطاء ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٩
أيْنُق ٢٩٨

ب

البَالِي ٢٧٩
البَأْو ٢٢٣
بَأوَا ٢٢٤
البَتْر ٩٣، ٩٤، ١١٧، ٢١١، ٢٤١
بَجَلِي ٥٣
البحر ٦٥
البَحْر البَسِيط ١٢٢، ١٢٩، ٢٦٤
بحر الخبب ٢٩٣
البحر الخفيف ١٦٩، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٦
البَحْر الرَّجَز ١٥١، ١٥٦، ١٦٠، ٢٢٠، ٢٢٦
البَحْر الرَّمَل ٩١، ١٦٢، ١٦٧
البَحْر السَّرِيع ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٨٠
البحر الطَّوِيل ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٣
البَحْر الكَامِل ١٣٨، ١٤٨، ٢٤٩

البَحْر المُتَدَارَك ٢١٤
البحر المُتَقَارِب ١٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٢، ٢٣٨
البحر المجتث ١٣٧، ١٦٩، ٢٠٣
البَحْر المَدِيد ١١٥، ١٢٠
البحر المستطيل ١٠٧
البحر المضارع ١٦٩، ١٩٨، ١٩٩
البحر المقتضب ١٦٩، ٢٠١
البحر المنسرح ١٦٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٨
بحر مهمل ١٠٧
البَحْر الهَزَج ١٤٩، ١٥٢، ١٥١، ١٥٥
البحر الوافر ٧٥، ٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦
البحور ٨٨
البريء ٨٠، ٨٦
البسط ٧٥
البسيط ٦٥، ١٠٦، ١٢٢، ٢٢١، ٢٣٤
بَعْض ٢٨٤
بِلا دَخَل ٥٣
بَيَان أحْرُف القَافِيَة ٢٥٠
بَيَان القَاب الأجْزَاء ٢٣٠
البَيْت البَأو ٢٢٣
البَيْت التَّامّ ٢٢٠
البَيْت المَشْطُور ٢٢٥
البَيْت المُصَرَّع ٢٢٦
البَيْت المُصْمَت ٢٢٦
البَيْت المُقَفَّى ٢٢٩
البيت المنهوك ٢٢٥، ٢٢٦
البَيْت النَّصْب ٢٢٤
البَيْت الوَافِي ٢٢١

ت

تَبْل ١٤٢
تاء التأنيث ٢٥٤
التأسيس ٢٧١، ٣١٠
تام ١٦٢
التَّثْميم ٢٩٩
تَجَاوَزْت عَنْه ٢٩٨
التجزئة ١١٥، ١٩٨
التَّجْزِئة اللازمة ١٠٥
التَّجْرِيد ٤٢، ٢٣٣
تَحَمُّل ٢٤٨
التَّدَافُع ٢٧٩
تَذْيِيلًا ٩١
تَرْتِيب الزِّحَافَات ٧٣
التَّرْفِيل ٦٩، ٢٤١
تَرْفِيلًا ٩٠
التَّرْكِيب الشِّعْرِيّ ٦٦
التَّشْبِيغ ٦٩، ٩١
التَّشْعِيث ٩٨، ١٩١، ٢٠٤، ٢٤١
التصريع ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٥
تَصْرِيعًا انْتَهِل ٢٢٧
تَطَاوَلِي ٢٨٠
تَطُل ٢٠٧

- تَعَاقُب الوَاو وَالْيَاء ٢٦٤
- التغيير ٢٢٧
- التَّفْرِيع ٣٠٠
- التفكيك ٦٢، ١٠٧، ١٣١
- التقفية ٢٢٩
- التَّقْيِيد ٢٨٣
- تَمَام النُّظْم ٣١٧
- التمثيل ٢٦٤
- تَمْيِيز الرَّوِيّ ٢٥٤
- التنبيه لغة الإيقاظ ٢٩٢
- التَّنْوِين ٢٥٤
- التَّوْجِيه ٢٨٠

ث

- الثَّرم ٩٩
- ثَرَمْ ١٠٣
- ثَلْم ١٠٣
- ثُمّ ذَيْنِك ٢١٨
- ثواني الأسباب ٩٠

ج

- جَدًّا ٩٤
- الجَزْء ٢١١
- جَزْئِهِم ٢١٥
- الجَلَب ١٦٨
- جَلِي ٧٣
- جُلِي ٢٦٨
- الجمع بين الضمة والفتحة ٣٠٤
- الجَمَم ١٠٠، ١٠٣، ١٣٥

ح

- حَدّ القَافِيَة ٢٤٦
- الحَذّ ٩٤، ١٤١
- الحَذْف ٩١، ٩٣، ٩٨، ١٠١، ١١٨، ٢١١، ٢١٢
- الحَذْو ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٢
- الحَرَد ٢٣٣
- حرف الإرداف ٢٨٤
- حَرْف التَّأْسِيس ٢٦٧
- حَرْف الخُرُوج ٢٦١
- الحرف الدَّخِيل ٢٧٢
- حَرْف الرِّدْف ٢٦٢، ٢٧٣
- حَرْف الرَّوِيّ ٢٥٠
- الحرف الروي المقيد ٢٨١
- حَرْف اللِّين ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٥
- الحرف المتحرك ٦٠
- حَرْفٌ نَاشِئ ٢٥٥
- حَرْف الوَصْل ٢٥٥، ٢٥٦
- حركات حروف القافية ٢٧٥
- حركة الدَّخِيل ٣١١
- حَرَكَتَا الحَذْو وَالإِشْبَاع ٢٧٧
- حَرَكَتَا الرَّسّ وَالتَّوْجِيه ٢٨٠
- حَرَكَتَا المَجْرَى وَالنَّفَاذ ٢٧٥
- حروف التقطيع ٥٣، ٥٧

- حروف الهِجاء ٢٥١
- الحشو ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٢
- حُلَل ١٠٣
- حَلِي ٨٦
  الحمد ٤٩، ٥٠
- حَوْمَل ٢٤٩، ٢٩٥
- حَيْث لا ٢٢٦

خ

- الخَبَب ٢١٧
- الخَبْل ٧٧، ١٨٧
- الخبـــن ٧٣، ٧٨، ١١٨، ١٢٢، ١٨٠، ١٨٧، ٢١٧، ٢٣٩، ٢٤١
- خَبْنًا ٧٢
- الخَرْب ٩٩، ١٥٤
- خَرَب ١٠٣
- الخَرْم ٧٩، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ٢٣٦، ٢٤٠
- الخُروج ٢٦١
- الخِزامة ٩٨
- الخَزْل ٧٢، ٧٧، ١٤٣، ١٤٤
- الخَزْم ٩٧
- خُصُوص الإقْعَاد ٢٣٤
- الخَطَل ٢٢٤
- خَفْشَلَقْ ١٤٩
- الخفيف ١٨٩، ١٩١، ٢٠٤، ٢٢٢
- الخماسي ١٠٦، ١١٥

د

- دائرة المُؤْتَلِف ١٣٠، ١٤٩
- دائرة المتفق ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤
- دائرة المُجْتَلَب ١٤٩، ١٥٠، ١٦٨
- دائرة المختلف ١٠٥
- دائرة المشتبه ١٥٠، ١٥١، ١٦٢
- الدخيل ٢٧٢، ٣١٠
- دَعَا ٢٧١
- دَلِي بكذا ٣٠٧

ذ

- ذَا ٦٠، ٩٣
- ذَا البَاب ١٠٤
- ذَامَا ٢٨٥
- الذُّرا ٥١
- ذهب ٢٩٦

ر

- الرجز ١٥٦، ١٧٦، ٢٢١، ٢٢٦
- الرجز المقطوع ١٧٦
- الرَّدْف ٢٦٦، ٣١٠
- الرَّس ٢٨٠، ٢٨٢
- الرَّضا ٣١٧
- رَكْض الخيل ٢١٧
- الرمل ٢٢٢
- الرَّوَاء ٢٥٠

الروي ٢٥٠، ٣٠٥
الروي المطلق ٢٧٧، ٢٨٢
الرويّ المقيد ٢٨١، ٣١٣

ز

الزحاف ٦٢، ٦٩، ٧٠، ٧٩، ١١٢، ١٧٢، ١٧٦، ٢١٢، ٢٤٠
الزِّحَاف الجَارِي مَجْرَى العِلَّة ١٠١
الزحاف المزدوج ٧١، ٧٦، ٧٩
الزِّحَاف المُفْرَد ٧١

س

السَّارِي ٢٩٧
السَّاكِن ٥٨
السَّالِم ٢٤١
سَالِم ٢٨١
السباعي ١٠٦، ١١٥، ١٢٨
سَبَبٌ خِفّ ٦٠
السجع ١٦٠
سُرْحُوب ٢٧٩
السريع ٢٢٢
السَّكْن ٦٠
السلام ٥١
السَّلِيقة ٣٠٦
سِمْ ٢٧٥
سِمَا ٢٦٩
السناد ٢٢٣، ٢٢٤، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠
سِنَاد الإِشْبَاع ٣١١
سِنَاد التَّأْسِيس ٣١٠
سِناد التَّوْجِيه ٣١٣، ٣١٤
سِنَاد الحَذْو ٣١٢
سِنَاد الرِّدْف ٣١٠
السِّياق والسِّباق ٢٤٨

ش

الشَّتْر ٩٩، ١٥٤
شَتَرْ ١٠٣
الشطر ٥٩، ١٨٠، ٢٢٥
الشعر لغةُ العلم... ٦٨
الشكر ٥٠
الشَّكْل ٧٨
شَوَاهِد الزِّحَاف ١١٢

ص

الصَّحّ ١٣٣
الصَّحابيّ ٥١
الصَّحاح ٢٠٧
الصَّحْب ٥١
الصحيح ٢٤١، ٢٤٢
صحيحة مجزوءة ١٢٤
الصدر ٨٠، ٨١، ٢٣١
صِفَة التَّفْكِيك ١٣١، ١٥١

صِلْ بِجَزْيِهِم ٢١٥
الصلاة ٥١
صَلاح حُرُوف الهِجَاء ٢٥١
الصلم ٩٥، ١٨٠
صُوَر بَحْر البَسِيط ١٢٢
صُوَر البَحْر الخَفِيف ١٩٠
صُوَر البَحْر الرَّجَز ١٥٦
صُوَر البَحْر الرَّمَل ١٦٢
صُوَر البَحْر السَّرِيع ١٧١
صُوَر البَحْر الكَامِل ١٣٨
صُوَر البَحْر المُتَدَارَك ٢١٤
صُوَر البَحْر المُتَقَارِب ٢٠٧
صُوَر البَحْر المَدِيد ١١٥
صُوَر البَحْر المُنْسَرِح ١٨٤
صُوَر البَحْر الهَزَج ١٥٢
صُوَر البَحْر الوَافِر ١٣٢
صُورَة البَحْر المُجْتَثّ ٢٠٣
صُورَة البَحْر المُضَارِع ١٩٩
صُورَة البَحْر المُقْتَضَب ٢٠١

ض

الضِّدّ ٦٠
الضرب ١٠٩، ١٢٤، ١٢٨، ١٥٤، ٢٣١، ٢٣٢
الضرب المذال ١٢٩
الضمير ٢٦٩

ط

الطَّرَفان ٨٢، ٨٧
طَرَفَيْن ٨٠
الطي ٧٤، ٧٧، ١٤٧، ١٨٠، ١٨٧، ٢٩٢
طَيّ الوَقْف ١٧٢

ع

العاري من العِلل ٥٠
العجز ٨٠، ٨١، ٢٣١
عَدّ الضُّرُوب ٢٣٢
عَرَا ٢٧١
العروض ١٠٩، ١١٠، ١٥٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٥
العَروض الثانية صحيحة مجزوءة ١٢٤
عَرُوض الرِّضَا ٥٠
عروض الطويل ٢٢٨
عروض مشطور الرجز ١٨٠
العَسَاكِر ٢٧٢
العَضْب ٧٥
العَصَل ١٠٢
العَضْب ١٠٠، ١٠٣
عَضِل ١٠٢
العَقْص ١٠٠، ١٠٣، ١٣٥
العَقْل ٧٥
عِلاوَة ٢٤٥
العلة ٨٠
العلة الجارية مجرى الزحاف ٩٦

العِلَل ٦٢، ٩٠، ٢١٢
العلل الجارية ١٣٥
العِلَل الجارية مجرى الزحاف ١٥٤
عِلَل الزِّيَادَة ٩٠
العلل المفردة ١٩٥
عِلَل النُّقص ٩١
علم العروض ٣٣، ٣٤، ٥٣، ٥٥، ٢٤٥
علم القافية ٣٤
عِلْم القَوَافي ٥٣، ٢٤٣، ٢٤٥
عُمُوم التَّخْرِيد ٢٣٣
العَوْل ٢٣٢
عَوَى ٢٧٢
عُيُوب القَافِيَة ٢٩٥

غ

الغاية ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩
غَيْر مُخْتَفِل ١١٩
غَيْر مُنْعَذِل ١٧٣

ف

فَاخْتَزِل ٧٢
فَاع لاتُنْ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٧٠
فَاعَاتُنْ ١٠٠
فَاعِلاتَانْ ٩١
فَاعِلات الشُّعَرَاء ٦٤
فَاعِلاتُك ٦٤
فَاعِلاتُنْ ٦٤، ٧٢، ٧٨، ٩١، ٢٩٢
فَاعِلُنْ ٦٤، ٦٥، ٧٢، ٢٩٢
فَالاتُنْ ١٠٠
فَخَبْن ٧١
فَذَات تِمّ ١٥٦
الفصل ٢٣٦، ٢٣٨
فَعَلاتُنْ ٧٢
فَعَلُنْ ٧٢، ٢٩٢
فَعُول ٧٥
فَعُولُنْ ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٠، ٧٥، ٩٩
فَلَيْت الشِّعْر ١١٦

ق

القافية ٢٤٦، ٢٤٧
القَافِيَة المُطْلَقَة ٢٨٣
القَافِيَة، مَعْنَى ٢٤٦
القَافِيَة المُقَيَّدَة ٢٨٦
قَامُهَا ٢٨٥
القبض ٧٥، ٢٣٩
القَصْر ٩٤، ٢١١
القَصْم ١٠٠، ١٠٣، ١٣٥
القصيدة ٦٦، ٦٧، ١٧٨، ١٧٩
قَطْر المِيزاب ٢١٧
القَطْع ٩٢، ٢٤١
قِطْعَة ٦٧
القَطْف ٩٢

القوافي ٢٤٥
القياس ٢٧٥

ك

كاف الضمير ٢٥٤
الكافي ٥٢، ٥٣، ٩٦
الكامل ١٣٨، ٢٢١
الكتابة العروضية ٤٤
كَرْزَتَه ١٢٢
الكَشف ٩٥، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٧
الكَفّ ٧٦، ٧٨، ١١٣
كُلّ ٢٨٨
كُلِي ٢٧٨
الكُمَل ٣١٨
الكناية ١٥٣

ل

لا تَحُل ٦٢
لِاثْنَيْن ١٠٢
لاه فَجَبَرْ ٢٨٩
لَفْظٌ عَرَبِيّ ٦٨
لَفْظ القَافِيَة ٢٤٦
لِلْوَفَا امْتَثِل ٢٢١
لَمْ يَعُل ٢٣٢
لِمُحَرَّك ٢٤٧
لَمَعَتْ سُيُوفُنَا ٥٧
لُنْ مَفَاعِي ٦٤
اللين ٢٥٩، ٢٦٦

م

المؤتلف ١٣٢، ١٣٨
م الأسْبَاب ٦٩
مَاهِيَّة الزِّحَاف ٦٩
مَاهِيَّة الشِّعْر ٦٨
مَاهِيَّة القَصِيدَة ٦٧
المُتَّئِد ١٦٩
المتحرك ٥٨، ٢٤٧
المتدارَك ٢١٤، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١
المتدارك المخبون ٢٩٢
المُتَرَادِف ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١
المُتَرَاكِب ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩١
مُتَعِلُنْ ٢٩٤
المتغيرة بالنقص ٢٢٧
مُتَفَاعِلُنْ ٦٤، ٧٢، ٧٧، ٢٩٢
مُتَفْعِلُنْ ٧٢
المُتَّفِق ١٥٠
المتقارب ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٣
المُتَكاوِس ٢٨٨، ٢٩١
المُتَوَاتِر ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١
المِثْل ١٣٢
المجتث ٨٨، ٢٠٣
المَجْرَى ٢٧٥

المجزوء ٢٢٥
مجزوءة بحذف جزء منها ٢١٥
المجزوء الصحيح ١٢٥
مجزوء صحيح كالعروض ١٤٥
مجزوء المديد ٩٢
مجزوء مُذَال ١٢٥
مجزوء مُسَبْغ ١٦٤
مجزوء مقطوع بحذف ساكن ١٤٥
مجزوء ومقطوع ١٢٦
المحذوف ١١٧، ١٥٣
المحذوفة ١١٦، ١٦٢، ١٩٢
مِخْمَلِي ٢٤٨
مَخْبول ١٧٣
المخبون المرفل ٢١٥
مخبونة محذوفة ١١٨
مُختَصرا ٥٣
مُخَلَّع البسيط ١٢٧
المديد ٩٤، ١٠٦، ١١٥، ٢٣٦
المديد بالحذف والقطع ٩٤
المُذال ٩١، ٢١٥
مَرَاتِب التَّرْكِيب الشِّعْرِيّ ٦٦
المراقبة ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ١٠٤
المردوفة ٤٨
المُزاحَف ٨٧
المزاوجة ٧٦
مُسْتَدْرَك البَحْر البَسِيط ١٢٩
مُسْتَدْرَك البَحْر الخَفِيف ١٩٦
مُسْتَدْرَك البَحْر الرَّجَز ١٦٠
مُسْتَدْرَك البَحْر الرَّمَل ١٦٧
مُسْتَدْرَك البَحْر السَّرِيع ١٨٠
مُسْتَدْرَك البَحْر الطَّوِيل ١١٣
مُسْتَدْرَك البَحْر الكَامِل ١٤٨
مُسْتَدْرَك البَحْر المُتَقَارِب ٢١٢
مُسْتَدْرَك البَحْر المَدِيد ١٢٠
مُسْتَدْرَك البَحْر المُنْسَرِح ١٨٨
مُسْتَدْرَك البَحْر الهَزَج ١٥٥
مُسْتَدْرَك البَحْر الوَافِر ١٣٦
مُسْتَفْع لُنْ ٦٥، ٧٠
مُسْتَفْعِلُنْ ٦٤، ٧٠، ٧٢، ٢٩٢
المُسْعِد ٥٤
المسكوت عنه ٢٢٦
المشطور ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢٢٥، ٢٢٦
مشطورة ١٥٨، ١٧٥
مشطور السريع ١٧٩
مشكول المجتث ١٣٦
مَشِيب ٢٧٩
المِصْرَاع ٢٣١
مُصْطَفَوْن ٣١٣
مُصْطَفَوُون ٣١٣
المُصْمَت ٢٢٦
المضارع ١٩٨، ٢٠٠
المُطَّرِد ١٦٩

المُطْلَق ٢٦٥
مُطْلَقَة ٦٩
مُظْهِر ٥٢
المعاقبة ٧٩، ٨٠، ٨٧، ٨٨، ١٠٤
مَعْرِفَة التَّفْكِيك ١٠٧
المُعَرّى ٢٤٢
مَعُولات ٧٢
مُفَاعَلَتُنْ ٦٣، ٦٤، ٧٥، ٧٦، ١٠٠
مَفَاعِلُنْ ٧٢، ٧٥
مَفَاعِيل ٧٢، ٧٦
مَفَاعِيلُنْ ٦٣، ٦٤، ٧٥، ٧٦، ٨٣، ٩٩
مَفْعُولات ٧٢
مقبوض ١١٠
المُقْتَضَب ٢٠١
المُقَدّمَة ٥٧
المقصور ١١٦، ٢٣٩
المقطوع ٢٣٩
مقطوع مخبون ١٢٩
المقطوف ١٣٢، ٢٤٠
المُقَفّى ٢٢٩
المُقَيَّد ٢٦٥
المكانفة ٧٩، ٨٠، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠٤
المكشوف ٢٣٩
الملتي ٥٢
مُنْجَذِمْ ٢٨٦
المُنْحَظِل ٢٤٠
المنسرح ١٨٢، ٢٠١، ٢٢٢
المُنْسَرِد ١٦٩
مُنْسَلِي ٢٨٩
المنفصل ٢٦٤
المنهوك ١٦٠، ٢٢٥
المنهوكة ١٥٩
مَنهوكةٌ مَكشوفة ١٨٦
مُوثِلَتْ ١٥٨
مُوثِلَت الحَذّا ١٤٠
مَوْضِع عِلْم القَوَافِي مِنْ عِلْم العَرُوض ٢٤٥
الموفور ٥١، ٢٣٧، ٢٤٠
مَوْقوفةٌ مَنْهوكة ١٨٥

ن

النَّبْل ٥٢
نُتْفَة ٦٧
النَّحَل ١٥٨
النسبة المشددة ٢٥٣
النظم ٦٨
نَظْم الدَّوَائِر الخَمْس ١٤٩
نَظْم النثر ٤٣
نَعْلِه ٢٧٧
نَعْلِهِي ٢٦١
النَّفَاذ ٢٧٥
نَفْي الإيطَاء ٢٩٨

- النُّقْص ٧٨
- النُّكَت ٤٩
- النُّهْك ١٦٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢٢٥
- النُّون ٢٥٤
- نون التوكيد ٢٥٤
- النَّوَى ٩٤

هـ

- الهَاء ٢٥٣، ٢٥٧
- هاء السَّكْت ٢٥٩
- هاء ضمير ٢٥٤
- هاء الوصل ٢٦١، ٢٨٢
- هَا وَأَضَعْ ٢٨٩
- الهزج ١٥٢، ١٥٥
- الهَمْزَة ٢٥٤، ٢٦٠
- الهمزة الأصلية ٢٦٠
- الهمزة المخفَّفة ٢٦٠
- هُوزٌ ٢٩٠

و

- الوافر ١٣٦، ٢٢٢
- الوافي ٢٢١، ٢٢٣
- وَاكِب ٢٨٥
- وَاكِبُهَا ٢٨٥
- وَالْ ٢٨٦
- الوَاو ٢٥٢، ٢٥٦
- الوَتِد ٦٠
- الوَجْء ٢٦٠
- الوِجْدان ٢٩٦
- الوَقْص ٧٣، ١٤٣، ١٤٤
- الوقف ٩٥، ١٨٠، ١٨٧
- وَلِيّ ٩٠

ي

- اليَاء ٢٥٢، ٢٥٧
- ياء الضمير المتكلم ٢٥٣
- الياء المثناة ٢٦٣
- يا شاة قَنَص ١٨٩
- يَتِيمًا ٦٧
- يُحْسِنُونَه ٢٧٧
- يُحْسِنُونَهُو ٢٦١
- يَرْمُون ٣١٣
- يَسْمُو ٢١٧
- يَعْلُو ٢١٧
- يُلازِّه ٧٠
- يُوَافِقُهَا ٢٧٧، ٢٨٢


تم بحمد الله